

مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

الجزء الثاني



تأليف: بيني موريس
ترجمة: أ. د. عماد عواد



صدرت السلسلة في يناير 1978

أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود فؤاد زكريا (1927-2010)

مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الجزء الثاني

تأليف: بيني موريس
ترجمة: أ. د. عماد عواد



ديسمبر 2013

407

هذا العدد ينشر بالتعاون
مع المركز القومي
للترجمة - مصر



علم للمعرفة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

المشرف العام

م . علي حسين اليوحة

مستشار التحرير

د . محمد غانم الرميحي
rumaihi@mail.com

هيئة التحرير

أ . جاسم خالد السعدون

أ . خليل علي حيدر

د . عبدالله الجسمي

د . علي زيد الزعبي

أ . د . فريدة محمد العوضي

د . ناجي سعود الزيد

مديرة التحرير

شروق عبدالمحسن مظفر
a.almarifah@nccalkw.com

سكرتيرة التحرير

عالية مجيد الصراف

أسسها

أحمد مشاري العدواني

د . فؤاد زكريا

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي :

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص . ب : 28613 - الصفاة

الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

تليفون : 22431704 (965)

فاكس : 22431229 (965)

www.kuwaitculture.org.kw

التنفيذ والإخراج والتنفيذ

وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 404 - 7

رقم الإيداع (2013/631)

العنوان الأصلي للكتاب

The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited

By

Benny Morris

Cambridge University Press, UK 2004

All Rights Reserved. Authorized translation from the English language edition published by Cambridge University Press. No part of this book may be reproduced in any form without the written permission of the original copyright holder, Cambridge University Press.

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

محرم 1435 هـ - ديسمبر 2013

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

| | |
|-----|--|
| 9 | الفصل الخامس: اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين (أبريل - ديسمبر 1948) |
| 47 | الفصل السادس: إعاقة العودة |
| 125 | الفصل السابع: الموجة الثالثة: الأيام العشرة (9 - 18 يوليو) والهدنة الثانية (18 يوليو - 15 أكتوبر) |
| 175 | الفصل الثامن: الموجة الرابعة: المعارك والنزوح الجماعي (أكتوبر - نوفمبر 1948) |
| 219 | الفصل التاسع: تنظيف الحدود: طرد السكان ونقلهم (نوفمبر 1948 - 1950) |

| | |
|-----|-----------------------------|
| | الفصل العاشر: |
| | تسوية مشكلة اللاجئين |
| 265 | (ديسمبر 1948 - سبتمبر 1949) |
| 311 | الخاتمة |
| | الملحق الأول: |
| 331 | عدد اللاجئين الفلسطينيين |
| | الملحق الثاني: |
| 335 | السير الذاتية |
| 341 | الخرائط |
| 371 | الهوامش |
| 491 | ببليوغرافيا |

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين (أبريل - ديسمبر 1948)

ترتب على عملية النزوح الجماعي أن وجد
اليشوف نفسه أمام مشكلة رئيسية تمحورت
حول السؤال التالي: هل يُسمح لأولئك الذين
فروا أو طردوا بالعودة أم لا؟ ومنذ ربيع
عام 1948 بدأ اللاجئين من مناطق مختلفة
يتعجلون العودة، وهو ما فرض على القادة
المحليين من المدنيين والهاغاناه اتخاذ قرارات
في غياب توجهات عامة على المستوى الوطني،
وقد صبت هذه القرارات في مجملها، وبشكل
متناسق، في خانة الرفض⁽¹⁾. من جانبها، بدأت
الدول العربية - بقيادة الأردن - في شهر مايو
المطالبة بشكل صاخب بعودة اللاجئين. وفضلا
عن ذلك، واجه قادة اليشوف منذ بداية
موسم الصيف ضغوطا دولية مكثفة - قادها
في البداية الكونت فولك برنادوت السويدي

«تزايد تصميم قادة إسرائيل والرأي
العالم داخلها على معارضة عودة
اللاجئين بشكل مطرد، ومع ذلك أدرك
القادة أنه في الوقت الذي يشكل
فيه هذا التصميم عاملا رئيسيا في
تشكيل النتيجة، فإن المحصلة النهائية
ستعتمد أيضا على عوامل خارجية
تتصل بحجم وطبيعة الضغط الدولي،
خاصة الأمريكي»

المؤلف

الجنسية ووسيط الأمم المتحدة في فلسطين، ثم لاحقا الولايات المتحدة الأمريكية، لإعادة اللاجئين إلى وطنهم. في الوقت نفسه تعرضت الحكومة لضغوط من الجيش والسلطات المحلية في أجزاء مختلفة من البلاد لمنع عودة اللاجئين.

كان هذا الموضوع محل بحث مجلس الوزراء في منتصف شهر يونيو، حيث تم التوصل إلى توافق على منع عودة اللاجئين، على الأقل ما دام القتال مستمرا، وانتقل الأمر من مرحلة التوافق إلى صدور قرار رسمي من المجلس في شهر يوليو. مثل ذلك، من دون شك، واحدا من أهم القرارات التي اتخذتها الدولة الوليدة في شهورها الأولى.

تبلور هذا القرار - الذي اتخذ على خلفية الغزو العربي وتصاعد حدة القتال - تدريجيا خلال الفترة الممتدة من أبريل إلى يونيو. فمع انتقال الهاغاناه إلى الإستراتيجية الهجومية قرر القادة العسكريون ومستشارو الشؤون العربية في المناطق ذات الأغلبية اليهودية منع عودة اللاجئين إلى تلك المناطق. فعلى سبيل المثال قرر مستشار الشؤون العربية للواء إسكندروني - والمسؤول عن قطاع عريض من منطقة السهل الساحلي - بشكل رسمي «عدم السماح بعودة العرب الذين غادروا المنطقة». وإذا كان ذلك الموقف قد اتخذ بشكل رئيسي نتيجة حسابات تتصل بالأمن اليهودي، فإنه عكس أيضا رغبة في حماية العرب من عمليات السلب والنهب من قبل اليهود، فضلا عن الاعتبارات المتصلة بالمزايا الاقتصادية (منع اللاجئين من العودة إلى الحصاد يؤدي بشكل تلقائي إلى مكسب اقتصادي يهودي)⁽²⁾.

أدى النزوح الجماعي الضخم من حيفا ويافا في نهاية أبريل ومطلع مايو إلى تركيز اهتمام القيادة اليهودية حول موضوع العودة المحتملة. وقد أوردت غولدا مائيرسون (مائير) - التي شغلت آنذاك منصب مدير الإدارة السياسية بالوكالة اليهودية بالإنابة - في السادس من مايو، في أعقاب زيارة قامت بها إلى حيفا العربية بعد عدة أيام من الاستيلاء عليها ما يلي:

كان من المروع رؤية المدينة جثة هامدة. لقد رأيت النساء، وكذلك الأطفال وكبار السن، على مقربة من المرفأ في انتظار الرحيل. ولقد دخلت إلى المنازل وكان لا يزال في بعضها القهوة والخبز على المائدة، ولم أستطع أن أمنع نفسي من التفكير في أن تلك الصورة

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

كانت ذاتها في الكثير من المدن اليهودية [أي في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية].

ووفقا لها، فإن هذا الموقف «أثار العديد من التساؤلات». فهل يجب على اليهود

بذل الجهد لإعادة العرب إلى حيفا أم لا؟ وفي الوقت ذاته، وما لم يُتخذ قرار مخالف فإننا اتفقنا على مجموعة من القواعد من بينها: أننا لن نذهب إلى عكا أو الناصرة لإعادة العرب. ولكن سلوكنا في الوقت ذاته، يجب أن يكون أنه إذا ما عاد العرب - نتيجة لذلك - فلندعهم حينئذ يعودون. كما أنه يلزم ألا نتعامل بشكل سيئ مع العرب [الذين بقوا] حتى لا يعود أولئك الذين رحلوا⁽³⁾.

بعد مرور بضعة أيام، تحدثت مائيرسون عن الموضوع نفسه، ولكن في إطار السياسة العامة تجاه عرب فلسطين. حيث أخبرت اللجنة المركزية لحزب ماباي أن اليهود لا يمكنهم معاملة القرويين الذين فروا نتيجة لعدم رغبتهم في الدخول في معارك مع اليشوف (من قبيل أولئك في الشيخ مونس) بالطريقة ذاتها التي يجري التعامل بها مع أولئك المعادين. وعلى الرغم من أنها كانت تلمح إلى السماح للقرويين «الأصدقاء» بالعودة، فإن مائيرسون تجنبت ذكر ذلك صراحة. بل اكتفت بطرح أسئلة:

ماذا سنفعل بالقرى... التي هجرها أصدقاء؟... هل نحن مستعدون للحفاظ على تلك القرى ربما يعود سكانها؟ أم أننا نرغب في محو أي أثر يشير إلى وجود قرية في هذا الموقع؟

ثم عادت لتناول ملف حيفا قائلة:

أنا لست من بين أولئك المتطرفين - وهناك الكثيرون، وأنا أحبيهم - الذين يريدون القيام بكل شيء يمكنهم من أجل إعادة العرب. أقول إنني لست على استعداد للقيام بترتيبات استثنائية من أجل إعادة العرب.

بيد أن السؤال ظل يطرح نفسه حول كيفية تعامل اليشوف مع العرب الذين بقوا في أماكنهم. فالمعاملة السيئة قد تشجع أولئك الذين بقوا على الرحيل، وتضعف من حماسة أولئك الذين رحلوا في العودة - «ويمكننا آنذاك أن نتخلص من العديد

منهم». واختتمت مائرسون قائلة إن الحزب - وبشكل ضمنى اليشوف - دخل الحرب من دون أن تكون لديه سياسة واضحة تجاه عرب فلسطين. ومن ثم فقد دعت إلى إجراء مناقشة شاملة حول «مسألة العرب» داخل اللجنة المركزية⁽⁴⁾. غير أن تلك الدعوة ذهبت أدراج الرياح.

جسد الخط الذي تبنته مائرسون السياسة التي وضع ملامحها بن غوريون خلال زيارته إلى يافا في الأول من شهر مايو: يجب على اليهود أن يعاملوا العرب المتبقين «بمساواة وبطريقة إنسانية متحضرة»، وفي المقابل فإنه «ليس من واجبنا أن ننشغل بعودة أولئك الذين فروا». وبشكل واضح لم يكن أي من بن غوريون أو مائرسون مهتما بعودتهم (على الرغم من أن الأخيرة ألمحت إلى استعدادها لاستثناء «العرب الأصدقاء»). وتحدث بن غوريون كثيرا في هذا الصدد، منذ شهر فبراير، خاصة فيما يتعلق بالأحياء العربية التي خلت من سكانها في القدس الغربية⁽⁵⁾.

أعلن عن تبلور سياسة سائدة بين القيادة الوطنية تعارض عودة اللاجئين في برقية أرسلها شيرتوك من نيويورك، في الخامس والعشرين من أبريل، إلى موظفيه - في وقت كانت فيه عملية النزوح الجماعي من كل من حيفا ويافا تجري على قدم وساق - اقترح فيها «تحذير العرب الذين يقومون حاليا بالرحيل من أنه لا يمكنهم أن يكونوا على ثقة بالعودة»⁽⁶⁾.

بدأ الضغط من أجل العودة ينمو تدريجيا في مطلع شهر مايو؛ حيث بدأ القادة العرب من جانبهم في بحث الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية للنزوح الجماعي. وخلال لقاء انعقد في عمان في الثاني من الشهر اتفق المسؤولون والأعيان في حيفا على أن «العرب يجب أن يعودوا إلى مدينتهم»، وقد رافق ذلك بشكل واضح تنسيق مع البريطانيين؛ حيث أزال الجيش البريطاني في اليوم التالي عدة حواجز أقامتها الهاغاناه على الطرق في المدينة واستعاد مواقعه في الأحياء العربية المهجورة فيها. وتلا ذلك مباشرة إقدام كل من عزام باشا، الملك عبد الله، والقاقوجي على إصدار منشادات - روج لها إعلاميا بشكل كثيف - للاجئين بالعودة، في حين أعلنت سلطات الانتداب في السادس من مايو أنه «من وجهة نظر الحكومة فإنه يمكن للعرب أن يشعروا بالأمان التام في حيفا»⁽⁷⁾. وكان الملك عبد الله قد دعا في اليوم السابق «كل رجل قوي وحكيم، وكل شاب قوي ومؤمن، ترك البلاد [فلسطين]

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

إلى العودة للأرض الحبيبة. ويجب ألا يبقى أحد خارج البلاد سوى الأغنياء وكبار السن». كما وجّه الملك الشكر إلى «أولئك الذين صمدوا في أماكنهم على الرغم من مواجهتهم الطغيان»، وأشار الملك إلى الإدانة الصادرة عن الوكالة اليهودية لمذبحة دير ياسين⁽⁸⁾. وكانت المحصلة النهائية لكل ذلك أن رصدت الإدارة العربية بجهاز استخبارات الهاغاناه في نهاية الشهر وجود «ضغوط متصاعدة بشكل تدريجي على اللاجئين لدفعهم إلى العودة»⁽⁹⁾.

لم يسفر الجهد العربي - البريطاني المشترك الهادف إلى العودة الشاملة للاجئين - وليس فقط أولئك من حيفا - عن شيء. لم تسمح الهاغاناه للعرب بالعودة، فضلا عن أن الدعوات إلى العودة ربما لم تلق حماسة كبيرة في صفوف اللاجئين أنفسهم في ضوء استمرار حالة القتال والارتباك على الأرض. وفي حيفا ذاتها حيث لم تعارض القيادة اليهودية المدنية المحلية العودة في بداية الأمر، حدث تغير رئيسي في المشاعر؛ وفي هذا الخصوص ذهب أحد المشاركين في اجتماع للمسؤولين المحليين عُقد في بلدية حيفا في السادس من شهر يونيو (معبرا عن وجهة النظر العامة) إلى القول بأنه «لا توجد مشاعر في الحرب... ومن الأفضل إيقاع الظلم بهم عن أن نعاني نحن كارثة... وحقيقة الأمر أنه ليست لنا أي مصلحة في عودتهم»⁽¹⁰⁾.

أدت المحادثات والتحركات الدبلوماسية التي شهدتها شهر مايو حول إمكان العودة المحتملة إلى تدعيم أواصر جماعة ضغط - نشطة وإن كانت غير محكمة التنسيق - داخل إسرائيل معارضة لذلك، ضمت بين صفوفها كلا من: السلطات المحلية، حركات الكيبوتسات، إدارات المستوطنات في المؤسسات الوطنية، قادة الهاغاناه، فضلا عن شخصيات مؤثرة من قبيل يوسف ويتز وعيزرا داني.

بالنسبة إلى ويتز فإنه نظر إلى النزوح الجماعي - الذي عمل شخصيا على تشجيعه في عدد من الأماكن - على أنه تطبيق - على الرغم من أنه غير مخطط وإلى حد كبير عشوائي - لمشروعات الترانسفير (الترحيل) التي طُرحت في نهاية الثلاثينيات ومنتصف الأربعينيات، واستندت إلى فكرة نقل الأقلية العربية خارج الدولة اليهودية المستقبلية بما يمكنها من أن تكون متجانسة ومستقرة سياسيا وأمنة ضد التخريب من الداخل. فلقد أدرك - وشاركه رفاقه في ذلك - أنه من أجل مصلحة إسرائيل يلزم توسيع نطاق النزوح الجماعي من خلال دفع وحث المزيد من التجمعات العربية

على الهروب، فضلا عن تدعيم أركان الموقف الناتج عن ذلك. أما فيما يخص العودة فقد كان من شأنها أن تعرض الدولة اليهودية للخطر. ورأى ويتز أن الأمر مهم إلى درجة تفرض تأسيس هيئة خاصة في الدولة لتشرف على ما أطلق عليه «عملية الترانسفير الارتجاعية». وخلال شهري مارس وأبريل سعى ويتز إلى الحصول على الدعم السياسي والمساندة لتنفيذ «الترانسفير»، ثم عمد بدءا من شهر مايو إلى الضغط على كل من بن غوريون وشيرتوك من أجل إنشاء «لجنة الترانسفير»، والذي كان يرغب في أن يكون شخصا على رأسها، للإشراف على «سياسة الترانسفير». والتي كان جوهرها هو التركيز على الإجراءات التي يمكن أن تضمن أنه لن تكون هناك عودة. وتدرجيا يكون على اللجنة أن تقدم النصح للقيادة السياسية والهاغاناه حول المزيد من عمليات تحريك السكان.

برزت أول لجنة غير رسمية للترانسفير في نهاية شهر مايو، وضمت كلا من ويتز، دانين، ساسون (الذي كان يشغل آنذاك منصب مدير إدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية)، وذلك بعد موافقة دانين على الانضمام إليها ومباركة شيرتوك - وإن كان ذلك بشكل غير رسمي - في الثامن والعشرين من الشهر لإنشاء اللجنة وأهدافها. في منتصف شهر مايو استقال دانين من لجنة الممتلكات العربية، وفي هذا الخصوص كتب إلى ويتز: إن المطلوب هو «مؤسسة يتمثل دورها في البحث عن الوسائل لتنفيذ الترانسفير للسكان العرب في هذا الوقت الذي تركوا فيه أماكن إقامتهم المعتادة». وقد اعتقد دانين أنه يمكن إيجاد مؤسسات مسيحية تعمل تحت اسم مساعدة اللاجئين يمكن أن تساهم في إعادة توطينهم في الدول العربية. وكتب قائلا: «دعنا لا نضيع الحقيقة المتمثلة في أن عددا ضخما من السكان العرب قد غادروا منازلهم، وأن تحقيق ذلك في الأوقات العادية كان أمرا على درجة عالية من الصعوبة». وبالنسبة إليه فإن منع عودة اللاجئين يستلزم مواجهتهم لأمر واقع *faits accomplis*، ومن قبيل ذلك تدمير المنازل العربية، «وتوطين اليهود في كل أرجاء المنطقة التي تم إجلاؤها» فضلا عن مصادرة الممتلكات العربية⁽¹¹⁾.

في الثامن والعشرين من شهر مايو توجه ويتز للقاء شيرتوك، واقترح عليه أن يقوم مجلس الوزراء بتعيينه هو وساسون ودانين بوصفهم أعضاء لجنة للترانسفير تكون مهمتها «صياغة خطة عمل مصممة لتحقيق هدف الترانسفير».

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

ووفقا لما أورده ويتز، فإن شيرتوك هنأه على مبادرته ووافقه الرأي الخاص بضرورة استثمار «الزخم الناتج عن فرار العرب وتحويله إلى حقيقة واقعة»⁽¹²⁾. وبعد مرور يومين التقى ويتز مع كابلان (وزير المالية والرجل الثالث في حزب «الماباي»)، وحصل على مباركته⁽¹³⁾. وفي ذلك اليوم - 30 مايو - اجتمعت اللجنة في أول جلسة عمل لها، وشرع ويتز في صياغة مشروع لأنشطتها، وإن ظل الأمر مفتقرا إلى تفويض رسمي من بن غوريون أو من مجلس الوزراء بكامله.

ومع ذلك شرعت اللجنة منذ بداية شهر يونيو - بمساعدة الأموال المقدمة من صندوق التمويل اليهودي فضلا عن الأموال الخاصة - في محو قرى في مناطق مختلفة، وفي الخامس من الشهر توجه ويتز للقاء بن غوريون حاملا معه مذكرة من ثلاث صفحات موقعا عليها منه إلى جانب دانين وساسون تحت عنوان: «الترانسفير الارتجاعي، برنامج لتسوية المسألة العربية في دولة إسرائيل». نصت المذكرة على أن الحرب قد أسفرت عن نتيجة غير متوقعة تمثلت في «اقتلاع جماهير من العرب من مدنهم وقراهم وهروبهم خارج المنطقة المخصصة لإسرائيل... ويمكن أن تستمر هذه العملية مع استمرار الحرب وتقدم جيشنا». ولقد ترتب على الحرب والنزوح الجماعي تعميق العداء العربي، و«ربما جعل من المستحيل بقاء مئات الآلاف من العرب في دولة إسرائيل، أو وجود دولة إسرائيل وبداخلها مئات الآلاف من السكان الذين يكونون لها الكراهية». ومن ثم فإن إسرائيل «يلزم أن يقطنها اليهود على نطاق واسع، مما يجعل من غير اليهود بها نسبة محدودة». كما «يلزم النظر إلى اقتلاع العرب من أماكنهم على أنه حل للمشكلة العربية... وتماشيا مع ذلك من الآن فصاعدا يجب توجيهه وفقا لخطة محكمة تسعى إلى تحقيق هدف الترانسفير الارتجاعي من الآن فصاعدا».

وبغية تدعيم وتضخيم الترانسفير تقدمت اللجنة بالمقترحات التالية:

«(1) منع العرب من العودة إلى ديارهم.

(2) تقديم المساعدة إلى العرب بهدف استيعابهم في أماكن أخرى».

وفيما يتصل بالهدف الأول، اقترحت اللجنة ما يلي:

1 - تدمير أكبر عدد ممكن من القرى خلال العمليات العسكرية.

2 - منع العرب من القيام بزراعة الأراضي، بما في ذلك الحصاد والجمع [للمحاصيل] وقطف الثمار [الزيتون].

3 - توطين اليهود في عدد من القرى والمدن بما يضمن عدم ترك أي «فراغ».

4 - إصدار قوانين [تهدف إلى إعاقه العودة].

5 - إطلاق حملة دعاية [لتشجيع عدم العودة].

واقترحت اللجنة أن تتولى عملية الإشراف على تدمير القرى وتجديد بعض المواقع لتوطين اليهود؛ فضلا عن قيامها بالتفاوض لشراء أراض عربية، وإعداد مشروعات قوانين للمصادرة، بالإضافة إلى التفاوض على توطين اللاجئين في بلدان عربية»⁽¹⁴⁾.

سجل ويتز في مذكراته أن بن غوريون وافق «على المخطط بأكمله»، بيد أنه رأى أن يبدأ اليشوف في مرحلة أولى بتنفيذ عملية تدمير القرى وبناء المستوطنات ومنع العرب من ممارسة الزراعة، على أن يتم في مرحلة لاحقة الاهتمام بملف التوطين المنظم للعرب في الدول العربية. وعلى حين وافق بن غوريون على فكرة تشكيل لجنة إشرافية، فإنه عارض مقترح ويتز الخاص بـ «لجنة مؤقتة». وفي الوقت نفسه أعطى بن غوريون موافقته على بدء اللجنة في عملية التدمير المنظم للقرى، الذي أحاطه ويتز علما بتكوينها⁽¹⁵⁾.

في المقابل، وفقا لرواية بن غوريون عن اللقاء ذاته، فإنه وافق على تشكيل لجنة للإشراف على «تنظيف التجمعات العربية، وزراعة حقولها وتوطين اليهود فيها، وتشكيل فرق من العمال لتنفيذ هذا العمل». ولم يشر بشكل صريح في أي مكان إلى تدمير القرى أو منع اللاجئين من العودة⁽¹⁶⁾.

كتب ويتز إلى بن غوريون في اليوم التالي - 6 يونيو - ما يلي:

لقد أعطيت نفسي الحرية في تدوين ردكم على مشروع الخطة الذي عرضتها عليكم، والمتضمن أنكم: (1) ستدعون على الفور إلى اجتماع لمناقشة المشروع وتعيين لجنة؛ (2) أنكم وافقتم على أن تبدأ الأعمال المشار إليها في البندين 1 و 2 [تدمير القرى ومنع العرب من الزراعة] بشكل فوري.

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

وأكمل ويتز، «وقماشيا مع ذلك، فإنني أعطيت أمرا بالبداية في هذه الأعمال في أجزاء مختلفة من الجليل، ووادي بيت شيان، وتلال إفرايم والسامرة⁽¹⁷⁾. من المؤكد أن ويتز كان يرمي من وراء ذلك إلى توفير غطاء لنفسه؛ حيث شعر بأنه وإن كان تفضيل بن غوريون في مثل تلك الأمور الحساسة قد يذهب إلى عدم إلزام نفسه بشيء مكتوب، فإن عليه - المقصود ويتز - ألا يترك نفسه عرضة للاتهام بأنه تصرف من دون تفويض. وربما أراد كذلك حث بن غوريون على تشكيل اللجنة.

شرع ويتز في استخدام المكاتب الفرعية لصندوق التمويل اليهودي من أجل تسوية حفنة من القرى بالأرض (المغار، بالقرب من غيديرا، وفجة، بالقرب من بتاح تكفا، وبيار عدس، بالقرب من مغديل، بيت دجان، شرق تل أبيب، ومسكة، بالقرب من رمات هاكوفتش، والسميرية، بالقرب من عكا، والبطيماص وصبارين جنوب شرق حيفا). وجاب وكلاؤه أرجاء البلاد لتحديد القرى الأخرى التي يلزم تدميرها أو الحفاظ عليها وتجديدها لتوطين اليهود بها مستقبلا. وكان يأمل أن تصدر موافقة رسمية من مجلس الوزراء على أعماله، وأيضا قرار تعيين رسمي لأعضاء لجنة الترانسفير.

لم يدرك ويتز، على الأقل في البداية، أن نشاطاته «شبه الرسمية» رُصدت من قبل حزب ماابام، وتبع ذلك أن شن كل من الحزب وشتريت حملة مضادة لوقف تدمير القرى ومقاومة فكرة خلق مناخ موات للترانسفير - والذي مثل تدمير القرى أحد عناصره. وكانت تلك الحملة على الأرجح سببا - على الأقل جزئيا - وراء عدم قدرته على الحصول على تفويض رسمي على مستوى مجلس الوزراء لتأسيس لجنة الترانسفير. واضطر ويتز في مطلع شهر يوليو لتعليق عمليات تدمير القرى، واضعا نهاية فعلية لأنشطة اللجنة الأولى غير الرسمية والتي نصّبت نفسها لجنة للترانسفير، غير أنه في ذلك الحين كان قرار الحكومة الخاص بمعارضة عودة اللاجئين قد أصبح تقريبا رسميا (مما يعني أن جهود ويتز كانت مثمرة).

في بداية الأمر كان هناك تعدد وانقسامات في الآراء، وفي الثالث والعشرين من شهر مايو، أخطر شتريت زملاءه في المجلس بما يلي:

إن الكثيرين من بينهم لا يزال لهم أصول ضخمة في البلاد... وهم سيعودون بلا شك. لا أعتقد أنهم تقبلوا فكرة الرحيل النهائي... وسيكون كافيا أن نظهر نوايانا الحسنة تجاههم حتى يبدأوا في

العودة... وإذا ما عادوا - وفي رأيي أنهم سيقومون بذلك بشكل
مؤكد - فإنه يلزم علينا أن نجد طريقة للتأكد من أنه لن يكون هنا
تمييز ضدهم فيما يتصل بالتعليم، الصحة، والديانة...⁽¹⁸⁾.

من جانبه عبّر فيلكس روزنبلوث (وزير العدل) صراحة عن رأيه المعارض
للترانسفير، منتقدا «سلب الممتلكات العربية» وتدمير القرى كوسيلة لمنع عودة
اللاجئين⁽¹⁹⁾. وفي التاسع والعشرين من شهر مايو أعلنت محطة الإذاعة الرسمية
للدولة (صوت إسرائيل) أن إسرائيل ستسمح بعودة اللاجئين⁽²⁰⁾.
وعلى إثر قيام ويتز بإخطار شيرتوك (وزير الخارجية) بذلك، أشر الأخير للمدير
العام للوزارة (والتر إيتان) بما يلي:

علينا أن نتجنب البيانات المطلقة حول هذا الموضوع. وفي
الوقت الحالي يلزم علينا استخدام الصياغات السلبية. فقط فمادامت
الحرب مستمرة يجب ألا يكون هناك حديث عن السماح بالعودة،
كذلك يجب ألا يظهر من بياناتنا أنه في نهاية الحرب سيتم السماح
لهم بالعودة. فلنترك كل الخيارات مفتوحة⁽²¹⁾.

كان موقف شيرتوك يعبر - إجمالاً - عما تم إقراره قبل خمسة أيام. ففي
الأول من شهر يونيو ناقش كل من: شيرتوك، شيريت، وسكرتير المجلس (زيف
شارف)، والمدير العام لوزارة شؤون الأقليات (غاد ماكنس)، وساسون الموضوع،
ووفقاً لما أورده بن غوريون بشكل موجز في مذكراته، تم التوصل إلى أنه «لن
تتم مساعدة العرب على العودة»، وأنه يلزم إصدار «الأوامر المناسبة لقادة
قوات الدفاع الإسرائيلية»⁽²²⁾. وخلال اجتماع مجلس الوزراء بكامل تشكيله في
اليوم ذاته تناول بن غوريون ورفاقه هذا الملف بأسلوب ملتو عند تناولهم
لمسألة حرية الانتقال والتحرك عبر خطوط القتال في حالة التوصل إلى هدنة؛
حيث أعلن رئيس الوزراء: «ليس لدينا مصلحة حقيقية في السماح بحرية
التحرك والانتقال، حيث إنها ستتمكن اللاجئين من العودة إلى القرى الخالية
على امتداد طريق القدس - تل أبيب». ومن جانبه كان وزير الزراعة أهارون
سيزلنغ أكثر وضوحاً:

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

حرية الحركة على الطرق ستؤدي إلى عودة العرب إلى القرى...

ففي حوزتنا أكثر من 100 تجمع سكاني عربي، وإمكانية عودة

العرب إليها خلال الهدنة تشكل خطرا كبيرا.

وقد اتفق معه في الرأي موردخاي بنتوف، رفيقه في حزب ما بام⁽²³⁾.

في الوقت الذي كانت فيه القيادة السياسية تتجه إلى التوصل إلى قرار سياسي - استراتيجي حاسم ضد عودة اللاجئين، صدرت التعليمات إلى الجيش بإحباط محاولات العودة على الأرض، ففي التاسع والحادي عشر من شهر يونيو تلقت وحدات الخطوط الأمامية أوامر بمنع القرويين من حصد المحاصيل أو «الدخول إلى الأماكن التي نسيطر عليها»⁽²⁴⁾. وفي الثالث عشر من الشهر، أي بعد مرور يومين، أمرت القيادة العامة للواء أوديد كتابته بأن «تتخذ جميع الإجراءات الممكنة لمنع العودة، بما يمكننا من منع تعقيدات سياسية وتكتيكية قد تعترض طريقنا»⁽²⁵⁾.

لم يكن ويتز ورفاقه الفريق الوحيد على المسرح الذي يضغط في اتجاه معارضة العودة، بل كان هناك آخرون يعملون بجدية خلال الأيام الحاسمة التي سبقت الهدنة الأولى (11 يونيو - 8 يوليو) وبعدها لبحث مجلس الوزراء على عدم الاستسلام للضغوط الدولية والسياسية الداخلية، فمن جميع أرجاء البلاد طالب القادة المحليون الحكومة بمنع العودة، وكلما كانت المستوطنة أكثر بعدا من مراكز التجمع اليهودي وأكثر هشاشة، كان صخب معارضتها للعودة أكبر.

في الأيام الأولى لشهر يونيو حاول أعيان الجماعة اليهودية في صفد أن يتوجهوا بمناشدتهم مباشرة إلى المجلس، وعلى الرغم من وصولهم إلى تل أبيب فإن أقصى ما أمكنهم فعله هو مقابلة شلومو كادار المساعد الرئيسي في سكرتارية الحكومة. وفي هذا الخصوص أوضح الأخير أن المطالب التي قدموها تضمنت أن تقوم الحكومة بإعاقعة العودة؛ وأن تشيد حلقة من المستوطنات اليهودية حول المدينة؛ وأن توطن اليهود في المنازل المهجورة بها. كما أوضحوا أن: «الجماعة اليهودية لن يمكنها تحمل ضغط العرب العائدين خاصة في ضوء حقيقة أن أغلب ممتلكاتهم في صفد سرقت ونهبت منذ مغادرتهم المدينة»، كما حذروا من أنه إذا ما تم السماح للعرب بالعودة فإن الجماعة اليهودية ستغادر المكان. ويذكر أنه تم توجيه رسالة مماثلة من قادة صفد إلى وفد من مسئولو اليشوف كان في زيارة للمدينة في الخامس من الشهر

ذاته ضم ويتز، الذي توصل في ختام زيارته إلى النتائج التالية: في حالة عدم تسكين المستوطنين اليهود في صفد فإنه سيكون من المفضل «تدمير المنازل العربية خشية أن يجد العرب مكانا ما يمكنهم العودة إليه»⁽²⁶⁾. إذا لم يقيم اليهود بملء القرى المهجورة بشكل سريع فستملأ «بالعرب العائدين والكراهية تملأ قلوبهم»⁽²⁷⁾.

يمكن العثور على مضمون مشابه لما تقدم في خطاب وجهه إفرام فيزينسكي، سكرتير لجنة كتلة مستوطنات الجليل الغربي، وعضو في كيبوتس أيفرون، إلى سيزلنغ؛ حيث كتب: «لم يعد في الجليل الغربي سكان عرب، وهناك حاجة لاستثمار الموقف الناتج عن ذلك... والشروع الفوري في بناء مستوطنات يهودية جديدة في المنطقة لتأمين تهويدها»⁽²⁸⁾. وفي الوقت ذاته وصل وفد من القادة المحليين في الجليل الغربي إلى تل أبيب وطلبوا مقابلة الوزراء، استقبلوا من قبل سكرتارية المجلس حيث قالوا:

العودة إلى الأمر القائم سابقا وعودة العرب من الأمور غير
الواردة. إذا عاد العرب فإننا [اليهود] سنغادر [المنطقة]... إن
صمودنا في أماكننا مشروط بآلا يعود العرب وأن تضم المنطقة إلى
الدولة العبرية⁽²⁹⁾.

تتابعت التماسات مماثلة من أماكن أخرى في البلاد. ففي الثاني من شهر يونيو
حث شمويل زاغورسكي - مفتش الممتلكات العربية في منطقة فقوعة - أفراهام
هارتسفيلد على أن يُشجع فكرة إقامة مستوطنات جديدة في وادي بيت شيان
كوسيلة لمنع اللاجئين من العودة. وأوضح شمويل زاغورسكي محذرا:

أخشى أن يقوم عرب المنطقة بالعودة إليها، وهو ما يعني
أننا سنفقد الفرصة السانحة حاليا لبناء مستوطنات جديدة، أما
فيما يتعلق بي فقد فعلت كل ما هو في سلطتي لخلق طريق
العودة أمامهم، غير أننا نشعر بالضغط التي يمارسونها من
أجل العودة⁽³⁰⁾.

كان لضغط العسكريين في هذا الخصوص وزن أكبر لدى مجلس الوزراء، فقد
نظرت مخابرات قوات الدفاع الإسرائيلية إلى احتمالية عودة جماعية للاجئين
باعتبارها تهديدا رئيسيا لجهود الحرب. ومع اقتراب الهدنة الأولى بدأ القادة

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

العسكريون المحليون في مطالبة عمليات رئاسة الأركان بإصدار تعليمات في هذا الخصوص، ومن ذلك الرسالة اللاسلكية التي بعث بها لواء أودييد من الجبهة الشمالية - في الثاني من شهر يونيو - ونصت على أنه: «في انتظار تعليمات واضحة فيما يتصل بوقف إطلاق النار، خوفا من عودة العرب إلى القرى»⁽³¹⁾. وبعد مرور ستة أيام عاد اللواء إلى الاتصال مجددا قائلا: «إن مشكلة عودة اللاجئين تتزايد»⁽³²⁾، وفي السادس عشر من الشهر كتب رئيس جهاز استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية إلى مدير القسم السياسي بالوزارة:

تم رصد تحرك متزايد من قبل القرويين الفلسطينيين الذين
فروا إلى البلاد المجاورة من أجل العودة الآن [خلال أيام الهدنة
الأولى]، وهناك خطر جاد من أن يقوم القرويون العائدون بتحسين
أنفسهم في قراهم فيما وراء خطوطنا الأمامية، ومع استئناف القتال
فإن ذلك سيشكل، على الأقل، طابورا خامسا، إن لم يكن تجمعات
معادية نشطة.

وإذا لم يتم فعل شيء فإن هناك خطرا يتمثل في أنه مع نهاية الهدنة سيكون على قوات الدفاع الإسرائيلية أن تخصص وحدات كبيرة لتنظيف المنطقة الخلفية وخطوط الاتصالات»⁽³³⁾. ويذهب بعض الضباط إلى أن العودة التدريجية للاجئين هي جزء من سياسة مدبرة من قبل الدول العربية لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية واضحة⁽³⁴⁾. ألقى مسؤولون من إدارات الحكومة بثقلهم كذلك في النقاش، فمع بداية الهدنة الأولى رصدت إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية دعوات القادة العرب المطالبة بعودة «300 ألف لاجئ»، كما أوضحت أن هناك تسلا ضعيفا من لاجئين عادوا بالفعل، مؤكدة أن أحد الأسباب الرئيسية وراء تلك العودة تمثل في الرغبة في «حصد المحاصيل الصيفية... فالعرب في أماكن الشتات كانوا يعانون من الجوع الشديد»، وحذرت الإدارة من أن هذه العودة المدفوعة بالرغبة بالحصاد يمكن أن:

تجلب معها إعادة توطين في القرى، وهو ما قد يكون من شأنه
أن يعرض العديد من الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الشهور
الست الأولى من الحرب للخطر، فالمتحدثون الرسميون العرب

عندما يطالبون بعودة اللاجئين لا يفعلون ذلك عبثاً، وإنما لأن ذلك ليس فقط سيخفف العبء عن كاهلهم لكن أيضاً سيزيد العبء علينا بشكل كبير⁽³⁵⁾.

أما فيما يتصل بشيرتوك - الراعي الرئيسي داخل الوزارة لمشروع ويتز المتصل بلجنة الترانسفير - فقد شرح في خطاب وجهه إلى ناحوم غولدمان - رئيس المؤتمر اليهودي العالمي - السبب الرئيسي الكامن وراء تبلور سياسة تعارض عودة اللاجئين على النحو التالي:

إن الحدث الأكثر إثارة في التاريخ المعاصر لفلسطين - ربما أكثر إثارة، بمعنى من المعاني، من إنشاء دولة إسرائيل - هو الإجلاء الواسع النطاق لسكانها العرب... والعودة إلى الوضع القائم سابقاً أمر غير وارد. كما أن الفرص التي يتيحها الوضع الحالي للوصول إلى حل دائم وجذري لأكثر المشاكل إزعاجاً للدولة اليهودية (المقصود وجود أقلية عربية كبيرة) بعيدة الأثر... حتى إذا كان من غير الممكن تجنب بعض التبعات السلبية، فإنه يجب علينا أن نستغل الفرصة الهائلة التي قدمها لنا التاريخ بيسر وبطريقة غير متوقعة أقصى استغلال⁽³⁶⁾.

بلغت الأمور ذروتها منتصف شهر يونيو. فمع بدء الهدنة سكنت المدافع على طول خطوط القتال، الأمر الذي وفر الإمكانية العملية لعودة اللاجئين، وبالفعل بدأ عدد محدود منهم في شق طريقة عائداً إلى قراه ومدنه. وفي الوقت ذاته مكنت الهدنة الدول العربية من التفكير ملياً في العبء الضخم الذي وقع على كاهلها بشكل غير متوقع، ومن ثم أصبح حل مشكلة اللاجئين هدفاً رئيسياً لسياساتهم. وبشكل مشابه - ومع هدوء غمار المعارك بشكل مؤقت - شرع المجتمع الدولي في الاهتمام بالملف؛ حيث بدأت تعبئة الرأي العام في الغرب، كما جرى الإعداد لإرسال شحنات إغاثة للاجئين. وفضلاً عن ذلك فإن وسيط الأمم المتحدة المعين حديثاً، برنادوت - الذي عمل خلال الحرب العالمية الثانية في مجال مساعدة اللاجئين - أوضح بعد نجاحه في التوصل إلى الهدنة أنه سيركز اهتمامه على إيجاد تسوية نهائية تحتل فيها مشكلة اللاجئين موقعاً رئيسياً⁽³⁷⁾. وكان من المفترض أن يعود إلى إسرائيل في السابع عشر من شهر يونيو.

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

اجتمع مجلس الوزراء في السادس عشر من شهر يونيو؛ حيث ألقى بن غوريون خطاباً قوياً أعلن فيه آراءه التي شكلت أساساً للتوافق الذي تبلور فيما بعد: «أنا لا أقبل بالصيغة (أو السياسة) التي تذهب إلى أنه يجب علينا أن نشجع عودتهم» - وجاءت تلك العبارة في إشارة واضحة إلى قرار اللجنة السياسية لحزب ماباي، قبيل ذلك بيوم واحد، القاضي بمساندة عودة «اللاجئين الجانحين للسلام» في نهاية الحرب⁽³⁸⁾. «أنا أعتقد أنه يجب علينا منع عودتهم... يجب أن نوطن اليهود في يافا التي ستصبح مدينة يهودية... كذلك يجب عدم إعادة توطين العرب في بيسان وأبو كبير... فالسماح بعودة العرب إلى يافا سيكون عملاً أحمق». وإذا ما تم السماح للعرب بالعودة، «وتجددت المعارك، فإن فرصنا لإنهايتها كما نريد ستتقلص... يلزم علينا أن نمنع عودتهم مهما كلف الأمر». وكان من شأن تلك الآراء أن تزيل أي شكوك في أذهان وزرائه حول موقفه فيما يتصل بالمصير النهائي للاجئين. وأضاف بن غوريون: «لن يتم السماح لهم بالعودة حتى بعد انتهاء الحرب»، مشيراً إلى أنه يفضل التوصل إلى «اتفاقية» بين إسرائيل والدول العربية، ضارباً المثل بالخبرة التركية اليونانية التي تشير إلى إمكانية تحقيق ذلك:

كانت الدولتان في حالة عداوة لأكثر من أربعمئة عام، لكن بعد الحرب الأخيرة التي انتصر فيها الأتراك وقاموا بطرد اليونانيين من الأناضول، أصبحوا أصدقاء وقاموا بتوقيع معاهدة سلام، وهو الأمر الذي يمكن أن يحدث أيضاً بيننا وبين العرب⁽³⁹⁾.

كان لبن غوريون، بالمناسبة، موقف قاس من يافا، فعندما وصل إلى فلسطين كمهاجر جديد عام 1906 نزل في ميناء يافا وأصابه الرعب مما شاهده من قذارة⁽⁴⁰⁾. في عام 1936، بعد مرور ثلاثة أشهر على الثورة العربية، كتب في يومياته: سيتم تدمير يافا، المدينة والميناء، يوماً ما، وسيكون أمراً جيداً أن يحدث ذلك... هذه المدينة التي أثرت على حساب هجرة اليهود وتوطينهم تستحق أن يتم تدميرها لأنها تبدو كما أنها تصوب فأساً على رؤوس بناتها ومزوديتها بالطعام [يهود تل أبيب]... إذا ما ذهبت يافا إلى الجحيم فإنني لن أحزن عليها⁽⁴¹⁾.

تحدث شيرتوك أيضا بحماسة مماثلة ضد العودة، فبالنسبة إليه لا يمكن تصور العودة إلى الوضع القائم سابقا. فيافا لا يمكن أن تتحول إلى «مدينة عربية» تمثل «طابورا خامسا» ومرضا في قلب إسرائيل. لقد نجحت إسرائيل في تنظيف خط متواصل من تل أبيب إلى روميما (شرق القدس) خال من العرب، كما أن معظم البلاد أضحت خالية من العرب، والآن

هناك حاجة لأن تشرح الحكومة [للرأي العام الإسرائيلي] الأهمية الكبرى لهذا التغير الديموغرافي من حيث إمكانيات توطين اليهود أو الأمن، وفيما يتصل بصلابة بنيان الدولة وحل المشاكل الحيوية الاجتماعية والسياسية التي تلقي بظلالها على مستقبلها. وإذا كان قال أحد بيننا يوما ما إنه يجب علينا أن نطردهم جميعا، فإن ذلك كان سينظر إليه على أنه جنون. لكن إذا ما وقع هذا خلال اضطرابات الحرب، حرب قام الشعب العربي بإعلانها علينا، ونتيجة لهروب العرب، فإن ذلك يعتبر أحد التغيرات الثورية التي لا يمكن أن تعود ساعة التاريخ بعدها إلى الوراء، كما كانت عليه الحال في أعقاب الحرب السورية - اليونانية [كان يجب أن تكون الحرب التركية - اليونانية] أو كما كانت عليه الحال في أعقاب الحرب في تشيكوسلوفاكيا... وهي التطورات التي أحدثت تغيرات ثورية في التكوين الاجتماعي والعرق في تلك الدول. فالعدو الغاشم تسبب في ذلك ويداه ملطخة بالدماء وعليه أن يتحمل النتائج، فجميع المنازل والأراضي التي بقيت... وكل غنائم الحرب... هي بمنزلة تعويض عن الدم اليهودي الذي سفك، والممتلكات التي دمرت، وهو تعويض طبيعي.

على الرغم من ذلك، قدر شيرتوك أن على إسرائيل أن تكون مستعدة لدفع تعويضات عن الأراضي، وأن ذلك «يمكنه أن يسهل من عملية إعادة توطين اللاجئين في دول أخرى». وفي الوقت نفسه صرح شيرتوك بأن سياسة إسرائيل يجب أن تكون «أنهم [اللاجئين] لن يعودوا»⁽⁴²⁾.

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

من جانبه، ذكر سيزلينغ أنه «في هذا التوقيت (أثناء الحرب) يجب علينا ألا نعيد للعرب أي شيء، حتى وإن كان ذلك رباط الحذاء. وإذا كانت لدي تحفظات فإنها تتصل فقط بالمواقع التي تركنا فيها العرب في أماكنهم، وهو ما لم يكن علينا فعله لأنه يعرض السلام للخطر». وفي الوقت ذاته حذر سيزلينغ من أن اللاجئين سوف يولدون كراهية تجاه إسرائيل في أماكن منفاهم في العالم العربي؛ «فسوف يحملون في صدورهم الرغبة في الانتقام وفي العودة... وفي هذا الخصوص فإن التوجه لمنع عودة العرب... سيكون مصدر ضرر لنا»⁽⁴³⁾. وقد تضمن ذلك تلميحا، وإن لم ينص عليه بشكل صريح، إلى أنه يلزم السماح للاجئين بالعودة عقب انتهاء الحرب - مضيفا أن القرويين من قومية، القرية التي تطل على منزله في كيبوتس عين حرود في مرج ابن عامر، يجب ألا يسمح لهم بالعودة⁽⁴⁴⁾.

على الرغم من أنه لم يتم خلال الاجتماع إجراء تصويت رسمي، أو إصدار قرار في هذا الخصوص، فإن الخط الذي تبناه كل من بن غوريون وشيرتوك - والقاضي بعدم السماح للاجئين بالعودة - أصبح الآن سياسة إسرائيل، وصدرت على الفور أوامر إلى مختلف مستويات القيادة في جيش الدفاع الإسرائيلي لمنع اللاجئين من العودة⁽⁴⁵⁾. وخلال الأسابيع التالية توالى الأوامر الصادرة إلى الألوية بما يتماشى مع سياسة منع العرب من العودة، بما في ذلك الترخيص بـ «استخدام الذخيرة الحية»⁽⁴⁶⁾. وظلت معارضة الجيش للعودة قوية ومتماسكة طوال الصيف. ففي الرابع عشر من شهر أغسطس كتب يادين (قائد عمليات قوات الدفاع الإسرائيلية الذي شغل آنذاك منصب رئيس الأركان بالإنابة) إلى شيرتوك:

بسبب انتشار الأمراض بين اللاجئين العرب، أقترح أن نعلن الحجر الصحي على جميع المناطق التي استولينا عليها. وسنكون بذلك قادرين على أن نعارض بشكل أقوى المطالب المتصلة بعودتهم... ومحاولات التسلل من قبل العرب إلى القرى التي هجرت - فضلا عن معارضتنا [للعودة] لأسباب عسكرية وسياسية مفهومة⁽⁴⁷⁾.

اصطبغت تلك السياسة في المعترك الديبلوماسي بصبغة أكثر مرونة وأقل تحديدا. فخلال اجتماع في السادس عشر من شهر يونيو، سأل برنادوت شيرتوك عما إذا كان

يمكن لإسرائيل أن تسمح بعودة 300 ألف لاجئ، «وهل سيتم احترام حقوقهم في الملكية؟»، فأجاب الأخير بأنهم «بالتأكيد لا يمكنهم العودة مادامت استمرت الحرب مستمرة»⁽⁴⁸⁾. أو بأن «المسألة لا يمكن مناقشتها في وقت مازالت فيه الحرب مستمرة»، موضحاً أن الحكومة «لم تحدد بعد سياستها فيما يتصل بالتسوية النهائية لهذه المسألة». وأضاف أن «حقوق الملكية للعرب سيتم احترامها بالتأكيد»⁽⁴⁹⁾.

وبدا أن شيرتوك يرغب في أن يترك الباب مفتوحاً أمام إسرائيل إذا ما أرادت أن تسمح بعودة اللاجئين بعد انتهاء الحرب. وقد سهل هذا بشكل واضح من مهمة المسؤولين الإسرائيليين الذين التقوا ممثلي الأمم المتحدة والولايات المتحدة، لكنه بدا كأنه استجابة لمتطلبات سياسات الائتلاف والحاجة إلى المحافظة على الوحدة الوطنية في وقت الحرب، أكثر منه حجة أو ذريعة دبلوماسية، فقد كانت المشكلة الرئيسية في حزب مابام، الشريك الرئيسي لحزب ماباي في الحكومة المؤقتة؛ والذي عارض سياسة الترانسفير، وتبنى موقفاً يؤيد حق اللاجئين «المحبين للسلام» في العودة بعد الحرب؛ فإذا ما أغلق بن غوريون الباب نهائياً أمام خيار العودة فإن من المرجح أن تنشب أزمة داخل الائتلاف، مما كان من شأنه أن يضعف الوحدة الوطنية، ويترك حزب ماباي معزولاً في الحكومة - حيث سيصبح بن غوريون على شراكة فقط مع الدينيين وغير الاشتراكيين. وفضلاً عن ذلك كانت كوادر حزب مابام تسيطر بشكل كبير على الشرائح القيادية في المؤسسة العسكرية - وبدرجة أقل في البيروقراطية المدنية - داخل الدولة الوليدة.

بعد أسابيع من المناقشات، توصلت اللجنة السياسية لحزب مابام خلال الصيف إلى وضع سياسة عربية للحزب تمثلت في استعداد الحزب - وفقاً لما ذكره مائير يآري (الشريك في قيادة الحزب) - للموافقة على تأجيل عودة اللاجئين لحين انتهاء العمليات القتالية⁽⁵⁰⁾، غير أنه يعارض «النية لطرد العرب من مناطق في الدولة اليهودية الناشئة»، وفي هذا الصدد اقترح أن تُصدر الحكومة نداءً إلى العرب «المنفتحين على السلام للبقاء في أماكنهم». أما فيما يخص العرب الموجودين بالفعل في المنفى، فقد أعلن الحزب أن على الحكومة أن تعلن أنه «مع عودة السلام، سيعودون إلى الحياة في سلام، وشرف، ويقومون بالإنتاج... كما سيستعيد العائدون ممتلكاتهم»⁽⁵¹⁾.

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

في تلك الأثناء، ومع بدء عبور اللاجئين خطوط الهدنة للوصول إلى ديارهم وحقولهم، بدأ المتحدثون باسم التجمعات العربية الباقية داخل إسرائيل في الضغط باتجاه تبني إجراءات خاصة لإعادة التوطين، مع التركيز بشكل خاص على اللاجئين من حيفا، ويافا، واللاجئين من المسيحيين. وقد أدت تلك المناشدات إلى إطلاق سلسلة من النقاشات المتكررة في صفوف البيروقراطية الإسرائيلية.

في 26 - 27 يونيو التقى رئيس أساقفة الكاثوليك اليونانيون، جورج حكيم - بعد عودته من بيروت - ياكوف سالومون، المحامي في حيفا، ثم شتريت، وماكنس، وساسون، ودافع عن ضرورة سماح إسرائيل على الأقل بعودة مسيحيي حيفا. وحول هذا اللقاء قال شتريت: «لقد كنا صرحاء معه، وسألناه عما إذا كانت عودة المسيحيين العرب إلى حيفا لن تؤثر سلباً على الوحدة المسيحية - المسلمة»، فرد رئيس الأساقفة بأن ذلك الأمر لا يشغله، وأنه في جميع الأحوال لن يبدو أمام العامة كأنه يسعى فقط إلى عودة المسيحيين⁽⁵²⁾.

يُذكر أن المناشدات لمصلحة عودة اللاجئين من يافا بدأت في الوصول إلى السلطات خلال الأسابيع التي تلت نزوحهم الجماعي، وتم تقديمها من قبل الأعيان الذين ظلوا في المدينة استناداً إلى اتفاق الاستسلام الموقع مع الهاغاناه منتصف شهر مايو، الذي نص على: أن أولئك الذين يرغبون في الرحيل لهم الحرية في القيام بذلك.

وبالمثل، فإن أي شخص عربي غادر يافا ويرغب في العودة إليها يمكنه أن يتقدم للحصول على تصريح بذلك. وسيتم منح التصاريح بعد ثبوت صدقية المتقدمين، شريطة أن يقتنع قائد الهاغاناه في المدينة أن المتقدمين بالطلبات لن يشكلوا تهديداً للسلام والأمن⁽⁵³⁾.

من هذا المنطلق كان لدى الأعيان أسباب جيدة لمناشداتهم السماح بعودة اللاجئين من الرجال والنساء والأطفال⁽⁵⁴⁾، وقد قام إسحاق شيزيك (الحاكم العسكري للمدينة) بإحالة تلك المناشدات إلى شتريت مصحوبة بخطاب ذكر فيه: «بالتأكيد نتذكرون أن المادة الثامنة من اتفاقية الاستسلام تنص على أن أي عربي غادر يافا ويرغب في العودة يمكنه ذلك من خلال التقدم بطلب، بشر وجوده في يافا - بالتأكيد - خطراً أمنياً»⁽⁵⁵⁾.

أثار خطاب شيزيك نقاشا في المستويات العليا للحكومة؛ حيث كتب شترتيت إلى كل من بن غوريون وشيرتوك، مشيرا إلى أن مناشدات مماثلة وصلت إليه من حيفا⁽⁵⁶⁾، ورد عليه شلولو كادار - نيابة عن بن غوريون - على النحو التالي:

لقد طُلب مني إخباركم أن رئيس الوزراء يعارض عودة السكان العرب إلى أماكنهم مادامت الحرب مستمرة، ومادام العدو يقف أمام أبوابنا. ويعتقد رئيس الوزراء أن مجلس الوزراء بكامل هيئته فقط يمكنه أن يقرر تغيير هذا المنهج⁽⁵⁷⁾.

من جانبه، وجه شيرتوك خطاب شترتيت إلى يهوشوا بالمون للتعليق، وقد بادر الأخير - ربما بشكل مفاجئ لشيرتوك - باقتراح ما يلي:

أعتقد أن علينا تبني موقف عام يشير إلى أننا لا نعارض عودة السكان العرب إلى يافا، بل حتى إعلان ذلك من خلال محطة إذاعية إلى العرب، بيد أنه من الناحية العملية يجب أن تخضع عودتهم لعدد من الشروط والقيود.

وقد رأى بالمون أنه يجب إلزام العائدين بالتوقيع على قسم الولاء، وأن يملأوا استمارات استقصاء بيانات مفصلة. ووفقا له فإن ذلك «سيترك بين أيدينا الإشراف التام على عودتهم الفعلية، وستكون لدينا القدرة على السماح بشكل رئيسي بعودة غير المسلمين... وهو ما قد يكون مفيدا لنا في المستقبل»⁽⁵⁸⁾.

استتبع خطاب بالمون ردا فظا من قبل ياكوف شيموني (القائم بأعمال مدير إدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية)؛ حيث كان الأخير مستعدا للسماح باستثناءات في حالات خاصة. بيد أنه بشكل عام أيد الخط القائل إنه «لا عودة خلال الحرب»⁽⁵⁹⁾. وقد ساند شيرتوك بقوة موقف شيموني مضيفا: «أخشى أن نفقد زمام الأمور... السماح [بالعودة] يجب أن يكون متاحا فقط لعدد محدود من الحالات الخاصة»⁽⁶⁰⁾.

لم تكمن مشكلة إسرائيل في المحاولات العربية المشتركة أو الفردية - التي افتقرت إلى التنسيق فيما بينها - للعودة أو طلب العودة؛ بل في الضغط الدولي المتصاعد، والذي قاده برنادوت للحصول على موافقة إسرائيلية على إعادة التوطين

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

الجماعي. فبعد عدة جولات من اللقاءات مع القادة الإسرائيليين والعرب، طلب برنادوت في السابع والعشرين من يونيو من إسرائيل الاعتراف «بحق المقيمين في فلسطين الذين - بسبب الظروف التي خلقها الصراع هناك - تركوا أماكن إقامتهم العادية، بالعودة إلى ديارهم من دون قيد واستعادة ممتلكاتهم»⁽⁶¹⁾. وقد رد الإسرائيليون، في الخامس من شهر يوليو، رافضين مقترحات برنادوت الأخرى التي تضمنت ارتباط إسرائيل والأردن بـ «اتحاد» اقتصادي؛ وأن تكون الهجرة الإسرائيلية خاضعة لسلطة هذا «الاتحاد» - أو الأمم المتحدة - وأن يُعهد بالقدس إلى الحكم العربي؛ وأيضاً - وفقاً للعبارة التي ذكرها شيرتوك - أن «تُفرض» تسوية من الخارج على الأطراف بدلاً من التوصل إليها من خلال المفاوضات «بين الأطراف المعنية» (يلاحظ أن برنادوت لم يقدم بشكل صريح هذا المقترح الأخير). وبشكل مراوغ لم تتضمن الإجابة الإسرائيلية إشارة محددة للطلب المتصل باعترافها بـ «حق العودة»، ولكنها اقترحت بشكل غامض أن يعيد الوسيط «النظر في طريقة تعاطيه مع المشكلة (الفلسطينية) ككل»⁽⁶²⁾.

بيد أن مشكلة اللاجئين لم تكن من الممكن تنحيها جانباً ببساطة، ولقد أدركت الحكومة الإسرائيلية أن مقترح برنادوت يلزم التعامل معه بشكل مباشر. كما أنه في منتصف شهر يوليو ضغطت الولايات المتحدة، أيضاً، للحصول على إجابة من إسرائيل في هذا الخصوص. وخلال شهر يوليو - في وقت أصبح فيه 100 ألف عربي آخر لاجئين (انظر ما يلي) - صاغت الحكومة خطأ رسمياً للتعامل مع القضية، وحتى قبيل الاتفاق على الصيغة النهائية، أصدر شيرتوك تعليماته لديبلوماسيه على النحو التالي:

تتمثل سياستنا في النقاط التالية: (1) النزوح الجماعي العربي هو نتاج مباشر للعدوان الأحمر الذي قامت به الدول العربية؛ (2) لا مجال للسماح للعرب بالعودة مادامت حالة الحرب مستمرة؛ حيث إن ذلك قد يعني إدخال طابور خامس، وتوفير قواعد للعدو في الخارج واضطراب النظام والقانون في الداخل؛ (3) تكون الاستثناءات على ذلك للحالات الخاصة التي تستحقها مع الالتزام بمقتضيات التقصي الأمني... (4) يمكن اتخاذ قرار بعودة العرب

فقط كجزء من تسوية سلمية مع الدولة (الدول) العربية وفي إطار نصوصها؛ حيث ستثار النقطة الخاصة بمصادرة ممتلكات اليهود في البلاد المجاورة ومستقبلهم؛ (5) لن تتم مضايقة العرب الباقين في إسرائيل، وستتولى الدولة رعايتهم فيما يتصل بالخدمات⁽⁶³⁾.

خضع التوافق الذي توصل إليه المجلس في منتصف شهر يونيو إلى إعادة تشكيل ذات مغزى، فلقد استقر المجلس بشكل رسمي ضد عودة اللاجئين في وقت تستمر فيه العمليات القتالية، تاركا احتمال إعادة النظر في هذا الموضوع بعد انتهاء الحرب مفتوحا. ويلاحظ أن شيرتوك كان يتحدث عن أنه لن تكون هناك عودة أثناء الحرب، وأن يمكن إعادة النظر وتسوية المشكلة فقط في إطار محادثات تهدف إلى تسوية سلام شاملة، مع ربط ذلك بقضية مصادرة ممتلكات المجتمعات اليهودية ومصيرهم في العالم العربي؛ ومن ثم خلقت رابطة بين (أ) تسوية سلام شاملة واستعداد إسرائيل للنظر في عودة اللاجئين، بما يجعل اللاجئين مقابلا أو أداة في سعي إسرائيل إلى الحصول على الاعتراف وإحلال السلام في الإقليم؛ وب) مستقبل اللاجئين ومستقبل اليهود في الدول العربية⁽⁶⁴⁾.

ربما كان الدكتور ليو كون - المستشار السياسي المخضرم لشيرتوك - يلمح إلى هذا التحول في السياسة عندما كتب في 22 يوليو: «على قدر معرفتي، أصبح موقفنا حول هذا الموضوع أكثر تشددا خلال الأشهر الأخيرة»، وتوقع كون أن يستمر برنادوت في الضغط فيما يتصل بموضوع اللاجئين⁽⁶⁵⁾، وبالفعل بادر الأخير بإثارة الملف مجددا عندما التقى مع شيرتوك في 26 يوليو، وقد أجاب الأخير بأنه لا يمكن أن تكون هناك عودة مع استمرار العمليات القتالية، ويمكن إعادة النظر في الموضوع بعد ذلك «في إطار تسوية سلام عامة»⁽⁶⁶⁾.

كان هذا اللقاء هو الذي دفع إلى عقد الاجتماع النهائي لمناقشة الموضوع، وأسفر عن تبني قرار، في الثامن والعشرين من يوليو، حيث وصف شيرتوك لقاءه مع برنادوت. تحدث برنادوت «عما بين 300 ألف و350 ألف» لاجئ يعيشون في فقر وحرمان. وعلى الرغم من ضرورة تنظيم مساعدات لهم، فإن «أكثر المساعدات فعالية ستكون عودتهم إلى... ديارهم». وتساءل السويدي (برنادوت): من عساه أن يعلم عن محن التشرد أكثر من اليهود؟ مضييفا - على سبيل المثال - أن الألمان

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

قد سمحوا بعودة الفرنسيين المشردين إلى ديارهم «من دون انتظار نهاية الحرب العالمية الثانية». وذكر برنادوت أن شيرتوك كان قد أخبر الأمين العام للأمم المتحدة تريغفي لي أنه سيُسمح للعرب المشردين بالعودة لديارهم. أوضح شيرتوك لمجلس الوزراء أنه رد على ذلك بأنه ربما يكون قد قال ذلك مرة، غير أن ذلك كان في ظروف مختلفة حينما كان هناك حفنة من اللاجئين، ومنذ ذلك الحين «تغيرت الظروف بشكل جذري»، والموضوع لا يمكن حله أو التعامل معه فقط على أساس إنساني؛ فهو «محل حسابات سياسية وعسكرية»، وفضلا عن ذلك فإن الاعتبارات الإنسانية على المدى الطويل ربما تشير إلى أن إعادة التوطين في البلاد العربية قد تكون أفضل الحلول، كما حدث بالنسبة إلى تبادل السكان بين اليونان وتركيا. وذكر شيرتوك الوسيط الأممي بأنه لن تكون هناك عودة مع استمرار العمليات القتالية، فمثل هذه العودة ستكون بمنزلة «إجراء حربي» ضدنا، «إقحام طابور خامس... ومتفجرات تدمرنا من الداخل». وعلى الرغم من ذلك، أوضح شيرتوك أن برنادوت تمسك بموقفه ولم يظهر سوى قدر ضئيل من المرونة، مركزا على أن شعبا قديم العهد قد اقتلح من جذوره ويجري إحلال مهاجرين يهود جدد محله. في أعقاب هذا العرض اقترح شيرتوك على أقرانه الوزراء الصيغة التالية:

لا يمكننا الموافقة على عودة ضخمة للاجئين العرب مادامت الحرب مستمرة، ولكننا مستعدون لمناقشة الحالات الخاصة، التي تشمل معاناة استثنائية أو مزايا خاصة، وستُبحث كل حالة على حدة.

كذلك ذكر شيرتوك أن برنادوت أخبره بأن «العالم لا يمكن أن يتفهم موقف إسرائيل»، الأمر الذي عارضه شيرتوك قائلا: «إن العالم الذي تفهم اقتلاع [الألمان] السوديت Sudeten Germans (*) من تشيكوسلوفاكيا، سوف يتفهم هذا أيضا». وفضلا عن ذلك فإنه في ضوء مطالبة الدول العربية أن تغطي إسرائيل نفقات إيواء اللاجئين في المنفى، اقترح شيرتوك أن تطالب إسرائيل بتعويضات من الدول العربية

(*) إقليم السوديت يقع حاليا في غرب التشيك، متاخما للحدود الألمانية، وقد كان محل نزاع بين ألمانيا النازية وتشيكوسلوفاكيا إلى أن ألحق بالأخيرة بعد نهاية الحرب العالمية وهزيمة ألمانيا وطرده منه معظم السكان الألمان الذين مثلوا نسبة كبيرة جدا من سكانه [المحررة].

عن الدمار والإنفاق اللذين فرضتهما على اليشوف نتيجة للحرب التي شنتها؛ وقد أيد بن غوريون الاقتراح، ووافق وزير الداخلية على الخط الذي تبناه بن غوريون - شيرتوك الذهاب إلى أنه «لا عودة خلال الحرب». وقد وافق شتريت، وإن كان قد أيد عودة اللاجئين - الذين مازالوا في أراض تحت سيطرة إسرائيل - إلى ديارهم، من قبل اللاجئين من يافا والمقيمين في اللد، وهو ما أيده كذلك بيريز برنستاين (وزير التجارة والصناعة)؛ أما إسحاق مائير ليفن (وزير الضمان الاجتماعي الأرثوذكسي المتطرف) فلم يكن مقتنعا تماما برفض المطالبة بعودة اللاجئين: «كل من هو غير يهودي لديه قدر من معاداة السامية بداخله، ولكننا قد نحتاج إلى المساعي الحميدة للوسيط». ومن جانبه أيد «ليفن» ما ذهب إليه وزير الهجرة والصحة، موشي شابير، من السماح بعودة جزئية للنساء والأطفال. وعلى الرغم من كل ذلك انتصر الخط الذي دافع عنه بن غوريون - شيرتوك في نهاية المطاف؛ حيث قرر المجلس، بأغلبية 9 أصوات في مقابل 2، أنه «مادامت الحرب مستمرة فإنه لا اتفاق حول عودة اللاجئين»⁽⁶⁷⁾.

تقدم الوسيط الأممي، الذي لم يكن راضيا عن موقف شيرتوك، في اليوم ذاته بمذكرة صيغت بعبارات قوية تقترح قبول إسرائيل بمبدأ مفاده أنه «من بين أولئك الذين قد يرغبون في العودة، يُسمح لعدد محدود... بصفة خاصة من بين أولئك الذين عاشوا من قبل في يافا وحيفا، بالعودة إلى ديارهم». وبدا أن برنادوت قد استسلم أمام رفض إسرائيل لعودة مطلقة للاجئين قبل انتهاء الحرب، وقبل بمبدأ التمييز - على أسس عسكرية - بين الذكور في سن القتال من جانب، و«الآخرين» من جانب آخر⁽⁶⁸⁾. سعى برنادوت لفتح الباب، ولو قليلا. ولكنه لم ينجح. فقد كتب كون مشروع رد نصّ على:

إن الضجة التي تثيرها الدول العربية حاليا حول عودة اللاجئين هي تحرك في إطار الحرب. فأهدافها ليست إنسانية، أولا تقتصر فقط على كونها إنسانية، ولكن هناك رغبة في التخلص من عبء وإلقائه على عاتق إسرائيل، فضلا عن إدخال عناصر خطيرة إليها، والتخلص من مصادر للمعاناة داخلها...

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

وتكهن كون بوجود ثغرة وراء طرح برنادوت - الذي دافع بشكل خاص عن اللاجئين من يافا وحيفا - متسائلا: «هل معاناة اللاجئين من المدن الأخرى أو القرى أقل حدة أو أنهم لا يستحقون المعاملة نفسها؟»⁽⁶⁹⁾. ومن وجهة نظره فإن بقاء مشكلة اللاجئين في ظل التوازن القائم يخدم مصلحة إسرائيل، فبالنسبة إلى الدول العربية هم يشكلون «أكبر العوائق» أما بالنسبة إلى إسرائيل فإنهم يعتبرون في هذه اللحظة «أثمن أدوات للتفاوض». ومع ذلك أدرك كون أنهم يشكلون في الوقت ذاته إحدى الأوراق المهمة للعرب «في منابر الأمم المتحدة وبين الرأي العالمي بشكل عام»⁽⁷⁰⁾.

في الأول من أغسطس أرسل شيرتوك رده على مذكرة برنادوت متضمنا: «إن إسرائيل ليست غافلة عن محنة العرب... فشعبنا سبق أن عانى من محن مماثلة مما يجعلنا نشعر بهم؛ ومع ذلك فإن إسرائيل لا يمكنها الموافقة على إعادتهم لأن ذلك سيكون مجحفا بحقوقها ومواقفها». وقد تبني شيرتوك الخط الذي أوصى به كون فتساءل عن الأسباب التي جعلت برنادوت يرى أنه من المناسب الدفاع والمطالبة بمعاملة خاصة للاجئين من كل من يافا وحيفا. واختتم وزير الخارجية رسالته بقوله إنه في الوقت الذي قد تقوم فيه إسرائيل بإعادة النظر في الموضوع عقب انتهاء الحرب، فإنها الآن ليست في موقف يسمح لها «بقبول العرب الذين فروا... على نطاق كبير»⁽⁷¹⁾.

من وجهة النظر الإسرائيلية شكل استخدام شيرتوك عبارة «على نطاق كبير» خطأ كبيرا؛ حيث تشبث بها الوسيط الأممي خلال لقائهما التالي بعد أربعة أيام. فإذا كانت إسرائيل غير راغبة - في الوقت الحالي - في النظر في «عودة كبيرة»، فماذا عن «العودة غير الكبيرة»؟ وفي هذا الخصوص طرح برنادوت العديد من الشرائح التي يمكن السماح لها بالعودة على الفور: «اللاجئين من أراض تحت سيطرة القوات الإسرائيلية» والتي تقع خارج نطاق الحدود التي خصصها قرار التقسيم للدولة اليهودية، «مزارعي الحمضيات الذين مازالت قراهم في حالة سليمة... وأولئك الذين لديهم فرص عمل متاحة... والحالات الخاصة على أسس إنسانية». وقد رد شيرتوك على ذلك بقوله: «فقط في الحالات الاستثنائية يمكن السماح لأشخاص بالرجوع... نحن نعارض عودة كل الشرائح في وقت تستمر فيه الحرب»⁽⁷²⁾.

مع تزايد حدة الضغوط على إسرائيل خلال الأسابيع التالية - سواء كانت داخلية أو خارجية (من العرب؛ الأمم المتحدة؛ الأمريكيين) - ناقش مجلس الوزراء المشكلة مرة تلو الأخرى، وعادة ما كان الدافع للمناقشات مساعي محددة من قبل الأمم المتحدة أو الأمريكيين، وفي كل مرة كان المجلس ينتهي إلى التأكيد على ما تضمنه قرار الثامن والعشرين من يوليو.

أوضح كون أن المشكلة الرئيسية لإسرائيل تمثلت في الولايات المتحدة وليس في برنادوت. وفي هذا الصدد أشار إلى أن القلق الأمريكي المتصاعد كان نتاج ضغوط السفراء الأمريكيين في الدول الإسلامية الذين ذهبوا إلى أن المشردين «الذين يشعرون بالمرارة ويواجهون الفقر المدقع» يمثلون أرضا خصبة لـ «ثورة شيوعية» في الدول المضيفة، ومن ثم فإنه من الأفضل أن يعود اللاجئين إلى فلسطين⁽⁷³⁾. وكانت إسرائيل تخشى كثيرا أن تنتقل الولايات المتحدة سريعا إلى إظهار مساندة صريحة لموقف الوسيط الأممي، خاصة أن الديبلوماسيين الأمريكيين كانوا يصفون بشكل صريح - حتى في محادثاتهم مع الإسرائيليين - مواقف إسرائيل بأنها «جامدة ولا يمكن الوصول إلى حلول وسط معها»⁽⁷⁴⁾. كما أنهم بدأوا يشعرون بأن إسرائيل لن تسمح للاجئين بالعودة على الإطلاق. وفي هذا الخصوص كتب جون ماكدونالد (القنصل العام الأمريكي في القدس): «الإمكانية ضئيلة إن لم تكن معدومة في أن يعود العرب إلى ديارهم في إسرائيل أو فلسطين المحتلة من قبل اليهود»، ووصف القنصل العام أحوال أولئك الذين أقاموا خياما بالقرب من أريحا ورام الله بأنها لم تصل بعد إلى الحالة الميئوس منها، وإن تنبأ بأنه مع حلول فصل الشتاء فإنهم سيصبحون معدمين وأكثر تأثرا بمحيطهم⁽⁷⁵⁾. ومن جانبه نقل القائم بالأعمال الأمريكي بالقاهرة جيفرسون باترسون أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قدمت معلومات تفيد بأن «الآمال قد تكون ضئيلة لعودة مئات الآلاف من اللاجئين من فلسطين إلى ديارهم السابقة»⁽⁷⁶⁾.

تزايد تصميم قادة إسرائيل والرأي العام داخلها على معارضة عودة اللاجئين بشكل مطرد، ومع ذلك أدرك القادة أنه في الوقت الذي يشكل فيه هذا التصميم عاملا رئيسيا في تشكيل النتيجة، فإن المحصلة النهائية ستعتمد أيضا على عوامل

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

خارجية تتصل بحجم وطبيعة الضغط الدولي، خاصة الأمريكي. وكما ذكر بن غوريون: «لا ندري إذا ما كانت [النتيجة] ستعتمد علينا فقط»⁽⁷⁷⁾.

شعر برنادوت من جانبه بأن إسرائيل تظهر «كل مظاهر الغرور»؛ حيث بدا له أنه:

من الشذوذ أن تطرح حكومة إسرائيل محنة اللاجئين اليهود
كدافع لإقامة الدولة اليهودية، وتطلب هجرة مباشرة لكل المشردين
من اليهود إلى إسرائيل، وفي الوقت ذاته ترفض الاعتراف بمشكلة
اللاجئين العرب التي كانت من صنعها.

فضلا عن ذلك، نقل ديبلوماسي أمريكي أن الممتلكات العربية المهجورة - والتي تعرضت لعمليات سلب ونهب - وُزعت ببساطة بين المهاجرين اليهود الجدد⁽⁷⁸⁾.
قدم جون ريتمان، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في فلسطين، للمسؤولين الإسرائيليين فكرة عن الطريقة التي يرى بها الرأي الدولي المؤيد لإسرائيل الموقف؛ حيث قال إنه يتفهم معارضة إسرائيل للعودة الضخمة؛ غير أنه اقترح أن يُسمح للقليل بالعودة؛ وقد يكون البديل عن ذلك أن تعلن على الأقل نيتها «حل مشكلة اللاجئين عقب تسوية سلام نهائية»⁽⁷⁹⁾. كان برنادوت صريحا عندما التقى مع شيرتوك بعد مرور يومين، 10 أغسطس؛ حيث ذكر: «إسرائيل تقود مساومات بطريقة بالغة القسوة... وبدأ رصيدها في النفاد» داخل المجتمع الدولي. (وكان من شأن الصور التي تحمل مسحة من معاداة السامية أن تطلق صفارات الإنذار في عقل شيرتوك)⁽⁸⁰⁾.

نقل شيرتوك لمجلس الوزراء أن برنادوت طلب منه أن تقدم إسرائيل «مبادرة»، مشيرا إلى أنه أجاب بأن القيام بذلك ربما يعلي من رصيد إسرائيل.

لدى المثاليين والسذج، ولكن ليس بين الرجال العاملين...
فحكام العالم في هذا الوقت ليسوا من المثاليين بل من العاملين.
إنهم سيصفون اليهود بالغباء - حيث إن في حوزتهم ورقة مهمة
ويتخلون عنها [من دون هدف واضح]... وقد ضحك برنادوت لدى
سماعه هذا ولم يعقب.

كذلك أبلغ شيرتوك الوزراء أنه قال:

يجب تقليل عدد الأقلية العربية في بلادنا على قدر الإمكان... فإذا ما وجدت أقلية عربية كبيرة... مهما دللناهم، فسيتهمونا بالتمييز، ومن شأن هذه الاتهامات أن تستخدم كمبرر للتدخل من قبل الدول العربية في شؤوننا. وعلى الجانب الآخر يبقى بالنسبة إلى تلك الدول أن ثلاثمائة ألف لاجئ ليسوا إلا «قطرة في محيط» يمكن استيعابها بسهولة. وقد شكرني برنادوت على هذا الإيضاح⁽⁸¹⁾.

كان هناك صوت واحد معارض ظهر داخل دائرة كبار الموظفين متمثلاً في الياهو ساسون، مدير إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية دائم التجوال، والمولود في سورية، ويتصف بتوجهاته الليبرالية. كتب ساسون إلى شيرتوك قائلاً:

أقترح أن يُعاد النظر في مشكلة اللاجئين... ولا أقصد بهذا الرأي معارضة منع رجوع كل اللاجئين، على الإطلاق، ولكن المقصود هو السماح بعودة جزء صغير منهم - 40 إلى 50 ألفاً - على مدار فترة طويلة... على أن يبدأ ذلك على الفور، من أجل إسكات العديد من الأصوات خلال الاجتماع المقبل [للجمعية العامة] للأمم المتحدة⁽⁸²⁾.

ظل ساسون متمسكاً ومدافعاً عن هذا الموقف - على الرغم من كونه معزولاً - خلال نهاية العام 1948 وبداية العام 1949؛ حيث كان مدفوعاً بكل من الرغبة في تحسين صورة إسرائيل في الغرب من جانب، وتسهيل التوصل إلى السلام من جانب آخر. (وقد أقام وقتاً طويلاً في باريس حاول خلاله أن يُجري محادثات سرية مع القادة العرب)⁽⁸³⁾.

برز مدى عزلة ساسون بشكل جلي من خلال النظر إلى مسار الاجتماع الذي دعا إليه بن غوريون في الثامن عشر من أغسطس. كان الدافع وراء هذا الاجتماع هو بحث المشاكل الناجمة عن الحاجة إلى زراعة واستثمار الأراضي العربية؛ والضغط التي يمارسها برنادوت، والوصول الوشيك لجيمس ماكدونالد، أول ممثل للولايات المتحدة الأمريكية (وبعد ذلك سفيرها) في تل أبيب.

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

شارك في الاجتماع كبار القادة السياسيين في البلاد (باستثناء مابام) وكبار المسؤولين عن الشؤون السياسية والعربية، كما تضمنت قائمة المشاركين كلا من: بن غوريون، شيرتوك، شتريت، كابلان، ديفيد هورويتز (مدير عام وزارة المالية)، ماكنس، ويتز، دانين، زلمان ليفشيتز (المتخصص في علم الخرائط ومستشار بن غوريون في قضايا الأراضي)، بامون (الذي سيصبح بعد قليل مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية)، شيموني وشلواح (همزة الوصل بين وزارة الخارجية ومؤسسة الدفاع)، الجنرال إيلمالخ أفير (القائد العسكري للأراضي التي جرى الاستيلاء عليها)، وكادار. وفي اليوم التالي لخص شيموني اتجاه الرأي في الاجتماع على النحو التالي: «أجمعت آراء المشاركين على القيام بكل ما يمكن عمله من أجل منع عودة اللاجئين»⁽⁸⁴⁾.

وفقا لما أورده ويتز، استهل شيرتوك النقاش بطرح المشكلة «بوضوح». وبعد ذلك أدخل بن غوريون بعض الارتباك على النقاش من خلال التعرّيج على مسألة مصير الأراضي العربية المهجورة، واقترح ديفيد هاكوهين - ضابط استخبارات ومن أنصار ماباي المخلصين - أن يتم توطين اليهود في أراضي العرب. وافق هورويتز على ذلك مقترحا بيع الممتلكات العربية إلى أشخاص يهود («يمكننا أن نبيعها لليهود في أمريكا»)، على أن تذهب عائدات البيع إلى الملاك الأصليين كتعويض، موضحا أن «الحل يجب ألا يكون منع عودة العرب بالقوة ولكن من خلال عمليات تجارية». أما كابلان فقد عارض فكرة تدمير القرى قائلا بأن الاستيطان اليهودي على أراضي العرب يشكل مشكلة خطيرة من ناحية المبدأ «إذا كنا نتحدث عما هو أكثر من زراعة مؤقتة»⁽⁸⁵⁾. (كتب شيموني عن موقف ممثلي وزارة المالية، موضحا أنه بينما وافقوا جميعا خلال الاجتماع على أنه من الأفضل ألا يتم السماح للاجئين بالعودة، فإن كابلان وهورويتز كانا أكثر تحفظا واهتماما فيما يتصل بالوسائل التي يمكن استخدامها على الفور وبشكل رئيسي فيما يتصل بالممتلكات العربية)⁽⁸⁶⁾.

تمكن ويتز من إعادة الحديث مجددا إلى الموضوع الذي اعتبره رئيسيا: هل يجب السماح للعرب بالعودة؟

إذا ما كانت السياسة التي نريدها تتمثل في أنه لا يلزم السماح لهم بالعودة، فإنه لا توجد حاجة لزراعة أراض تتجاوز ما نحتاج إليه. من الممكن توطين اليهود في بعض القرى، وأن تُدمر قرى

أخرى حتى لا توفر مقرا يجذب اللاجئين إلى العودة، وما يلزم شراؤه من العرب يجب شراؤه... ولكن يجب علينا أولا أن نحدد سياستنا: العرب الذين هجروا ديارهم يجب عدم السماح لهم بالعودة.

كذلك أوصى ويتز بوضع خطط من أجل إعادة توطين اللاجئين في البلاد العربية، الأمر الذي وافق عليه هاكوهين: «يجب على إسرائيل أن تحصد وتحث وتسكن أراضي العرب حتى يدركوا أنهم لن يُسمح لهم بالعودة».

كان تفكير بن غوريون في هذا الخصوص واضحا: «يجب أن ننطلق من فرضية تتصل بكيفية مساعدة أولئك الذين لن يعودوا، أيا كان عددهم (ونحن نرغب في أن يكونوا كثيرين بقدر الإمكان) حتى يمكنهم الاستقرار في الخارج»⁽⁸⁷⁾. ووفقا لذكريات دانين بعد مرور شهر، لم يسمح بن غوريون بطرح أي رأي بديل (من قبيل السماح بعودة من 20 ألفا إلى 50 ألف لاجئ؛ أو عائلات الرجال الذين بقوا في أماكنهم؛ أو إعادة أصحاب الأملاك؛ أو السماح بعودة اللاجئين طبقا لاختلافات معينة، المسيحيين على سبيل المثال، أو أي بديل آخر)⁽⁸⁸⁾.

اقترح ويتز مجددا تعيين سلطة غير حكومية تقوم بوضع «خطة للترانسفير للعرب وتوطينهم في الخارج»⁽⁸⁹⁾. وعلى الرغم من أنه لم يتم التوصل إلى قرار رسمي في هذا الصدد، فقد عين بن غوريون في نهاية المطاف لجنة - الثانية والرسمية للترانسفير - ولكن بمهام أقل بكثير مما كان يسعى ويتز إليه في البداية⁽⁹⁰⁾.

وُصف الاجتماع الذي عقد في مكتب رئيس الوزراء بأنه «استشاري»، وكان المشاركون متفقين حول الحاجة إلى صد العودة، كما كان هناك اتفاق عام - إن لم يكن تاما - حول الوسائل التي يلزم تبنيها للوصول إلى تحقيق هذه الغاية - تدمير قرى، إقامة مستوطنات على الأراضي المهجورة، استخدام الدعاية لإقناع اللاجئين بأنه لن يُسمح لهم بالعودة. وفي اليوم ذاته صدرت أوامر إلى جميع وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية لمنع عودة اللاجئين «بكل الوسائل»⁽⁹¹⁾.

في الثاني والعشرين من أغسطس قام شيرتوك بشرح موقف الحكومة لحاييم وايزمان، رئيس المجلس المؤقت للدولة على النحو التالي:

فيما يتصل باللاجئين، نحن مصممون على أن يكون موقفنا صلبا أثناء فترة استمرار الحرب؛ حيث إنه إذا ما بدأ مد العودة فإنه

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

سيكون من المستحيل وقفه، كما أنه سيكون سببا في هلاكنا. أما بالنسبة إلى المستقبل، فنحن مصممون كذلك - من دون أن نغلق الباب رسميا على الأقل في الوقت الحالي أمام أي خيار - على أن نبحث في جميع الوسائل للتخلص بشكل نهائي من الأقلية العربية الضخمة التي تهددنا. وحقيقة الأمر أن ما يمكن تحقيقه خلال هذه الفترة من الاضطراب والتوتر سيكون صعب المنال عندما تستقر الأمور. لقد بدأت بالفعل مجموعة من الأشخاص من بين كبار الضباط [المقصود لجنة الترانسفير] في دراسة إمكانيات إعادة التوطين [اللاجئين]، في دول أخرى... ومما لا شك فيه أن ما تعنيه عملية التوطين الدائم للعرب في الدول المجاورة من توفير أراض في إسرائيل لتوطين شعبنا هو أمر لا يحتاج إلى مزيد من الإيضاح⁽⁹²⁾. في أواخر شهر أغسطس بدأت تظهر ضغوط أمريكية قوية فيما يتصل بموضوع محنة اللاجئين؛ حيث رصد إيلياهو إيبستاين (إيلات) ممثل إسرائيل في واشنطن «تدهورا تدريجيا في الرأي العام الأمريكي... وكل القوى المعادية اتحدت لتذرف دموع التماسيح على مأساة اللاجئين العرب»⁽⁹³⁾.

كذلك التقى ماكدونالد، الممثل الأمريكي، للمرة الأولى ديفيد بن غوريون في العشرين من الشهر محذرا أن الولايات المتحدة تدرس إجراءات تتصل بمسألة اللاجئين قد لا تكون مستساغة لإسرائيل، كما أن واشنطن قد تكون مستعدة لتوقيع عقوبات لفرض إرادتها في هذا الخصوص. وقد رد بن غوريون على ذلك بأن إسرائيل لن تقبل بحلول وسط فيما يتصل بـ «أمنها واستقلالها»، وأن عودة اللاجئين «مادامت الجيوش الغازية مستمرة» على أراضي إسرائيل تشكل خطرا... «فلا يمكننا أن نسمح بعودة شخص يكرهنا، حتى إن فرضت عقوبات علينا»⁽⁹⁴⁾.

استدعي اثنان من كبار دبلوماسيي إسرائيل في الولايات المتحدة للتشاور، ولدما في بداية شهر سبتمبر عرضا أمام مجلس الوزراء للموقف. وقد ذكر إيبستاين أن روبرت لوفيت (نائب وزير الخارجية الأمريكي) أوضح أن اللاجئين يشكلون «مشكلة خطيرة» من وجهة نظر الرأي العام، من دون أن «يوجه أي تهديدات»⁽⁹⁵⁾.

من جانبه ذكر أبا إيبان، المراقب الإسرائيلي (الذي أصبح بعد فترة قصيرة سفيرا)، في الأمم المتحدة أن بريطانيا فشلت في تعبئة الأمم المتحدة «للقيام بعمل ما» لتأييد عودة اللاجئين⁽⁹⁶⁾.

شهدت بداية شهر سبتمبر طرح مبادرة أمريكية محددة اتخذت شكل «مقترحات» قُدمت لتل أبيب بهدف تسهيل عملية السلام وتضمنت: أن الجليل الغربي (الواقع تحت سيطرة إسرائيل منذ منتصف مايو، وإن كان قد خُصص في الأصل لدولة فلسطين العربية)، يبقى في يد إسرائيل، في حين تذهب «مساحة كبيرة من الأراضي الصحراوية» في النقب (التي لا تزال في أيدي المصريين، وإن كانت قد خُصصت في الأساس للدولة اليهودية) إلى العرب (ضمنيا، إلى الأردن)، على أن تُسوى مشكلة القدس على أساس «التدويل» (أو أي حل آخر مقبول من اليهود والعرب). وفضلا عن ذلك أوضحت واشنطن - وإن كان ذلك بشكل متردد - أنها تتطلع إلى أن تدرس الحكومة الإسرائيلية اتخاذ بعض الإجراءات الإيجابية للتخفيف من معاناة اللاجئين⁽⁹⁷⁾.

التقى كل من بن غوريون، شيرتوك، وماكدونالد في الثامن من شهر سبتمبر لمناقشة «المقترحات» الأمريكية، وترك بن غوريون لشيرتوك مهمة الرد فيما يتصل بمسألة اللاجئين؛ حيث ذكر الأخير: «إننا مستعدون للنظر في عودة لاجئين بشكل فردي الآن، وعودة جزء من اللاجئين بعد الحرب شريطة أن يُوطن أغلب اللاجئين في الدول العربية بمساعدتنا». وعلى الرغم من أن ذلك قد عكس تخفيفا جوهريا في الموقف الإسرائيلي الرسمي والمعلن، فإن ماكدونالد لم ير الأمر كذلك، وسأل عما إذا كان «باب مناقشة هذا الموضوع قد أغلق تماما»، وهو ما رد عليه بن غوريون بقوله: «في رأيي أن باب المناقشة لم يُغلق إذا ما ناقشنا ترتيب سلام قوي وراسخ مع العرب، وكجزء من ذلك الترتيب يمكننا أن نناقش أي شيء»⁽⁹⁸⁾. وخلال إحاطته لمجلس الوزراء في وقت لاحق من اليوم نفسه ذكر شيرتوك أنه «لم يكن من الواضح ما إذا كان الأمريكيون قد قاموا بهذا المسعى («المقترحات») من تلقاء أنفسهم أم أنه قد دُفعوا من قبل طرف آخر»⁽⁹⁹⁾.

على الرغم من أنه خلال اللقاءات الخاصة مع الأمريكيين الذين وصلوا أخيرا إلى تل أبيب أظهر كل من بن غوريون وشيرتوك - أو بدا كما لو كانا يظهران - مرونة، ظل الموقف الإسرائيلي الرسمي مطابقا للقرار الذي اتخذته مجلس الوزراء في شهر يوليو،

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

وفي الثاني عشر من سبتمبر أقر المجلس المشروع الذي أعده شيرتوك متضمنا تعليمات إلى الوفد الإسرائيلي لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد تضمنت تلك التعليمات المؤرخة 10 سبتمبر ما يلي:

لا عودة للاجئين قبل انتهاء الحرب باستثناء الحالات الفردية؛
تسوية نهائية لمشكلة اللاجئين كجزء من تسوية عامة عندما يحل
السلام. وخلال الأحاديث غير الرسمية يلزم على الوفد أن يشرح
حقيقة أنه سيكون من الأفضل أن تُسوى المشكلة من خلال
توطين اللاجئين في البلاد العربية المجاورة بدلا من إعادتهم إلى
دولة إسرائيل - وذلك لمصلحتهم، ولمصلحة البلاد المجاورة، ولمصلحة
إسرائيل، ولمصلحة العلاقات المستقبلية بين إسرائيل وجيرانها.

لم تتضمن التعليمات أي إشارة عن إمكانية سماح إسرائيل بعودة جزئية
للاجئين⁽¹⁰⁰⁾. وأثناء اجتماع المجلس ركز شيرتوك على التجاهل الواسع «لحاجة
العراق الماسة إلى الأيدي العاملة، ومشروعاته الضخمة التي لم تُنفذ بسبب
الافتقار إلى العمال»، ومن جانبه اعترض سيزلينغ على «التعليمات» الصادرة
مطالباً بأن تنص على أن «إسرائيل ستكون مستعدة لمناقشة عودة اللاجئين» بعد
انسحاب الجيوش العربية من فلسطين. وأيد بينتوف هذا الاقتراح مضيفاً عليه أن
إسرائيل ستسمح بعودة اللاجئين إلى ديارهم أو - عوضاً عن ذلك - إلى المناطق
الفلسطينية التي تجلو عنها الجيوش العربية. وقد اتفق شابيرو مع ذلك (مشيراً إلى
أنه في جميع الأحوال لن يوافق العرب على سحب جيوشهم؛ ومن ثم فإن عودة
اللاجئين لن تحدث على الإطلاق). وبشكل مفاجئ ذكر بن غوريون أنه يجب
على المسؤولين الإسرائيليين أن يقوموا في لقاءاتهم الخاصة مع «أصدقاء» إسرائيل
بإيضاح أنه إذا ما كان من الممكن إجراء مفاوضات إسرائيلية - عربية مباشرة

يمكننا من خلالها أن نحقق السلام، فإننا سنسمح للاجئين
بالعودة، أما في حالة استمرار العرب في حربهم ضدنا، حتى إذا ما
اتخذ ذلك شكل الحرب غير النشطة (المقصود الحرب الباردة) ولم
يرغبوا في السلام، فإن عودة اللاجئين ستكون في هذا السياق سلاحاً
ضدنا، وتركهم لدى الدول العربية سيكون سلاحاً ضدهم.

أعقب ذلك قيام الوزراء بالتصويت؛ حيث تمت بأغلبية سبعة أصوات ضد ثلاثة الموافقة على «عدم مناقشة عودة اللاجئين حتى يتم التوصل إلى تسوية سلام»⁽¹⁰¹⁾. مع نشر تقرير برنادوت حول جهوده للوساطة، في 20 سبتمبر، بلغت الجولة الأولى من المعركة الدبلوماسية حول مسألة اللاجئين ذروتها، وكان التقرير قد تم الانتهاء من إعدادهِ في السادس عشر من سبتمبر- أي اليوم الذي سبق اغتيال برنادوت في القدس على يد إرهابيين من الإرغون وجماعة شترن. وقد أيد برنادوت في تقريره بقوة حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم «في أسرع وقت ممكن عمليا»؛ حيث إنه لا توجد تسوية «عادلة وكاملة» ممكنة إذا ما لم يتم الاعتراف بحق اللاجئين، وأضاف:

سيكون هناك إخلال بالمبادئ الأساسية للعدالة إذا ما تم إنكار حق أولئك الضحايا الأبرياء في العودة إلى ديارهم في الوقت الذي يتدفق فيه المهاجرون اليهود على فلسطين بما يتضمنه ذلك من خطر إحلالهم بشكل دائم محل اللاجئين العرب.

على الرغم من ذلك كان برنادوت في الوقت ذاته مدركا بشكل تام أن الظروف التي تغيرت بشكل جذري - ومستمر - في إسرائيل (بما في ذلك تدفق المهاجرين) تحول بقوة من دون العودة الجماعية، وفي هذا الصدد كتب:

يجب عدم الافتراض أن الاعتراف بحق اللاجئين في العودة... يقدم حلا للمشكلة. فالأغلبية العظمى من اللاجئين ربما لم تعد لهم ديار يعودون إليها، كما أن إعادة توطينهم في دولة إسرائيل تمثل مشكلة اقتصادية واجتماعية ذات تعقيدات خاصة⁽¹⁰²⁾.

صيغ الرد الإسرائيلي على التقرير- الذي تضمن خطوطا عامة لتسوية شاملة للصراع - بطريقة تتماشى بشكل كبير مع الموقف المحرج والهش الذي وجدت فيه الدبلوماسية الإسرائيلية نفسها. فقد أُغتيل الوسيط على يد إسرائيليين - وإن كانوا منشقين - كما أن تقريره تضمن مقترحات بغیضة بالنسبة إلى إسرائيل، من قبيل تسليم النقب إلى العرب، ومن ثم فقد تطلبت الظروف التعبير عن الأسف العميق والحذر وتجنب قول أي شيء يمكن النظر إليه فيما بعد على أنه تنازل ملموس.

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

وبناء عليه فإنه فيما يتصل بمسألة اللاجئين تجاهلت تل أبيب في ردها المؤرخ 23 سبتمبر دعوة الوسيط إلى الاعتراف بحقهم في العودة⁽¹⁰³⁾.

في تلك الأثناء بدأت مناشدات خاصة صادرة عن مجتمعات في الشتات تطالب بالسماح لها بالعودة تصل إلى شتريت، الذي حوّلها بشكل عام إلى بن غوريون، وقوات الدفاع الإسرائيلية، وشيرتوك لاتخاذ القرار. وبحكم طبيعته وتكوينه السياسي غير المتشدد انتهى المطاف به بحلول نهاية شهر أغسطس ليقترّب بشكل أو بآخر من رؤية كل من بن غوريون وشيرتوك. فالسماح لأي عربي بالعودة ربما يستخدم كسابقة، كما أنه قد يمثل مشكلة أمنية. وكما ذكر ماكنس (المدير العام بوزارة شتريت) «مع مرور الوقت، تغيرت الآراء وأضحت وزارة شؤون الأقليات الآن تبذل كل ما هو باستطاعتها لمنع العرب الذين رحلوا من العودة إلى البلاد»⁽¹⁰⁴⁾.

دار نقاش جدي حول وضع اللاجئين من قرية هوج، بالقرب من قطاع غزة، عادت خلاله كل الحجج للبروز إلى السطح. طرد سكان القرية في الحادي والعشرين من شهر مايو إلى دمرة باتجاه الشرق (انظر ما سبق)، ولم يبرز أي شيء يشير بشكل مقنع إلى عدم صلابة الإصرار الإسرائيلي الذي تبلور ضد العودة.

خلال شهر سبتمبر، ونتيجة لملاحظتهم استمرارية الهدنة الثانية وهدوء الأوضاع في محيط قريتهم، ناشد المشرّدون من قرية هوج إسرائيل السماح لهم بالعودة، وكما هو معتاد تم تداول الأمر في أروقة البيروقراطية للجهات المعنية - جيش الدفاع الإسرائيلي، الحكومة العسكرية، إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية، ووزارة شؤون الأقليات. وقد كتب شيموني موضحاً أن مناشدة سكان هوج تستحق «معاملة خاصة» نظراً إلى أنهم كانوا «متعاونين مخلصين» ولأنهم «لم يفروا، وإنما طردوا»، وكذلك لأنهم «لم يذهبوا بعيداً وإنما بقوا على مقربة من قريتهم». وانطلاقاً من «الرأي السائد أنه جرى إيقاع الظلم بهم»، فإن إدارته تود التوصية بالسماح لقوات الدفاع الإسرائيلية لهؤلاء القرويين بالعودة إلى داخل أراضي إسرائيل، وليس بالضرورة إلى هوج ذاتها، وإنما على الأرجح إلى «قرية مهجورة أخرى».

وعلى الجانب الآخر أضاف شيموني أن ذلك يثير قضية خلق «سابقة»: فإذا ما سمحنا لهم بالعودة، فقد يعقبهم المئات وربما الآلاف - كل بأسباب جيدة - يطالبون بدورهم بالسماح لهم بالعودة، واختتم توصيته بقوله إنه «إذا ما مكنت

وزارة الدفاع من إيجاد طريقة تحول دون أن تصبح حالة أهالي هوج سابقة، حينئذ يمكننا أن نسحب معارضتنا للعودة فيما يتصل بتلك الحالة الخاصة»⁽¹⁰⁵⁾.

من جانبه، اعتبر شتريت التحفظات التي أوردها شيموني مثيرة للضيق. وكتب في هذا الصدد: «أنه لا يعتقد أن السماح للبعض بالعودة سيمثل بالضرورة سابقة»، فهناك قرار حاسم من قبل المجلس يذهب إلى أنه ما دامت الحرب مستمرة «فإنه لا يمكن أن يكون هناك حديث عن العودة». ومن ثم فإنه إذا ما وافقت إدارة الشرق الأوسط على السماح بعودة سكان قرية هوج «فلن تكون هناك معارضة من جانبنا»، وكما كانت عليه الحال بالنسبة إلى شيموني، رأى شتريت أنه يلزم توطين أولئك القرويين «داخل إسرائيل» بدلا من قريتهم الأصلية التي تقع بالقرب من خطوط المواجهة⁽¹⁰⁶⁾.

بيد أن تلك التوصيات المتكررة كانت من دون جدوى؛ فقد تخطت سلطات الدفاع توصيات كل من شيموني وشتريت ولم يتم على الإطلاق السماح لسكان هوج بالعودة سواء لأسباب أمنية أو أخرى تتصل بإيجاد سابقة. وجاء اندلاع القتال - بعد بضعة أسابيع - بين إسرائيل ومصر ليغلق هذا الملف نهائيا.

خلال الأشهر التي تلت اختفاء برنادوت عن الساحة الدولية، هيمنت أصداء تقريره أو «الخطة» التي خلفها وراءه، في وقت تزايد الإدراك لدى الرأي العام الإسرائيلي وفي الخارج لمتانة وصلابة تصميم إسرائيل على منع العودة⁽¹⁰⁷⁾. وفي هذا الإطار جاء اغتيال برنادوت لمصلحة إسرائيل: فلقد جعل برنادوت من تسوية مشكلة اللاجئين، بما في ذلك المبدأ المتصل بحق العودة، قضية وهدفا شخصيا. أما رالف بنش - الذي تولى منصب القائم بأعمال الوسيط - فقد كان أقل تصميمًا بكثير في متابعة هذه المسألة.

في السابع والعشرين من شهر سبتمبر أخطر مايكل كوماي - وهو دبلوماسي إسرائيلي رفيع المستوى - وفد بلاده المشارك في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس بمضمون اللقاءات التي أجراها في 23 - 24 سبتمبر في حيفا مع بنش واثنين من مساعديه، ريتمان، وبول موهن، ففي حين أعاد مسؤولو الأمم المتحدة تأكيد التزام برنادوت بتأمين الحصول على الاعتراف بحق العودة، فإنهما اتفقا مع «الرأي القائل إن الجانب الكبير من العرب لا يرغب في العودة والعيش

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين...

تحت الهيمنة اليهودية». لم تكن الطبقة الوسطى متحمسة تماما للعودة، كما أن بعض القرويين الذين رغبوا في ذلك كان من المتوقع «مغادرتهم للبلاد مجددا عندما يشاهدون بأعينهم بعض الأشياء التي كان يتردد أنها تحدث هناك من قبيل قيام اليهود بتدمير القرى والاستيلاء على الأراضي»، وقد نقل كوماي أنه، وفقا لريدمان، فإن «برنادوت كان يسعى في البداية إلى تحقيق عودة كاملة، بيد أنه تراجع عن هذا الموقف عندما أدرك الجذور العميقة والتعقيدات المستمرة». وفي نهاية المطاف اكتفى برنادوت فقط بالسعي إلى عودة جزئية لأسباب سياسية وإنسانية - واتفق مع الرأي القائل إنه يلزم البحث عن الحل النهائي من خلال إعادة التوطين المنظمة في الدول العربية⁽¹⁰⁸⁾.

منذ ذلك الوقت فصاعدا، وعلى الرغم من أنه من وقت لآخر كان هناك تأييد كلامي للمبدأ المتصل بـ «الحق في العودة»، وعلى الرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تبنت في قرارها 194 (انظر ما يلي) حق اللاجئين في العودة، فإن المجتمع الدولي كان يركز أكثر فأكثر على ضرورة، والرغبة في، وإمكانية العودة الجزئية التي ترافقها عملية إعادة توطين للجانب الأكبر من اللاجئين في أراضي الدول العربية. وتمكنت إسرائيل بنجاح (وهو ما ستراه فيما بعد) من التصدي للضغط الرامية إلى تحقيق العودة الجماعية.

كان لحالة الحرب المستمرة أثر حاسم على الصعيد الداخلي في إسرائيل في بلورة القرار المتصل بمنع العودة، فلقد سهلت العمليات القتالية من مهمة أشخاص من هبيل بن غوريون، وبيتز، وشيرتوك، الذين أدركوا ودافعوا منذ البداية عن أنه من أجل تأسيس الدولة الوليدة واستمرار بقائها في أمان فإنه يلزم أن تكون الأقلية العربية فيها صغيرة على قدر الإمكان. وقد تلاقت في هذا الخصوص الحجة السياسية - التي عارضت أن تشكل الأقلية العربية 40 في المائة من السكان - مع تلك الإستراتيجية المناهضة للاحتفاظ بمئات الآلاف من العرب الذين يمكن أن يشكلوا طابورا خامسا داخل البلاد أو إعادتهم، كما وفر استمرار القتال كلا من الفرصة والسبب لتأسيس، أو على الأقل إبقاء، البلد خاليا من العرب.

وكان من شأن العودة الجماعية الضخمة أن تخلق مشاكل خطيرة لجميع المؤسسات الإسرائيلية التي كان متوقعا أن تكون منخرطة في العملية - قوات الدفاع

الإسرائيلية، الشرطة، الأجهزة الإدارية المدنية، والمستوطنات اليهودية - في وقت كانت طاقاتها ومواردها محدودة نتيجة لظروف الحرب وتدفق المهاجرين اليهود من الخارج.

وفضلا عن ذلك فإنه مع مرور الأسابيع والأشهر أضيفت إلى ذلك الحجج «الإيجابية» المتصلة بتدعيم أركان اليشوف وأجهزته الخاصة باستيعاب الهجرة اليهودية. ومن أجل التوسع في الزراعة - وهو ما كان مهما لمواجهة متطلبات الشعب اليهودي المتزايد العدد - كان من الضروري الحصول على الأراضي المهجورة؛ كما أن المهاجرين - الفعليين والمتوقعين - كانوا بحاجة إلى أراض ومنازل. وفضلا عن ذلك فإن بعض المهاجرين الذين جاءوا إلى البلاد في 1948-1949، والمزيد منهم في الخمسينيات، قدموا من دول عربية (اليمن، العراق، المغرب) مما مكن القادة الإسرائيليين - بقليل من التبريرات والمنطق - أن يبرزوا ما حدث على أنه «تبادل للسكان» (غير مخطط له، ومن دون تنسيق)، فمئات الآلاف من العرب غادروا فلسطين فاقدين معظم ممتلكاتهم، ومئات الآلاف من اليهود غادروا بلادهم الأصلية - الدول الإسلامية - تاركين ممتلكاتهم وراءهم، ومن ثم خلق التاريخ معادلة ساعدت إسرائيل في صد الجهود والضغط من أجل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم.

إن القرار السياسي الخاص بمنع العودة قد نضج خلال الفترة من أبريل إلى يونيو، ليصبح سياسة رسمية في شهر يوليو، وتم تأكيده بشكل متكرر من قبل مجلس الوزراء في شهري أغسطس وسبتمبر، كما تم تأكيده على مستويات حكومية متنوعة خلال الشهور التالية مع قيام مجتمعات متوالية في الشتات بطلب السماح لها بالعودة. وخلال النصف الثاني من العام 1948 والنصف الأول من العام 1949 أدت التطورات على الأرض إلى تثبيت الوضع القائم وتكريس وضعية اللجوء لعرب فلسطين.

إعاقاة العودة

خلال العام 1948 والنصف الأول من 1949 تضافرت مجموعة من التطورات لتغير بشكل حاسم من التشكيل الطبيعي والسكاني في فلسطين، وقد ساهمت معا بشكل مطرد في إقصاء إمكان العودة الجماعية، إلى أن أصبح هذا الإمكان بحلول منتصف العام 1949 أمرا لا يمكن حتى تصوره. تمثلت تلك التطورات في التدمير التدريجي للقرى العربية المهجورة؛ زراعة أو تدمير الحقول العربية؛ تقاسم الأراضي العربية بين المستوطنات اليهودية؛ إقامة مستوطنات جديدة في الأراضي والمواقع العربية المهجورة؛ توطين المهاجرين اليهود في منازل العرب الخالية في القرى والأحياء بالمدن. وإجمالا فإن تلك العمليات ضمنت أن اللاجئين لن يكون لديهم شيء أو مكان يعودون إليه.

«مست عملية تدمير القرى لب
المعضلة السياسية التي واجهها
اليساريون في اليشوف، والذين
أثابوا يؤمنون - أو على الأقل
بأملون - بإمكان تعايش سلمي
يهودي - عربي»

المؤلف

جرت العمليات المشار إليها تحت ستار من الحماية وفرتها السياسة التي أكدت بها بشكل دوري الهاغاناه [قوات الدفاع الإسرائيلية] الخاصة بمنع عودة اللاجئين عبر خطوط القتال - بما في ذلك الترخيص باستخدام الذخيرة الحية - فضلا عن جولات القتال المتكررة بين إسرائيل والجيش العربي والتي قلصت بشكل فعلي من حركة المدنيين بالقرب من خطوط المواجهة المرنة. وفي الوقت ذاته مثلت تلك العمليات عناصر طبيعية، متكاملة، وجوهرية في تدعيم أركان دولة إسرائيل بشكل شامل. غير أن تلك العمليات لم تكن مُعدة - على الأقل في بداياتها - أو مُصممة بشكل أساسي لإعاقة عودة اللاجئين؛ حيث بدأت بهدف سد احتياجات أساسية للدولة الجديدة، كما أن بعضها، من قبيل تدمير القرى وإقامة مستوطنات جديدة على طول الحدود، فرضتها في معظم الحالات الاحتياجات العسكرية الفورية، في حين أن أخرى جاءت لتلبية احتياجات اقتصادية أساسية (حاجة الكيبوتسات لمزيد من الأراضي، حاجة اليشوف للمزيد من المنتجات الزراعية، حاجة المهاجرين الجدد إلى المساكن). ولكن إجمالاً، ساهمت تلك العمليات بشكل جوهري - كما فهمها قادة اليشوف على أنها تساهم - في منع عودة اللاجئين بشكل نهائي.

تدمير القرى العربية

خلال الحرب والفترة التي تلتها مباشرة أُفرغ ما يقرب من أربعمئة قرية ومدينة من سكانها. وبحلول منتصف العام 1949 أضحت أغلبية تلك المواقع في حالة دمار كامل أو جزئي، وغير صالحة للسكنى. أوقع بعض من هذا الخراب خلال عملية هجر تلك المواقع ولاحقاً بتأثير مرور الوقت، كما أن جزءاً من التدمير كان نتاجاً للحرب؛ حيث استُهدفت قرى بقذائف الهاون وقُصفت أحيانا من الجو؛ وجرى عادة تدمير المنازل بعد عملية الاحتلال للقضاء على بؤر إطلاق النار داخلها. ومع ذلك فإن القوات اليهودية بشكل عام - التي كانت تفتقر إلى المدفعية وقاذفات القنابل، خاصة قبل يوليو 1948 - أحدثت تدميراً محدوداً خلال عمليات القتال. عاد الجانب الأكبر من عمليات التدمير إلى أعمال السلب والنهب، فضلاً عن عمليات الهدم المتعمدة باستخدام المتفجرات، والجرافات، وأحيانا بالأدوات اليدوية من قبل الهاغاناه ووحدات قوات الدفاع

الإسرائيلية أو على أيدي قاطني المستوطنات اليهودية المجاورة خلال الأيام والأسابيع والشهور التي تلت الاستيلاء على تلك المواقع. وعبر الصفحات التالية سنتتبع تطور هذه العملية.

يمكن القول إن تدمير القرى بدأ ونبع بشكل طبيعي من كل من السياسة المناهضة للإرهاب التي اتبعتها الانتداب البريطاني في الفترة السابقة على الحرب، والسياسة الانتقامية التي مارستها الهاغاناه. فبمعاقبة الإرهابيين العرب والعناصر غير النظامية خلال تمرد 1936-1939، وخلال عملية العد التنازلي حتى 30 نوفمبر 1948، دمر كل من البريطانيين والهاغاناه منازل في المدن والقرى. كان ينظر إلى تدمير منزل عنصر منخرط في حرب عصابات أو إرهابي أو شركائه على أنه عقاب عادل وراذع. وقد مارس البريطانيون⁽¹⁾ هذا النوع من العقاب بأسلوب علني ومنظم، في حين لجأت الهاغاناه عادة إلى الغارات السرية خلال أوقات الليل. ففي العشرين من مايو 1947 على سبيل المثال أقدمت وحدة تابعة للبالماخ بتدمير مقهى في فجّة عقب مقتل يهوديين في بتاح تكفا؛ وخلال شهر أغسطس دمرت وحدة تابعة للهاغاناه منزلاً مشتبهاً في أنه مقر إرهابي في بيارة أبو لبن خارج تل أبيب⁽²⁾.

أثناء عملية العد التنازلي لحرب العام 1948 أضيفت الصبغة الرسمية على تدمير المنازل العربية باعتباره إجراء انتقامياً مشروعاً في خطط متتالية وضعتها رئاسة أركان الهاغاناه تضمنت مبادئ عامة للعمليات التي تُنفَّذ إذا ما تعرض اليشوف لهجمات من قبل الفلسطينيين. ويلاحظ أن خطة الهاغاناه المعروفة بـ «الخطة ب» التي انتهت إعدادها في سبتمبر 1945، أشارت بشكل غامض إلى «تخريب وتدمير الإنشاءات العربية» في الهجمات الانتقامية. (ولقد افترضت الخطة أنه كما كانت الحال خلال الثورة، سيساعد الجيش البريطاني في الدفاع عن اليشوف)⁽³⁾. أما «الخطة ج» التي تلتها في مايو العام 1946 (والتي انطلقت من فرضية الحياد البريطاني في العمليات القتالية اليهودية - العربية الوشيكة) فقد تضمنت بشكل مفصل النص على توجيه ضربات انتقامية توجه إلى الأهداف الاقتصادية والبنية التحتية («المياه، مطاحن الحبوب... الخ»)، وبشكل عام تم النص على القيام بأعمال

ضد القرى، الأحياء [المدينة]، والمزارع التي تُستخدم كقواعد

للقوات المسلحة العربية ... بتدمير أهداف تتصل بالبنية التحتية

سواء التسوية بالأرض أو التدمير، إذا ما كان الهدف هو العقاب العام؛ إشعال النيران في كل شيء يمكن حرقه، وتدمير المنازل (باستخدام المتفجرات) الخاصة بالمعرضين وشركائهم.

كما سمحت الخطة «في بعض الحالات» بـ «تدمير النوادي، والمقاهي، والصالات العامة... بعد إخراج الأفراد منها». وتلقت الهاغاناه تعليمات للقيام بعمليات تخريب «ممتلكات» القادة الفلسطينيين السياسيين والعسكريين... فضلا عن «المعرضين» والنشطاء⁽⁴⁾.

مع بداية العمليات العسكرية أضحت تدمير المنازل وأجزاء من القرى باستخدام الديناميت أحد المكونات الرئيسية لضربات الهاغاناه الانتقامية. وقد تضمنت الأوامر التنفيذية لتلك الضربات بشكل ثابت أمرا بتدمير منزل أو عدة منازل (فضلا عن قتل الذكور البالغين أو العناصر غير النظامية المسلحة). فعلى سبيل المثال أقدمت وحدات لواء غيفعاتي في التاسع من شهر ديسمبر 1947 على تدمير منزل في قرية كرتيا (كانت الأوامر تقضي «بتدمير منزلين»). وبعد مرور ليلتين على ذلك دمرت وحدات الهاغاناه منزلا في وادي رشميا المجاور لحيفا⁽⁵⁾. ولقد تضمنت أوامر البالماخ في الغارة على الخصاص - في المنطقة الداخلية بالجليل - في الثامن عشر من شهر ديسمبر 1947 تدمير منزلين على وجه التحديد، وهو ما نُفذ بالفعل⁽⁶⁾. دمرت وحدات الهاغاناه في التاسع عشر من ديسمبر - وكرد انتقامي على اغتيال يهودي - بشكل جزئي منزل عبد الله أبو صباح، مختار قرية قزازة⁽⁷⁾. وفي السادس والعشرين من ديسمبر عمد شلواء إتزيوني إلى تدمير العديد من المنازل في قرية سلوان في ضواحي القدس الشرقية، وأضاف إليها ثلاثة منازل أخرى في اليوم التالي في قرية يالو⁽⁸⁾، كما فجر اللواء في الرابع من شهر يناير فندق سميراميس في حي قطمون بالقدس⁽⁹⁾. وضعت رئاسة أركان الهاغاناه الأساس النظري لعملية تدمير مساكن الأفراد خلال العمليات الانتقامية في أمر صادر في 18 يناير 1948. استهدفت بغرض التدمير «المنازل التي تستخدم كمراكز تجمع، مخازن، ومواقع للتدريب» للعناصر غير النظامية، فضلا عن المنازل، الأهداف الاقتصادية، والمباني العامة⁽¹⁰⁾.

مع تصاعد حدة القتال تزايدت القدرة التدميرية لغارات الهاغاناه، فخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1948 أقدم المغيرون على تدمير منازل وأجزاء من قرى

كانت تؤوي، أو تحوم حولها شبكات إيواء، مسلحين معادين أو عناصر غير نظامية. وفي إحدى العمليات الانتقامية الاستثنائية - ضد عرب صقير (انظر ما سبق) - قضت الأوامر بتدمير القرية بأكملها، وهو ما تم بالفعل⁽¹¹⁾. وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي من الغارات كان تحذير عاقبيا، فإنها عادة ما أدت - بشكل لا يمكن تجنبه - إلى إجلاء العائلات. كان تدمير المنازل عاملا رئيسيا في إضعاف المعنويات في كل قرية جرت مهاجمتها (وفي بعض الأحيان امتد أثره إلى القرى المجاورة)، وفي يناير وفبراير دمر المغيرون من الباماخ منازل في يازور وسلمة شرقي يافا. وقد حددت الأوامر التنفيذية للإغارة على سلمة:

القرويون لا يبدون معارضة لأعمال العصابات المسلحة، كما أن أعدادا كبيرة من الشباب تبدى تعاوناً نشطا مع العناصر غير النظامية... يتمثل الهدف في... مهاجمة الجزء الشمالي من القرية... وإيقاع قتلى وتدمير منازل وحرق كل ما يمكن حرقه...

ومع ذلك أضيفت تحديد ينص على ضرورة «بذل الجهود لتجنب إيذاء النساء والأطفال»⁽¹²⁾.

أغار الباماخ في منتصف شهر يناير على قرية منصور الخيط، شمال بحيرة طبريا، وأحرقت «منازل وأكواخ»⁽¹³⁾. لم تكن الهاغاناه هي الوحيدة التي تتبع هذا التكتيك، ففي ليلة الرابع عشر من يناير دمرت عناصر الهستدروت ثلاثة منازل في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية⁽¹⁴⁾. وفي شهر مارس أغارت الفرقة الثالثة التابعة للباماخ على قرية الحسينية - بالقرب من بحيرة الحولة في الجليل الشمالي - ونسفت خمسة منازل وقتلت العشرات من القرويين، «وأجلى سكان القرية بأكملهم»⁽¹⁵⁾. وفي وقت لاحق من هذا الشهر دمرت وحدات الباماخ وأحرقت «عددا من المنازل» في قرية صندلة شمالي جنين⁽¹⁶⁾، و15 منزلا في قرية قاعون⁽¹⁷⁾.

شكل هدم المنازل مكونا رئيسيا للإستراتيجية الانتقامية التي اتبعتها الهاغاناه إلى الحد الذي دفع الضابط المسؤول عن التعليم والدعاية في المنظمة - في منتصف شهر فبراير - إلى اقتراح إصدار كشف لتوزيعه على جميع أعضاء الهاغاناه يُظهر منجزات المنظمة في الشهور الثلاثة الأولى من القتال، واقترح أن يشمل ذلك «ملخصا

للخسائر التي أوقعت بالعدو من أعداد القتلى والجرحى؛ و«أعداد المنازل (التي استخدمها القتلة كقواعد لهم) والجسور التي جرى تفجيرها وتدميرها»⁽¹⁸⁾. وعلى الرغم من رصد العرب لسياسة الهاغاناه الخاصة بتدمير المنازل، فإن رجال المفتي - طبقا لعزرا دانين- لم يعيروها كثيرا من الاهتمام مكتفين بالقول إن «اليهود لا يعرفون كيف يحاربون، ومن ثم فإنهم بدلا من ذلك يدمرون المنازل»⁽¹⁹⁾.

إن إستراتيجية الدفاع الهجومي التي تبنتها الهاغاناه، المتضمنة بشكل أساسي مواجهة المهاجمين في محيط المستوطنات مع توجيه ضربات انتقامية من وقت إلى آخر، استبدلت بها خلال شهر أبريل أخرى هجومية بما يتماشى مع الخطة دالت الخاصة بغزو واحتلال مواقع عربية بشكل دائم. ففي مقدمتها، في قسمها المعنون «تقوية نظم الدفاع والمعوقات»، نصت الخطة على «تدمير القرى (الحرق، التفجير، وزرع الألغام بعد مرحلة الانقراض) التي لم تكن الهاغاناه قادرة على السيطرة عليها بشكل دائم، ويمكن استخدامها كقواعد للقوات العربية»⁽²⁰⁾.

على غرار التعليمات الصادرة من رئاسة أركان الهاغاناه في الثامن عشر من يناير، والتي وفرت الأساس النظري لتدمير المنازل الخاصة خلال الغارات الانتقامية، قدمت الخطة دالت الأساس النظري لعملية تسوية القرى وسلاسل القرى بالأرض في الفترة التالية لشهر مارس. وقد تزامن الانتقال من تعليمات شهر يناير إلى خطة شهر مارس مع تصاعد مستوى الحرب وارتفاع مستوى العنف. فعلى حين سعت تعليمات يناير إلى الإصاغة الدقيقة للأهداف الفردية «المذبذبة» (من قبل منازل الإرهابيين)؛ اتجهت الخطة دالت إلى التدمير الجماعي لكل القرية - أو القرى - المعادية. ومع ذلك فإن تنفيذ ما نصت عليه الخطة في هذا الخصوص اعتمد - خلال الفترة الممتدة من أبريل إلى يونيو 1948- على طبيعة الموقف العسكري المحلي في القطاعات الميدانية المختلفة (درجة مقاومة العرب، الطبيعة الطبوغرافية للموقع)، فضلا عن عقلية القادة الإسرائيليين الميدانيين، ودرجة توافر وحدات الهاغاناه المتخصصة في المتفجرات، والمعدات (الجرافات)، والأيدي العاملة.

أثناء الهجمات التي شنتها الهاغاناه في شهري أبريل ومايو دُمرت منظومات من القرى العربية سواء بشكل جزئي أو كامل في ممر القدس، وفي المناطق المجاورة لمشار هعيمك، وفي كل من الجليل الشرقي والغربي. وحكمت تدمير معظم المواقع

اعتبارات عسكرية مقنعة تمثلت في أنه إذا ما تُركت - هذه المواقع - سليمة فإن العناصر غير النظامية أو القوات العربية النظامية - في إطار الغزو المتوقع - يمكنها معاودة احتلالها واستخدامها كقواعد لهجوم مستقبلي. وكان ما حدث في القسطل في مطلع شهر أبريل مثلاً يتردد على الدوام (انظر الفصل الرابع)، يضاف إلى ذلك أن الهاغاناه كانت تفتقر إلى العناصر البشرية الكافية لترك حاميات عسكرية في كل قرية هجرها سكانها لمتابعة ومراقبة أنشطة المجتمعات التي تبقت على امتداد وخلف خطوط القتال.

خلال معارك شهري أبريل ومايو في ممر القدس (عمليات: نحشون، حاريل، يفوسي، مكابي)، عمدت وحدات البالماخ بشكل مُمنهج إلى تسوية قرى القسطل وقالونيا وخلدة بالأرض ودمرت بشكل كبير أو جزئي كل من بيت سوريك، بدو، شعفاط، بيت إكسا، بيت محسير، وحي الشيخ جراح في القدس⁽²¹⁾. وقد عكس تدمير تلك المواقع الموقف العسكري المتغير وما تبعه من تغير في المزاج، والإدراك، والسياسة بين قادة اليشوف. فخلال أشهر القتال الأولى حددت الهاغاناه - خلال قتالها مع العناصر غير النظامية للسيطرة على الطرق الرئيسية - إستراتيجيتها، وعملياتها، وإلى حد كبير تكتيكاتها، بما يتماشى مع الإطار السياسي ومقتضيات قرار التقسيم - والذي نص على قيام دولة يهودية، تضم أقلية عربية كبيرة في إطار الحدود التي تم توضيحها. غير أن عدم تحقق تسوية سريعة ومواتية للمعركة من أجل الطرق خلال الفترة من فبراير إلى مارس 1948، وتزايد الاقتناع بقرب قيام جيوش الدول العربية بالغزو كان من شأنهما تغيير الموقف العسكري بشكل جذري؛ فالقواعد (المقصود القرى) المملوءة بالعناصر غير النظامية أو التي آوت تلك العناصر أو من الممكن أن تقوم بذلك في المستقبل المنظور لا يمكن السماح بوجودها في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية (من قبيل ممر القدس، الذي يمر خلاله طريق من تل أبيب يعد حيوا لليهود المحاصرين).

لم يتضمن الأمر التنفيذي الأولي لعملية نحشون، الصادر في 4 أو 5 أبريل، تعليمات بتدمير قرى في ممر القدس⁽²²⁾. غير أنه في وقت ما في النصف الثاني من الشهر (وكمكون من القرار الذي تم اتخاذه من حيث المبدأ بطرد السكان المعادين من المناطق الحيوية) وافق كل من بن غوريون ورئاسة أركان الهاغاناه - مدفوعين

في ذلك معركة مشمار هعيمك - على إصدار أوامر بتدمير القرى التي يتم الاستيلاء عليها لضمان أنها لن تشكل مجددا تهديدا لليشوف. وجاءت المرحلة الثانية في شكل أمر تكميلي صادر عن مركز قيادة عملية نحشون بتاريخ 10 أبريل متضمنا النص على احتلال وتدمير أو «تصفية» قرى محددة (مع استمرار الامتناع عن إعطاء أمر مطلق بتدمير كل القرى التي يتم الاستيلاء عليها)⁽²³⁾. ومع ذلك أصدر مركز قيادة عملية نحشون في الرابع عشر من أبريل مجموعة من التعليمات العامة لوحداته:

الاستمرار في عمليات المضايقة والتنظيف كمرحلة أولية

[تمهيدية] لتدمير والاستيلاء على قوات العدو وقواعده... [يجب

علينا أن] نوجه ضربات قوية للعدو وندمر قواعده الرئيسية⁽²⁴⁾.

بطبيعة الحال فإن «القواعد» المشار إليها كانت تعني القرى. وقد أتت القيادة العامة لعملية نحشون ذلك بأمر عام بتدمير القرى⁽²⁵⁾. كما تلا تلك الأوامر تعليمات خاصة للوحدات المختلفة لمهاجمة - وتدمير - قرى محددة (القباب، بيت جيز، بيت سوريك، سجد، قزاة)⁽²⁶⁾. وصدرت أوامر للوحدات في أعقاب عملية نحشون ذهبت في نفس الاتجاه المتصل بتدمير القرى كجزء من الأسلوب التنفيذي للغارات التي يشنونها. وعلى سبيل المثال أغارت وحدات البالمخ في 23 أبريل على شعفاط وبيت إكسا بهدف «تدميرهما». ففي شعفاط فُجرت ثمانية مبانٍ قبل انسحاب القوات المغيرة، وفي بيت إكسا فُجر أو حرق الكثير من مباني القرية⁽²⁷⁾.

في الوقت ذاته، وعلى إثر الهجوم الفاشل الذي قام به القاوقجي على مشمار هعيمك جنوب شرق حيفا، شنت الهاغاناه هجوما مضادا قامت خلاله - بمساعدة من المستوطنين المحليين - بالتدمير المُنهَج للقرى المجاورة. وفي التاسع من شهر أبريل أخبرت وحدات غولاني مركزي قيادة لواء غولاني وكارميلي بما يلي: «تقاتل قواتنا في المنسي... والغبية الفوقا وخربة بيت راس... ونستعد لتدمير القرى بعد إخلائها»⁽²⁸⁾. وبالفعل قامت وحدات البالمخ بتدمير الغبية الفوقا⁽²⁹⁾. وفي ليلة 11 أبريل دخلت الفرقة الأولى التابعة للبالمخ إلى الكفرين ودمرت 30 منزلا بها، فضلا عن عدة منازل في أبو شوشة المجاورة⁽³⁰⁾. وفي 15 أبريل دُمّر ما تبقى من منازل أبو زريق⁽³¹⁾، كما سويت كل من خربة بيت راس، المنسي، النغنية الواقعة إلى الجنوب الشرقي بالأرض⁽³²⁾، وإلى

الجنوب، دُمرت قرية اللجون في ليلة 16/15 أبريل⁽³³⁾. وأيضاً دُمرت قرية خالية كجزء من عملية تدريب لقوات الهاغاناه. ففي التاسع عشر من أبريل أخطر مركز قيادة البالماخ رئاسة أركان الهاغاناه بما يلي: «أمس أجري تدريب على القتال في المناطق المكتظة بالمباني جنوب وجنوب شرق مشمار هعيمك، وفي نهاية التدريب فُجرت قرية الكفرين بشكل كامل»⁽³⁴⁾. وهكذا فإن عمليات تدمير القرى الواقعة في محيط مشمار هعيمك وممر القدس كانت بمنزلة العمليات الأولى خلال الحرب، واستندت إلى خليط من الضرورات العسكرية المحلية و الإجراءات الانتقامية.

مثلت سياسة تدمير القرى جزءاً لا يتجزأ من العمليات التي قامت بها الهاغاناه خلال شهري أبريل ومايو في مناطق أخرى، وتضمنت أغلب الأوامر التنفيذية تعليمات بتدمير كلي أو جزئي للقرى المستهدفة. وعلى سبيل المثال، أمر مركز قيادة البالماخ في التاسع عشر من أبريل قائد الفرقة الأولى، دان لانر، بـ «تدمير قواعد العدو في المزار، نورس، زرعين (الواقعة في مرج ابن عامر)، وقد نص الأمر على: للسيطرة على زرعين، يجب تدمير أغلب المنازل مع الإبقاء على البعض سليماً لاستخدامه في الاستراحة وعمليات الدفاع»⁽³⁵⁾. وفي شمال النقب أفاد حاييم بارليف، قائد سرية، في الرابع من شهر أبريل، قائد لواء النقب ناحوم ساريخ عن هجوم عربي بالقنابل على دورية يهودية والهجوم الانتقامي الذي تم شنه عقب ذلك على منطقة شعث؛ حيث انتقلت وحدة تابعة للبالماخ على متني سيارتين مدرعتين ودمرت تسع خيام تابعة للبدو وكوخا من الطين (دُمر الأخير بضربة من سيارة مدرعة سارت إلى الورا، وأشار بارليف إلى أنه من الجدير بالذكر أن ذلك العمل كان شديد الفعالية حيث كانت ضربة واحدة كافية لتحطيم الكوخ).

اتبعت عملية يفتاح بدورها (نهاية أبريل - مايو) سياسة مماثلة لتدمير القرى التي يتم الاستيلاء عليها في الجليل الشرقي. وتضمنت سجلات يفتاح بتاريخ 4 مايو ما يلي: «تسير العملية وفقاً للخطة الموضوعة، ففي الساعة التاسعة صباحاً وصلت الوحدات إلى أهدافها، وفي طريقها فُجرت كل المنازل وحُرقت كل خيام البدو»⁽³⁶⁾. وبعد مرور أسبوعين على ذلك أوردت السرية «د» التابعة للفرقة (11). في تقريرها: أنه تمّاشياً مع الأوامر الصادرة بـ «تدمير» قرية الزاوية، أقدم أفرادها على تفجير منزلين باستخدام المتفجرات، في حين استخدمت قنابل المولوتوف لحرق

بقية المنازل، قبل أن يبدأ جرار في إنهاء عملية التدمير... وأنجزت عملية تدمير القرية⁽³⁷⁾. كذلك أورد مركز قيادة عملية يفتاح في الرابع والعشرين من الشهر ذاته ما يلي: «لقد بدأنا في الحرق المنظم لقرى منطقة بحيرة الحولة»⁽³⁸⁾.

اتسم الاستيلاء على قرى الجليل الغربي- عملية بن عامي في منتصف ونهاية شهر مايو- أيضا بالطبيعة التدميرية نفسها، ففي مستهل العملية أورد مراقب تابع لرئاسة أركان الهاغاناه رافق القوات في تقريره ما يلي:

تهاجم سريتان قرية البصة بهدف تدميرها.. وسريتان أخريان
تهاجمان قرية الزيب للهدف نفسه... وسوف تقوم سرية أخرى
بمهاجمة السميرية بهدف تدمير القرية⁽³⁹⁾.

وفي اليوم التالي أخبر مركز قيادة لواء كارميلي عمليات رئاسة أركان الهاغاناه أنه «دُمرت كل من البصة والسميرية بشكل تام»⁽⁴⁰⁾. أما فيما يخص الأمر التنفيذي للمرحلة الثانية من العملية فقد أوضح: «يتمثل الهدف في... الهجوم بغرض الاحتلال، وقتل الذكور البالغين، وتدمير وحرق قرى الكابري، أم الفرج، النهر»⁽⁴¹⁾، وقد نفذت هذه التعليمات في الأيام التالية.

مست عملية تدمير القرى لب المعضلة السياسية التي واجهها اليساريون في اليسوف، والذين كانوا يؤمنون - أو على الأقل يأملون - بإمكان تعايش سلمي يهودي - عربي. وفي هذا الخصوص تساءلوا: هل كانت عمليات التدمير تلبية لمقتضيات الضرورة العسكرية، أم أنها كانت، على الأقل في جزء منها، نتاج دوافع سياسية بكل ما يعنيه ذلك من تبعات؟ وفي بداية شهر مايو كتب أهارون كوهين (رئيس الدائرة العربية في حزب مابام) أنه يجري بالفعل تنفيذ «سياسة طرد»، وأن اليسوف لم تتوافر لديه قوات كافية لحراسة كل قرية يُستولى عليها، ومن ثم جرى تبني سياسة «تدمير القرى حتى لا يتمكن العرب من العودة إليها»⁽⁴²⁾. وفي العاشر من الشهر أتم كوهين كتابة مذكرة من ست صفحات تحت عنوان: «سياستنا العربية في غمار الحرب»، تناولها أعضاء اللجنة السياسية لحزب مابام قبيل مناقشات اللجان لسياسة الحزب العربية، وقد هاجم من خلال هذه المذكرة ما اعتبره سياسة تحت الإنشاء للترانسفير، مضيفاً:

إن التدمير الكامل للقرى التي تم الاستيلاء عليها لم ينفذ دائما فقط بسبب «الافتقار إلى القوات اللازمة لترك حامية بها»، أو فقط «لمنع العصابات [العناصر غير النظامية] من العودة إليها» مادامت الحرب مستمرة⁽⁴³⁾.

ومع ذلك، فإن تقييم أعضاء مابام الماركسيين، الذي ذهب إلى أن تدمير القرى مثل مكونا رئيسيا لسياسة ترانسفير ذات دوافع سياسية ينفذها من قبل قادة حزب ماباي/الهاغاناه، كان على الأرجح سابقا لأوانه بعدة أسابيع، فحتى شهر يونيو كان تدمير الهاغاناه للقرى يستند إلى ضرورات إستراتيجية - عسكرية محتملة، وبما كانت هناك بعض الحالات المحلية المعزولة للتدمير في وادي بيسان على مداخل النقب الشمالي - دفعت إليها أسباب أخرى من قبيل الرغبة في تسجيل النقاط مع جيران عدائين، أو في الاستحواذ على أراض، أو رغبة سياسية في رؤية أقل عدد ممكن من العرب في الدولة اليهودية الوليدة. وبالتأكيد فإن مثل تلك الاعتبارات كانت وراء الأنشطة التي قامت بها مجموعة يوسف ویتز خلال الفترة من مارس إلى مايو 1948⁽⁴⁴⁾. بيد أنه بصفة مبدئية كانت عمليات التدمير التي شنتها الهاغاناه حتى مطلع شهر يونيو تستند إلى دوافع عسكرية واضحة - حرمان العناصر غير النظامية والمسلحين من القواعد والملاذ، منع عودة العناصر غير النظامية إلى مواقع إستراتيجية، وتجنب ظهور طابور خامس في المناطق التي سبق تطهيرها من العرب. سيطر موضوع النزوح الجماعي العربي خلال شهر أبريل وبداية شهر مايو على عقول اليهود بشكل مدهش. فخلال شهر مايو بدأت تتبلور في أذهان المسؤولين الرسميين في اليشوف أفكار حول كيفية تثبيت وإضفاء الاستمرارية على النزوح الفلسطيني. وبشكل فوري نُظر إلى تدمير القرى باعتباره وسيلة أولية لتحقيق هذا الهدف، ومن ثم أضحت تدمير القرى مشروعا سياسيا رئيسيا. ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من استمرار العسكريين على المستوى المحلي في تدمير القرى لدواع عسكرية، فكرت شخصيات رئيسية في اليشوف في تلك العملية من منظور يتضمن هدفا سياسيا أكثر منه عسكريا. على حين كان الدافع وراء هذا المشروع هو منع العودة، فإن خطوته الرئيسية لضجت خلال مناقشات لجنة الترانسفير في اجتماعها نهاية شهر مايو وبداية شهر يونيو 1948. وتم إيضاحها في خطاب وجهه دانين إلى ویتز في الثامن عشر من

مايو⁽⁴⁵⁾. وفي الرابع من يونيو قام الأعضاء الثلاثة في لجنة الترانسفير «التي عينت نفسها» - ويتز، دانين، ساسون - بمناقشة «معجزة» النزوح الجماعي العربي. كان السؤال الرئيسي المطروح يدور حول كيفية «تحويله إلى ظاهرة دائمة». ووفقا للجنة تمثلت الإجابة في منع العودة من خلال تدمير قرى وتجديد أخرى لتوطين اليهود فيها. ولتحقيق هذا وافق ويتز على تخصيص مبلغ 5 آلاف ليرة إسرائيلية من صندوق التمويل اليهودي «للبدء في أنشطة التدمير والتجديد في وادي بيسان، بالقرب من عين هشوفيت [في منطقة رموت منشييه] وفي شارون [في السهل الساحلي]»⁽⁴⁶⁾.

في اليوم التالي، 5 يونيو، توجه ويتز - حاملا معه مقترح اللجنة المُعلنون: «الترانسفير الارتجاعي: مخطط لحل المسألة العربية داخل دولة إسرائيل» - للقاء بن غوريون، وقد كانت إحدى توصيات المقترح تتمثل في تدمير القرى المهجورة⁽⁴⁷⁾. ووفقا لرواية ويتز، وافق بن غوريون على السياسة المقترحة، بما في ذلك تدمير القرى، توطين اليهود في المواقع المهجورة، ومنع العرب من زراعة الحقول، على الرغم من تحفظاته حول لجنة ويتز المؤقتة، وقد سجل الأخير في مذكراته قيامه بإخطار رئيس الوزراء بأنه: قد أعطى بالفعل «أوامره للبدء هنا وهناك في تدمير القرى - الأمر الذي أقره بن غوريون. وقد تركت الأمر عند هذه النقطة»⁽⁴⁸⁾.

وإلى ويتز في اليوم التالي - 6 يونيو - بن غوريون بقائمة بالقرى المهجورة مشفوعة بخطاب تقديم يشير إلى أنه خلال لقائهما وافق بن غوريون على البدء في عمليات التدمير، «وتماشيا مع هذا، أعطيت أمرا بالبدء في تلك العمليات بمناطق مختلفة من الجليل، وفي وادي بيسان، وتلال إفرايم، وفي السامرة [المقصود وادي حيفر]»⁽⁴⁹⁾.

وعلى الرغم من أنه لم يصدر عن بن غوريون أي رد فإن عدم وجود تفويض رسمي لم يردع ويتز عن الاستمرار - في هذه المرحلة - في مشروعه. ففي السابع من يونيو ناقش مع دانين الاستعدادات اللازمة وسجل في مذكراته ما يلي:

إن الاستعدادات جارية للبدء في العمل بالقرى، ولقد استعنا بزوكerman الذي سيتولى العمل في منطقتيه [المناطق المحيطة بغيديرا - جنوب شرق تل أبيب]. وهناك العديد من الأسئلة المطروحة: هل ننحي مدينة بيسان جانبا بشكل تام؟... ماذا عن عكا ويافا؟ ماذا عن قرية قاقون؟⁽⁵⁰⁾

واجه ويتز مشكلة في تنظيم مشروعه الضخم للهدم حيث كان أغلب الرجال الأقوياء مُجندين؛ كما أن أغلب المعدات اللازمة - من قبيل الجرارات - مخصصة لاستخدام الجيش أو في الزراعة؛ فضلا عن النقص في إمدادات الديناميت. وعلى الرغم من ذلك فقد كان في متناول يديه أجهزته «الخاصة» التابعة لصندوق التمويل اليهودي، وشبكة المكاتب الإقليمية والعمالة التابعة لها، فضلا عن شبكة من وكلاء الشراء والاستخبارات، بالإضافة إلى صلات المستوطنين في كل أرجاء البلاد.

في العاشر من شهر يونيو أرسل ويتز كلا من آشربوبريتزي وموشي بيرغر في جولة بمنطقة السهل الساحلي لتحديد القرى الخالية التي يلزم تدميرها، وتلك التي يمكن تجديدها وتوطين اليهود فيها. وقد حظيت أنشطة بيرغر بالتأييد والتنسيق من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية. وأخبر زوكرمان في اليوم ذاته ويتز أنه أجرى ترتيبات لتدمير قرية المغار وهو ما سوف ينفذ في اليوم التالي⁽⁵¹⁾.

سافر ويتز، في الثالث عشر من يونيو، إلى كل من مرج ابن عامر ووادي بيسان، حيث التقى القادة المحليين وضباط قوات الدفاع الإسرائيلية، وسجل في مذكراته أن برنامجه «للتدمير، والتجديد، والتوطين» حظي بموافقتهم. ويمكن افتراض أنه «نصح» أو «أمر» أولئك الذين تحدث معهم بالسير قدما في التنفيذ⁽⁵²⁾. وفي اليوم التالي أخبره دانين بالتقدم الذي أحرز في عملية تدمير قرية فجّة، كما قدم زوكرمان تقريرا عن تطور عملية تدمير المغار⁽⁵³⁾. وحينئذ سجل ويتز الانطباعات التالية في مذكراته:

هناك ثلاثة جرارات تكمل عملها. لقد أصابتنى الدهشة من أنه لم تتحرك أي مشاعر بداخلي عندما شاهدت هذا العمل... لا ندم ولا كراهية، كأن هذا هو طريق العالم... فمن أقاموا تلك المنازل الطينية لم يريدوا لنا الوجود هنا⁽⁵⁴⁾.

استند الملخص الجزئي الذي قدمه بن غوريون، في السادس عشر من يونيو، عن تدمير القرى حتى ذلك التاريخ، بالتأكيد وبشكل رئيسي إلى التقرير المقدم من ويتز، فقد ذكر بن غوريون:

دُمرت كل من المغار، وفجّة، وبيار عدس، و[جاري تدمير] مسكة، بيت دجن، (شرق تل أبيب)، وفي وادي الحولة، وفي

الحواصة (بالقرب من حيفا)، والسميرية بالقرب من عكا، وفي جعتون [المقصود ربما خربة جعتون بالقرب من نهاريا]، والمنشية بالقرب من عكا. وقد دُمرت دالية الروحاء، كما أن العمل على وشك البدء في البطيمات وصابرين⁽⁵⁵⁾.

خلال شهر يونيو، ضغط ويتز على القيادة الوطنية كي تتبنى رسمياً مقترحاته وتقنن وضع لجنة الترانسفير. غير أن بن غوريون راوغ في ذلك. فعلى الرغم من سعادته بأن المشروع يتقدم لم يكن في إمكانه - لمجموعة من الأسباب - أن يساند علناً سياسة وأنشطة ويتز، وقد أدى ذلك إلى إصابة الأخير بالإحباط والقلق. وبنهاية شهر يونيو تحولت الرياح عن مساندة لجنته «المعينة ذاتياً». «لم تكن هناك أدوات ولا مواد» تمكنه من استمرار العمل في الهدم، وفقاً لما سجله في مذكراته⁽⁵⁶⁾.

غير أن المشكلة كانت أعمق من ذلك، حيث اتصل الأمر بكيفية تحميله هو ولجنته مسؤولية تلك الأعمال الضخمة من دون تصديق صريح من القيادة السياسية. لم يكن لدى ويتز أي مستند كتابي، مما أدى إلى تراجعهم. وفي ظل حالة الغضب والإحباط التي ألمت به أصدر أوامره بالتوقف عن العمل⁽⁵⁷⁾.

تسربت معلومات عن الأنشطة التي تقوم بها لجنة ويتز من دون علمه، مما ولد موجة غضب في الأوساط اليسارية. وفي الوقت ذاته رُصدت أنشطة الجيش - التي وإن كانت مستقلة فإنها تكاملت مع أنشطته - في مجال هدم القرى، وسرعان ما تبلورت معارضة قوية داخل كل من حزب مابام والحكومة؛ حيث ظهر بند تحت مسمى «تدمير القرى العربية» على جدول أعمال المجلس في 16، 20، 23، 27، و 30 يونيو⁽⁵⁸⁾.

تحدث وزير الزراعة سيزلينغ بطريقة مطولة حول هذا الموضوع في اجتماع يوم 16 يونيو، مفرقاً بين «التدمير خلال المعركة» - من قبيل نموذج القسطل - و«التدمير بعد ذلك» - في إشارة إلى تدمير بيسان - ووفقاً له:

التدمير خلال المعركة هو شيء، ولكن إذا ما دُمر موقع بعد ذلك بشهر عن عمد ومن دون حسابات سياسية... فإن ذلك أمر آخر تماماً... إن هذا المسار [المتصل بتدمير القرى] لن يقلل من عدد العرب الذين سيعودون إلى أرض إسرائيل، ولكنه فقط سيزيد من عدد أعدائنا.

واتهم سيزلينغ بن غوريون بـ«المسؤولية» عن ذلك⁽⁵⁹⁾.
بعد مرور أربعة أيام جاء دور شترت في إثارة قضية «تدمير القبية وزرنوقة». وقد وعد بن غوريون بتقصي الأمر⁽⁶⁰⁾. تمثل الدافع وراء هذه القضية في خطاب أرسله غويرتز، مدير إدارة ممتلكات العرب (أو الغائبين)، قبل ذلك بشهر إلى لواء غيفعائي مشتكي من تدمير قريتين، وذكر فيه أن الدافع وراء ذلك هو «التخريب المتعمد».

فالآلات دُمرت، وحيوانات المزارع قُتلت، والمسكن ومخازن
الحبوب حُرقَت، في حين أنها كان يمكن أن تكون ذات نفع للجيش
ذاته ولخزانة الدولة... يجب التنبيه على الجنود أنهم حينما
يدمرون ممتلكات العرب من دون حاجة إلى ذلك فإنهم يضررون
بملكية الدولة وليس العرب...⁽⁶¹⁾

في الثالث والعشرين من يونيو طلب بن غوريون من الجيش تقصي هذا الموضوع⁽⁶²⁾، وقد أنكر الأخير أن تكون القريتان قد «سُوّيتا بالأرض»، وإن أقر بأن بعض أعمال التدمير وقعت خلال عملية الاستيلاء عليهما⁽⁶³⁾.

أيا كان الأمر، فإن تدمير القرى واجه بشكل متزايد معارضة «اقتصادية» تزعمها غويرتز الذي رأى أن ذلك لا معنى له في ضوء مشاكل الدولة الاقتصادية واحتياجاتها. وكان غويرتز قد كتب في السادس والعشرين من مايو إلى رئاسة أركان الهاغاناه ما يلي: «تعتمد مجموعات من المتخصصين في المفرقات إلى تفجير منازل العرب، أحيانا خلال عملية الاستيلاء، وأحيانا أخرى لمجرد التدريب. وربما تمثل الضرورة العسكرية مبررا في بعض الحالات»، بيد أنهم في الكثير من الحالات دمروا المنازل بلاممييز، انطلاقا من مشاعر الانتقام، مما يحرمنا فائدة استخدام تلك المباني التي نحتاج إليها وسوف نحتاج إليها». وقد اقترح غويرتز أن يصدر الجيش أمرا يمنع تدمير المباني «في الحالات التي لا تتطلبها الضرورة العسكرية»، وأن يتشاور مع إدارته حول عمليات التدمير خلال التدريبات. وفي كل الأحوال فإنه يلزم نقل الأشياء ذات القيمة، مثل الآلات، من المباني المقرر تدميرها⁽⁶⁴⁾.

جاء رد فعل رئاسة أركان الهاغاناه في شكل إصدار تعليمات لكل اللواءات تضمنت ما يلي:

1 - إذا ما كان تفجير منازل العرب أمرا عاجلا وضروريا لأسباب تتصل بالعمليات، فإنه يلزم أن يُنفذ بشكل فوري من دون التفكير في أي اعتبارات أخرى... 2 - إذا لم يكن التدمير أمرا عاجلا فإن على القوات محاولة نقل المعدات (إذا ما وجدت) أو أي شيء آخر... يمكن أن يكون مفيدا لنا من المنازل المقرر تدميرها. 3 - يُمنع تفجير منازل العرب لمجرد الرغبة في الانتقام؛ حيث إن ذلك يضر بنا من جهات مختلفة ويؤدي بشكل أساسي إلى إهدار المتفجرات وتدمير الممتلكات من دون حاجة.

وأمرت رئاسة الأركان القوات بالتشاور مع إدارة غويرتز - عندما يكون ذلك ممكنا - فيما يتصل بتدمير المباني خلال التدريبات⁽⁶⁵⁾. بعد مرور أسبوعين أصدرت رئاسة أركان قوات الدفاع الإسرائيلية - التي حلت محل الهاغاناه - أمرا إضافيا يتصل بتقليص «التوجه نحو تدمير الممتلكات العربية، خصوصا الآلات والسيارات...»، ومن المثير للانتباه أن الأمر لم يمنع بشكل صريح تدمير المنازل⁽⁶⁶⁾.

على الرغم من ذلك، استمر التخريب المتعمد للممتلكات وتدمير القرى. وفي الرابع من شهر يوليو اشتكى سيزلنغ قائلا: «لقد تلقى الجيش أوامر بتدمير مساكن في القرى العربية في منطقتي (المقصود مرج ابن عامر)»، مشيرا إلى أنه لا يعلم الجهة التي أصدرت الأوامر ومطالبها بآلا تدمير القرى مستقبلا من دون الحصول على أوامر صريحة من بن غوريون ذاته⁽⁶⁷⁾. وفي غضون ذلك أصاب غويرتز الهدف مجددا عندما تساءل: «لماذا يتم اللجوء إلى التدمير المستهتر؟ أنا على استعداد لقبول مقولة إننا لا نريد عودة العرب إلى هذه القرى، ولكن لماذا لا نحصل أولا على فائدة قبل ذلك (إزالة الأبواب، والأطر الخشبية، وأغطية الأرضيات... إلخ)»⁽⁶⁸⁾؟ ويذكر أن غويرتز كان له حليف متمثل في رئيس صندوق التمويل الوطني اليهودي (غرانوفسكي أو غرانوت) الذي وبّخ مرؤوسه ويتز على «ظاهرة تدمير القرى السلبية والخطيرة»⁽⁶⁹⁾.

أسفر الضغط المتزايد ضد تدمير القرى وما رأى فيه البعض سياسة للطرد عن قيام رئاسة أركان جيش الدفاع الإسرائيلي - بناء على تعليمات من بن غوريون - بإصدار أمر شامل في السادس من يوليو تضمن ما يلي:

باستثناء أوقات المعارك الفعلية، يُمنع تدمير أو حرق أو هدم
المدن والقرى العربية وطرد السكان العرب... من دون تفويض
خاص أو أمر صريح صادر عن وزير الدفاع في كل حالة⁽⁷⁰⁾.

في ذلك الوقت كان ويتز قد علّق عمليات التدمير، بعد أن تسبب هو ورفاقه
بشكل مباشر في تدمير حفنة من القرى، وربما، عبر «النصيحة» أو «الأوامر» فيما
يتجاوز الاثنتي عشرة قرية، بيد أن محاولاته المستمرة للتأثير، والحجج التي لم
يتوقف عن تقديمها، فضلا عن أعماله، مثلت جميعا عاملا رئيسيا في تبلور سياسة
مناهضة للعودة بين قادة اليشوف، مع تركيز على ضرورة التدمير الفوري للقرى
المهجورة (أو ملئها بالمستوطنين اليهود). وفي حقيقة الأمر فإن حجج ويتز الواضحة
وأعماله السريعة وما أبداه من تصميم كانت كلها عوامل في تمهيد الطريق.

من المفارقات أن تلك الأنشطة ساهمت كذلك في وضع صعوبات أمام بن
غوريون لتنفيذ برنامج لجنة الترانسفير. فتدمير القرى خلال وبعد الاستيلاء عليها من
قبل قوات الدفاع الإسرائيلية كان يمكن دائما تفسيره على أسس تتصل بالضرورات
العسكرية، وكان من الصعب على الدوائر المدنية، أيا كانت مواقعها المهمة، مهاجمة
دوافع الجيش وأعماله، فمن يكون سيزلينغ ليقول ما إذا كان قرار قائد عسكري
محلي بتدمير قرية لم تكن له فائدة عسكرية؟ وفي المقابل فإن أنشطة متزامنة
ومشابهة من قبل جماعة مدنية مُبهمة - تبدو وكأنها ليس لديها تفويض - مدفوعة
باعتبارات سياسية، كان من شأنها أن تضع علامة استفهام حول دوافع المؤسسة
العسكرية عندما تقوم بفعل نفس الشيء.

مع ذلك، أدت الضغوط السياسية والاقتصادية - التي مارسها وزراء مابام والتي
كان يثيرها من وقت إلى آخر شتريت وآخرون، وغويرتز، والتي لاقت مساندة من
وزير المالية كابلان - والأمر العسكري الصادر في السادس من شهر يوليو، أدى كل
ذلك من دون شك إلى التقليل إلى درجة ما من عمليات الهدم. كما أن الأوامر
التنفيذية الصادرة عن قوات الدفاع الإسرائيلية من شهر يوليو فصاعدا، والخاصة
بالاستيلاء على مدن وقرى، تضمنت فقط من وقت إلى آخر أوامر بتدمير مواقع
(بشكل يختلف تماما عن الأوامر التنفيذية السابقة والتي نصت على «التدمير»
بشكل روتيني في الفترة من منتصف أبريل حتى منتصف يونيو). وفي كثير من

الأحيان لم تتناول الأوامر العامة ببساطة هذا الموضوع كما هي الحال في عمليات ديكل وداني (في يوليو) ويوآف وحيرام (في أكتوبر)⁽⁷¹⁾، وترك الأمر لتقدير القادة في الميدان للقيام بما يحلو لهم؛ حيث التزم البعض بالأمر الصادر في السادس من يوليو في حين لم يمثل البعض الآخر له وقاموا بالتدمير وطرد السكان من دون الحصول على موافقة بن غوريون المسبقة (على الرغم من ذلك يلزم التأكيد سريعا أنه لم يُعاقب على الإطلاق أي ضابط إسرائيلي بتهمة عدم التزامه بالأمر التي منعها الأمر الصادر في السادس من يوليو).

استمرت وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية في محو القرى بموافقة بن غوريون الضمنية، ومن جانبهم أطلق قادة مابام - الذين كانوا أنفسهم تحت ضغط من مؤيدي التيار اليساري - وابلا مستمرا من الانتقادات والأسئلة⁽⁷²⁾، التي تلمص منها بن غوريون عادة بادعائه عدم المعرفة بالموضوع، أو بمطالبة المنتقدين بتقديم مزيد من «الحقائق»، أو مطالبتهم بإعطائه الوقت لتحري الموضوع. وخلال اجتماع وزاري عقد في الرابع عشر من يوليو كان سيزلينغ شديد القسوة في نقده لطرد قوات الدفاع الإسرائيلية سكان اللد والرملة (انظر ما يلي)، وقد رد سيزلينغ بغضب على غير المعتاد قائلا: «أنا لن أقبل أجابتم بأنكم [المقصود بن غوريون] لا تعلمون من دمر بعض القرى»، وهو ما أجاب عنه بن غوريون بقوله: «لا يمكنكم أن تتوقعوا مني أن أرسل رجالا للتحقق من القرى المدمرة»⁽⁷³⁾.

خلال اجتماع مجلس الوزراء في الحادي والعشرين من يوليو أسفر الضغط المستمر من قبل الوزراء المعارضين عن نتيجة مفادها إقرار المجلس لأن تكون الرقابة القانونية على القرى المهجورة، منذ ذلك التاريخ فصاعدا، بين أيدي اللجنة الوزارية للممتلكات المهجورة، التي أسست في وقت مبكر من الشهر نفسه، ومع ذلك أثبتت تلك الآلية - على الأقل في البداية - أنها جوفاء. وكما ذكر كابلان لرفاقه في اللجنة: «من الناحية العملية ليس لوزارة المالية وهيئة الحراسة على الممتلكات المهجورة أي سلطة أو سيطرة على الموقف؛ حيث يفعل الجيش ما يراه مناسبا»، مشيرا إلى أنه إذا كان ممثله «لا يُسمح له من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية بالدخول إلى الأراضي المحتلة، فكيف يمكن اعتباره مسؤولا عن تلك

الممتلكات...؟»⁽⁷⁴⁾ وفي واقع الأمر أمر بن غوريون بنفسه، في ذلك الصيف، رئاسة الأركان «بإعداد قائمة من 109 قرى وصي بتدميرها»، وفي نهاية المطاف أقر تدمير 76 من تلك المواقع⁽⁷⁵⁾.

استمرت قوات الدفاع الإسرائيلية بعد بدء الهدنة الثانية، في 19 يوليو، في تدمير قرى في مناطق مختلفة من البلاد، ومع ذلك أصبح الأمر أكثر صعوبة بشكل متزايد؛ حيث كانت هناك لجنة وزارية مسؤولة، على الأقل رسمياً، عن القرى. وفضلاً عن ذلك فإنه مع توقف إطلاق النار - كما كانت عليه الحال حتى منتصف شهر أكتوبر - أضحت حجة الضرورات العسكرية جوفاء إلى حد كبير، وأخيراً كان من شأن تصاعد تدفق المهاجرين اليهود على البلاد أن ركز الانتباه على قضية إسكانهم والإمكانات المتاحة لذلك. وسرعان ما برز على السطح التناقض بين تدمير القرى من جانب، والحفاظ على الممتلكات للاستخدام اليهودي من جانب آخر، وهو ما أدركته حتى الوحدات العسكرية. فعلى سبيل المثال أصدر لواء غولاني تعليمات، في منتصف شهر أغسطس، إلى الوحدات الفرعية تضمنت «وقف حرق مخازن العلف في القرى العربية المهجورة نظراً إلى حاجة المستوطنات اليهودية إليها»⁽⁷⁶⁾. كما قامت مجموعات المصالح، من قبيل علماء الآثار، بالشكوى والمطالبة بتقليل عمليات التدمير التي تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية⁽⁷⁷⁾. ولذلك ففي السابع من شهر أكتوبر أمرت رئاسة منطقة حيفا الفرقة 123 بإيقاف عمليات الهدم في: «قيسارية، وعطيت، وكفر لام، وطبريا»، والتي حوت جميعها آثاراً رومانية أو صليبية⁽⁷⁸⁾.

شعرت قوات الدفاع الإسرائيلية آنذاك بأنها مضطرة، بين الفينة والأخرى، للالتزام بالحصول على ترخيص اللجنة لتدمير القرى. في الثالث عشر من شهر سبتمبر طلب بن غوريون ترخيص اللجنة بتدمير سلسلة من القرى في المنطقة الوسطى (على الرغم من ادعائه بأنه يقوم بذلك نيابة عن الجنرال أyalون، قائد الجبهة الوسطى) وقال إن أyalون كتب له موضحاً:

نتيجة للافتقار إلى القوة البشرية لاحتلال المنطقة [في العمق]... كانت هناك حاجة إلى التدمير الجزئي للقرى التالية: السافرية، الحديثة، عنابه، دانيال، جمزو، كفر عانة، اليهودية، برفيلية، البرية، القباب، بيت نبالا، دير شريف [المقصود دير طريف]، الطيرة، وقولة.

في ضوء خشيته معارضة هذا الطلب، خاطب بن غوريون، بدلا من تقديمه الطلب إلى اللجنة بكاملها في أثناء انعقادها، كلا من أعضائها بشكل منفرد طالبا منهم جميعا الرد كتابة: «سأنتظر ردكم خلال ثلاثة أيام... وسيعتبر عدم وصول الرد موافقة». ونظرا إلى اعتياده على التكتيكات التي يلجأ إليها رئيس الوزراء، رد سيزلينغ مصرا على عقد اجتماع للجنة بكامل أعضائها⁽⁷⁹⁾. وترتب على ذلك تراجع بن غوريون عن مطلبه وتعليق عملية التدمير. ومن جانبها قررت اللجنة زيارة المواقع المشار إليها واتخاذ القرار بالنسبة إلى كل قرية على حدة، على الرغم من إعطائها تصريحاً بالبدء في الأعمال بالنسبة إلى كل من: دير طريف، القباب، قولة، بيت نبالا، إذا ما رأى أيالون في ذلك «أمرا ضروريا وعاجلا»⁽⁸⁰⁾.

خلال العام 1948 حرص بن غوريون بشكل مستمر عن تجنب أي موقف علني له فيما يتصل بتدمير القرى، وبصفة عامة فيما يتعلق بأي صلة له بطرد العرب. كان مدفوعا في ذلك باهتمامه بصورته أمام التاريخ وصورة الدولة الوليدة أكثر من مخاوفه على تحالف الوحدة الوطنية. وفي واقع الأمر بدا وكأن بن غوريون حاول بشكل متعمد تضليل المؤرخين في المستقبل عن تعقب آثاره وسياساته. ففي السابع والعشرين من شهر أكتوبر - وهو اليوم الذي كان حافلا باللقاءات والاجتماعات - وجد الوقت لكتابة ما يلي في مذكراته اليومية: «هذا المساء دخل جيشنا بيت جبرين (غرب الخليل) وطلب إيغال ألون (قائد الجبهة الجنوبية) [الإذن] لتفجير بعض المنازل، الأمر الذي رفضته»⁽⁸¹⁾. لكن عادة ما كان يفضل بن غوريون طريقة التجاهل. فعلى سبيل المثال، فإنه على الرغم من طول ما كتبه في مذكراته بتاريخ الثامن عشر من أغسطس عن الاجتماع الذي دار ذلك اليوم حول مسألة عودة اللاجئين، حيث أسهب العديد من المشاركين حول الحاجة إلى تدمير القرى، فقد تجاهل ببساطة أي إشارة إلى هذا الموضوع⁽⁸²⁾.

بيد أن قادة مابام لم يُخدعوا. حيث تضمن منشور صادر عن «حركة الكيبوتس» (كيبوتس أرتزي) التابعة لحزب مابام، وموجه إلى أعضائه العاملين في قوات الدفاع الإسرائيلية النص على ما يلي:

إن أسلوب التدمير الذي يُنتهج إزاء القرى العربية المهجورة
مازال مستمرا... ومن الصعب عدم تصور وجود يد تدير ذلك الأمر،
يد لا تمثل بالنسبة إليها مشكلة ألا يكون للعرب مكان أو شيء
يعودون من أجله...⁽⁸³⁾.

وأشار أهارون كوهين إلى أن بن غوريون يأمر بتدمير
القرى من دون حاجة إستراتيجية لذلك، موضحاً أنه في الدوائر
العليا لحزب ماباي كان هناك ميل لمحو أكثر من مائة قرية
عربية... وهو ما أثار التساؤل: هل ستبنى دولتنا على أساس تدمير
التجمعات السكانية العربية؟

ومن جانبه طالب زفي لوري بإصدار تشريع يمنع هدم المنازل، مشيراً إلى
أن هناك «مجموعة من الناس داخل وزارة الدفاع منشغلين بتوسيع النطاق
الأرضي للدولة»⁽⁸⁴⁾.

خلال النصف الثاني من العام 1948 استمرت قوات الدفاع الإسرائيلية - تحت
قيادة بن غوريون - في هدم القرى العربية، وعادة ما كان يتم ذلك خلال أو
بعد المعارك، وأحياناً بعد انقضاء أسابيع أو شهور على ذلك. كما أنه عادة لم يكن
يجري الاتصال باللجنة الوزارية للحصول على تراخيص⁽⁸⁵⁾. نبعت أعمال التدمير
من الاحتياجات العسكرية المباشرة، كما كانت عليه الحال في عملية داني، أو من
اعتبارات سياسية بعيدة المدى. وعلى سبيل المثال، أمرت عمليات المركز الرئيسي
لعملية داني لواء يفتاح واللواء الثامن بتفجير معظم مساكن قريتي «عنابة والطيرة،
شمال دير طريف»، مع ترك بعض المنازل سليمة حتى تقيم فيها حامية عسكرية
صغيرة⁽⁸⁶⁾. وأرسلت المراكز الرئيسية 50 من المتخصصين في المفترقات «لتدمير
القرى»⁽⁸⁷⁾. وبعد مرور ساعات قليلة ورد تقرير من لواء يفتاح يفيد بأن وحداته
«استولت على قرية خروبة وخربة الكميسة (على الأرجح المقصود هو الكنيسة)». «بعد
تدمير المنازل وتطهير القرية، استولت قواتنا على مناطق حصينة تطل على
القرية»⁽⁸⁸⁾. ومن جانبه أمر مركز قيادة داني لواء يفتاح في اليوم التالي بـ «حفر
الخنادق في كل مكان تم الاستيلاء عليه وتدمير جميع المنازل باستثناء تلك التي
نُحِص لقوات الدفاع الإسرائيلية»⁽⁸⁹⁾.

استمر الجيش في أثناء الهدنة الثانية - من 19 يوليو حتى 15 أكتوبر - في
تدمير القرى المهجورة بأسلوب تدريجي، الأمر الذي كان يجري لدواعٍ وُصفت عادة
بأنها عسكرية. وعلى سبيل المثال فُجّر أغلب المساكن والأديرة في دير رافات في
منتصف البلاد خلال شهر سبتمبر. كذلك فإنه في النقب ومداخل النقب الشمالية -

حيث كانت قوات الدفاع الإسرائيلية والجيش المصري متشابكة في إطار هدنة غير مستقرة مع وجود حفنة من المستوطنات اليهودية محاصرة خلف الخطوط المصرية - استمرت الهجمات اليهودية على القرى التي طرد سكانها ودُمرت كما حدث في قرية المحرقة في السادس عشر من أغسطس⁽⁹⁰⁾، كذلك في القرى والمخيمات البدوية الصغيرة - شرقي طريق العمارة - تسليم - أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر⁽⁹¹⁾.

صادف تدمير القرى أحيانا مقاومة محلية عادة من قبل كيبوتسات هاشومير هاتزاي^(*). فعلى سبيل المثال قام كل من شعار هماكيم، وهو كيبوتسات آرون كوهين، بحملة ضد نية لواء غولاني تدمير قرية عرب الزبيدات المجاورة والصديقة⁽⁹²⁾. وقد أثار وزير العمل بنتوف القضية في مجلس الوزراء. من جانبه، أنكر بن غوريون كل ما يتصل بذلك قائلا: «لم يصدر عني أي تصريح لأي قائد عسكري لتدمير منازل»، ووعد بتقصي الأمر⁽⁹³⁾. وعلى الرغم من نجاح الصخب الذي أثاره كل من هاشومير هاتزاي ومابام في تأجيل حركة الجرافات لأشهر عديدة، فإنه لم يكن كافيا لإقناع السلطات بالسماح بعودة القرويين، الأمر الذي ترك القرية في حالة خراب فعلي⁽⁹⁴⁾.

ساندت العديد من الكيبوتسات في الجنوب موقف سكان قرية هوج الصديقة؛ حيث اعترضوا على عملية سرقة الممتلكات من منازلها⁽⁹⁵⁾. واحتج إسحاق أفيرا، الضابط القديم بجهاز استخبارات الهاغاناه ومن قاطني كيبوتس اشدوت ياكوف في وادي الأردن، أواخر شهر يوليو، على تدمير القرى والسياسة المتبعة تجاه العرب بشكل عام. وفي هذا الصدد كتب إلى عيزرا دانين ما يلي:

في الآونة الأخيرة بدأت تسود بيننا وجهة نظر مفادها أن العرب لا شيء. «كل عربي قاتل»، «يجب ذبحهم جميعا»، و«كل القرى التي تم الاستيلاء عليها يجب حرقها»... إنني أرى خطرا في تفشي السلوك الذي يقضي بأن كل ما يتعلق بهم يلزم قتله، أو حرقه أو جعله يتلاشى ويزول.

تضمن رد دانين ما يلي:

إن الحرب أمر معقد يفتقر إلى المشاعر الحساسة. وإذا ما

(*) حركة الشباب الاشتراكية الصهيونية.

اعتقد القادة العسكريون أنهم سيصلون إلى أهدافهم بشكل أسرع
عن طريق التدمير أو القتل أو المعاناة البشرية، فإنني لن أقوم
بإعاقتهم. كما أننا إن لم نسرع ولم نمارس أشياء معينة، فإن أعداءنا
سيمارسونها ضدنا⁽⁹⁶⁾.

سعى بعض أعضاء ما بام الذين كانوا يعملون في الحكومة إلى وقف المد الذي
شهدته عمليات التدمير؛ حيث حاول موشيه إيرم (عضو في اللجنة السياسية
للحزب وعمل موظفا كبيرا في وزارة شؤون الأقليات) إيقاف عملية تدمير بعض
القرى - عنابة، البرية، برفيلية - التي شملتها القائمة والتي أعدها الجنرال أيالون
في شهر سبتمبر. وعلى حين تفهم إيرم رغبة الجيش في محو المواقع من أجل «منع
عمليات التسلل»، فإنه رأى أنه من قبيل «التبسيط» افتراض أن «القرى المدمرة لن
تجذب اللاجئين ومن ثم ستخفض تدفق اللاجئين العرب... فالأرض وليست المباني
هي التي تجذبهم»⁽⁹⁷⁾.

ومع ذلك فإن الكيبوتسات المنشقة والبيروقراطيين لم يكونوا إلا استثناء؛ حيث
أيدت الأغلبية العظمى من المستوطنات والمسؤولين الحكوميين عمليات التدمير.
وقد قدم بني مارشيك (من كيبوتس غيفات هاشلوشا، وعمل ضابط تعليم في
البالماخ) مثلا رائدا في هذا الخصوص؛ حيث تحدث بشكل متكرر بلهجة مؤيدة
لتدمير سلاسل القرى المهجورة (عكست روحا عدائية) بما في ذلك تلك الواقعة في
ممر القدس⁽⁹⁸⁾. ومن جانبها، طالبت كيبوتسات أخرى - وفي بعض الأحيان نفذت
بنفسها - بتدمير القرى العربية المجاورة لأسباب محلية (أناية). ففي السابع
والعشرين من يوليو اشتكى الكسندر براغ من كيبوتس بيت زيرا تدمير لجنة تكتل
المستوطنات المحلية قرى والاستيلاء على أراض في وادي الأردن جنوبي بحيرة طبريا
لحمت قيادة إسرائيل بن صهيون⁽⁹⁹⁾. وقد وصلت تلك الشكوى إلى آذان ياكوف
بيترزيل (أحد ناشطي حزب ما بام) الذي كتب إلى كل من سيزلينغ، بينتوف، وإيرم:
«مجددا قدم الدليل على أنه تجري أعمال من وراء ظهر الحكومة، تهدف إلى تدمير
لحزب العرب والاستحواذ على أراضيهم»⁽¹⁰⁰⁾.

خلال شهر سبتمبر في وادي بيسان تعاظمت الضغوط في الكيبوتسات من أجل
محو سلسلة من القرى. وفي خطاب وجهه على الأرجح إلى آهارون كوهين (القائد

المحلي القديم) ناشد ناحوم هورويتز (من كفر غلعادي) السماح بتدمير كل من: الحميدية، كوكب الهوى، جبول، والبيرة الواقعة في الأراضي المرتفعة شمال الوادي (يلاحظ أنه انتقد في الوقت ذاته التدمير المستمر لسلسلة أخرى من القرى تضم: الناعورة، الطيبة، دنه، المرصص، يبلى، وكفرة التي كانت، من وجهة نظره، مستعدة للتعاون مع الإشوف وأن «تخصص جزءا من أراضيها لأغراض مستوطناتنا»⁽¹⁰¹⁾. كان ويتز ولجنته الخاصة بالترانسفير وراء عمليات هدم في المناطق الشمالية، وقد دلل على ذلك شكوى وصلت إلى قادة ما بام تضمنت:

استمر تدمير القرى العربية لعدة أشهر. نحن على الحدود السورية وهناك خطر من أن يستخدم العرب تلك القرى في العمليات العسكرية إذا ما سنحت لهم الفرصة للقيام بذلك. غير أنني تحدثت إلى عدد من أعضاء كيبوتس معيان باروخ والكيبوتسات المجاورة وتولد لدي الانطباع بأن هناك رغبة في تدمير القرى والمنازل [العربية] حتى يصبح من المستحيل على العرب العودة إليها. ومنذ أسبوع زار ممثل من صندوق التمويل الوطني اليهودي (ربما يكون يوسف نحمان) المنطقة ووجد أنه مازال في قرية السنبرية منازل قائمة في أماكنها وإن كانت بلا أسقف، فطلب إلى سكرتارية الكيبوتس تدميرها على الفور، قائلا صراحة إن ذلك سيمكننا من أخذ أراضي القرية لأن العرب لن يكون في مقدورهم العودة إلى هناك. وحقيقة أنا أشعر بالأسف من القول إن أعضاء الكيبوتس وافقوا على الفور من دون أن يفكروا فيما يفعلون⁽¹⁰²⁾.

وعلى الرغم من ذلك تابع ويتز وشركاؤه، خلال صيف وخريف 1948، أنشطتهم غير عابئين بهذا النوع من النصح، وشاركوا بشكل غير مباشر في تنفيذ المهمة التي كانوا قد تخلوا عنها نهاية شهر يونيو.

خلال شهري سبتمبر وأكتوبر حدث تحول تدريجي، وإن كان مهما، في رؤى الجهات التنفيذية التي كانت بين يديها مسؤولية تحديد مستقبل القرى. حيث بدأ التفكير أكثر في تجديد القرى وتوطين اليهود بدلا من التدمير. وقد تضافر عاملان رئيسيان لإحداث

مثل هذا التطور، تمثل أولهما في الوعي المتزايد بأن خطر عودة اللاجئين قد تضاءل. خلال الهدنتين الأولى والثانية كانت قوات الدفاع الإسرائيلية مسيطرة بحزم على خطوط القتال وفي معظم المناطق، مما مكنها من منع أي تسلل ذي مغزى من قبل الفلسطينيين في حين تحرر اليشوف مؤقتاً من الناحية السياسية من الضغوط الدولية للسماح بالعودة. أما العامل الثاني فتمثل في تجدد الهجرة اليهودية إلى إسرائيل بعد رفع الحصار البحري البريطاني في مايو، لتأخذ أبعاداً ضخمة. وبحلول خريف 1948 كان من الواضح أن البلاد تواجه مشكلة سكن رئيسية مما جعل من الضروري إنقاذ المنازل بدلاً من تدميرها. بدأت الشكاوى تصل إلى الوكالات الاقتصادية وتلك الخاصة بالمستوطنات بشأن هدم الحاجة إلى تدمير المساكن، وبصفة خاصة من صغار الموظفين المسؤولين عن الممتلكات المهجورة. فقد اشتكى روفين غوردون مفتش الممتلكات المهجورة المسؤول عن أشدود في الرابع عشر من شهر ديسمبر على النحو التالي:

منذ أسبوع بدأ جنود من الجيش في تدمير المباني... وبطبيعة الحال فإن الجيش عليه تنفيذ الأوامر، لكنني أتساءل عما إذا كان يمكنهم تبني حل آخر... حيث إن تلك القرى بالقرب من روفوفوت يمكن استخدامها لإيواء المهاجرين الجدد⁽¹⁰³⁾.

بدءاً من شهري أكتوبر ونوفمبر شرع مسؤولون على مستوى عال - بمن في ذلك بعض مؤيدي الترانسفير - في المقاومة العلنية للمزيد من أعمال التدمير. وفي نهاية شهر نوفمبر سجل ويتز شكوى اثنين من موظفيه، أحدهما هو نحمان، من «استمرار الجيش في تدمير قرى في الجليل، على الرغم من أنها كانت مهمة للتوطين»⁽¹⁰⁴⁾. حتى ويتز ذاته عبر خلال زيارة أجراها الشهر التالي إلى منطقة الجليل الغربي عن أسفه لبعض أعمال التدمير قائلاً: «لقد سويت قرية الزيب تماماً بالأرض، وأتساءل الآن عما إذا كان ذلك جيداً أم أنه كان من الممكن أن نحصل على «ثأر» أفضل أن نكون قد وطننا اليهود في منازل القرية»، وقد اعتبر ويتز أن منازل القرية:

كانت جيدة لتوطين أشقائنا من اليهود الذين ظلوا عبر أجيال لاجئين... غارقين في المعاناة والأسى؛ حيث إنهم يكونون قد وجدوا في النهاية سقفاً فوق رؤوسهم... ولقد كان هذا هو السبب وراء الحرب⁽¹⁰⁵⁾.

في مطلع شهر نوفمبر أعلن وزير المالية كابلان تدمره إزاء ما أشيع حول تدمير

قرى غداة استيلاء قوات الدفاع الإسرائيلية على الجليل الأعلى والأوسط في إطار عملية حيرام. وصرح في هذا الخصوص: «يجب استثمار كل إمكانية لتوطين المهاجرين، كما أنه يلزم إصدار أمر عام للجيش بعدم تدمير منازل من دون داع»، مشيراً إلى أن هناك 20 ألف مهاجر في حاجة إلى سكن ويقطنون خياماً في معسكرات⁽¹⁰⁶⁾.

خلال النصف الثاني من الحرب والشهور التي تلت، دمرت السلطات أجزاء من ثلاثة مواقع حضرية تمثلت في: المدينة القديمة في طبريا، وبدرجة أقل في مركز مدينتي يافا وحيفا.

اشتكى شتريت في يناير 1950 من أن «طبريا القديمة دمرت من دون موافقة من المجلس»⁽¹⁰⁷⁾. وكان يشير بذلك إلى تدمير المدينة القديمة (التي كان ينتمي إليها) - التي كان يسكنها قبل الحرب. 25 ألف عربي وألف يهودي - الذي بدأ بعد بداية الهدنة الأولى بقليل وانتهى في 1949. وفي مطلع أبريل كان أغلب اليهود قد تركوا المدينة، وبعد سقوط طبريا في أيدي الهاغاناه في 18 أبريل، غادرها - بما في ذلك المدينة القديمة - كل سكانها العرب. منعت الهاغاناه آنذاك سكان المدينة القديمة من العودة إليها بحجة أنها لم تعد صالحة للسكن. وبشكل واضح نسق لواء غولاني مع السلطات البلدية اليهودية في اتخاذ قرار بتدمير المدينة القديمة انطلاقاً من الرغبة في تجديد منطقة وسط المدينة، فضلاً عن تسهيل عملية بناء طريق عسكري على درجة عالية من الأهمية يخترق المدينة ليربط بين وادي نهر الأردن الأدنى ومنطقة إصبع الجليل. شرعت قوات الدفاع الإسرائيلية، بمساعدة من الإدارة الهندسية في البلدية خلال شهر يوليو، في التدمير الممنهج للمدينة القديمة، غير أن احتجاجات اليهود الذين كانوا يقيمون في المدينة من قبل، الذين لم يحصلوا على أي تعويضات، فضلاً عن عدم توافر المواد المفجرة، أدت إلى تعليق أعمال الهدم نهاية شهر أغسطس⁽¹⁰⁸⁾. وأخيراً فإنه تحت الضغوط التي مارستها جماعة ضغط علماء الآثار (بما في ذلك إدارة الآثار المشكلة حديثاً في الحكومة الإسرائيلية) قرر ياديين في الثامن والعشرين من سبتمبر إيقاف عمليات الهدم⁽¹⁰⁹⁾. بعد بحث قسم التخطيط بقوات الدفاع الإسرائيلية خلال الأشهر التالية الموضوع تقرر الاستمرار في تدمير المنازل المهجورة العربية واليهودية، التي كانت في حالة سيئة. واستؤنفت عمليات الهدم في يناير 1949. وفي شهر فبراير كتب نحمان الذي أدى دوراً قيادياً في العملية: «نفذت خطتي على الرغم من تدخلات أهل المدينة... وكان

علي أن أصدر تعليمات للقائمين بعمليات التفجير بأن يتوخوا الحذر عندما يدمرون المنازل القريبة من الكنيسة...»⁽¹¹⁰⁾، وعندما زار بن غوريون المدينة خلال شهر مارس قدر أن عمليات التدمير الجارية كانت مبالغاً فيها، حيث دُمّرت 477 منزلاً من إجمالي 698 بالمدينة القديمة.

في يوليو 1949، أثار شتريت الموضوع في مجلس الوزراء، وقد تمت طمأنته إلى أن اليهود الذين أبعادوا عن المدينة القديمة وحفنة من المهاجرين الجدد الذين أُلأموا فيها منحوا مساكن بديلة لتلك التي هجرها العرب في المناطق الأكثر حداثة في المدينة⁽¹¹¹⁾.

احتلت الهاغاناه مدينة يافا منتصف مايو 1948. قرر مجلس الوزراء مطلع شهر يونيو تدمير أجزاء من أبو كبير⁽¹¹²⁾ ومن جانبها قررت بلدية تل أبيب بعد مرور عدة أسابيع الاستكمال الفوري لتدمير المنشية، التي كانت قد تعرضت لتدمير كبير خلال هجوم الإرغون أواخر شهر أبريل، ومن ثم محيت المنازل فيها بشكل مُمنهج خلال الفترة من يوليو حتى سبتمبر 1948⁽¹¹³⁾. وبعد مرور عام بدأ تدمير المنازل في المدينة القديمة في يافا منتصف شهر سبتمبر 1949، وقد بدأت البلدية تنفيذ خطة التدمير نتيجة لأن «المباني نظراً إلى عدم ثباتها تعرض حياة ساكنيها للخطر، فضلاً عن تعريض صحتهم للخطر في ضوء تدهور حالتها»⁽¹¹⁴⁾. غير أن العملية واجهت على الفور معارضة من قبل إدارة حراسة ممتلكات الغائبين والآثار؛ حيث طلب مدير الإدارة (شموئيل يفين) إيقاف العملية لحين تحديد لجنة مشكلة من خبراء، بمن في ذلك علماء الآثار، ما الذي يجب أو يمكن تدميره⁽¹¹⁵⁾. وخلال الأعوام التالية ومع استمرار عملية التدمير التدريجي، راجعت لجان متتابعة مشكلة من الإدارات علميات الهدم وحددت مداها بغرض المحافظة على الآثار وتوفير المساكن للمهاجرين الجدد⁽¹¹⁶⁾.

خلال الشهور المتبقية من عام 1948 وبداية عام 1949 استمرت عملية تدمير المواقع المهجورة - التي كانت عادة مهدامة جزئياً من قبل - ومنذ ذلك الحين تراجع خطر العودة وأضحى التدمير جزءاً من عملية لتنظيف المناطق وتجديد المنازل لإسكان اليهود أكثر منها عملية موجهة ضد من يرغب في العودة من اللاجئين. يصعب تتبع وتقديم تسلسل زمني وعددي للأماكن التي دمرت في كل قرية

خلال عام 1948 والأعوام التالية. كذلك فإنه يصعب التمييز بدقة بين أعمال التدمير التي تمت لأسباب عسكرية خالصة، وتلك التي كانت وراءها دوافع سياسية أو اقتصادية، خاصة أن الكثير من تلك العمليات كانت نتاج أكثر من سبب وكانت للأطراف المشتركة فيها دوافع متنوعة⁽¹¹⁷⁾.

الاستيلاء على الأراضي المهجورة وتوزيعها

1948 - 1949

على الرغم من أن مسألة مستقبل الأراضي المهجورة كانت متصلة بتلك الخاصة بمشكلة تدمير أو تجديد القرى، فإنها كان لها وضع مستقل. أعطى بن غوريون معلومات مبكرة حول منهجه في هذا الخصوص خلال خطابه أمام مجلس ماباي في السابع من فبراير؛ حيث تحدث عن الحاجة إلى وجود يهودي قوي في ممر القدس، ورد أحد المشاركين قائلا: «ليس لدينا أراض مملوكة لليهود هناك»، وكانت إجابة بن غوريون عن ذلك ذات مغزى: «الحرب سوف توفر لنا الأرض، فالمفهوم «لنا» و«ليس لنا» يتصلان بزمان السلم ويفقدان معنيهما خلال الحرب»⁽¹¹⁸⁾.

وبالمزاج نفسه توجه بن غوريون بالسؤال إلى ويتز عما إذا كان صندوق التمويل الوطني اليهودي يمكنه أن يشتري «منه» أراضٍ مقابل 25 جنيهاً إسترلنيا للدونم، فأجاب ويتز بقوله: «إذا كان الأمر يتصل بأرض مملوكة لعرب ستسلم صكوك الملكية والحيازة، فإنه سيشتري حينئذ»، وهو ما رد عليه بن غوريون ضاحكاً بالقول: «صكوك ملكية لا، لكن حيازة نعم»، وفي اليوم التالي أطلق كل من ويتز وجرانوفيسكي مع بن غوريون خطة الأخير والمتمثلة في:

سيستولي جيشنا على النقب ويضع يده على الأرض، ثم يبيعها لصندوق التمويل الوطني اليهودي مقابل 20 - 25 جنيهاً إسترلنيا للدونم، وهناك أرصدة مالية بملايين الجنيهات... وقد عقب جرانوفيسكي على ذلك ضاحكاً بقوله إننا لا نعيش في العصور الوسطى والجيش لا يمكنه أن يسرق الأرض، فبعد انتهاء الحرب سيعود بدو النقب إلى أماكنهم - إذا كانوا قد رحلوا - ويستعيدون أراضيهم⁽¹¹⁹⁾.

بعد مرور أسبوع نصح بن غوريون ويتز بأن يتخلص من «المفاهيم التقليدية» قائلا: «في النقب لن نشترى أرضا، لكننا سنستولي عليها، أنت تنسى أننا في حرب»⁽¹²⁰⁾.

بطبيعة الحال كان بن غوريون يتطلع إلى الأمام وليس فقط فيما يتصل بالنقب. فالكتاب الأبيض للعام 1939 قد سد الطريق بشكل تام تقريبا أمام شراء اليهود للأراضي، مما خنق الكيبوتسات وأعاق النمو الإقليمي اليهودي. وفي العام 1947 امتلك اليهود (صندوق التمويل الوطني اليهودي، الجمعية اليهودية لاستعمار فلسطين، والمالكين من الأفراد) ما يقرب من 7 في المائة (1,775 مليون دونم) من إجمالي أراضي فلسطين البالغة 26,4 مليون دونم. أما قرار التقسيم فإنه خصص 55 في المائة من أراضي فلسطين للدولة اليهودية كان أغلبها غير مملوك لليهود. غير أن الحرب هي الحرب، والانتصار، وكما كان بن غوريون ينظر إلى الأشياء، كان يعني أنها ستحل المشكلة المتصلة بأرض الدولة.

بدأ الاستيلاء اليهودي على الأراضي العربية مع جني المستوطنين اليهود في ربيع 1948، بشكل تلقائي وغير منظم، المحاصيل من الحقول العربية المهجورة. وقد تم جني محاصيل الصيف أولا في النقب، وهناك كانت بداية عملية حصاد الأراضي العربية. وفي 21 مارس، في أول سابقة توثق، بدأ أفراد من كيبوتس كفر داروم بالقرب من غزة حصاد القمح من مناطق قريبة من حقولهم. وقد انتقم المسلحون العرب بإطلاق النار على المستوطنة مما دفع بالقوات البريطانية إلى التدخل مصدرة أوامرها للعرب بوقف إطلاق النار ولليهود بـ «بوقف عملية الحصاد»⁽¹²¹⁾.

بوصفه رئيسا للجنة النقب - التي مثلت الإدارة الفعلية للنقب - ربط ويتز بين حصاد اليهود الحقول العربية وشكاوى اليهود من خسائر الحرب. وفي هذا الصدد كتب إلى ناحوم ساريغ (قائد العمليات في لواء النقب والذي كان يتولى حراسة المستوطنات والطرق وأنابيب المياه بينها) ما يلي:

إلى أن يُتخذ قرار على [المستوى الوطني] فيما يتصل بمحصول القمح العربي في المنطقة، ترى اللجنة أن مستوطناتنا في النقب، التي دمرت حقولها من قبل جيرانها العرب، ستحصل على تعويض من خلال حصادها حقول المخربين بالقدر نفسه الذي تعرضت له حقولهم من خسائر⁽¹²²⁾.

فهم ساريغ الموضوع بشكل مختلف؛ حيث أخطر في الثامن من مايو بإخطار الكيبوتسات الواقعة في دائرة اختصاصه بأن «جميع المحاصيل التي جنتها المستوطنات ستبقى تحت ملكية كمركز قيادة اللواء، وليس للمستوطنات الحق في استخدامها». مع نضج محاصيل الصيف من جانب، وتزايد النزوح الجماعي من جانب آخر، انتشرت ظاهرة حصاد اليهود محاصيل القرى العربية وأجزاء أخرى من البلاد. فخلال شهر أبريل وبداية مايو، ومع تدفق الطلبات المقدمة من المستوطنات والمجالس الإقليمية لحصاد الحقول العربية المهجورة على لجنة الممتلكات العربية، بدأ غويرتز في تنظيم زراعتها. وبالتنسيق مع لجان كتلة المستوطنات خصص الحقول للمستوطنات. استمرت اللجنة في اعتبار المحاصيل المتروكة ملكا للدولة وباعت حق الحصاد فيها إلى مزارعي المستوطنات. الدولة في طور التكوين وفي حاجة إلى المال وكذلك إلى الحبوب الإضافية، وكان الحصاد «أمرا حيويا للمجهود العسكري» كما كتب غويرتز (123).

وُضعت وضع آليات الحصاد خلال اجتماع دار بين القادة المحليين في إصبع الجليل وماكنس وغويرتز، في الخامس من يونيو. وكان من بين القادة المحليين إيمانويل فريدمان (مانو) من روش بينا، الذي نقل ما يلي:

أخذ العرب ممتلكاتهم المنقولة معهم عندما رحلوا... وتم إجلاء جميع القرى من ميتولا حتى بحيرة طبريا. تتمثل المشكلة العاجلة الآن في الحصاد... وقد طلبنا [أي لجنة الممتلكات العربية] من المستوطنات اتباع نظام المساعدة المتبادلة... أما الآن فإنهم قد أنهوا حصاد الحقول اليهودية وخلال أيام قليلة سيتحولون إلى الحقول العربية... وباستثناء منطقة النبي يوشع - المالكية - قادش نفتالي [قَدَس]، يوجد ما يقرب من 12 ألف دونم من القمح و3 آلاف دونم من الشعير. لقد اتفق على أن من سيشتري الحبوب سيكون منظمة الشراء لمستوطنات الجليل الأعلى. وقد ثار السؤال فيما يتصل بالمستوطنات التي لحقت بها خسائر في الحرب وتطالب بتعويضها في الحقول العربية، وفي هذا الخصوص أخطروا بأن يطلبوا تعويضات من وزير المالية (124).

لم تكن الأمور منظمة بشكل جيد في جميع المناطق، فقد بادرت العديد من المستوطنات، من دون الحصول على تفويض أو إذن مؤسسي، بحصد الحقول المهجورة متجنبين السداد للحكومة. في يونيو ويوليو أرسل غويرتز الكثير من المذكرات شديدة اللهجة إلى المستوطنات طالبا من إياها التوصل إلى اتفاق مع إدارته، وذكر في تلك الموجهة إلى كيبوتس معين تسفي: «لقد علمت بذهول وحزن أن أعضاء من الكيبوتس يسرقون الخضراوات في الحقول الشرقية في الطنطورة، وأتساءل ألا توجد لدى أعضائكم وسيلة أكثر احتراما لقضاء أوقاتهم...؟»⁽¹²⁵⁾. وقد اعتبر غويرتز الحصاد غير المرخص به جزءا من أعمال السلب الواسعة الانتشار للممتلكات العربية. وبشكل كان من المتعذر اجتنابه، وقعت منازعات بين المستوطنات حول الحق في زراعة حقول مهجورة بعينها⁽¹²⁶⁾.

مع بداية شهر يوليو كان حصاد محاصيل الصيف في الحقول المهجورة يشارف على الانتهاء، وطبقا لغويرتز كانت قد تحققت عدة أهداف: (أ) لقد أضفنا من ستة إلى سبعة آلاف طن من الحبوب إلى اقتصاد اليشوف؛ (ب) حرمانا من يريدون أن يحاربونا من تلك الحبوب؛ (ج) كسبنا إضافة أكثر من 100 ألف جنيه إسترليني إلى خزانتنا⁽¹²⁷⁾. خلال شهر مايو تداخلت أعمال الحصاد المنظمة للحقول المهجورة مع إستراتيجية الهاغاناه التي بدأت في التبليور، والقاضية بمنع العرب من الحصاد فضلا عن تدمير الحقول التي لا يمكن أن يقوم المزارعون اليهود بحصادها لأسباب عسكرية أو لوجستية. وعلى الرغم من أن حرق المحاصيل العربية، قبيل شهر مايو، كان بالأساس وسيلة من الوسائل الانتقامية للهاغاناه من المهاجمين العرب، فإن المفهوم وراء تدمير الحقول العربية خلال شهري مايو ويونيو تطور ليصبح سياسة قائمة تهدف إلى إضعاف الروح المعنوية للقرويين، وضربهم اقتصاديا، وربما الإسراع من نزوحهم الجماعي. وبالتأكيد فإنها كانت مفيدة في فصل الفلاح - نفسيا وجسديا - عن أرضه. كما نظر قادة اليشوف إلى منع الحصاد، خاصة بالقرب من خطوط الحرب الأمامية، على أنه عنصر في المعركة ضد عودة اللاجئين. فقد وردت تقارير عن إصدار رئاسة أركان قوات الدفاع الإسرائيلية الأوامر للواءاتها بمنع العرب من القيام بالحصاد مستخدمين في ذلك الأسلحة النارية الخفيفة. وقد استمرت عمليات حرق الحقول العربية التي لا يمكن للمزارعين اليهود الزراعة بها ومنع العرب من الحصاد في كل أرجاء البلاد خلال عام 1948⁽¹²⁸⁾.

في تلك الأثناء، أدت زراعة المستوطنات للأراضي العربية المهجورة، إلى بروز مطالب بالملكية، فعلى مدار عقود منع كل من الوطنيين العرب وحكومة الانتداب امتلاك اليهود للأراضي العربية، وشعرت المستوطنات بأنها مقيدة فيما يتصل بالأرض؛ غير أن التزوج الجماعي المفاجئ بدا كأنه قد حمل معه الحل لهذه المشكلة؛ حيث طالبت المستوطنات بالسماح لها بزراعة الأراضي العربية المهجورة بشكل مؤقت، وذلك كخطوة مبدئية في سبيل الحصول على الملكية الدائمة لاحقاً. وقد بدأ هذا التفكير في البروز على السطح نهاية شهر أبريل.

قدم مفهوم «التعويض» عن خسائر الحرب مدخلاً مقبولاً معنوياً للحصول على الأراضي المهجورة. وقد كتب كيبوتس مشمار هاشارون (في السهل الساحلي) مرتين للجنة الممتلكات العربية مُقدماً قوائم بخسائر الحرب التي تكبدها على أيدي العرب (3400 دونم من القمح والشعير أحرقت) ومُطالباً بالتعويض. وفي هذا الخصوص أشار الكيبوتس بشكل محدد إلى 400 دونم من الأراضي العربية تقع بين كفر يونا وغويلم، إضافة إلى 80 دونماً بالقرب من شويكة، وقد عكس ذلك رغبة في الحصول على أكثر من الحيازة المؤقتة⁽¹²⁹⁾.

خلال شهر مايو تم بشكل غير ملموس تجاوز الخط الفاصل بين طلب الزراعة المؤقتة من جانب، والاستحواذ الدائم لقطعة من الأرض من جانب آخر، فمجرد تقدم مستوطنة بطلب في هذا الخصوص أطلق سلسلة من الطلبات من المستوطنات المجاورة، والتي ربما كانت مدفوعة بغريزة طبيعية للمحاكاة أو بالخوف من أن تتجاوزها المؤسسات المسؤولة عن توزيع الأراضي، وهكذا فإنه على سبيل المثال اعترض كيبوتس سديه نحما (هليوت) بوادي الحولة، على مقترح بتخصيص أراضٍ اطلع سكانه عليه، وكتبوا إلى هارتسفيلد طالبين بوقاحة 1700 دونم من أراضي العباسية⁽¹³⁰⁾.

على حين دفعت بعض المستوطنات في ربيع العام 1948 ببطء في اتجاه فكرة الحيازة الدائمة للأرض، فإن الجانب الأكبر من المطالب الفردية والأنشطة المؤسسية خلال شهري أبريل ومايو كان يتم على أساس تحقيق غرض محدد تمثل في حصاد محاصيل الصيف الضخمة والمهجورة للاستفادة منها بدلاً من أن تفسد. وبعد إنهاء هذه المهمة بدأت كل من المستوطنات والمؤسسات الزراعية في التطلع نحو

المستقبل. وكان السؤال المتصل بمصير الأراضي المهجورة مرتبطاً بشكل لا ينفصم بالمسألة السياسية الأكثر شمولاً والخاصة بعودة اللاجئين؛ حيث إن قراراً يعارض العودة كان من شأنه أن يسهل الملكية الدائمة للأرض.

أدت زراعة قطع من الأرض خلال الصيف إلى تعزيز وتقوية المقاومة لعودة اللاجئين؛ حيث تعلق المزارعون بـ «أرضهم» الجديدة، وكانت المستوطنات سعيدة بالتوسعات التي تم كسبها لأغراض اقتصادية، كما أن سكانها استمتعوا بالإحساس بالأمن الذي تولد عن الرحيل الدائم لجيرانهم الذين كانوا غالباً عدائين، ومن ثم برز المستوطنون كجماعة ضغط قوية في الكفاح ضد العودة.

شرعت بعض المستوطنات في شهر يونيو في مناشدة مؤسسات الدولة لمنحها حق إيجار رسمي لحقول مهجورة⁽¹³¹⁾، وبنهاية شهر يوليو تحول الأمر إلى مطالبة رسمية بالملكية الدائمة. كتبت لجنة كتلة مستوطنات تل موند إلى المركز الزراعي موضحة اهتمامها بأن تتسلم «إلى الأبد» قطعتين من الأراضي العربية (بالقرب من طولكرم والطيبة)، ومن جانبه طالب كيبوتس نيف يام على ساحل البحر المتوسط بأراضي صرفند المجاورة، مشيراً إلى أن «رحيل العرب فتح أمامنا إمكان حل جذري يوفر لنا إلى الأبد ما يكفي من أراضٍ لتطوير مستوطنتنا». أما مستوطنة مشمرت، في السهل الساحلي، فقد طالبت بحصولها على الملكية الدائمة لأراضٍ كانت تتبع الطيرة. وطالب كيبوتس عين حرود بأراضي قومية المجاورة. وتقدم كيبوتس شيلر بطلب للحصول على أراضي زرنوقة والمغار، جنوب شرق رحوفوت، وقد نص الطلب على أن «يتم ضمها [الأراضي المشار إليها] إلى أراضينا بشكل أبدي كإضافة للأراضي المخصصة لنا». وطالب كيبوتس غينوسار، على شواطئ بحيرة طبريا، بـ «إضافة» إلى أراضيه تشمل حقولاً مجاورة كتعويضات عن الحرب، وقد أوضحت الكيبوتسات التابعة لحزب ما با م أن الأراضي التي تطالب بها لم تكن مملوكة «للفلاحين» ولكن «لأفندية». وأخيراً طالب موشاف نحلال العتيق، في مرج ابن عامر الشرقي، بـ 700 دونم من الأراضي التي تخص قرية عيلوط (والتي كانت لاتزال مأهولة). وتضمن خطاب نحلال في هذا الخصوص الإشارة إلى خطر أن تقوم قرية جديدة في وقت ما على هذه الأرض، و«يبدو لنا أن الوقت مواتٍ لنقل هذه الأرض إلى الملكية اليهودية الدائمة»⁽¹³²⁾.

على الرغم من كل ذلك، فإنه كما أوضح غويرتز لم يكن هناك - بعد - أساس قانوني لمثل هذه العمليات⁽¹³³⁾. وبتاريخ 30 يونيو أصدرت الحكومة المؤقتة ترتيبات الطوارئ (زراعة الأراضي المهجورة) خولت بها نفسها سلطة إعلان أي منطقة عربية تم الاستيلاء عليها وخالية من السكان «منطقة مهجورة»، مما يمكن الحكومة حينئذ من فرض «أي قانون قائم» عليها أو أن «تضع ما تراه مناسباً من القواعد بما في ذلك مصادرة الملكية»⁽¹³⁴⁾. بيد أن القرار - وفقاً للخبراء القانونيين - على الرغم من شموله «المصادرة» للملكية، فإنه لم يتطرق إلى مسألة الإيجار. وخلال الأشهر التالية عكفت كل من اللجنة الوزارية المختصة بالتملكات المهجورة ووزارتي العدل والزراعة على صياغة الإجراء القانوني المناسب، ومالت في نهاية المطاف إلى اتباع أسلوب الأمر الإداري بدلا من التشريع. قامت الحكومة في الثاني عشر من ديسمبر بنشر «ترتيبات الطوارئ المتصلة بتملكات الأشخاص الغائبين»، معطية وزارة الزراعة التحكم أو الحيازة على الأرض⁽¹³⁵⁾. وقد جلب النقص في الترتيبات وما يعنيه ذلك من إمكان وصف عدد من العمليات التي تم القيام بها بعدم المشروعية انتقادات قوية بلغت ذروتها في التحليل المفصل الذي قدمه زلمان ليفشيتز (المستشار القانوني لرئيس الوزراء) في الثامن عشر من مارس 1949⁽¹³⁶⁾، وقد امتدت المداولات القانونية حول تلك المسائل إلى أن تم إقرار قانون ممتلكات الغائبين العام 1950.

خلال صيف العام 1948 تطور خلاف رئيسي حول مصير الأراضي المهجورة بين كل من الحكومة والصندوق القومي اليهودي، والذي كان منذ ذلك الوقت فصاعدا المشتري والمالك والموزع الرسمي لكل الأراضي في اليشوف. فقد كان الصندوق هو الطرف الذي أجبر الأراضي الزراعية للمستوطنات؛ حيث إن «الضم» الوشيك لمساحات شاسعة من الأرض العربية وتوزيعها من قبل الحكومة على المستوطنات حمل في طياته تغيراً جذرياً، إن لم يكن ثورياً، هدد سبب وجود الصندوق ذاته.

على الرغم من أن ويتز كان موقفاً في منتصف شهر مايو، بأن اللاجئين «لن يعودوا»، وأن ذلك سيقود إلى «ثورة كاملة فيما يتصل بالأرض، حيث كان مقدراً أن تنزع الدولة ملكية أراضيهم»⁽¹³⁷⁾، غير أنه شعر بالتهديد على جبهتين: فداخل الصندوق القومي اليهودي كانت هناك معارضة قوية من حيث المبدأ لمصادرة الأراضي العربية. وإن مثل هذا الإجراء كان من شأنه أن يؤدي إلى إهمال الصندوق،

بل وويتز نفسه. وبناء على ذلك سعى الأخير إلى تعبئة الجهود لإقناع الحكومة بنقل الوصاية في هذا الصدد إلى الصندوق، أو إلى أن تبيعه ما يزيد على 300 ألف دونم من الأراضي العربية والتي طالما سعى إلى شرائها. وبعد شهور من المفاوضات وافقت الحكومة على أن يشرف الصندوق على هذه الأراضي، ومنحته الحق في تأجيرها إلى المستوطنات، أو على الأقل الإشراف على الاتفاقات التي تعقدها وزارة الزراعة في هذا الخصوص⁽¹³⁸⁾.

في تلك الأثناء، وعلى خلفية زيادة حدة إصرار الحكومة على عدم السماح بعودة اللاجئين نهائياً، شكلت وزارة الزراعة في مطلع شهر أغسطس 1948 لجنة تضم عدة إدارات تحت مسمى «اللجنة المختصة بزراعة الأراضي المهجورة» للإشراف على وتنسيق عملية استئجارها. وعلى حين كانت اللجنة الوزارية المشرفة على الممتلكات المهجورة قد قررت تحديد عملية زراعة الأراضي على أساس رسمي ومنظم وطويل الأمد نسبياً، اعتادت اللجنة الجديدة المختصة بزراعة تلك الأراضي على التعامل مع المجالس الإقليمية ولجان كتل المستوطنات، ونادراً ما تعاملت مع مستوطنات بشكل فردي⁽¹³⁹⁾.

مع بداية شهر أغسطس بدأت كل من وزارة الزراعة والصندوق القومي اليهودي بتأجير الحقول المهجورة للمستوطنات لمدة تراوحت بين ستة أشهر وعام. وعادة ما كانت المبادرة في هذا الشأن تأتي من قبل السلطات، أو بشكل أكبر من المستوطنات نفسها، فمجرد السماع عن تأسيس لجنة للزراعة ولّد في حد ذاته العديد من طلبات الاستئجار، كما أن بعض المستوطنات كانت في حاجة، وطلبت، تمويلاً من الحكومة لشراء البذور التي سيتم بذرها في موسم الشتاء.

وضعت اللجان الإقليمية لكتل المستوطنات مقترحات حول كيفية توزيع الحقول بين مستوطناتها، وكان من المحتم أن ترى بعض المستوطنات أن تلك المقترحات غير عادلة أو غير منطقية. فعلى سبيل المثال اعترض كيبوتس مشمار هعيمك على مقترح لجنة كتلة مستوطنات وادي يزرعيل (مرج ابن عامر)، طالباً «عدة مئات من الدوغمات الإضافية للذرة البيضاء» بحجة خسائر الحرب⁽¹⁴⁰⁾. غير أنه وبصفة عامة، على النحو الذي سبق أن رأيناه، رفض مسؤولو الحكومة خلال صيف العام 1948 حجة التعويض كأساس يرتكن إليه للمطالبة بالأرض العربية⁽¹⁴¹⁾.

تدفقت طلبات الاستئجار بغزارة على السلطات خلال شهري أغسطس وسبتمبر، وفي ضوء حداثة المشروع والآلة البيروقراطية للدولة الوليدة لم تكن المستوطنات عادة على دراية بالجهاز الذي تلزم مخاطبته والتوجه إليه: وقد انطبقت الحال على المؤسسات المعنية ذاتها في بعض الحالات⁽¹⁴²⁾.

أدت عمليات الحصاد المؤقتة، وغالبا التلقائية، للمحاصيل المهجورة في ربيع وبداية العام 1948 خلال أسابيع إلى توليد شعور بالكسب على المستويين المحلي والقومي. فالأرض التي طالما اشتهى الجميع الحصول عليها قبل الحرب أضحت من الممكن زراعتها بشكل مؤقت. وقد أدت الزراعة المؤقتة بدورها إلى تبلور الرغبة في الحياة الدائمة. ساعدت الدورة الزراعية ذاتها على تعزيز التغيير السياسي والديموغرافي، فحصاد المحاصيل الصيفية ترك الحقول جاهزة لبذر بذور المحاصيل الشتوية، بيد أن ذلك كان يعني استثمارا كبيرا للأرصدة ولأيام العمل، وهو الأمر الذي كان له مغزى فقط إذا ما كان جني المحاصيل الشتوية أمرا مؤكدا. ومثل هذا التأكيد - بالدرجة التي كان يمكن معها وجود تأكيدات في وقت الحرب - يمكن منحه فقط من خلال الاستئجار مدى طويلا. (يلاحظ أن أغلب الأراضي الزراعية في الفترة السابقة على العام 1948 كانت مؤجرة من قبل الصندوق القومي اليهودي الوطني للمستوطنات لفترة 49 أو 99 عاما). في هذا السياق مثلت عقود إيجار الأرض لمدة عام، والتي تم اتباعها في خريف العام 1949، خطوة على طريق الوصول إلى الإيجار الطويل الأجل و«معادلة» حالة الأراضي المهجورة مع أراضي الصندوق اليهودي الوطني للتمويل قبل العام 1948.

منحت السلطات عقودا لإيجار آلاف الدونومات من الأراضي المهجورة للمستوطنات والمزارعين خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، وتم تنسيق ترتيبات التعاقد مع مكتب الإشراف على الأملاك المهجورة [الغائبين]، ولم تتجاوز التعاقدات أكثر من عام بسبب ميوعة الموقف السياسي، فضلا عن رغبة السلطات في الاحتفاظ بالقدرة على إجراء توزيع نهائي للأراضي لاحقا في حالة بقائها بين أيدي اليهود. يضاف إلى ذلك أنه كان على الحكومة وصندوق التمويل اليهودي البحث في توزيع عادل بين المستوطنات القائمة من جانب، والحاجة إلى تخصيص مساحات من الأراضي لبناء مستوطنات جديدة من جانب آخر.

بحلول العاشر من شهر أكتوبر كانت وزارة الزراعة قد أجرت بطريقة رسمية، أو أقرت التعاقدات الخاصة بالزراعة لـ 320 ألف دونم من الأراضي المهجورة، وتوقع سكرتير الوزارة أفراهام هانوشي أن يتم إقرار عقود زراعة 80 ألف دونم إضافية لليهود قريبا. ومع ذلك، فإنه أخطر سيزلينغ بأنه لن تُزرع كل الأراضي المؤجرة لافتقار المستوطنات إلى الأيدي العاملة والمعدات (وكان كلاهما لايزال معبأ لخدمة قوات الدفاع الإسرائيلية)⁽¹⁴³⁾.

على الرغم من التضاحم، تم استكمال عملية الإيجار للأراضي المهجورة - بالنسبة إلى الجانب الأعظم منها - بسلاسة، وبدأت الزراعة - ويُقصد بذلك عادة بذر بذور المحصول الشتوي - بشكل فوري. غير أنه في مناطق متعددة كانت هناك حالات من عدم المساواة، فضلا عن شكاوى نتجت عن مجموعة من الأسباب من قبيل التوزيع المتسرع والذي صاحبه ازدواجية المهام من قبل أجهزة الإيجار الثلاثة (وزارة الزراعة، الهيئة المشرفة على الممتلكات المهجورة، الصندوق القومي اليهودي) وممثليها المحليين، فضلا عن عدد ضخم من مؤسسات الضغط والتي حظيت بوضعية شبه رسمية (من قبيل المركز الزراعي، لجان كتل المستوطنات، اتحادات الفلاحين، وغيرها).

مثل التمييز لمصلحة الكيبوتسات والمستوطنات الجماعية أهم الشكاوى التي تقدم بها الفلاحون، سواء كانوا مستقلين أو في جمعيات. وعلى سبيل المثال اشتكى مناحيم بيرغر، المزارع في بارديس حنا، من أنه وقع عقد إيجار مع المفتش المحلي للممتلكات المهجورة (والملاحق بمكتب الإشراف) لـ 250 دونماً من الأراضي المهجورة التابعة لباقة الغربية وقال: «بعد أن علمت الكيبوتسات في المنطقة بذلك، عملت على تفعيل كل الأجهزة المعنية لطردني...»، وتحت ضغط المركز الزراعي، قررت وزارة الزراعة حرمان بيرغر من 125 دونماً مُنحت لكيبوتسات عين شيمر، غان هشومرون، ومعانيت. ووفقا لما جاء بالشكاوى لم يبق لبيرغر سوى قطعة أرض «في ركن بعيد»⁽¹⁴⁴⁾. من جانبهم، اشتكى فلاحو موشاف مغدال، إلى جوار بحيرة طبريا، على النحو التالي: «لقد عانينا بسبب نقص حاد في الأرض أعواما... نحن نعلم أن الكيبوتسات المجاورة (غينوسار، هوكونك، عين غيف) قد حصلت على مساحات كبيرة من الأراضي المهجورة المجاورة، أما نحن فقد مورس التمييز ضدنا ولم نحصل على أي قدم إضافية من الأرض»، وبعد قيامها

بتقضي الأمر وافقت وزارة الزراعة على أن تُؤجر للمستوطنة قطعة أرض (غير محددة المساحة). وفي الدورة الثانية للإيجارات تقاسمت مغدال مع غينوسار الجزء الرئيسي من أراضي غوير أبو شوشة⁽¹⁴⁵⁾.

برزت مشكلة مشابهة على بعد بضعة كيلومترات إلى الجنوب الغربي بين موشاف إيلانيا (شجرة) وموشاف شارونا. فقد حُوصرت إيلانيا وخُربت في الشهور الأولى من الحرب، ومع طلبها تعويضا خُصص لها 350 دونماً من أرض كفر سبت («الذين دمرونا»). بيد أن مزارعي موشاف شارونا بادروا من تلقاء أنفسهم بحرث الأرض وبذر البذور... مُبدين شهوة مثيرة للحنن... واستولوا على الأرض بالقوة. وإزاء ذلك طالب موشاف إيلانيا بتدخل الوزارة؛ وأمرت السلطات مزارعي شارونا بالخروج من الأرض⁽¹⁴⁶⁾.

كان كيبوتس تل إسحاق، في السهل الساحلي، أفضل حالا من كل من مغدال وشجرة، حيث حظي بمساندة وزير الداخلية إسحاق غروينبوم (قائد الحزب الصهيوني العام). وقد أسّس تل إسحاق على أيدي منظمة العمال التابعة للحزب. خصصت لجنة كتلة مستوطنات تل موند أراضي «الوقف» القريبة لعدد من الموشافات المجاورة، وهو ما دفع كيبوتس تل إسحاق إلى مناشدة وزير الداخلية التدخل. وبالفعل بادر الأخير في 9 نوفمبر بتحذير وزارة الزراعة بأن هناك «نزاعاً على الأرض» وشيك الحدوث يمكن أن يؤثر في «الأمن العام»، وهو ما يقع في نطاق اختصاصه بصفته وزيراً للداخلية. وكان من جراء هذا التدخل أن خُصص جزء مناسب من أراضي «بركة رمضان»⁽¹⁴⁷⁾.

على الرغم من وقوع منازعات بين كيبوتسات في هذا الخصوص، فإنها تمكنت عادة من تسويتها فيما بينها من دون اللجوء إلى السلطات. وبصفة عامة يمكن القول إن الكيبوتسات تصرفت بشكل جيد. وعلى سبيل المثال، تلقى كيبوتس وادي حيفر (في منطقة حديرا) ما يقرب من 15 ألف دونم من إجمال 21 ألف دونم من الأراضي المهجورة في المنطقة (على الرغم من أن المستوطنة مثلت فقط ربع الـ 22 مستوطنة التي وُزعت بينها تلك الأراضي)⁽¹⁴⁸⁾.

انتهت المرحلة الأولى من تأجير الأراضي مع بداية العام 1949. وفي منتصف شهر مارس كان قد تم تأجير 680 ألف دونم للمستوطنات والفلاحين في الجليل، ومرج ابن عامر، السامرة، يهودا، ومداخل النقب الشمالية، وبُذر فيها ما يقارب 280 ألف دونم من المحاصيل الشتوية⁽¹⁴⁹⁾.

ومع ذلك، اتسمت آلية التأجير بالبطء، فضلا عن كونها مثيرة للجدل من الناحيتين القانونية والسياسية؛ فمصادرة وتخصيص الأراضي المملوكة للعرب - والتي وقع جانب منها في الجزء المخصص من قبل الأمم المتحدة ليكون تحت السيادة العربية - لم يتماشيا بشكل واضح مع القانون الدولي. أدت التعليمات التي جرى تبنيها في ديسمبر 1948 فيما يخص ممتلكات الغائبين إلى إزالة العقبات للتوصل إلى ترتيب أكثر فاعلية، وهو ما كان موجودا في ذهن بن غوريون منذ شهر فبراير. فلماذا لا تبيع الدولة الأرض للصندوق القومي اليهودي، ليؤجرها بدوره للمستوطنات؟ ستجني الدولة بذلك مبالغ كثيرة وتتحرر من عملية إدارة الأراضي المهجورة، تلك العملية المعقدة التي تتضمن مخاطر سياسية.

في هذا الخصوص من الجائز أن بن غوريون كان متأثرا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (149) الذي تبنى حق اللاجئين في «العودة» إذا ما رغبوا في ذلك، والذي أنشأ في الوقت ذاته لجنة الأمم المتحدة للتوفيق (PCC)، المخولة للوساطة والسعي إلى إحلال السلام بين إسرائيل والدول العربية، من خلال تسوية يمكن أن تتضمن عودة اللاجئين. وقد حمل القرار في طياته، على الأقل نظريا، تهديدا بفرض عودة اللاجئين أو أشار إلى ذلك، مما يكون قد دفع بن غوريون إلى التسريع من تسوية ملف القرى والأراضي العربية المهجورة⁽¹⁵⁰⁾. في الثامن عشر من شهر ديسمبر أخطر بن غوريون ويتز بأن الحكومة قررت أن تبيع للصندوق القومي اليهودي مليون دونم من الأرض بأسعار رخيصة، وستقوم بتوظيف حصيلة البيع لتشييد مستوطنات جديدة⁽¹⁵¹⁾. وبعد مرور ثلاثة أيام صاغ الفكرة بصفة أكثر رسمية خلال غداء جمعه مع كل من ويتز، غرانوفسكي، كابلان وأشكول: يشتري الصندوق القومي اليهودي مليون دونم من الأراضي من الدولة بسعر عشرة جنيهاات إسترلينية للدونم الواحد كدفعة تحت الحساب، وفي حالة دفع إسرائيل تعويضات أكثر من ذلك المبلغ، يسدد الصندوق مبلغ 20 جنيها إضافيا عن الدونم. وقد سأل ممثلو الصندوق عن قانونية هذه الصفقة وجاء رد بن غوريون بأن عليهم أن يكفوا عن التفكير بعقلية «ما قبل الدولة»، وقد انتهى المشاركون إلى الموافقة من حيث المبدأ⁽¹⁵²⁾، ولخص كل من بن غوريون وكابلان في السابع والعشرين من يناير 1949 شروط الصفقة⁽¹⁵³⁾، وفي اليوم التالي أرسلوا خطابا إلى ويتز يخطر بتنفيذها. وبدأ الصندوق القومي اليهودي في إيجار الأراضي، غالبا إلى المستوطنات الجديدة⁽¹⁵⁴⁾.

بحلول ربيع ومطلع صيف العام 1949 كانت أغلب عقود الإيجار التي وُقعت في الأعوام السابقة قد انتهت، وبدأت حملة أخرى للإيجارات شملت مليون دونم جديدة للزراعة اليهودية. وقد حثت الوزارة المستوطنات على زراعة المزيد والمزيد من الأراضي. كان هذا التوسع ممكناً نتيجة لتسريح القوات وتدفق المهاجرين، وتوقعت الوزارة تأجير مليون دونم أخرى خلال النصف الثاني من العام 1949⁽¹⁵⁵⁾. وصف ويتز توجه اليشوف بأنه ثورة زراعية تغير البلاد قائلاً إنه خلال سنوات الانتداب اشترى الصندوق القومي اليهودي الأرض بـ «القطع الصغيرة».

أما الآن فقد حدث تغير كبير أمام أعيننا. فقد اخترقت الروح الإسرائيلية العقبات، بثقة عالية، واستحوذت على مفاتيح الأرض، كما تم تحرير طريق النجاح من العقبات التي وضعها حراسه من الأعداء. الآن - وفقط الآن - حان وقت وضع خطط [إقليمية] مدروسة... لن تعود الأراضي المهجورة على الإطلاق إلى أصحابها الغائبين⁽¹⁵⁶⁾.

كانت عقود الإيجار التي وُقعت في صيف العام 1949 عادة لمدة عام. لم يكن الوضع السياسي - الجغرافي قد ترسخ بعد. أرادت السلطات الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على الأراضي حتى يتم الاتفاق على ملكيتها، وإلى أن تصبح - سياسياً وقانونياً - مؤهلة لتوقيع عقود إيجار لمدة 49 أو 99 عاماً. كما أن التخطيط الإقليمي والحاجة إلى تخصيص مساحات كبيرة من الأراضي للمستوطنات الجديدة مثلت اعتبارات مهمة يلزم التفكير فيها. عكست المخاطبات المتصلة بالإيجار المخاوف التي سادت بين المسؤولين من أن تتعلق المستوطنات العتيقة بشكل واضح بالأراضي التي منحت لها مؤقتاً لزراعتها⁽¹⁵⁷⁾.

إقامة مستوطنات جديدة

1948 - 1949

في التاسع والعشرين من نوفمبر 1947، كانت هناك 279 مستوطنة في فلسطين، وخلال شهري ديسمبر ويناير 1948 التقى خبراء الاستيطان في حزب ماباي - لجنة شؤون الاستيطان والري - لصياغة خطة للاستيطان الزراعي والتنمية في الدولة

اليهودية الناشئة. وفي السابع عشر من شهر فبراير قدمت اللجنة إلى اجتماع اللجنة المركزية للحزب خطة للفترة 1949 - 1951 تستند إلى شراء 320 ألف دونم من الأراضي العربية لإقامة 162 مستوطنة جديدة بهدف تأمين الحدود الشمالية للدولة، فضلا عن تنمية الجنوب القاحل. وقد افترضت الخطة أن العرب سيبيعون أراضيهم للصندوق القومي اليهودي وأن تحديث الزراعة بين عرب إسرائيل سيتمكن العرب من البقاء على أراضٍ أقل مساحة، مما يعود بالنفع على الجميع⁽¹⁵⁸⁾.

على النحو الذي آلت إليه الأشياء، دخلت البلاد في حرب، واستولى اليشوف على كثير من الأراضي العربية، وسرعان ما صار قيد البحث مشروع استيطاني ضخم - سبق أن أجلت بدايته بسبب الحرب - يختلف بشكل كبير عن ذلك الذي وضعه مؤيدو الحزب في البداية. أقيمت ما يقرب من 135 مستوطنة جديدة في الفترة ما بين بداية القتال في نوفمبر 1947 ونهاية شهر أغسطس 1949، من بينها 112 في يونيو - 51 في الشمال (بين إجزم والحدود اللبنانية)، 27 في الجنوب، و34 في السهل الساحلي وممر القدس⁽¹⁵⁹⁾. أقيمت أغلب المستوطنات على أراض مملوكة للعرب، كما أن العشرات منها كانت في الأراضي المخصصة وفقا لقرار التقسيم للدولة الفلسطينية العربية.

تحتل إقامة مستوطنات جديدة، زراعية بشكل رئيسي، موقعا مهما في قلب الأيديولوجية الصهيونية والمشروع الصهيوني: فلقد جسدت المستوطنات الاندفاع لتحرير اليهودي الجديد من متاهات السياسات التجارية ووجود الطبقة المتوسطة الدنيا من خلال العودة مجددا إلى الربط بين اليهودي والأرض على النحو الذي كان عليه منذ 2000 عام. فالعمل في الأرض مثل الرمز والتجسيد للطموحات الوطنية اليهودية. ومع ذلك فإن الاستيطان الزراعي لم يكن فقط أمرا يتصل بالأيديولوجية، فالمستوطنات، التي كان أغلبها كيبوتسات، قد عمقت من السيطرة اليهودية على أجزاء من فلسطين، وتدرجيا جعلت من أجزاء أكثر من البلاد يهودية، أو على الأقل ليست «مطهرة من اليهود» (Judenrien). وفي خطط التقسيم المتعاقبة، حدد وجود سلاسل من المستوطنات ما ستكون عليه مناطق الدولة اليهودية المستقبلية. ففي نهاية المطاف المستوطنات كانت تعني السيادة. فكل مستوطنة جديدة أو سلسلة من المستوطنات كانت بمنزلة أساس لمطالبة بمنطقة جديدة، ويرتبط بذلك

القيمة العسكرية - الإستراتيجية للمستوطنات وقدرتها الاحتمالية، فعبر العقود صدت العناصر غير النظامية وتلك الساعية للسلب والنهب.

لم يكن هناك شيء يمكن أن يُظهر الأهمية السياسية والمغزى العسكري للمستوطنات أكثر من قرار التقسيم وأشهر القتال التي تلتها. تماشت خطة التقسيم بشكل كبير مع نموذج توزيع الاستيطان/ السكان في فلسطين، فالمناطق التي لم توجد بها، أو عمليا لم تكن بها، مستوطنات يهودية (باستثناء النقب) يتم تخصيصها بشكل تلقائي للسيادة العربية. وخلال الأشهر الأولى للحرب تداخلت مناطق القوة اليهودية مع مناطق تركيز المستوطنات.

ترك قرار التقسيم الذي قبله اليشوف على الفور - على مضض وإن كان بحماس - خارج الدولة اليهودية عدة سلاسل من المستوطنات - كتلة عتصيون جنوبي الضفة الغربية، مستوطنات الجليل الغربي، وعدة مستوطنات شمالي وشرقي القدس - ومنع، على الأقل خلال فترة انتقالية، الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المخصصة للدولة العربية. لكن مع تحول القتال إلى حرب واسعة النطاق حدث تغير في المواقف داخل اليشوف تجاه قرار التقسيم. فخطة التقسيم كانت حلا طُرح في وقت السلام للمشكلة الفلسطينية، وكان من شأن الحرب أن تقوض «قدسيتها». وكما سبق أن رأينا تحدث بن غوريون مطلع شهر فبراير عن الحاجة إلى إقامة مستوطنات في ممر القدس (منطقة يملكها ويقطنها العرب خُصصت لتكون تحت السيادة العربية) ⁽¹⁶⁰⁾. ومن جانبه دعا شكولينك (أشكول) إلى إقامة مستوطنات، خاصة في النقب، كرد على العنف العربي وكوسيلة لتقوية المطالب اليهودية في الأرض ⁽¹⁶¹⁾. ولقد وضع بن غوريون إستراتيجيته الخاصة بالعوامل الديموغرافية/ المستوطنات في خطوط عامة مستمدة من السياسة الواقعية:

اعتبارات الأمن تتطلب توزيعا [ديموغرافيا] آخر لليشوف... سننقل

عشرات الآلاف من الناس باتجاه الشمال والجنوب... ونوطنهم... لا بد

من تقوية النقب بالسكان والأسلحة والمواقع الحصينة ⁽¹⁶²⁾.

وقد أوضح بن غوريون أن المستوطنات كانت وسيلة في الصراع المسلح، وأنه يجب إقامة صف من النقاط [المستوطنات] في النقب، ووادي بيسان، والجليل. غير

أنه اعترف بوجود مشكلتين: افتقار اليشوف إلى التمويل والأيدي العاملة؛ كما أنه لم يتفهم الجميع أهمية إقامة المستوطنات في غمار الحرب⁽¹⁶³⁾. لكنه تفهم ذلك. وعلى هامش هجمات الهاغاناه في شهر أبريل 1948، ومن أجل تقوية الانتصارات المتوقعة، قال بن غوريون:

سوف ندخل إلى القرى الخالية ونستقر فيها. ستجلب الحرب معها كذلك تغيرات داخلية مواتية داخل تكوين اليشوف؛ فسيتحرك مئات الآلاف إلى المراكز الأقل سكانا [الأحياء] - إلى النقب والجليل ومنطقة القدس. وسنشفي الجسد اليهودي. أمر لم يكن في مقدورنا القيام به وقت السلام.

حدد بن غوريون خاصيتين لديناميكية الاستيطان خلال الأشهر التالية: الاستيطان في القرى المهجورة؛ والاستيطان في المناطق قليلة السكان اليهود (الجليل الغربي، الجليل الأعلى، وممر القدس)⁽¹⁶⁴⁾. وقد ذهب بن غوريون إلى القول إن النصر الحقيقي يتوقف على ديناميكية الاستيطان:

لن يكون في مقدورنا أن نكسب الحرب إن لم نتمكن خلالها من تسكين الجليل الأعلى، والأدنى، والشرقي، والغربي، والنقب، ومنطقة القدس، حتى وإن كان ذلك بطريقة مصطنعة، بطريقة عسكرية.

وقد تضمن ذلك، بالطبع، على الأقل اتخاذ إجراء يتصل بنقل السكان العرب من تلك المناطق⁽¹⁶⁵⁾.

دارت المناقشات المبدئية المتصلة بتنظيم تلك المشروعات الاستيطانية الجديدة أواخر شهر مارس⁽¹⁶⁶⁾. شكلت الهاغاناه «لجنة للمستوطنات الجديدة». وفي السابع من شهر أبريل أخطر يادين جاليلي بأن اللجنة وافقت على خطة لإقامة 34 مستوطنة في مواقع أوصى بها ويتز، 27 من بينها على أراض للصندوق القومي اليهودي واثنان على أرض مملوكة للعرب⁽¹⁶⁷⁾. بيد أن موارد اليشوف المحدودة والمعارك المستمرة (عملية نحشون والصراع حول مشمار هعيمك) وربما الاعتبارات السياسية قادت إلى تقليص الخطة، ونقل غاليلي في 12 أبريل أن اللجنة تقترح الآن 8 مستوطنات: «في بيت محسير، السريس، خربة الدوير، كفر مصر، خربة المنشية،

الطنطورة، برير، ميس [في إصبع الجليل]»⁽¹⁶⁸⁾. ولم يكن أي من تلك المواقع بعد في أيدي اليشوف، بل كان بعضها مملوكا يسكنه العرب. غير أنه في اليوم التالي استهل غاليلي الأمر بأن طلب إلى ويتز النظر في إقامة تلك المستوطنات «بأسرع وقت ممكن»⁽¹⁶⁹⁾.

من جانبها، كانت قيادة الهاغاناه واقعة تحت ضغط القادة الميدانيين. وفور علمه بقرار لجنة المستوطنات أرسل آلون بريقة إلى رئاسة أركان الهاغاناه مطالبا بـ «الإسراع في إقامة» مركز متقدم في برير من شأنه «أن يساعدنا في تأمين عملية النقل إلى النقب»⁽¹⁷⁰⁾. وقد طمأن غاليلي آلون مشيرا إلى أن ويتز «سبق أن تحدث مع سيرغي (ناخوم سريغ) في هذا الموضوع»، وأنه أخطر بالفعل المسؤولين المعنيون عن الإمدادات والتموين بهذا الشأن⁽¹⁷¹⁾. وفي ليلة 19/18 أبريل كان الموقع المتقدم - الذي سمي فيما بعد كيبوتس برور حايل - قد أنشئ بالقرب من قرية برير (التي ضاقت العمال اليهود بقذائف من الأسلحة الخفيفة)⁽¹⁷²⁾. وقامت قوات الهاغاناه بمهاجمة القرية والاستيلاء عليها بعد مرور شهر على ذلك (انظر عاليه). يذكر أنه قبل ذلك بعدة ساعات، يوم 17 أبريل، احتلت الهاغاناه مستوطنات جمعية المعبد الألمانية في فالدهايم وبيت لحم (بيت لحم الجليل)، وفي اليوم التالي دخل المستوطنون هذا الموقع ليجعلوا منه أول مستوطنة تقام أثناء الحرب⁽¹⁷³⁾. (استمر ضغط القادة العسكريين المحليين لإقامة المستوطنات في المناطق الخاضعة لسيطرتهم طوال فترة الحرب. وعلى سبيل المثال، ضغطوا على يهوشوا إيشيل، خليفة مايكل شاهام ضابط المستوطنات التابع لقوات الدفاع الإسرائيلية، من أجل المساعدة في إقامة مستوطنة في ملتقى نهر الأردن و الطرف الشمالي من بحيرة طبريا بالقرب من الطابغة)⁽¹⁷⁴⁾. كما سعى القادة إلى تغيير المواقع المحددة للمستوطنات الجديدة)⁽¹⁷⁵⁾.

في الثاني والعشرين من أبريل، وافقت قيادة الهاغاناه على توفير الأيدي العاملة والمعدات اللازمة لبناء خمس مستوطنات جديدة، كلها على أراض مملوكة لليهود (أو أرض غير مملوكة للعرب) في: خربة الدوير، كفر مصر، معلول، أشرفية، ودالية الروحاء)⁽¹⁷⁶⁾.

كانت دالية الروحاء الواقعة جنوب شرقي حيفا يقطنها المزارعون المستأجرون. وقد ضغط ويتز على الهاغاناه والمستوطنين المحليين، في شهر مارس، لإزاحة هؤلاء

المزارعين عن المنطقة وإقامة مستوطنات جديدة بها. وبالتوازي مع ذلك طلب قادة الكيبوتسات في وادي بيسان إقامة مستوطنة في منطقتهم «كوسيلة لتحرير أرضنا [من العرب] ومنع عودة البدو الذين فروا إلى شرق الأردن»⁽¹⁷⁷⁾.

عينت رئاسة أركان الهاغاناه اللواء ميشائيل شيوختر (شاهام أو أزاريا) للإشراف على مشروعات الاستيطان الجديدة⁽¹⁷⁸⁾. كان عليه أن يعمل بالتنسيق مع إدارة الاستيطان بالوكالة اليهودية، والمركز الزراعي، والصندوق القومي اليهودي. وبمجرد توصّل تلك الأطراف إلى اتفاق لإقامة مستوطنة جديدة يتم الاتصال بحركات الكيبوتسات والموشاف لتوفير الأيدي العاملة. وقد بدأت تلك الحركات في التنافس فيما بينها على اختيار أفضل المواقع، مما أثار مخاوف الكيبوتسات القائمة بأن تخصص الأراضي الجيدة للمستوطنات الجديدة⁽¹⁷⁹⁾. وظهرت من جراء ذلك مجموعة من التوترات والصراعات الخفية.

في المقابل، كان لدى ويتز وهارتسفيلد مخاوف أخرى، فقد كانا يشعران باليأس إزاء تأخر عملية الاستيطان. مر شهر أبريل وجاء مايو، هجرت العشرات من القرى العربية ولم يحدث الكثير فيما يتصل بالمستوطنات الجديدة. شعر ويتز بأن اللاعبين الرئيسيين - من قبيل كابلان - كانوا يتجنبون اتخاذ القرارات ويفوتون فرصة كبيرة لإعادة تشكيل البلاد، وفي الوقت ذاته كان ويتز يتعرض لضغوط قوية من قبل الجماعات المحلية، من قبيل مندوبي وادي الأردن، اللذين أخبراه في الثالث من مايو أنه فرغت منطقتهم من العرب - سمخ، العبيدية، والسمرة [على الشاطئ الجنوبي لبحيرة طبريا]، وحثان الوقت للعمل في بناء المستوطنات، واللذين طلبا إقامتها في هربة الدوير والسمرة⁽¹⁸⁰⁾.

بمجرد انتصار الهاغاناه في عملياتها العسكرية الرئيسية خلال شهر أبريل 1948 هدد العناصر غير النظامية وجيش الإنقاذ، لقي مشروع الاستيطان زخما كبيرا. التقى كل من ويتز وهارتسفيلد بن غوريون وشكولنيك في السابع من مايو، ومجددا في التاسع من الشهر نفسه، وكان يادين حاضرا في الاجتماع الثاني. كان التركيز لا يزال على إقامة المستوطنات في الأراضي المملوكة لليهود وتلك الواقعة داخل حدود الدولة اليهودية وفقا لخطة التقسيم، وصاغ ويتز خطة جديدة لإنشاء 42 مستوطنة، وقدمها هارتسفيلد إلى اللجنة المركزية لحزب ماباي: «يوجد الآن 24

موقعا [كلها داخل حدود التقسيم]... يمكننا إقامة المستوطنات بها غدا... فضلا عن عائد الاستيطان [الذي ستحققه تلك المستوطنات الجديدة] فهناك أيضا اعتبارات الأمن التي تحركنا وتعطينا الدافع». أما الثمانية عشر موقعا الباقية فقد طرحت لإقامة مستوطنات لأسباب أمنية، كما قال هارتسفيلد، ثمانية من بينها (في الممر، والجليل الغربي في أراض مملوكة للعرب) تقع خارج حدود التقسيم⁽¹⁸¹⁾.

في الوقت ذاته، عكف شاهام على صياغة خطة أكثر طموحا تشمل 82 موقعا بهدف «تقوية حدودنا». استندت خطته إلى «خطة التقسيم مع إدخال تعديلات ملائمة لرسم حدود أكثر موثاقاة للدفاع عن الدولة اليهودية، فضلا عن التغيرات التي وقعت نتيجة لنشاطنا العسكري وفرار السكان العرب...»، وبالنسبة إليه «كانت هناك ضرورة وفرصة لا تتكرر في المستقبل القريب لفرض حقائق على الأرض لا يمكن لأي تسوية سياسية في المستقبل أن تتجاهلها. ففرض ذلك الأمر الواقع سيكون له أكبر الأثر في تيسير عملياتنا العسكرية وتدعيم انتصاراتنا». وقد ذهب شاهام إلى التأكيد على أن الحرب قد طرحت مقتربا جديدا للحصول على الأرض، ليس من خلال الشراء كما كانت عليه الحال سابقا، لكن «عن طريق السيطرة العسكرية». وكتب شاهام أن «هدف مشروع الاستيطان هو «رسم الحدود» وفقا لقرار التقسيم وأيضا «لتصحيحها بما يتماشى مع الاحتياجات الإستراتيجية» و «إدراج كتل استيطانية تركت خارج حدود الدولة اليهودية»، فضلا عن «فتح طرق دائمة وآمنة... تهر إلى القدس». وكانت معظم المستوطنات المقترحة إقامتها على أراض مملوكة لليهود، غير أن الاقتراح تضمن أيضا بناء مستوطنات على أراض مملوكة للألمان، للدولة، وللعرب⁽¹⁸²⁾.

خلال إعدادهم تلك المشروعات الاستيطانية كان المسؤولون يفكرون من منطلق تدفق المهاجرين اليهود. وقد أوضح حاييم غفاقي، المسؤول بالمركز الزراعي، ذلك على النحو التالي:

إن إقامة الدولة وفتح الأبواب على مصراعيها أمام الهجرة الوافدة الضخمة في المستقبل غير البعيد تفرض علينا التخطيط لمستوطنات زراعية بزخم ونطاق لم يسبق لنا توقعه حتى الآن⁽¹⁸³⁾.

بيد أن اليشوف افتقر إلى الأدوات اللازمة والطاقة للانخراط في مثل تلك المشروعات الضخمة للاستيطان في وقت لاح في الأفق كل من الاستقلال والغزو العسكري العربي⁽¹⁸⁴⁾. فضلا عن ذلك، فإنه كما كان عليه الوضع بالنسبة إلى الطرد وتدمير القرى طفت على السطح سريعا الانتقادات لمشروعات الاستيطان المقترحة؛ حيث حذر ياكوف هازان (عضو مابام) من إقامة مستوطنات على أراض مملوكة للفلاحين (رغم موافقته على إقامتها على تلك المملوكة للأفندية). وذهب قادة الحرون في مابام بعيدا في النقد فتساءل ياكوف أميت: «هل يجب علينا أن نستفيد من تلك الفرصة المتمثلة في رحيل العرب لخلق حقائق جديدة تتمثل في إقامة مستوطنات؟»⁽¹⁸⁵⁾.

شحذت حلول الهدنة الأولى، منتصف شهر يونيو، همم جماعات الضغط في المستوطنات والقائمين على عمليات التنفيذ: فأخيرا كان من الممكن تحويل بعض موارد اليشوف عن مستلزمات الحرب. يضاف إلى ذلك أن وقف إطلاق النار زاد من احتمالية تسلل العرب للعودة إلى القرى، وكان من شأن إقامة المستوطنات المساعدة في تحييد ذلك الخطر. (كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الخامس، كان ذلك هو الخط الذي اتبعه ويتز في حديثه مع بن غوريون، كما كان أيضا الخط الذي تبناه القادة المحليون للجماعة اليهودية في صفد، إفرايم فيجنسكي وغيره، للحديث مع أي شخص يرغب في الاستماع إليهم). على الرغم من أن بن غوريون كان يؤيد هذا الخط، فإنه أكد أن مشروع الاستيطان هذا - الذي يلزم تنفيذه بسرعة وبشكل ضخم - يلزم ألا تصاحبه دعاية كما كانت عليه الحال في الماضي: «فالمخاطر التي يمكن أن تحدثها الدعاية تفوق في وزنها المكاسب الممكنة... يجب علينا هذه المرة أن نلزم الصمت»⁽¹⁸⁶⁾.

في الحادي والعشرين من يونيو اجتمع كل من: ويتز، هارتسفيلد، يهودا هورين (مدير إدارة الاستيطان بالوكالة اليهودية)، ورعنان ويتز (نجل يوسف ويتز وسكرتير الإدارة) لوضع خطة بديلة مؤقتة تضمنت إقامة 19 مستوطنة، اثنتان فقط من بينها تقعان خارج حدود الدولة اليهودية وفقا لخطة التقسيم، ومعظمها على أراض مملوكة لليهود⁽¹⁸⁷⁾.

في تلك الأثناء، بدأت أعداد المستوطنات في التزايد وإن كان ذلك ربما ليس بالسرعة وفي الأماكن التي رغب فيها كل من ويتز وهارتسفيلد، إلا أن الأمور بدأت في التحرك. فخلال شهر مايو شيدت حفنة ضئيلة من المستوطنات، عددها أقل من عدد أصابع اليد الواحدة في فالدهايم وشومرات (في الشمال) وبرير (برور حايل في الجنوب). وزاد العدد على الضعف في شهر يونيو - هاحوتريم (في نيوهيردورف 7 يونيو)، رشافيم وشلوحوث (10 يونيو)، نحشوليم (في الطنطورة 14 يونيو)، عين دور (على أراضي كفر مصر في الجليل 14 يونيو)، نيتسر سيريني (في بير سليم شرق الرملة 20 يونيو)، تيموريم (على أراضي معلول في الجليل 21 يونيو)، وفي كفر يافيتز (موشاف يقع على السهل الساحلي الذي هُجر في بداية الحرب وأعيد التوطين فيه في 29 يونيو)⁽¹⁸⁸⁾. وعلى الرغم من أنه أقيمت أغلب تلك المستوطنات على أراض مملوكة لليهود، فإنها تضمنت منذ البداية أراضي مهجورة من قبل العرب. ثلاث من بين المستوطنات الجديدة بنيت على أرض مملوكة للألمان (في بيت لحم، بير سليم، وفالدهايم)، وخمس من بين مستوطنات شهر يونيو - فضلا عن واحدة من تلك التي أقيمت في شهر مايو استوطنتها مجموعات من مابام. وخوفا من أصابتهم بالأمراض، جرى تحذير المستوطنين الجدد - وكان أغلبهم من الجنود - من الدخول إلى المنازل الموجودة بالموقع، وعدم استخدام دورات المياه المتاحة، وأن عليهم «حفر أخرى بديلة»، وأن عليهم تعقيم مياه الآبار قبل استخدامها، فضلا عن ضرورة قتل الكلاب الضالة⁽¹⁸⁹⁾. وقد حُدد موقع المستوطنات الجديدة على وجه الدقة بعد التشاور بين الجيش والوكالات المدنية المتولية التنفيذ (وبشكل أساسي يوسف ويتز) فضلا عن القادة المحليين المدنيين⁽¹⁹⁰⁾.

خلال شهر يوليو ظهرت خمس مستوطنات جديدة كلها على أراض مملوكة لليهود وتقع داخل حدود قرار التقسيم⁽¹⁹¹⁾. غير أن الضغط كان يتصاعد لبناء المستوطنات على الأراضي المملوكة للعرب فيما وراء خطوط التقسيم. فقد أسهمت انتصارات قوات الدفاع الإسرائيلية في منتصف شهر يوليو في إضافة أراض تمتد وراء خطوط التقسيم، وساد الشعور بأنه حتى يمكن الإبقاء عليها كان يلزم توطينها في أسرع وقت ممكن⁽¹⁹²⁾. وفي التاسع عشر من الشهر كتب بن غوريون في مذكراته أنه يلزم تدمير القرى الخالية، وأن المواقع الخالية يلزم توطين اليهود بها⁽¹⁹³⁾. وعقب

ذلك بيومين طالب شكولنيك بأن تؤسس - خلال يوم أو يومين - أربع مستوطنات في ممر القدس (قبل وصول مفتشي الهدنة التابعين للأمم المتحدة الذين ربما يرون في إقامة مستوطنات جديدة خرقاً للهدنة)، الأمر الذي وافق عليه كل من ويتز وهارتسفيلد، في وقت شكك فيه رئيس الوكالة اليهودية، غرانوفسكي، في «قانونية الاستيطان على الأراضي العربية». كما توقع ويتز أيضاً معارضة من قبل كل من سيزلينغ وبنيتوف⁽¹⁹⁴⁾.

خلال لقائه مع بن غوريون بعد مرور يومين، طلب ويتز اتخاذ قرارات مبدئية عما إذا كان اليشوف سيقسم مستوطنات فيما وراء حدود التقسيم، وإذا كان الأمر كذلك فهل يلزم التفرقة بين الأنواع المختلفة للأراضي المملوكة للعرب (أراض يملكها الأجانب، أو الأفندية أو الفلاحون). وفي حين تجنب بن غوريون تقديم إجابة مباشرة عن ذلك، فإنه دافع عن أهمية إقامة 10 - 12 مستوطنة جديدة بشكل فوري في الممر ومنطقة اللد - الرملة (وكلها تقع خارج حدود التقسيم). ووفقاً له فإنه يلزم «ترجمة الانتصارات العسكرية إلى إنجاز سياسي»⁽¹⁹⁵⁾.

في الثامن والعشرين من شهر يوليو قدم كل من ويتز، هارتسفيلد، وهورن إلى بن غوريون خطة معدلة (حيث إن الفتوحات الجديدة فرضت تحديث الخطط القديمة) تدعو إلى إقامة 21 مستوطنة أغلبها على أراض مملوكة للعرب في الممر، ومنطقة اللد - الرملة، والجليل الغربي⁽¹⁹⁶⁾. كما شرح ويتز في السادس عشر من شهر أغسطس الخطة لمجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي. وفي تغير مفاجئ في موقفه، أبرز غرانوفسكي الأهمية الإستراتيجية والسياسية للخطة، مركزاً على أن اليشوف سينتزع الملكية لبعض الأراضي العربية، والذي أطلق عليه «الفائض»، أما باقي الأراضي «بمنازلها وأشجارها» فلن تُمس وستترك جانباً للفلاحين والمزارعين المستأجرين «لحين عودتهم». وحينئذ سيدفع اليشوف ثمن الأراضي التي صودرت إلى العائدين، كما أنه سيساعد العرب على تحديث وسائل الزراعة والتحول من الزراعة «الممتدة» إلى تلك «المكثفة»، مما يجعل أرضاً أقل مساحة تنتج محاصيل أكثر⁽¹⁹⁷⁾.

تبنى قادة ما بام، في شهر يوليو، صيغة «الأراضي الفائضة» - التي كان ويتز أول من طرحها واستخدمها في يناير⁽¹⁹⁸⁾ - في منتصف يوليو تحدث سيزلينغ عن الحاجة

إلى مخططات «تنمية» من شأنها أن تمكن العرب من العودة. وبعد مرور أسبوعين أوضح حاييم كفري (من شخصيات مابام المحلية في وادي حيفر) أنه من خلال «إصلاح زراعي» و«تكثيف» الزراعة، يمكن في آن واحد تنحية مساحات من الأراضي المهجورة جانبا للعرب لاستخدامها لدى عودتهم، وتنفيذ مشروع استيطاني يهودي «عملاق»⁽¹⁹⁹⁾.

أدت خطة «إقامة 21 مستوطنة» إلى أن أصبح مابام مضطرا إلى مواجهة المعضلة الأيديولوجية المتمثلة في الاستيطان على أراض مملوكة للعرب وأراض مخصصة لأن تكون تحت السيادة العربية. وفي هذا الخصوص أيد الحزب استمرار التعايش السلمي العربي - اليهودي وعودة اللاجئين. غير أن كيبوتسات كل من أجنحة حزبي مابام هاشومير هاتزائير وأحدوت هعفودا، فضلت إقامة مستوطنات جديدة وتوسيع تلك القائمة بالفعل، وأيضا التوسع في الزراعة اليهودية. نُظر إلى بناء مستوطنات جديدة - سواء على المستويين المحلي أو القومي - داخل أو خارج حدود التقسيم، على أنه يخدم المصالح الأمنية والإستراتيجية. وقد أوضحت صيغة «الأرض الفائضة» الطريق للحصول على كل شيء: فيمكن حماية المصالح الإستراتيجية والزراعية المتصلة بالأرض، وفي الوقت ذاته يمكن تنحية أراض جانبا لعودة ممكنة للاجئين. وفي جميع الأحوال فإنه سيتم تعويض العرب عن الأراضي التي تصادر، ومن ثم فإن الأمر يتصل، وفقا لوصف هازان، بـ «التنمية لمصلحة الشعيين»، أو كما صرح يعاري، قائد حزب مابام: «يجب علينا أن نحارب من أجل التنمية، وأن نكون في الوقت ذاته ضد الطرد (للعرب)». وهكذا بدا أن مابام قد وجد صيغة يمكنها أن تزاوج بين النفعية الإستراتيجية والاقتصادية من جانب، والتمسك بالمبادئ من جانب آخر⁽²⁰⁰⁾.

خلال الأسابيع الأولى من شهر أغسطس، أدخل كل من إيشيل وبن غوريون تغييرا جوهريا على خطة «إقامة 21 مستوطنة»، مركزين على الحاجة إلى كتلة من المستوطنات الجديدة في الجنوب⁽²⁰¹⁾. وفي العشرين من الشهر ذاته قدمت الجهات المنفذة للمستوطنات خطة معدلة تضمنت بناء 32 مستوطنة على أراض مملوكة للصندوق القومي اليهودي، والدولة، والعرب، وأكدت أن الاستيطان على الأراضي العربية سيكون فقط في المواقع التي تتوافر فيها أراض كافية لكل من المستوطنة

الجديدة وحياة السكان الأصليين في حالة عودتهم. وكانت المستوطنات الجديدة بالخطأ هي: خلدة (العربية، التي ستصبح لاحقا مشمار ديفيد)، خربة بيت فار (لل شحار)، بيت جيز (كيبوتس حاريل)، بيت سوسين (تعوز)، صرعة (كيبوتس لسورعة)، بيت محسير (بيت مائير)، ساريس (شورش)، كسلا (كسالون)، خربة دير همرو (غفعات يعاريم / إيتانيسم)، - وفي ممر القدس: فيلهما (بني أثاروت، محاني إسرائيل، بثروت إسحق)، الحديثة (بيت نحميا)، خربة زكريا / جمزو (غمزو)، خربة الكنسية / القباب (ميشمار آيلون، كفر بن نون) - وفي منطقة اللد - الرملة: لرازة / عمورية (تيروش)، الخيمة (كيبوتس ريفاديم)، بوقوسيا - صميل (سيغولا، لجالا)، زيتا (كيبوتس غالون)، حتا (رفاحا)، كرتيا (أوتزرم أو كوميميو)، الجلدية (لرحيا / شافير)، بشيت (ميشار / أسوريت / زخر دوف / شديما / كفر موردخاي) - وفي مداخل شمالي النقب: البروة (أهيهود / كيبوتس يسعور)، عمقا (عمقا)، خربة شيفيا (هين ياكوف / كيبوتس جعاتون)، خربة جليل (غورين)، إيريين، البصة (شلومي)، السميرية (كيبوتس لوحامي هاغيتاوت - ريغبا - وفي الجليل الغربي، وفي فمرين (شمال غرب كيبوتس لافي) وعيلبون - في الجليل الشرقي.

لم تكن بعض المواقع المقترحة - مثل عيلبون - بعد بين أيدي إسرائيل، كما أن أهليتها وُصفت بذكاء بأنها «مواقع إستراتيجية» حيث إنها كانت تقع على امتداد خطوط الجبهة التي تكونت في نهاية صيف 1948 في مواجهة الجيوش الأردنية، اللبنانية، والمصرية. كما أن جميعها - باستثناء خمسة - تقع خارج حدود التقسيم. كانت ستبنى على 120 ألف دونم من الأرض، منها 23 ألفا مملوكة لليهود، في حين أن أغلبها كان على أراض مملوكة لعرب (58 ألف دونم) أو تابعة للأوقاف. وفقا لكابلان فإن تلك المستوطنات صُممت بشكل رئيسي لتأمين طريق القدس ولتقوية البنية الإسرائيلية على الجليل الغربي. ومن جانبه ذهب شترت إلى أن الخطأ لا تنطوي على «إثم» حيث إن مالكي الأرض الأصليين سيعوضون. كما أيد سيزلينغ الخطأ لأسباب أمنية مؤكدا صيغة «الأراضي الفائضة»⁽²⁰²⁾.

إن التحول السياسي من مشروعات الاستيطان الجديدة التي طُرحت خلال شهري يوليو ويوليو إلى تلك التي خطط لها في شهر أغسطس كان واضحا: فالمستوطنات التي أقرت في منتصف الصيف أقيمت بشكل رئيسي على أراض مملوكة لليهود

وداخل الحدود التي تضمنتها خطة التقسيم، أما تلك التي أُقيمت خلال أغسطس - كيوتس ساعر إلى الشمال من نهاريا (6 أغسطس)؛ بئروت إسحق؛ بني أقاروت؛ محاني إسرائيل على أراضي فيلهلما (7 - 9 أغسطس)، كيوتس يفتاح على أراضي البليدة في إصبع الجليل (18 أغسطس)، نورديا في خربة بيت ليد بالسهل الساحلي (1 أغسطس)، كيوتس إسرائيل بالقرب من زرعين في مرج ابن عامر (20 أغسطس)، أوديم في وادي فالق جنوب نتانيا (29 أغسطس)⁽²⁰³⁾ - كانت في أغلبها على أراض غير مملوكة لليهود ولكنها داخل حدود الدولة وفقا للتقسيم؛ أما المستوطنات التي خطط لها في شهر أغسطس للأسابيع والأشهر التالية فقد كانت كلها تقريبا خارج حدود التقسيم واستندت بشكل كامل تقريبا إلى مصادرة أراض مملوكة للألمان والعرب⁽²⁰⁴⁾. كما أن أغلب المستوطنات الـ 32 كان من شأنهما تحصين الحدود الجديدة لإسرائيل والتأسيس لمطالبات تتصل بالمناطق التي تم الاستيلاء عليها حديثا في الجليل الغربي، ممر القدس، ومنطقة اللد - الرملة.

بيد أن المستوطنات المخطط لها لم تحل مشكلة «الفراغ» في المناطق الخلفية الناجم عن النزوح الجماعي، وهو ما أدى إلى نضوج التفكير حول «سلسلة ثانية». ففي الحادي عشر من الشهر قدم ويتز إلى بن غوريون مقترحا للتوطين في 50 قرية شاغرة بعد مصادرة الحكومة أراضيها وبيعها إلى الصندوق القومي اليهودي. وعلى الرغم من رفض بن غوريون لفكرة المصادرة الرسمية للأراضي وبيعها للصندوق باعتبارها مثيرة للجدل قانونا، فإنه لم يرفض مضمون المقترح المتعلق بتوطين القرى⁽²⁰⁵⁾. من جانبه، بدأ إيشيل في النظر في ملء الفراغات وراء خطوط القتال «من أجل تقوية نقاط الوصول إلى خطوط المواجهة»، وأعلن في مطلع شهر أكتوبر عن قائمة «تم إعدادها للاستيطان» الشهر السابق⁽²⁰⁶⁾. ومع ذلك فإن اليشوف عانى في خريف 1948 من نقص في الموارد اللازمة للتنفيذ الفوري حتى لخطة الـ 32 مستوطنة بكاملها، وقد أوضح إيشيل ذلك كما يلي:

إن حلقة الضعف في عملية إقامة مستوطنات على نطاق واسع تظل كامنة في مسألة الأيدي العاملة... ويضاف إلى ذلك أن الصعوبات في بناء التحصينات للمستوطنات الجديدة ليست بالضئيلة، بخاصة نتيجة الافتقار إلى المعدات الثقيلة⁽²⁰⁷⁾.

زادت حدة المواقف المناهضة للعودة خلال الأشهر التالية، كما أن مفهوم «الأراضي الفائضة» وفر ستارا من الدخان لأولئك الذين يعارضون العودة (بن غوريون، شاريت، ويتز، وكثير في مابام) مكنهم - من دون إخلال بالتوافق الوطني - من تنفيذ سياسة استيطانية كانت نتيجتها - وجزئيا من بين أهدافها - منع أي إمكانية للعودة. وكان ذلك أمرا مفهوما في دوائر مابام؛ حيث أقر يعاري بأن عملية التنفيذ كانت بين أيدي الأغلبية المعارضة للعودة، ومن ثم فإن صيغة «الأراضي الفائضة» كانت مجرد كلام زائف، وبالنسبة إليه فإنهم «يريدون إخفاء قضية العودة... من خلال اعتناق نظريات التخطيط والتنمية»⁽²⁰⁸⁾. ظل موقف أو مواقف مابام واضحة: من الناحية النظرية كان الحزب مضطربا ومنقسما، أما من الناحية العملية فكان مستعدا - كالآخرين - للمشاركة في زخم الاستيطان، وقد أوضح ذلك شلومو روزين - عضو كيبوتس أرتزي - «ليس أمامنا خيار؛ فعلينا الإسهام بنصيبنا في الاستيطان الدفاعي على طول الحدود، على الرغم من شكوكنا حول نوايا أولئك الذين يديرون دفعة الأمور...»⁽²⁰⁹⁾.

مثلت سياسة الاستيطان مقياسا للمواقف تجاه العودة، ففي منتصف شهر نوفمبر رصد كابلان أن معظم المستوطنات الجديدة كانت ستقام على «أراض مملوكة للعرب»، وبعضها على مواقع في القرى العربية. كما لاحظ سيزلنغ - بأسلوب نقدي شابهته مسحة من الرضوخ - أن المستوطنات قُدر إنشاؤها بالقرب من - وليس على أراضي - القرى، نظرا «إلى إمكانية عودة العرب واستقرارهم مرة أخرى هناك... أما الآن فإن هناك مشكلة [ترسيم] الحدود ومن ثم فإننا نتحدث عن التوطين في القرية العربية»⁽²¹⁰⁾.

مما لا شك فيه أن الخط الأيديولوجي لحزب مابام - الذي قدم كل من كابلان وشترت دعما له من وقت لآخر - أثر في سياسة الاستيطان وقيد بشكل مؤقت الاستيطان في مواقع القرى، مؤمنا بشكل نظري الحفاظ عليها للعودة والتوطين الممكن (على الرغم من أنه كان من المؤكد أن الحد من الاستيطان في أشهر اشتعال الحرب كان يرجع إلى النقص في الموارد). غير أن اختيار مكان وزمان إقامة المستوطنات كان متأثرا كذلك باعتبارات سياسية بشكل آخر، تتصل بتحديد الحدود النهائية للدولة. فالحديث الدولي عن قيام إسرائيل بالتخلي عن النقب - استنادا

إلى توصيات برنادوت - كان من شأنه أن جدد الاهتمام بتوطين المنطقة. فخلال شهر أكتوبر حث ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة - أبا إيبان - من نيويورك على القيام بـ «عمل [استيطاني] جاد» - على الرغم من أن آلون، الذي كان آنذاك قائد العمليات في الجبهة الجنوبية، رأى وفقا لبن غوريون أن الموقف العسكري «صعب» بما لا يسمح بالتفكير في مثل تلك الأعمال في المستقبل القريب⁽²¹¹⁾. غير أن فتوحات قوات الدفاع الإسرائيلية في نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر من خلال عملية «حيرام» في الجليل وتوابع عملية يؤاف في الجنوب دفعت إلى التفكير في تلك الأمور، مما تطلب عملا فوريا لتدعيم قبضة إسرائيل على الأراضي التي جرى الحصول عليها حديثا ووضع اللمسات النهائية على الحدود. وقد ذكر كابلان أنه يلزم على الجيش أن يخصص جنودا لبناء المواقع على طول - وأسفل - الحدود اللبنانية (من قبيل تربخا، سروح)، وعلى طول خطوط القتال الجديدة في الجنوب (من قبيل بيت جبرين، هربيا)⁽²¹²⁾. وقد عكس ذلك القوة الدافعة للمذكرة التي أعدها إيشيل في مطلع نوفمبر والتي رسمت اتجاهات الاستيطان في الأشهر التالية. كتب إيشيل عن الحاجة إلى سلسلة من «10 إلى 12» مستوطنة على طول الحدود اللبنانية، ومن «5 إلى 6» أخرى في الجنوب الغربي (منطقة مجدل - هربيا)، فضلا عن مستوطنات بالقرب من التقاطعات الحيوية على طريق النقب، وفي ممر القدس⁽²¹³⁾. وعلى الرغم من أن غمار الحرب كان بالكاد قد هدأ؛ فإن القيادة الإسرائيلية كانت عازمة على ضم الأراضي التي استولت عليها أخيرا (بعضها خارج حدود خطة التقسيم) و«تهويد منطقة الحدود الشمالية»⁽²¹⁴⁾. وبهذا المفهوم لم يكن الاستيطان سوى الوجه الآخر لعمليات تطهير الحدود (انظر ما يلي) التي فرغت المناطق الحدودية من سكانها العرب الأصليين.

لم تكن مذكرة إيشيل سوى مجرد «فاتح للشهية»، أما الوجبة الرئيسية فقد تمثلت في خطة استيطان عملاقة تشمل كلا من الحدود الجديدة والمناطق الداخلية. فخلال شهر أكتوبر وبداية نوفمبر طاف كل من رعان، يوسف ویتز، إيشيل، وغيفعائي البلاد، وقدموا في 17 نوفمبر خطة لإقامة 96 مستوطنة (40 في الجليل الأعلى، 8 في «ممر القدس»، 40 في النقب ومداخله، 8 على ساحل البحر المتوسط)، وكتب كل من رعان وویتز: «أيا كانت الظروف التي تجعل من ذلك الأمر ضروريا،

فإن المستوطنة الجديدة يلزم أن تقام على مواقع القرى القائمة بالفعل - وهو السلوك الذي جرى تجنبه بشكل شبه كامل في السلسلة الأولى من المستوطنات. ولم يرد أي ذكر لفكرة «الأراضي الفائضة»⁽²¹⁵⁾.

بيد أن المعارضات السياسية والقيود المالية وتلك المتصلة بالأيدي العاملة، فضلا عن بعض التحفظات المحددة - على النحو الذي أورده يادين فيما يتصل بسبعة مواقع في الطرف الغربي من ممر القدس⁽²¹⁶⁾ - أضعفت الخطة الطموحة. فبداية، التقد سيزلينغ تجاهل وزارة الزراعة في عملية صياغة الخطة⁽²¹⁷⁾. ثم عارض كابلان، وكذلك سيزلينغ، خلال اجتماع لجنة رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الوطنية في 10 - 11 ديسمبر النص على إقامة مستوطنات في مواقع القرى العربية (التي كان بعضها لا يزال مأهولا). وأعاد كابلان التأكيد على ضرورة أن يُخصص «احتياطي أرضي» للعرب العائدين، الأمر الذي علق عليه ويتز بضيق قائلا: «كان عديد من الوزراء قلقين على إعادة توطين العرب أكثر منهم على توطين اليهود». وقد خشي وهتز من أنه في حالة تأخر التنفيذ «سيتمكن عديد من العرب من التسلل عائدين إلى قراهم». ومع ذلك خُفضت الخطة بمقدار النصف، وفي السابع من ديسمبر أقر مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي إقامة 41 مستوطنة - مع النص على أن يُخصص أراض للعائدين. وأعقب ذلك اعتماد لجنة رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الوطنية للخطة بتعديلاتها⁽²¹⁸⁾، كما اعتمدتها اللجنة الوزارية للممتلكات المهجورة في 17 ديسمبر وأقرت بضرورة ترك أراض للعرب العائدين وتجنب الاستيطان على مواقع القرى ذاتها، إلا إذا ما كان ذلك ضروريا لاعتبارات عسكرية تفرض العكس. وفضلا عن ذلك يلزم استثناء قطاع بعمق 8 - 10 كيلومترات على جميع الحدود من تلك الشروط⁽²¹⁹⁾.

كان ما حدث في الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر انعكاسا لعلاقة تفاعل دياكيتيكية بين مطالب المستوطنات القائمة بالفعل للحصول على مزيد من الأراضي، وحاجة الدولة إلى إقامة مستوطنات جديدة على طول الحدود فضلا عن ملء المناطق الشاغرة بالداخل لأسباب تتعلق باستيعاب الهجرة والأمن وترسيم الحدود؛ بالإضافة إلى المصادر المتاحة للمجتمع خلال الحرب؛ تقدم وتراجع الاعتبارات السياسية للحرب؛ الانتقادات القائمة والمحتملة للسياسات الإسرائيلية من قبل العالم الخارجي؛

ومجموعة من الضرورات الأيديولوجية المتضاربة. ومع ذلك، فإن خلاصة الأمر برزت بشكل صارخ خلال حديث دار بين يوسف ويتز وبن غوريون - مصدرى السلطة والسياسة - في 18 ديسمبر؛ حيث سأل ويتز عما إذا كان من اللازم خلال عملية التخطيط للمستوطنات تنحية «أراض فائضة» للعودة، وهو ما أجاب عنه بن غوريون بقوله: «ليس على امتداد الحدود، كما أننا سنأخذ كل شيء في كل قرية وفقا لاحتياجات مستوطناتنا. لن نسمح للعرب بالعودة»⁽²²⁰⁾. وفي نهاية المطاف، فإن شهورا من السعي إلى إضفاء الصفة الأخلاقية على الاستيطان من خلال صيغة «الأرض الفائضة» انتهت إلى لا شيء.

كان تدفق المهاجرين الجدد عاملا رئيسيا في الحث على المشروع الاستيطاني في نهاية 1948 وبداية 1949. فبمجرد أن استُنْفِدَ المتاح من أماكن الإقامة المناسبة في المدن (انظر ما يلي)، بدأ قادة البلاد ينظرون إلى المناطق الداخلية الريفية باعتبارها مركز استيعاب ضخما. وكما ذكر بن غوريون في منتصف ديسمبر 1948:

أضحت مشكلة السكن أكثر صعوبة. وأعتقد أنه سيكون علينا إيواء المهاجرين في قرى الجليل، فهذا أمر ضروري في ضوء نقص الشقق [في الحضر]... ومستوطنات الجليل يمكنها أن تستقبل عددا كبيرا من المهاجرين... وهذا الأمر مهم ليس فقط لحل مشكلة السكن، ولكنه مهم في حد ذاته. فهناك ظاهرة تسلل على نطاق واسع من قبل الجنود العرب، كما ان هناك مخاوف من أن تندلع حرب جديدة... ومن ثم فإن هناك حاجة إلى توطين الكثير من اليهود هناك وزراعة الأرض، حيث توجد مياه وفيرة في الجليل، والبلاد تحتاج إلى زيادة مصادرها [إنتاج الغذاء]. ومن الممكن توطين مئات الآلاف من اليهود في قرى الجليل... وهو ما من شأنه أن يغير الموقف بشكل كبير، من وجهة النظر الأمنية⁽²²¹⁾.

بناء على ما تقدم، أسهم توطين المهاجرين في قرى الجليل الخالية في توفير المسكن لمن لا مسكن لهم، وزيادة إنتاج الغذاء، ومنع التسلل، ووضع مزيد من العقبات أمام هجوم عربي مستقبلي.

المجدل (عسقلان) شمال قطاع غزة؛ كيبوتس ساسا (كيبوتس آرتزي، 13 يناير) في سعسع في الجليل الأعلى؛ كيبوتس كابري، هيفر هاكفتزوت، 18 يناير) في الكابري في الجليل الغربي؛ كيبوتس لوحامي هاغبتاؤوت (كيبوتس ميؤهاد 27 يناير في أراضي السميرية في الجليل الغربي؛ بيت هعرافا (سُميت فيما بعد غيشر هزيف - 27 يناير) في الزيب بالجليل الغربي؛ يوسف كابلان (سُميت فيما بعد كيبوتس مجيدو، كيبوتس آرتزي 27 يناير)، في اللجون في الحافة الغربية مرج ابن عامر.

كان الجانب الأعظم من المستوطنات الجديدة من الكيبوتسات، التي أنشئ أغلبها من قبل الإسرائيليين المخضرمين، عادة من الكيبوتسات القائمة بالفعل أو بالماخ. غير أنه وبشكل متزايد كانت هناك مستوطنات أُسست من قبل مهاجرين جدد في ترشيحا؛ البصة؛ صفصاف في الشمال؛ وعافر، يافنى (يننى) والمجدل (عسقلان) في الجنوب⁽²²²⁾. وقد أُطلق على تلك المستوطنات الجديدة «مستوطنات استيعاب» كما اعتبرها إيشيل، بالنظر إلى حجمها، «العامل الرئيسي في تهويد جميع المناطق»⁽²²³⁾. وكان بعضها مستوطنات تعاونية (موشاف) وجرى تدعيمها من قبل حركة الموشاف التابعة لماباي. وقد اعتبرت تلك الحركة نفسها تقليدياً موضع التمييز بين مؤسسات الاستيطان وحركات الكيبوتسات التي كانت بشكل كبير تنتسب إلى مابام. فقد انتقدت حركة الكيبوتسات سعي مؤسسات الاستيطان إلى توطين المهاجرين الجدد - الذين لم تكن لديهم أي خبرة زراعية أو معرفة عسكرية - في مستوطنات على طول الحدود أو ليست بعيدة عنها⁽²²⁴⁾. غير أن ويتز وأشكول ظلا غير عابئين بذلك. في بداية شهر يناير 1949 وضعت وكالات الاستيطان خطة لإقامة 69 مستوطنة بحلول شهر يونيو. تقام 51 من بينها بواسطة الجنود الذين يسرحون ومجموعات المستوطنات القديمة، و18 بواسطة المهاجرين الجدد. وبالفعل فإنه بحلول ذلك الشهر أقيمت 54 مستوطنة (24 بواسطة مجموعات المستوطنين القدامى، 9 بواسطة الجنود الذين سُرحوا، 24 بواسطة المهاجرين الجدد). وفي ضوء الحقائق الديموغرافية المتغيرة مثل المهاجرون نسبة أكبر من المستوطنين الجدد بشكل فاق ما كان متوقعا في البداية. وجرى تشييد معظم المستوطنات - بشكل كامل أو جزئي - على أراض مملوكة للعرب. وقد ساعد في تسهيل هذه العملية الانتخابات العامة في شهر يناير، فقد خرج مابام من الحكومة في الائتلاف الذي

شكل في أعقابها وفقد سيطرته على وزارة الزراعة⁽²²⁵⁾. عادت الوزارة إلى سيطرة ماباي تحت رئاسة دوف يوسف. وفي منتصف يونيو 1949 كتب إيشيل مشيرا إلى تهويد الحدود الشمالية بالكامل من خلال «مستوطنات الاستيعاب» - الموشاف ومدن التنمية - من قبيل: ترشيحا؛ سحماتا؛ دير القاسي؛ تربيخا؛ ميرون؛ السموعي؛ الصفصاف؛ الرأس الأحمر⁽²²⁶⁾.

بدأت إدارة المستوطنات في الوكالة اليهودية خلال شهر أبريل 1949 في التخطيط لسلسلة جديدة من المستوطنات اعتمدت فقط على «العوليم»^(*) (المهاجرين)، حيث اختير 200 ألف للقطاع الزراعي، وجرى توطينهم غالبا في الموشاف المقامة بشكل كبير على الأراضي العربية المهجورة. وقد نُشرت الخطة في 14 يونيو تحت مُسمى: «مقترح لإقامة مستوطنات جديدة ولاستيعاب «العليا» في المستوطنات الزراعية - السلسلة «ب»». وعلى الرغم من أن المقترح تضمن التخطيط لبناء 83 مستوطنة، فإنه فقط بناء نصف هذا العدد، 42 مستوطنة، بحلول التاريخ المحدد نهاية شهر سبتمبر. وكانت المستوطنات التي أقيمت في الأشهر التالية - حتى مارس - بشكل كبير مستوطنات أسسها المهاجرون أو الجنود الذين سُرحوا بالتعاون مع عائلات المهاجرين⁽²²⁷⁾. ومع تنحية الجدل الأيديولوجي جانبا، فقد أقيم القليل من تلك المستوطنات على مواقع قرى عربية؛ واتضح خلال ذلك أن البنية التحتية الأصلية - المنازل - الطرق - مرافق المياه - غير مناسبة. واتضح أنه من الأسهل محو القرى أولا وبناء مستوطنات جديدة تماما مكانها أو بالقرب منها. وبحلول شهر سبتمبر 1949، انتقل المستوطنون إلى المبابي العربية الأصلية فقط في 27 من 131 مستوطنة أقيمت⁽²²⁸⁾.

استيعاب وتوطين المهاجرين الجدد

1948 - بداية 1949

أسست أغلب المستوطنات خلال العام 1948 على أيدي جماعات الشباب الرائدة المنبثقة عن حركات الشباب الاشتراكي في فلسطين أو المنتسبين إليها في الشتات؛ وشغل العديد منها، مثل المستوطنات الجديدة في ممر القدس وكيبوتس

(*) عوليم، أو عليا، أي الصعود بالعبرية. وهو مصطلح يشير إلى هجرة يهود الشتات إلى أرض إسرائيل ويعد من أهم مبادئ الفكر الصهيوني. ويقابله مصطلح «يريدا»، أي النزول، ويقصد به هجرة اليهود من إسرائيل إلى خارجها [المحررة].

يفتاح في الجليل، مجموعات من الجنود - غالبا من لواءات البلماخ - كجزء من /أو في نهاية خدمتهم العسكرية. كما أُقيم معظمها على نسق الكيبوتسات وظلت كذلك، وكانت تقع عادة خارج نطاق القرى المهجورة (وإن كانت غالبا على أراض مملوكة للعرب).

وقد اختلف الوضع تماما فيما يتصل بالمستوطنات المُقامة في العام 1949. وبالتأكيد أُسس عشرات من الكيبوتسات، غير أن الموارد البشرية القديمة لليشوف كانت قد استنزفت في المشروع الاستيطاني عام 1948، فضلا عن خسائر الحرب والحاجة إلى شغل الوظائف البيروقراطية في الدولة من قبل أشخاص على مستوى عال. وكما سبق أن رأينا فإن السواد الأعظم من المستوطنين عام 1949 كان من «العوليم» الذين تدفقوا على البلاد بغزارة منذ شهر مايو 1948. (خلال الفترة من 14 مايو 1948 وحتى 9 فبراير 1949 وصل 143 ألف مهاجر⁽²²⁹⁾، كما بلغ عدد الذين وصلوا في الفترة من مايو 1948 حتى ديسمبر 1951 ما يقرب من 700 ألف مهاجر). وكان هناك نوع من التبادلية في العملية؛ كانت الدولة في حاجة إلى ملء القرى الشاغرة، في الوقت الذي احتاج فيه المهاجرون إلى سقف فوق رؤوسهم - واشتغالهم بالزراعة، الذين لم يكونوا جميعا مؤهلين للعمل بها، تطلب تخصيص أقل قدر من الاستثمارات وفرصا عاجلة للعودة. كذلك كان بن غوريون، على النحو الذي سبق أن رأيناه، حريصا على نشر وتوزيع السكان اليهود؛ حيث إن خبرته في لندن أثناء الغارات الألمانية علمته قابلية تعرض التجمعات الكثيفة من السكان للخطر. وفُضلا عن ذلك فقد لزم التوسع في الزراعة لإطعام السكان المتزايد عددهم بسرعة. كما كانت عليه الحال بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من المواقع التي جرى توطينها في عام 1949، فإن الجانب الأعظم من المواقع التي نفذت فيها خطة الـ 41 مستوطنة مملوء بالمهاجرين الجدد الآتين من أوروبا والناجين من معسكرات الموت التي أقامها هتلر، فضلا عن أولئك القادمين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بدا من الطبيعي والملائم توطين المهاجرين الجدد - الذين كانوا يتسمون بالفقر وغالبا لا يتحدثون العبرية وليس لديهم مهارات - في القرى المهجورة والضواحي الحضرية سواء مباشرة أو بعد فترة إقامة مؤقتة في مخيمات العبور (معبروت). لم

يتناسب أسلوب الحياة الجماعي والقاسي في الكيبوتسات ذات الخلفية الأيديولوجية إلا مع فئة قليلة من «العوليم»، ومن ثم جرى توطين أغلبهم في قرى زراعية شبه خاصة (موشافات) أو في المدن.

في فبراير 1948، توقعت السلطات المختصة باستيعاب الهجرة أن الموجة الأولى من المهاجرين - المنتهية في سبتمبر/أكتوبر 1949 - ستضم ما يقرب من 150 ألف فرد. ورأت أن ذلك سيتطلب «بناء ما يزيد على 60 ألف حجرة»؛ وقد ذهب التفكير آنذاك إلى البناء أكثر منه إلى الاستيلاء ومصادرة مساكن العرب⁽²³⁰⁾. غير أن التقديرات جاءت دون الواقع، فبحلول خريف 1949 كان أكثر من 200 ألف مهاجر قد وصلوا إلى البلاد. وفضلا عن ذلك فإن قيام اليشوف بتعبئة الموارد والطاقات للمجهود الحربي خلق مشكلة داخلية للمهاجرين (اليهود) أثناء القتال، وتدمير المستوطنات والمنازل خلال الحرب قد قلل من قدرة السلطات على إيواء هذا السيل من المهاجرين. وكان من بين نتائج ذلك إقامة مخيمات عبور مؤقتة ضمت (عادة في أوضاع سيئة) عشرات الآلاف من المهاجرين، أغلبهم من اليهود القادمين من البلاد الإسلامية ودول شرق أوروبا. (ظلت تلك المخيمات قائمة حتى بدايات الستينيات، على الرغم من أن معظمها كان قد جرى تفكيكه في منتصف الخمسينيات). تمثلت النتيجة الأخرى في التوطين المفاجئ للمهاجرين في القرى والمدن المهجورة.

في العام 1948 بدأت عملية إيواء المهاجرين في المساكن المهجورة في المدن أكثر منه في الريف. قد حدث ذلك غالبا فور هروب العائلات العربية من الأحياء العربية والمختلطة في المدن التي ضمت عربا ويهودا. ربما يمكن العثور على أول أثر لتلك السياسة في التعليمات التي أصدرها بن غوريون لديفيد شلتال (قائد الهاغاناه المعين حديثا في القدس في نهاية يناير 1948). فنظرا إلى أن بعض أحياء غرب القدس كانت قد هُجرت بالفعل، تضمنت أوامر بن غوريون أن يقدم شلتال على «توطين اليهود في كل منزل هُجر في الأحياء نصف العربية، مثل روميما»⁽²³¹⁾.

كانت لجنة الترانسفير الأولى التي أسسها ويتز هي أول من اقترح تبني الحكومة - كجزء من برنامج متعدد الجوانب لإعاقة عودة اللاجئين - تبني توطين المهاجرين في المنازل العربية المهجورة. في خطاب وجهه إلى ويتز، أوصي داني بـ «توطين اليهود في جميع المناطق المهجورة»⁽²³²⁾. تضمنت مقترحات اللجنة في مطلع شهر يونيو

«توطين اليهود في عدد من القرى والمدن لتجنب وجود فراغ»، وهو المقترح الذي وافق عليه بن غوريون وفقا لما أورده ويتز⁽²³³⁾. وخلال ذلك الشهر بادر الأخير أثناء جولاته عبر البلاد إلى أمر أو نصح القادة المحليين بتوطين المهاجرين في القرى الشاغرة. كما أنه ألح على الحكومة لتبني هذا التوجه⁽²³⁴⁾.

تمت أولى عمليات التوطين الضخمة للمهاجرين في المساكن العربية في وسط البلاد، في يافا وحيفا، حيث وجدت أكبر تجمعات المساكن المهجورة - وأكثرها عصرية. وكان لقرب الخدمات المحلية والبنية الأساسية من الأحياء المهجورة أثر كبير في تسهيل عملية التوطين. بدأت تلك العملية في أواخر شهر مايو؛ حيث أصدر شيرتوك (شاريت) وزير الخارجية أوامره إلى غيورا يوسفثال، رئيس قسم الاستيعاب بالوكالة اليهودية، بتجهيز المساكن في يافا (وفي قرية سلمة المجاورة المهجورة) للمهاجرين اليهود⁽²³⁵⁾.

كان من شأن الإجراء الأولي المتصل بإيواء اليهود من خطوط التماس في الأحياء والتجمعات الريفية المعرضة للخطر، والذين تركوا منازلهم نتيجة للحرب، أن يُعَبَّد الطريق أمام توطين المهاجرين في المنازل المهجورة. وفي منطقة تل أبيب شكل منزل هجره سكانه العرب في «صميل» أول منزل يصادر، في 11 ديسمبر 1947، من قبل بلدية تل أبيب لاستخدامه كمدرسة ومأوى لأطفال يهود اضطروا إلى ترك منازلهم من جراء الحرب وسُكنوا في مخيم بالقرب من القرية⁽²³⁶⁾. وفي نهاية شهر يناير نقلت عائلات يهودية من المشردين أو اللاجئين بأعداد كبيرة إلى الجماسين وصميل فور هجر سكان هاتين القريتين لهما بشكل كامل. وقد بدأ هذا التحرك قائد محلي للهاغاناه لم تكن لديه قوات كافية لترك حامية في هذين الموقعين ورأى أن إدخال اليهود إليهما يمكن أن «يسد الفجوة» في دفاعات تل أبيب، وبنهاية شهر فبراير كان في جماسين 170 - 180 عائلة يهودية⁽²³⁷⁾. وفي منتصف شهر أبريل نقلت 200 عائلة إلى داخل قرية شيخ مؤنس المجاورة والتي فر سكانها قبل ذلك بأسبوعين⁽²³⁸⁾. وبنهاية شهر مايو وُطنت 135 عائلة في سلمة⁽²³⁹⁾، التي استولت عليها قوات الدفاع الإسرائيلية في نهاية شهر أبريل. عندما تم دمج الجماسين في منطقة بلدية القدس - فبراير 1949 - كان يسكنها أكثر من ألف ساكن يهودي. كذلك أقدمت عائلات يهودية في الشهر ذاته - من دون تفويض من الوكالة اليهودية وإن كان بدعم من إدارة أملاك الغائبين - على الدخول إلى

الخيرية⁽²⁴⁰⁾، الواقعة إلى الشرق من تل أبيب، وبدأ المهاجرون في الاستقرار في يازرو في نوفمبر 1948 ليصل عددهم إلى 1700 فرد في نهاية شهر أبريل 1949⁽²⁴¹⁾. كذلك شهد شهر أبريل بدء دخول المستوطنين إلى ساقية (أو يهودا)، وفي يونيو حدث الشيء نفسه في كفر عانة المجاورة⁽²⁴²⁾. كما أنه خلال سبتمبر - أكتوبر 1948 استقر ما يقرب من 4 آلاف مهاجر في اليهودية (يهود)⁽²⁴³⁾.

كان بعض اليهود الأوائل الذين تحركوا إلى المنازل المهجورة في يافا أنفسهم من الذين شردوا من منازلهم في المدينة في بدايات القتال⁽²⁴⁴⁾.

بحلول بداية شهر مايو كان هناك 18 ألف يهودي «لاجئ» يعيشون في تل أبيب⁽²⁴⁵⁾. وفي بداية الأمر وافق بن غوريون على توطين اليهود فقط في جزء من يافا، حيث بقي ما يقرب من 4 آلاف عربي (أغلبهم في حي العجمي). في التاسع عشر من مايو، وبعد مرور ستة أيام فقط على احتلال الهاغاناه للمدينة، أصدر بن غوريون أوامره للعسكريين بترك المستعمرة الألمانية، إلى الجنوب من المنشية، لليهود المشردين. وقد أخبر مجلس الوزراء في 16 يونيو أن يافا ستصبح «مدينة يهودية»، ويلزم منع العرب من العودة إليها⁽²⁴⁶⁾. وفي بداية شهر يوليو كان قد وُطن ما يقرب من 150 عائلة مهاجرة ومشردة بالقرب، من المستعمرة الألمانية أو فيها. كما بدأت عائلات الجنود مناشدة السلطات الحصول على مأوى. وفي بداية ذلك الشهر طلب وزير الهجرة موشيه شابيرا من بن غوريون إتاحة مناطق أكثر في يافا - جباليا والمنازل شرق شارع الملك جورج - لتوطين اليهود؛ حيث إنه كان يتوقع أن يسفر إطلاق البريطانيين سراح اليهود المحتجزين في المعسكرات بقبرص عن موجة من المهاجرين الجدد. وتحدث الوزير عن تجهيز «ألفي شقة»، وهو ما وافق عليه بن غوريون⁽²⁴⁷⁾. من جانبه، تحدث وزير المالية كابلان بشكل عام عن «استثمار فرص الإسكان التي أصبحت متاحة نتيجة لتطورات الحرب» قائلا: «نريد الآن إدخال ألفي عائلة أخرى إلى حيفا وألف عائلة إلى يافا»⁽²⁴⁸⁾. وعلى الرغم من وجود مشكلة في توصيل المياه في بعض المناطق، وفر الحاكم العسكري لمدينة يافا، إسحق شيزيك، الألفي وحدة السكنية المطلوبة على الفور⁽²⁴⁹⁾. وعندئذ أضاف سكرتير مجلس الوزراء، شارييف، «600 حجرة [إضافية]» لإقامة موظفي الحكومة، وخُصص حي النزهة لهذا الغرض. استمر الجنود وموظفو الشؤون الاجتماعية في وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية المختلفة - خصوصا لواء كريات- في الضغط للحصول على مساكن⁽²⁵⁰⁾. وبنهاية شهر

سبتمبر كانت قد وطنت 2400 عائلة يهودية في يافا⁽²⁵¹⁾. وفي تلك الأثناء كانت قوات الدفاع الإسرائيلية وبلدية تل أبيب قد أنهتا خلال الفترة يوليو- سبتمبر تدمير المنشية، التي لحق الدمار بمنزلها وبنيتها الأساسية خلال فترة القتال في شهر أبريل وبعده⁽²⁵²⁾. في الخامس والعشرين من شهر يوليو استقال شيزيك. وقد كان على خلاف منذ شهر مايو مع وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية والوكالات المدنية، والقائمين بأعمال السلب والنهب لحماية الممتلكات المهجورة في يافا. وربما لم يكن سعيدا بتوطين اليهود في المنازل المهجورة⁽²⁵³⁾، والذي سد بالفعل الطريق أمام عودة اللاجئين. وقد عين بن غوريون ماثير لانيادو خلفا له⁽²⁵⁴⁾، وأصدر إليه أوامر بـ «طرده العرب [المتبقين] من الأماكن التي سيُوطن اليهود بها»⁽²⁵⁵⁾.

طلب لانيادو من اللجنة العربية للطوارئ في يافا إخطار السكان بخطط التسوية، وأوضح أن هناك «العديد من الشقق الشاغرة في يافا... ونحن نحتاج إلى توطين عائلات بها... ومن المنظور الإنساني لا يمكننا أن نترك الناس [اليهود] من دون مأوى في وقت توجد فيه شقق شاغرة لا حصر لها [في يافا]». واختتم لانيادو قوله بمناشدة أعيان المدينة التعاون معه. ومن جانبهم سأل الآخرون عما إذا كان مشروع التوطين سيقرب عليه «نقل العائلات [العربية] من مكان إلى آخر»، وهو ما رد عليه لانيادو بما يلي:

من المؤكد أنه ستكون مناطق خاصة باليهود وأخرى خاصة بالعرب، مما يعني أنه ستكون هناك عمليات نقل، غير أننا سنحرص على أن تتم تلك العمليات بالتفاهم مع الأشخاص آخذين في الحسبان عدد الأشخاص، ونوع العائلة... إلخ⁽³⁵⁶⁾.

في اليوم التالي عاد الأعيان، «وعبروا بقوة عن معارضتهم لأي نوع من التوطين [اليهودي] في يافا»، وهو ما رد عليه لانيادو بقوله إن الأوامر نهائية في هذا الصدد، ولكنه طمأنهم بأن العرب الذين سينقلون سيحصلون على إقامة تعادل، على الأقل ما يخسرونه، وفي كل الأحوال فإنه نتيجة لهذا النقل سينتهي بهم المطاف إلى العيش مع أهليهم⁽²⁵⁷⁾. عكف المسؤولون الإسرائيليون خلال الأسبوعين التاليين على التخطيط لتجميع العرب الباقين في جزء من حي العجمي، وتوطين المهاجرين في باقي المدينة، وقد جرى التنفيذ في الأسبوعين الثاني والثالث من شهر أغسطس⁽²⁵⁸⁾.

أثارت العملية انتقادات، فقد اشتكى إيرم، مدير إدارة تدعيم وتنظيم العلاقات بين اليهود والأقليات، في وزارة شؤون الأقليات، إلى شتريت من أنه يجري وضع حاجز من الأسلاك الشائكة بين المنطقة العربية والأخرى المحيطة، والمقرر أن تكون قريبا يهودية، الأمر الذي سيشترتب عليه خلق «غيتو، بما يثيره من تداعيات سيئة»؛ كما أن المنفذ من المنطقة العربية إلى البحر سيكون مغلقا «لأسباب أمنية». وذهب إيرم إلى القول بأن إسرائيل «تزرع بذورا مسمومة غير ضرورية، من دون سبب أو غاية»⁽²⁵⁹⁾.

توجه شتريت إلى يافا لمناقشة شؤون المدينة مع لانيادو والأعيان العرب، وقد اشتكى الآخرون بمرارة من خطط تجميع العرب والنقل من الديار، وهو ما رد عليه الوزير بأنه كان لدواع أمنية وأن الأشخاص الذين سيُجرى نقلهم سيحصلون على سكن لائق. وقد أخطر شتريت بن غوريون: «لقد نجحت في إقناعهم»، مضيفا أن «بعض المنازل يلزم الاحتفاظ بها كمخزون يمكن استخدامه لسد حاجات اللاجئين الذين قد يُسمح لهم بالعودة، كما أن عددا قليلا من كبار السن، الأعيان، وذوي الخطوة» سيُسمح لهم بالبقاء في منازل خارج منطقة التجمع. وقد كرر شتريت موقف الأعيان الذين قالوا إنهم يفضلون الموت على أن يُنقلوا للعيش

في صحبة من لا يرغبون فيهم، وإن كانوا عربا؛ حيث إن الأغلبية العظمى من الذين بقوا في يافا كانوا من بين الفقراء، ومن بينهم مصريون اتسمت عاداتهم الصحية بالسوء..⁽²⁶⁰⁾

بحلول 12 أغسطس كان قد نُقل 50 عائلة عربية إلى منطقة التجمع أو حُرِّكوا داخلها، في الوقت نفسه وُطن ما يقرب من 800 يهودي - معظمهم مهاجرون - في المدينة، أغلبهم في المنشية والمستعمرة الألمانية⁽²⁶¹⁾. وخلال الأيام التالية حُرِّكت 150 عائلة عربية إضافية إلى منطقة التجمع. وفي هذا الخصوص كتب لانيادو أن العديد من الأسر كانت سعيدة بالنقل، حيث انتهى بهم المطاف في منازل أفضل⁽²⁶²⁾.

وفي المقابل فإن 11 عائلة ظلت خارج منطقة التجمع، وداخل المناطق التي ستصبح قريبا يهودية، مما شكل مشكلة. ففي الوقت الذي طالبت فيه قوات الدفاع الإسرائيلية في تل أبيب بنقلهم، قاوم شتريت ذلك - بنجاح - قائلا إنه أعطى هؤلاء وعدا⁽²⁶³⁾.

تأخرت عملية التوطين اليهودي الضخمة نتيجة لضرورة تجميع العرب من جانب، وضعف البنية التحتية من جانب آخر، حيث كانت العديد من المنازل تتطلب التجديد. وفضلا عن ذلك ساد صراع على ثلاثة مستويات فيما يتصل بتوزيع المنازل، بين وزارة الهجرة التي مثلت احتياجات المهاجرين الجدد؛ والمؤسسة العسكرية التي سعت إلى الحصول على سكن لعائلات الجنود والوحدات العسكرية، والوكالات الحكومية الأخرى؛ والأشخاص، وبعضهم جنود أو أقارب جنود، الذين سعوا إلى الحصول على شقق ومنازل للاستخدام الخاص أو لتحقيق المكاسب. وهذا الصراع الذي انتقل إلى القدس وحيفا أدى إلى سيادة حالة كبيرة من الارتباك في يافا دامت أشهراً، حيث أضحى الوضع على أعتاب الفوضى.

في الوقت الذي كانت فيه احتياجات المهاجرين ملحة، ذهب الجيش إلى أن احتياجاته لها الأولوية وتلزم تلبيةها أولاً⁽²⁶⁴⁾. ومن ثم حجز 400 وحدة سكنية، ثم 900 وحدة إضافية للجنود وعائلاتهم، وكذلك لاستخدام الوحدات العسكرية⁽²⁶⁵⁾، غير أنه خلال الأسبوع الأول من أغسطس بدأ المهاجرون الذين نفذ صبرهم، وكانوا يقطنون المدارس وغيرها من المباني العامة، بـ «غزو» والاستيلاء على الشقق في يافا، مما أثار مخاوف الجنود الذين تلقوا وعوداً بالحصول على مسكن، وإن كان دوف شافير، المسؤول عن ممتلكات الغائبين، أصر على أن ينتظروا حتى تُخصَّص الشقق بطريقة منظمة بعد عملية التجديد، وعلى النقيض من ذلك شجعت وزارة الاستيعاب المهاجرين الجدد (العوليم) على الاستيلاء على الشقق، بما في ذلك داخل المناطق المخصصة لعائلات الجنود. وفي 1 سبتمبر نظم المسؤولون في الوزارة «غزوا» حقيقياً من قبل المئات من المهاجرين الجدد للمنازل المخصصة للقوات وعائلاتهم⁽²⁶⁶⁾. وقد حصلت عائلات المهاجرين على تراخيص من وزارة الهجرة بالاستيلاء على شقق معينة. لدى رؤيته أناساً ينقلون أشياء من مكان لآخر⁽²⁶⁷⁾، بادركيفا بيرستز، موظف وزارة الدفاع المسؤول عن مصادرة الممتلكات العربية، بتنظيم «هجوم مضاد» من قبل عائلات الجنود في حي جباليا. في الفترة من 8 إلى 10 أغسطس دخلت وحدات من البحرية والفرقة 34 منطقة غيتو العجمي واستولت على شقق؛ حيث إن الهدنة الثانية (19 يوليو - 15 أكتوبر) قد حررت العديد من الجنود من أعباء الخدمة على الخطوط الأمامية للقتال، وقد أثار ذلك مخاوف الضباط من أن يسفر الأمر عن صدامات بين الوحدات العسكرية

المختلفة⁽²⁶⁸⁾. ومن جانبه أرسل اللواء الثامن قواته «بكامل عتادها ومصحوبةً بسيارات مصفحة ومعدات إشارة كما هو معتاد خلال قيامه بعمليات عسكرية» لحراسة المنازل في مواجهة «غزو» المهاجرين، ولتأمين مساكن لعائلات جنوده. وقد تدخل أحد الضباط ونجح في إقناع القوات بنزع خوذاتهم والاستغناء عن السيارات المدرعة.

أطلقت القوات النيران بشكل متقطع في الهواء وفي اتجاه المقابر المجاورة، لنشر الخوف في صفوف المهاجرين الغزاة وأيضاً الوحدات المنافسة، وقد ألحق ذلك الضرر «بالصلبان وشواهد القبور»⁽²⁶⁹⁾. في تلك الأثناء بدأت عائلات المهاجرين الذين سبق أن تلقوا وعوداً بالسكن بالدخول إلى المنازل، ومنهم من لم يكن لديه ترخيص بذلك، واندلعت المناوشات بين تلك العائلات والجنود المكلفين بتأمين المباني ضد «الغزاة»، أياً كان نوعهم. بيد أن أي ضابط كان يحاول تسوية الأمور كان يُعتدى عليه بالضرب من قبل ضابط آخر دخلت عائلته إحدى الشقق⁽²⁷⁰⁾. وقد طلب شافير من يوسفثال أن يأمر المهاجرين بمغادرة المساكن⁽²⁷¹⁾، واشتكى لمجلس الوزراء من أن وزارة الهجرة قد أطلقت حملة توطین «من دون علمنا ومن وراء ظهورنا»⁽²⁷²⁾.

نتيجةً لما تقدم أمر دوري، رئيس أركان قوات الدفاع الإسرائيلية، بإجراء تحقيق داخلي حول المسؤولية العسكرية في المسألة، في الوقت الذي سعت فيه الحكومة ومسؤولو الوكالة اليهودية إلى صياغة تقسيم عادل للعقارات. قدم هوتير إيشاي، النائب العسكري العام. نتائج تحقيقاته في 15 و 17 سبتمبر في تقريرين⁽²⁷³⁾، غير أنه حتى قبل صدور التقريرين أدان بن غوريون «السلوك المتهور وإساءة استخدام السلاح من قبل القوات»، وطالب بتوقيع «عقوبة صارمة قصوى (المقصود بذلك تخفيض الرتب والسجن)» على المتهمين⁽²⁷⁴⁾. في غضون ذلك توصل المسؤولون في 12 سبتمبر إلى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه في ترتيبات التقاسم التي سادت قبيل «الغزو»⁽²⁷⁵⁾. صدرت التعليمات إلى الجيش للقيام بتطهير يافا، الحي تلو الآخر، من كل «الغزاة» و«المناهضون لهم»، ثم عقب ذلك إعادة توزيع المساكن وتوطین الجنود والمهاجرين والمسؤولين بما يتماشى مع الحصص المتفق عليها⁽²⁷⁶⁾. ومن جانبه أمر دوري بمحاكمة ومعاينة عدد من الضباط، بمن في ذلك نائب قائد العمليات في الكتيبة 89 باللواء الثامن⁽²⁷⁷⁾.

على الرغم من أنه استُعيدت درجة من درجات النظام، استمرت عمليات «الغزو» من قبل القوات، عائلات الجنود، والمهاجرين أشهراً؛ ولم يكن من شأن غضب بن غوريون

أو التحقيقات، أو الاتفاقيات بين الإدارات المساعدة على وقف ذلك. على سبيل المثال، استولت قوات الفرقة 89 على منزل في جباليا وطردت بالقوة مجموعة من النساء المنتسبات إلى حزب مزراحي. وفي الوقت ذاته عمدت مجموعة من جنود القوات الجوية إلى طرد قوات الكتيبة 41 من منزل آخر⁽²⁷⁸⁾. بعد مرور أسبوع التقى بن غوريون مجددا المسؤولين لمناقشة سبل كبح جماح «الغزوات»⁽²⁷⁹⁾. ومع ذلك استمرت الأمور على حالها. وقد كشف تحقيق لقوات الدفاع الإسرائيلية الشهر التالي عن أن مئات الشقق المخصصة للجنود مازال يحتلها المهاجرون، وأن الشقق المخصصة للموظفين مازال يحتلها الجيش. وقد أمرت رئاسة أركان الجيش بتصحيح الوضع⁽²⁸⁰⁾، ونجح عسائيل بن ديفيد، رئيس الشؤون الاجتماعية والثقافية بقوات الدفاع الإسرائيلية، في إخلاء العشرات من الشقق للموظفين، ولكنه اكتشف في الوقت ذاته أن المزيد من الشقق تم الاستيلاء عليها من قبل عائلات الجنود والمهاجرين. في 19 أكتوبر نظم بن ديفيد عملية مشتركة من الشرطة والجيش لطرد الأشخاص المسيطرين على شقق في بعض المباني في حي النزهة. وإزاء المقاومة التي أبدتها المسيطرون على الشقق كان على الوحدة اللجوء إلى القوة و«التحلي بالصبر». أخليت ثلاثة من أربعة مبان مستهدفة في العملية، ولكن بن ديفيد اكتشف أن الحاكم العسكري للمدينة نجح - بمساعدة الشرطة - في طرد عائلات الجنود من منازل أخرى قام بن ديفيد أخيرا بتخصيصها لهم. وعلى الرغم من إقدام الجيش على إزالة حواجز الطرق على مداخل يافا، والتي وُضعت في شهر سبتمبر، فإن ذلك لم يؤد إلى نتيجة. وقاد كل ذلك بن ديفيد إلى التوصل إلى نتيجة مفادها أن «تعدد السلطات يجعل من الصعب، بل ومن المستحيل، تنفيذ المهمة»⁽²⁸¹⁾. وقد كان ذلك أيضا هو نفسه رأي شارييف الذي كتب إلى كل من مجلس الوزراء ورئاسة أركان الجيش:

لقد حان الوقت لأطلعكم على فشلنا التام في حل مشكلة السكن لموظفي الحكومة ومكاتبها في يافا، وأعتقد أنه لم تعد ممكنة تسوية الأمور، ومن واجبي أن أخبر موظفي الحكومة (ما يقرب من 400 عائلة) أنه ليست هناك آفاق لحصولهم على شقق...

وذكر أن أيا من وكالات استيعاب الهجرة أو الجيش لم ينفذ وعوده، قائلا: «ليس لدي أي مقترحات أخرى؛ سبق أن تقدمت بكل ما يمكنني طرحه من مقترحات

بغير جدوى»⁽²⁸²⁾. وفي الثامن من شهر ديسمبر أصدر بن غوريون أوامره مجدداً إلى قوات الدفاع الإسرائيلية بوقف «غزو» الجنود للشقق والمنازل في المناطق المهجورة⁽²⁸³⁾. غير أنه بعد مرور يومين على ذلك قامت مجموعة من الجنود من الكتيبة 92، «مسلحة بالمدافع، والمسدسات والرشاشات» وحاصلة على تصريح من بن ديفيد، بالاستيلاء على منزل، «من أجل إيواء عائلاتهم» داخل مجموعة سكنية تحت سيطرة الكتيبة 141⁽²⁸⁴⁾. وقد ترتب على الضغط المستمر من أجل الحصول على المنازل والحجرات وإخلاؤها للاستخدامات والأجهزة المختلفة عمليات طرد - وإن كانت مؤقتة - للمزيد من السكان العرب المقيمين خارج «الغيتو»⁽²⁸⁵⁾.

في مارس 1949 لخص شافير، باشمئزاز، الوضع في المدينة بقوله: هكذا تم لوطين يافا بشكل فوضوي عبر «غارات وغارات مضادة» من قبل المهاجرين والجنود وغيرهم. ومن وقت إلى آخر أقدم «الغزة» على طرد العرب بقسوة، وذهبت بعض المنازل - على الأقل - إلى المستوطنين القدامى عن طريق علاقاتهم⁽²⁸⁶⁾. وفي الفترة من أبريل حتى أغسطس 1950 لم تعد يافا بلدية مستقلة، وحولت تل أبيب رسمياً اسمها إلى تل أبيب - يافا⁽²⁸⁷⁾.

كما كانت عليه الحال بالنسبة إلى يافا سهل تركّز العرب المتبقين في حيفا، والذين بلغ عددهم 4 آلاف شخص، في وادي النسناس وشارع عباس، توطين المهاجرين اليهود (العوليم) في بداية شهر يوليو في الأحياء الشاغرة بالمدينة⁽²⁸⁸⁾. وفي الفترة من 1 يناير وحتى 1 أغسطس دخل البلاد 51 ألف مهاجر يهودي، ووفقاً لوزير المالية كابلان فإن الأعمال القتالية «سهلت بشكل كبير» عملية استيعابهم، لأنه «بسبب الحرب، وقعت بين أيدينا آلاف الشقق. وتحرك 12 ألفاً، أو 13 ألفاً وفقاً للبعض، من المهاجرين الجدد إلى حيفا منذ تحريرها... وتطالب سلطات المدينة بإرسال 20 ألفاً آخرين...»⁽²⁸⁹⁾. كان استيعاب المهاجرين في حيفا أكثر تنظيماً مما كانت عليه الحال في يافا، على الرغم من أنه كانت هناك - أيضاً - «غزوات» دورية من قبل الجنود - على النحو الذي حدث في 7 أبريل 1949، عندما أقدم جنود من اللواءين 7 و9 على الاستيلاء على عشرات الشقق الشاغرة في سوق شارع عباس الراقي بهدف إيواء الجنود السابقين المعاقين من الألوية السابع والتاسع والحادي عشر. وقد كان ديفيد أدلر، رئيس لجنة منطقة حيفا للمعوقين، هو من أخذ بزمام تلك المبادرة؛

حيث اتصل بالألوية المعنية طالبا مساعدتها في الحصول على مساكن لما يقرب من 150 شخصا من قدامى المقاتلين المعاقين الذين يقطنون فنادق لا يستطيعون سداد نفقات الإقامة بها. وعلى الرغم من تدخل الشرطة العسكرية بشكل سريع وإصدارها الأوامر للجنود بالمغادرة، فإن الكثير من المعاقين رفضوا الرحيل وبقوا في المكان⁽²⁹⁰⁾.

سارت عملية التوطين، في المدن وأيضاً في الريف، بشكل جاد نسبياً على خطى الفتوحات التي حققتها قوات الدفاع الإسرائيلية. فبعد مرور أقل من ستة أسابيع على الاستيلاء على الرملة سأل اللواء أفنر، رئيس عمليات الحكومة العسكرية، بن غوريون عن توطين المهاجرين الجدد في المدينة، مشتمكاً من أن كلا من شيرتوك وكابلان يعارض ذلك لأسباب سياسية⁽²⁹¹⁾. استمرت معارضة الوزراء فترة من الوقت، ودعمها بشكل واضح عزوف قوات الدفاع الإسرائيلية عن توطين المهاجرين الجدد بالقرب من الجبهة، غير أن احتياجات الدولة الوليدة كانت ملحة. وتوقع يوسف تال وقوع أزمة سكن، طالبا أن يقوم الجيش بـ «إخلاء» المساكن، ومقدراً أن ما سيكون متاحاً منها يسمح بإيواء ألفي عائلة في الرملة واللد⁽²⁹²⁾. في الخامس من شهر نوفمبر ناقشت اللجنة الوزارية المعنية بالممتلكات المهجورة الوضع في الرملة؛ حيث ذكر كابلان:

إن البلاد في وضع سيئ فيما يتصل باستمرار تدفق مهاجرين جدد. يلزم استثمار كل السبل المتاحة لإيوائهم، كما يجب إصدار تعليمات عامة للجيش بعدم تدمير منازل من دون سبب... حيث إن هناك 20 ألف شخص في مخيمات العبور⁽²⁹³⁾.

وفي 14 نوفمبر نُقل 300 من المهاجرين الجدد إلى المنازل الشاغرة في الرملة⁽²⁹⁴⁾، وبحلول شهر مارس 1950 وصل عدد اليهود فيها إلى 8600 فرد⁽²⁹⁵⁾. وخلال شهر ديسمبر 1948 رفع بن غوريون الحظر على التوطين في اللد، وبدأ المهاجرون الجدد الانتقال إليها في نهاية الشهر ذاته⁽²⁹⁶⁾. وبحلول شهر مارس 1950 بلغ عدد المستوطنين اليهود فيها 8400 مستوطن⁽²⁹⁷⁾.

جرت عملية التوطين في عكا، التي بقي بها 5 آلاف عربي، بشكل أكثر سرعة. ففي بداية الأمر قام القائد العسكري المحلي - الذي كان قلقاً على مستقبل العلاقات

اليهودية - العربية - بالتصدي لذلك، وشترت - الذي كان يخشى أن يتكرر في عكا ما حدث في يافا - نصح بالحكمة في هذا الخصوص⁽²⁹⁸⁾. وبالفعل أوصى الجيش في لحظة ما من شهر يوليو بنقل العرب المتبقين في المدينة إلى يافا، غير أن الوزراء رفضوا تلك الفكرة⁽²⁹⁹⁾. لكن بعد صدور قانون لتسوية المشاكل المتصلة بالنظام والعلاقات بين العرقيات المختلفة أعطى الوزراء (شترت، أفنر، شافير، وبن غوريون) في 18 سبتمبر إشارة البدء في التوطين⁽³⁰⁰⁾. ووصلت أول مجموعة من المهاجرين إلى المدينة في 6 أكتوبر 1948⁽³⁰¹⁾. وخلال الشهر ذاته بلغ عدد العائلات التي وُطنت في المدينة «أكثر من 100» عائلة مهاجرة. وقد أكد الحاكم العسكري للمدينة، الرائد ريخفام عامير، على ضرورة عدم إرسال المزيد من العائلات ما لم يتم الانتهاء من توفير الخدمات اللازمة وإنشاء جهاز شرطة مناسب. وقد كتب في هذا الخصوص: «إن التأخير في افتتاح المستشفى، وفي أعمال موظفي الصرف الصحي في الطرق، وافتتاح المدرسة ورياض الأطفال... كلها أمور مثيرة للقلق»⁽³⁰²⁾. ومع ذلك فإنه في 22 نوفمبر كان في عكا ألفا يهودي⁽³⁰³⁾. بيد أن الأمور لم تكن على ما يرام. اقتحم المستوطنون، وبشكل متكرر، المنازل ومكاتب قوات الفرقة 71 في المدينة لسرقة الأثاث والملابس. وكما كانت عليه الحال في يافا، أقدم المهاجرون على «غزو» المنازل بالقوة، مما حدا بعمليات الفرقة على التهديد «باتخاذ إجراءات مستقلة» إن لم يتم التعامل مع المشكلة⁽³⁰⁴⁾. وفي نهاية شهر أبريل 1950 بلغ عدد اليهود في عكا 4200 مستوطن⁽³⁰⁵⁾.

كان للالتماسات التي تقدم بها قادة الجماعة اليهودية في صفد، خلال شهري يونيو ويوليو 1948، الذين كانوا يخشون عودة العرب، أثر كبير في الإسراع في عملية توطين المهاجرين هناك⁽³⁰⁶⁾. غير أن المدينة كانت تفتقر إلى البنية التحتية المناسبة وفرص العمل، مما أدى إلى تأجيل عملية التوطين. ومع ذلك فقد أفادت تقارير عن انتقال ألف مهاجر إليها مع بداية شهر نوفمبر، وبحلول شهر مارس 1950 وصل العدد إلى ثلاثة آلاف⁽³⁰⁷⁾.

في الخامس من ديسمبر 1948 أقرت اللجنة الوزارية المختصة بالممتلكات المهجورة التوطين في بئر السبع التي تم الاستيلاء عليها في 21 أكتوبر، بيد أن الجيش رفض تنفيذ القرار⁽³⁰⁸⁾، مما اضطر بن غوريون إلى التدخل مصدرا أوامره للقيادة العامة للجبهة الجنوبية بإخلاء «نصف المدينة». ومع ذلك فإن المشاكل المتصلة

بالبنية الأساسية أجلت التنفيذ، ووصلت أول دفعة مكونة من 17 عائلة مهاجرة إلى المدينة في 23 فبراير 1949، في حين تضمنت الخطط أن يصل عدد المستوطنين إلى ثلاثة آلاف بنهاية العام⁽³⁰⁹⁾.

في 31 ديسمبر 1948 اتخذت اللجنة الوزارية للممتلكات المهجورة قرارا بتوطين المهاجرين الجدد في مدينة مجدل (عسقلان)، التي تم الاستيلاء عليها في مطلع شهر نوفمبر وكان العرب لا يزالون يقطنونها. أوضح أفنر أنه يلزم أولا تكوين قوات الشرطة، فضلا عن قيام الوكالة اليهودية بتوفير الخدمات البلدية والاجتماعية، وعندئذ يكون في مقدور الحاكم العسكري المحلي أن يضبط إيقاع التوطين⁽³¹⁰⁾. وصلت أول دفعة من المهاجرين الذكور إلى المدينة خلال النصف الأول من شهر مارس، وبعد ذلك بأسبوعين تحركت عائلات بكاملها إليها⁽³¹¹⁾. وفي نهاية شهر أبريل بلغ عدد اليهود بالمدينة 300 مستوطن (إلى جانب العرب الذين بقوا فيها وبلغ عددهم 2500 فرد)⁽³¹²⁾. بدأت السلطات خلال شهر يوليو في توطين الجنود المسرحين من الخدمة وعائلاتهم في المدينة، وشهد شهر ديسمبر إقامة منطقة «غيتو» عربية بهدف إخلاء المزيد من المساكن لعائلات الجنود. وفي شهر يناير 1950 بلغ عدد السكان اليهود في المدينة 3 آلاف فرد من بينهم ألفان من المهاجرين الجدد⁽³¹³⁾. وكان من شأن عملية نقل العرب الباقين في المدينة إلى قطاع غزة (والقليل منهم إلى الرملة واللد) خلال عام 1950 توفير المزيد من المساكن لإيواء وتوطين اليهود (انظر ما يلي).

بدأت عملية توطين المهاجرين الجدد في بيسان لأول مرة في نهاية شهر أبريل 1949، وبحلول أبريل من العام التالي ضمت المدينة (التي سُميت بيت شيان) ألفي مستوطن يهودي⁽³¹⁴⁾.

في القدس بدأت عملية نقل العائلات اليهودية المشردة من منازلها من جراء القتال إلى المنازل العربية المهجورة منذ يناير 1948. وقد قدم أحد تقارير جهاز استخبارات الهاغاناه واقعة «دخول عديد من اليهود إلى منزل محمود» على أنها «بداية النشاط الاستيطاني اليهودي في حي روميما»⁽³¹⁵⁾. والأمر الذي يثير الدهشة أن لجنة الحي اليهودي المحلية توصلت في البداية إلى اتفاق مع أصحاب المنازل الذين رحلوا على أن تستأجر منازلهم، وبالفعل نقلت اللجنة العائلات اليهودية التي كانت قد هربت من حي نهالات إسحاق إلى هناك⁽³¹⁶⁾. غير أن

اليهود المشردين لم يكونوا دائماً سعداء بنقلهم إلى منازل العرب، والتي كانت في بعض الأحيان دون المستوى أو قريبة للغاية من الخطوط الأمامية للقتال. وعلى سبيل المثال فإنه بحلول نهاية شهر يناير 1948 اضطرت السلطات إلى نقل 35 عائلة من المشردين اليهود من نهالات إسحاق وبيت يسرائيل إلى المنازل العربية التي هجرت من فورها في الشيخ بدر⁽³¹⁷⁾. كما أنه خلال شهري فبراير ومارس أُعيد توطين اللاجئين اليهود من يمين موشيه - الواقعة على الجبهة - في منازل خالية في لفتا.

في بداية شهر يناير كان ما يقرب من 5 آلاف يهودي قد غادروا القدس في حين بلغ عدد الأشخاص المشردين 3400؛ وقد وُطن بعض هؤلاء - على الأقل بشكل مؤقت - في منازل عربية شاغرة، في حين انتقل البعض للعيش في تلك المنازل من دون ترخيص من السلطات، حاصلين في بعض الأحيان على تراخيص بأثر رجعي⁽³¹⁸⁾. وخلال شهري مايو ويونيو وُطن 1400 يهودي - سبق طردهم من الحي اليهودي في القدس على أيدي الجيش العربي بعد وقوعه تحت سيطرة الأردنيين في 28 مايو - في حي قطمون فور استيلاء الهاغاناه عليه. كما جرى كذلك توطين النساء والأطفال الذين تم إجلاؤهم (بشكل مؤقت) من الكيبوتسات في ممر القدس في الأحياء المجاورة؛ كذلك وُطن «اللاجئون» اليهود من مستوطنة عطروت - التي وقعت أيضاً في أيدي الأردنيين - في لفتا⁽³¹⁹⁾. وقد اتسمت الشهور التالية - خصوصاً خلال صيف وخريف 1948 - بعمليات «غزو» للمنازل العربية الخالية من قبل يهود القدس المشردين منذ وقت طويل وعائلات الجنود، بصفة خاصة في قطمون، وقد كان من الواضح عجز السلطات عن إيقاف هذه الأعمال مما اضطرها عادة إلى منح تراخيص في هذا الشأن بأثر رجعي. وكما كان الوضع في يافا، حظيت عمليات «الغزو» بتأييد - إن لم يكن بدفع - من قبل ضباط الشؤون الاجتماعية في قوات الدفاع الإسرائيلية الذين سعوا إلى حل مشاكل السكن لعائلات الجنود الذين لا مأوى لهم⁽³²⁰⁾.

بدأت عملية التوطين الضخمة للمهاجرين اليهود (العوليم) في الأحياء العربية من القدس بعد ما يقرب من شهرين إلى ثلاثة أشهر من بدء التوطين في يافا وحيفا، وقد عاد ذلك على الأرجح إلى خليط من الاعتبارات السياسية، والأمنية، والاقتصادية. كانت المدينة مقسمة إلى نصفين، حيث سيطرت قوات

الدفاع الإسرائيلية على الجانب الغربي والقوات الأردنية على الشطر الشرقي (مع وجود كتيبة مصرية صغيرة في الطرف الجنوبي منها). ووفقا لخطة التقسيم، كان من المفترض أن تكون المدينة منطقة دولية، ولأسباب مختلفة - بعضها ديني - ساد نوع من الحساسية الشديدة بين القوى الغربية وداخل العالم الإسلامي تجاه ما حدث في المدينة، والتي ظلت منطقة حرب يتبادل فيها الطرفان المسيطران على أجزائها إطلاق القذائف والطلقات النارية من وقت إلى آخر حتى حلول شهر نوفمبر. وقد أدت العمليات القتالية إلى إضافة مزيد من الضعف على اقتصاد المدينة، ما جعل من غير الممكن أن تتحمل توافد المهاجرين الجدد. ومن ناحية أخرى كان لدى الحكومة الإسرائيلية مصلحة في توطين أكبر عدد ممكن من اليهود في أحياء المدينة الشاغرة من السكان بهدف «تهويدها» وتأمين حصول إسرائيل عليها في إطار أي تسوية. كان من شأن توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل والأردن في 30 نوفمبر 1948 أن يغير من الأمور إلى حد ما؛ حيث جعل من الممكن توطين اليهود بأعداد كبيرة في المنازل المهجورة في مناطق كانت غير آمنة لقربها من جبهة القتال⁽³²¹⁾.

خلال شهر سبتمبر، بدأت السلطات في عملية توطين المهاجرين الجدد في المنازل المهجورة بالمناطق العربية - خصوصا في المستعمرة الألمانية⁽³²²⁾. وبحلول شهر ديسمبر 1948 كان قد وُطِنَت 150 عائلة في قرية عين كارم العربية، الواقعة غرب المدينة والتي ضُمت لاحقا إلى نطاق البلدية⁽³²³⁾. وبنهاية شهر مارس 1949 كان قد تم توطين 4200 من المهاجرين الجدد في المدينة، وبشكل رئيسي في المستعمرة الألمانية؛ بقعة؛ وعين كارم⁽³²⁴⁾. أدت الاعتبارات المتصلة بترسيم الحدود دورا في عملية صنع القرار الإسرائيلية المتعلقة بالتوطين في أحياء القدس. ففي منتصف مارس 1949 طالب الحاكم العسكري للقدس اليهودية، العقيد موشيه ديان، بأن يُوطِن «المدنيون» على الفور في الأحياء الجنوبية: تلبوت ورمات راخيل (وهو كيبوتس أصابه الدمار من جراء الحرب ويقع في الطرف الجنوبي من المدينة) وأبو طور، وقد تمثل السبب وراء هذا الطلب - وفقا لديان- في أنه إذا ما زار الفريق المشترك للجنة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة تلك الأحياء ووجدها خالية من المدنيين، فإن المنظمة ستُمارس الضغط [علينا] من أجل إخلاء المنطقة⁽³²⁵⁾.

بحلول نهاية شهر مايو كانت جميع الأحياء العربية في القدس الغربية قد جرى توطيئها - على الأقل بشكل جزئي - بيهود أغلبهم من المهاجرين الجدد (العوليم). وقد نقل مسؤول رسمي بوزارة الداخلية أن حي مصرارة (والذي سُمي فيما بعد موراشا) قد جرى توطيئنه بمهاجرين يهود قادمين من دول إسلامية، مضيفاً أنه يلزم كذلك توطيئ حي أبو طور إذا ما أرادت إسرائيل أن تحتفظ به⁽³²⁶⁾.

خلال صيف العام 1949 جرى توطيئ آلاف عدة من المهاجرين الوافدين من شرق أوروبا في دير ياسين، على الرغم من احتجاجات عدد من المثقفين المرموقين إلى بن غوريون - بما في ذلك مارتن بوبر وعكيفا إرنست سيمون. وقد كتبوا أنهم على الرغم من إدراكهم لمعاناة المهاجرين وحاجتهم إلى مأوى، فإنهم لا يعتقدون أن دير ياسين

هي المكان المناسب ... حيث إن دير ياسين تمثل نقطة سوداء في شرف الشعب اليهودي... ومن الأفضل ترك أرضها غير مزروعة وديارها غير مسكونة في الوقت الحالي، بدلا من القيام بعمل قد يتجاوز وزنه المعنوي الفائدة الفعلية له. حيث إنه إذا ما وُطئت دير ياسين بعد مرور عام على الجريمة، وفي سياق عملية الاستيطان، فإن ذلك سيشكل نوعا من الإقرار بالمذبحة.

وقد طالب المثقفون بأن تترك القرية خالية ومهجورة «كرمز مأساوي ... وكتحذير لشعبنا بأنه لا توجد ضرورات عسكرية أو عملية تبرر على الإطلاق مثل ذلك القتل الرهيب الذي لا تستفيد منه الأمة». وعلى الرغم من التذكير المستمر، لم يرد بن غوريون على هذا الخطاب، وأقيمت مستوطنة غيفعات شاؤول على الموقع نفسه وشملت مقرات لعدد من الوزراء واثنين من كبار الرهبان، كما حضر عمدة القدس عملية تدشين البناء⁽³²⁷⁾.

بدأت عملية توطيئ العوليم في القرى المهجورة في الأشهر الأخيرة من العام 1948 في وقت بدأ فيه زخم الاستيطان من قبل المهاجرين الأوائل في التناقص وبعد استنزاف جميع إمكانيات المدن في مجال الإسكان. وقد قدمت توصية أولية إلى لجنة الحكومة العسكرية في 23 سبتمبر 1948 تقضي بتوطيئ المهاجرين الجدد في

القرى (في المساكن العربية الموجودة بالفعل). وحدد اللواء أفنر مجموعة من القرى رأى أنها مناسبة لذلك: عاقر؛ صرفند الخراب؛ بيت دجن؛ يهودية؛ زرنوقة؛ كفر عانة؛ أبو كشك (وتقع جميعا في مثلث تل أبيب/رحوفوت/الرملة)⁽³²⁸⁾.

بالقدر الذي كانت هناك حاجة ملحة إلى إيواء المهاجرين الجدد، كانت هناك أيضا الحاجة الملحة للدولة إلى ملء الأراضي التي تم الاستيلاء عليها، خشية أن يكون عدم وجود سكان مدنيين سببا في تقويض المطالب الإسرائيلية للاحتفاظ بالأرض في أي مفاوضات مستقبلية. وفي هذا السياق اقترح ويتز التوطين الفوري لـ 36 موقعا مهجورا في الجليل: «إن هذا الفراغ، فضلا عن أنه يترك مساحة من الأسى [الذي يمكن نسبه إلى الجيش الإسرائيلي]، يعتبر نقطة ضعف تسمح بعودة اللاجئين العرب ... من خلال التسلل». وطبقا له فإن العوامل الطبيعية كانت تسهم في تدمير تلك القرى بشكل سريع - في وقت تواجه فيه إسرائيل مشكلة إيواء مئات الآلاف من العوليم⁽³²⁹⁾. وتبع هذا المقترح إصدار بن غوريون تعليماته في 23 ديسمبر إلى يوسفثال بإرسال «عشرة آلاف من المهاجرين الجدد» إلى قرى الجليل⁽³³⁰⁾.

صادف هذا التوجه معارضة سياسية من قبل مابام، عبر عنها بوضوح بنحاس غير (عضو كيبوتس معانيت) قائلا: «نحن كصهيونيين لم نفكر على الإطلاق في أن نووي مهاجرا يهوديا في منزل عربي طُرد صاحبه. للعرب الذين طُردوا أو فروا الحق في العودة إلى أرض إسرائيل. كما أن مشكلة «العودة اليهودية» لا يمكن حلها على حساب المساكن العربية»⁽³³¹⁾. وعندما اقترح أفنر أن يُوطن المهاجرون الجدد في قرى الحدود الشمالية: البصة؛ دير القاسي؛ ترشيحا (كان هناك ما يقرب من 700 عربي لايزالون يعيشون في الموقع الأخير)، طلب سيزلنغ تأجيل اتخاذ القرار. حيث إن توطين الرواد الأوائل المدربين عسكريا هو شيء، وتوطين مهاجرين غير مدربين هو شيء آخر⁽³³²⁾. اشتكى اللواء أفنر إلى بن غوريون من موقف سيزلنغ وتكتيكاته، ما دفع برئيس الوزراء إلى طرح الموضوع على المجلس في 9 يناير 1949، وأوضح آنذاك أن الوضع فيما يتصل بإيواء المهاجرين «كارثي»، وقد أيدت الأغلبية هذا الموقف وصوتت لمصلحة إيواء المهاجرين في القرى المهجورة في الجليل⁽³³³⁾.

ربما لم تكن معارضة سيزلينغ لتوطين المهاجرين الجدد في قرى الجليل فقط بسبب اعتبارات سياسية. فقد تكوّن تعبير عن العداء المتزايد كجمعيّتي الكيبوتسات المنتسبتين إلى مابام فيما يتصل بتوطين المهاجرين الجدد في الريف. فواقع الأمر أن الكيبوتسات لم تكن لديها أي مشكلة في توطينهم في المدن أو في استيعاب نسبة صغيرة منهم داخل الكيبوتسات ذاتها، وفي المقابل فإن التوطين الكثيف لهم في الموشافات مثل تهديدا لهيمنة حركات الكيبوتسات على الزراعة وعلى الوضع الجماعي في الإشوف. فنمو الموشاف سيكون من نتائجه التقليل النسبي لنفوذ الكيبوتسات السياسي والوطني، وربما - إذا ما حالف الموشاف النجاح - يهدد الكيبوتسات من الناحية الأيديولوجية كذلك، فضلا عن ذلك فإن الأراضي التي ستُخصص تخصيصها للموشاف، ستكون على حساب الكيبوتس.

أبدى ويتز - الذي برز بوصفه مؤيدا قويا للاستيطان الزراعي للمهاجرين الجدد - دهشته إزاء عدم قدرة أعضاء الكيبوتسات على إدراك أن إرسال المهاجرين الجدد إلى القرى المهجورة يمثل «الطريقة الرئيسية لتحويلهم إلى مزارعين». وفي هذا الخصوص شعر ويتز بأن قاطني الكيبوتسات يخشون أن يتبنى المهاجرون الجدد نموذج الموشاف للاستيطان (ما يبعدهم عن الزراعة) متسائلا: «أليس الكيبوتس هو وسيلة وأداة دولة إسرائيل؟» وأوضح أن الكيبوتسات كانت تعارض المستوطنات الجديدة للمهاجرين خوفا من أن يضطروا أنفسهم إلى مغادرة الكيبوتسات وينتقلوا إلى الموشاف. اختتم ويتز تحليله بالتعبير عن اقتناعه بأنه في جميع الأحوال ليس هناك بديل عن شغل القرى المهجورة⁽³³⁴⁾.

إن العداء الخفي بين الكيبوتسات ومستوطنات المهاجرين الجدد (العوليم) كان يطفو على السطح من وقت إلى آخر في شكل عنيف وواضح فيما يتصل بالأرض، وعلى سبيل المثال، اشتكى كيبوتس عميليم غيزر، في الطرف الغربي من القدس، في شهر يوليو 1949 من أن المستوطنين في القباب يمنعون أعضائه من حرث الأراضي الذين حصلوا عليها من وزارة الزراعة⁽³³⁵⁾.

برزت مشكلة إضافية من جراء افتقار بعض المهاجرين الجدد إلى الدافع. فنتيجة لعدم خبرتهم في المجال الزراعي وتفضيلهم العيش في رفاة المدن، هجر بعض المهاجرين المواقع التي جرى توطينهم بها، كما كانت عليه الحال في البرية،

التي جرى توطينها في سبتمبر 1948 بالقرب من الرملة⁽³³⁶⁾. بيد أنه بشكل عام بدأت مستوطنات المهاجرين الجدد في التماسك نظرا إلى أن البديل الوحيد لأغلب قاطنيها تمثل في البقاء في مخيمات العبور.

تضمن تقرير أعده يوسف تال في أبريل 1949 الإشارة إلى أنه من بين الـ 190 ألفا من المهاجرين الجدد الذين وصلوا منذ قيام الدولة، تم توطين 110 آلاف منهم في المنازل التي هجرها العرب. أغلبهم في الأحياء العربية السابقة في يافا والمدن المختلطة؛ في حين وُطن 16 ألفا في المدن (الرملة، اللد، وعكا؛ و18,800 في القرى المهجورة)⁽³³⁷⁾. بحلول شهر مايو ارتفع عدد أولئك الذين جرى توطينهم في القرى المهجورة إلى 25 ألفا⁽³³⁸⁾. وفي 27 مايو جرى توطين مهاجرين جدد في 21 قرية هجرها العرب - بما في ذلك المسمية الكبيرة، عاقر، زرنوقة، يبنى، قطرة (في الجنوب)؛ إجزم، عين حوض (في السهل الساحلي)؛ ترشيحا، صفصاف، تريخا (في الجليل)، دير طريف، بالقرب من اللد. كما جرت الترتيبات للتوطين في ست قرى أخرى، بما في ذلك دير ياسين، في الأيام التالية⁽³³⁹⁾.

دخلت أول دفعة من المهاجرين الجدد إلى عاقر في بداية شهر ديسمبر 1948؛ وبحلول شهر أبريل 1949 بلغ عددهم ألف فرد⁽³⁴⁰⁾. وفيما يتصل ببنى المجاورة (يافني) فقد وصلها المهاجرون في نهاية ديسمبر 1948؛ وبحلول شهر يناير 1950 بلغ عدد سكانها 1500 نسمة⁽³⁴¹⁾. كما بدأ وصول أوائل المهاجرين إلى الطيرة، جنوب حيفا، في فبراير 1949 وبحلول أبريل من العام نفسه بلغ عددهم ألفي مستوطن⁽³⁴²⁾. استقرت مجموعة صغيرة من المهاجرين (الآتين من اليمن) في الخالصة خلال أغسطس 1949. وعلى الرغم من سابق تخطيط إدارة الاستيطان في الوكالة اليهودية لها بأن تكون مستوطنة زراعية، فإنها أضحت مع الوقت مدينة نامية تحت اسم كريات شمونا⁽³⁴³⁾. وخلال الأشهر التالية، ومع تشبع المدن بالسكان، أعيد ملء عشرات القرى المهجورة بمهاجرين جدد، حيث كانت الدولة الجديدة تبذل كل الجهود لإيواء المهاجرين المتدفقين إليها.

الموجة الثالثة الأيام العشرة (9 - 18 يوليو) والهدنة الثانية (18 يوليو - 15 أكتوبر)

انتهت الهدنة الأولى في الثامن من شهر يوليو مع بدء الجيش المصري القتال على الجبهة الجنوبية، وفي اليوم التالي انتقلت قوات الدفاع الإسرائيلية إلى وضعية الهجوم على كل من الجبهتين الشمالية والوسطى. وعلى الرغم من أن الجيش الإسرائيلي فشل خلال هجومه المضاد في الجنوب - تحت الاسم الرمزي عملية آن - فار (عملية مناهضة فاروق) - في إقامة ممر أرضي يصل بين السهل الساحلي الواقع تحت السيطرة اليهودية والمستوطنات المحاصرة في النقب، فقد تمكن بالتعاون مع لواء النقب من مد سيطرته إلى مداخل النقب الشمالية والاستيلاء على سلاسل من القرى، بما في ذلك المسمية الكبيرة، التينة، قزازة، تل الصافي، قسطينة، الجلادية، جسير، حتا، الأمر الذي أضعف خط تحصينات

«سار عدد ضخم من السكان الواحد تلو الآخر. كانت النساء مثليات بالصرر والحقائب فوق رؤوسهن، والأمهات يجرن أطفالهن وراءهن.. ومن وقت إلى آخر سمع صفيح طلقات الرصاص التحذيرية.. وأحيانا برزت في أعين أحد الصغار نظرة حادة، وكأنه يقول: «نحن لم نستسلم بعد، وسنعود لمحاربتكم»

شماريا غوتمان
ضابط مخبرات
في جيش الدفاع الإسرائيلي

الجيش المصري بدءاً من مجدل (أشكول) حتى تلال الخليل (مرورا بالفلوجة وبيت جبرين). أما في الشمال، حيث كان تدور عملية ديكل (شجرة النخيل)، فقد استولت قوات الدفاع الإسرائيلية على أجزاء من الجليل بما في ذلك مدينتا شفا عمرو والناصرية. بيد أن النشاط الرئيسي لقوات الدفاع الإسرائيلية كان في الوسط، حيث صُممت عملية داني من أجل فتح وتأمين طريق تل أبيب/القدس بشكل كامل، ودفع الجيش العربي إلى التراجع من المناطق الواقعة إلى جوار تل أبيب عن طريق الاستيلاء على اللد والرملة، وبعدهما اللطرون ورام الله. غير أن العملية تمكنت من تحقيق أهدافها الأولى فقط بالاستيلاء على سهل اللد/الرملة بما في ذلك مطار اللد (اليوم مطار بن غوريون الدولي).

العمليات العسكرية للقوات الإسرائيلية في الفترة من 9 إلى 18 يوليو والتي أثارتها عدم رغبة العرب في تجديد الهدنة التي دامت لفترة ثلاثين يوماً، وذلك من خلال الهجوم الوقائي الذي شنّه المصريون في الجنوب، أسفرت عن موجة جديدة كبيرة من اللاجئين الذين فروا بشكل رئيسي إلى شرق فلسطين الواقع تحت السيطرة الأردنية، والجليل الأعلى، ولبنان، وقطاع غزة الخاضع للسيطرة المصرية. قبيل بدء هذه الجولة من القتال، التي اصطلح المؤرخون الإسرائيليون على تسميتها «الأيام العشر»، أصدر بن غوريون تعليماته إلى قوات الدفاع الإسرائيلية لتعميم أمر على كل الوحدات فيما يتصل بالسلوك تجاه التجمعات العربية، وقد تضمن الأمر، الذي وقعته اللواء أيلون «باسم رئيس الأركان»، ما يلي:

يُحظر في خارج أوقات القتال الفعلي تدمير، أو حرق، أو هدم
المدن والقرى العربية، أو طرد السكان العرب من القرى أو أحياء
المدن واقتلاع السكان من أماكنهم من دون ترخيص خاص أو أمر
صريح من وزير الدفاع في كل حالة على حدة. وسيحاكم كل من
يخالف هذا الأمر⁽¹⁾.

كان الأمر المشار إليه بمنزلة استجابة للضغوط السياسية التي مارسها الجناح اليساري، كما أنه فهم، على الأقل في الرتب العليا بقوات الدفاع الإسرائيلية، على هذا النحو أكثر منه انعكاساً لتوجه حقيقي لدى بن غوريون أو رئاسة الأركان. ومع

الموجة الثالثة

ذلك فإنه وصل إلى كل التشكيلات ومراكز القيادة، ومثل، على الأقل من الناحية الرسمية، عقبة أمام العمليات التي تهدف إلى الإسراع في الهروب الجماعي والتدمير غير المرخص به للقرى⁽²⁾.

خلال فترة «الأيام العشرة» تمتع كل من بن غوريون وقوات الدفاع بدرجة كبيرة من الحرية في وضع وتنفيذ السياسة تجاه التجمعات التي يسيطر عليها من دون تدخل أو تعليمات من قبل مجلس الوزراء. تلك السياسة، كما سنرى فيما بعد، اتسمت بالتضارب والتلقائية والتأثر بالملابسات. وتأثرت النتيجة - نتائج مختلفة باختلاف الأماكن - بمجموعة من العوامل جاء في مقدمتها الهوية الدينية والعرقية للمناطق التي جرى الاستيلاء عليها، الاعتبارات الإستراتيجية والظروف التكتيكية الخاصة بكل منطقة، آراء بن غوريون في الحالات التي عرضت عليه أو تلك التي كان مهتما بها، وحجم ونوعية المقاومة في كل منطقة، وطبيعة ونزعات بعض قادة قوات الدفاع الإسرائيلية. وبناء على ما سبق كانت المحصلة إفراغ الرملة، واللد، وتل الصافي تماما من سكانها العرب، في حين بقي السواد الأعظم من المسيحيين والدروز في الجليل الغربي والأدنى وسُمح لهم بالاستمرار في العيش هناك.

الشمال

نصت الأوامر التنفيذية لعملية ديكيل على «مهاجمة قوات القاوقجي» - وحدات جيش الإنقاذ - في الجليل الغربي وداخل وفي محيط الناصرة - و«تدميرها بالكامل». ولم يكن هناك نص صريح حول كيفية معاملة المدنيين في تلك الأماكن⁽³⁾. بيد أن المدنيين كانوا بالفعل تحت ضغط من قبل القاوقجي، قبيل بدء العملية في 9 يوليو، للقيام على الأقل بعملية إخلاء جزئية لمنازلهم. ففي 24 يونيو أمر جنود حامية معلول والمجيدل القرويين بـ «إجلاء نسائهم وأطفالهم مع كل ممتلكاتهم». كما صدرت أوامر مشابهة للقبائل البدوية عرب المزاريب وعرب الجاموس. (أيضا بأن يرسلوا شبابهم إلى معلول للانضمام إلى قوات القاوقجي، الأمر الذي «رفضوه خوفا من جيرانهم اليهود»). وبالفعل غادرت قبيلة المزاريب وقبيلة أخرى المنطقة تلك الليلة⁽⁴⁾. توقع القاوقجي نهاية الهدنة واستئناف عمليات القتال وبدأ على اقتناع بأن إجلاء الأشخاص المعالين من القرى سيساعد على تحقيق أهدافه. وقبيل

استئناف القتال بيوم أو يومين أصدر مركز قيادة القواقي تعليمات لكل سكان القرى المحيطة بالناصره بقضاء الليل خارج القرى بدءاً من ليلة 8 يوليو. ووردت تقارير عن أن سكان قرية عيلوط، غرب المدينة، بدأوا في الرحيل في السابع من الشهر، بمن في ذلك المختار والعديد من الأعيان⁽⁵⁾. كذلك فإنه في ذلك اليوم جرى ترحيل «كل نساء وأطفال» المجدل ومعلول إلى الناصرة، وحدث الشيء نفسه «في باقي قرى المنطقة»⁽⁶⁾. ولم ينفرد جيش الإنقاذ في تلك الفترة بإصدار تعليمات للسكان بإخلاء القرى في الجليل الأدنى والتي كان من المحتمل أن تكون مسرحاً للقتال: فخلال الأسبوع الأول من شهر يوليو حث أقارب سكان قريتي نين وطمرة الذين كانوا قد انتقلوا بالفعل إلى الناصرة أقاربهم على أن «ينهبوا الحصاد على الفور... ويرحلوا إلى الناصرة...»⁽⁷⁾.

شهدت المرحلة الأولى من عملية ديكيل (8 - 14 يوليو) تقدم قوات اللواء السابع والفرقة 21 التابعة للواء كارميلي باتجاه الشرق انطلاقاً من منطقة عكا - نهاريا إلى مرتفعات الجليل الغربية، واستيلاءها على قرى: عمقا (مسلمة)؛ كويكات (مسلمة)، كفر ياسيف (مسلمة ومسيحية)، أبو سنان (درزية ومسيحية)، جولس (درزية)، والمكر (مسيحية ومسلمة)، وتوغلت القوات أكثر إلى الجنوب فاستولت على إعبلين (مسيحية ومسلمة) وشفا عمرو (مسلمة، مسيحية، درزية).

قبيل ذلك كان الدروز قد قرروا بشكل جماعي أن يناوؤا بأنفسهم عن المسلمين والمسيحيين. ففي 23 يونيو قرر أعيان الدروز في أبو سنان، جولس، ويركا البقاء بعيداً عن القتال⁽⁸⁾. وتماشياً مع موقف الأعيان في القرى الدرزية الأخرى، كانوا مصممين على البقاء في أماكنهم (وهو ما كانت عليه الحال كذلك بالنسبة إلى العديد من المسيحيين، وإن بدرجة أقل من التنظيم والتماسك). في المقابل كان القرويون المسلمون مصممين بشكل عام على المقاومة وإخلاء المنطقة في حال وقوعها تحت السيطرة الإسرائيلية. وقد كان من الواضح أن ذلك ما أراده قادة قوات الدفاع الإسرائيلية المشاركون في العملية. فعلى سبيل المثال ذكر دوف يرميا، قائد كتيبة في الفرقة 21، عن الهجوم على كويكات: «لا أعلم ما إذا كانت قذائف المدفعية على القرية قد أوقعت خسائر لكنها أحدثت أثراً نفسياً وهرب سكان القرية غير المقاتلين قبل أن نبدأ الهجوم». يُذكر أن عدداً قليلاً من سكان القرية كان قد شارك في معركة قافلة يحيام وما تمخضت عنها من مذبحة وقعت

الموجة الثالثة

في 28 مارس، وربما كانت تلك الواقعة المعروفة لدى القادة الإسرائيليين عاملاً وراء إطلاق العنان للقصف الشديد نسبياً على كويكات. وبالتأكيد فإن الأهالي كانوا يخشون العقاب، الأمر الذي أسهم في فرارهم المذعور. وكان بعضهم قد غادر بالفعل في يونيو في أعقاب هجوم ضعيف سابق لقوات الدفاع الإسرائيلية. من الواضح أن ضباط جيش الإنقاذ قد أخبروا القرويين خلال الهدنة الأولى بضرورة الاستعداد للدفاع عن القرية، وألا يرحلوا النساء والأطفال وكبار السن؛ حيث ساد على الأرجح الشعور بأن بقاءهم في القرية سيشجع رجال المليشيات على البقاء والدفاع عنها بقوة. في التاسع من شهر يوليو طالبت قوات الدفاع الإسرائيلية القرية بالاستسلام، الأمر الذي رفضه المختار خوفاً من اتهامه بالخيانة من قبل جيش الإنقاذ على الأرجح، وفي تلك الليلة أطلق لواء كارميلي العنان لمدفعيته، ووفقاً لما ذكره أحد سكان القرية:

استيقظنا على صوت ضجيج عال لم يسبق أن سمعناه من قبل وانفجار قنابل... كانت القرية بأكملها في حالة ذعر... فالنساء تولول، والأطفال يصرخون... وبدأ أغلب القرويين في الفرار بملابس النوم. أما زوجة قاسم أحمد سعيد فمن فرط ذعرها فرت حاملة بين ذراعيها وسادة بدلاً من طفلها.

وسرعان ما فر الرجال المسلحون بدورهم، وتوجه بعضهم إلى عمقا - التي سبق أن فر سكانها في أعقاب قذف مدفعي من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية على قريتهم. أما القلة الباقية من سكان كويكات بعد سقوطها - ومعظمهم من كبار السن - فقد طردوا إلى قرية أبو سنان المجاورة. وقد رفض دروز أبو سنان منح أغليبيتهم مأوى مما دفعهم إلى الانتقال إلى الجليل الأعلى ولبنان⁽⁹⁾.

امتنعت قوات الدفاع الإسرائيلية عن استخدام المدفعية في أماكن أخرى، كما بقي السكان المسيحيون والدروز في أماكنهم في حين هرب المسلمون. وطبقاً لكارمل، قائد العمليات في الجبهة الشمالية، ساعد الدروز الإسرائيليون على الدوام من خلال تزويدهم بمعلومات استخباراتية، كما استقبلوا الجنود المحتلين بالأغاني والرقص والأضاحي⁽¹⁰⁾. أما المسلمون فقد فر أغلبهم بشكل رئيس خوفاً من الأعمال الانتقامية الإسرائيلية بسبب تأييدهم أو مساعدتهم لقوات القواقجي.

في شفا عمرو بلغ التعاون الدرزي - الإسرائيلي ذروته في اللقاءات الدورية التي عقدت بين عناصر استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية ومبعوثين من الشيعة خلال الأيام التي سبقت الهجوم الإسرائيلي، وترتيب الطرفين لمقاومة زائفة من قبل الدروز للهجوم ثم الاستسلام. وفي 14 أبريل، وبعد قصف كثيف من قبل المدفعية على الحي المسلم والمواقع العسكرية، وجدت قوات اللواء السابع لدى دخولهم المدينة أنها خالية بشكل شبه كامل من المسلمين الذين فر أغلبهم إلى صفورية الواقعة إلى الشرق⁽¹¹⁾.

كان لوصول آلاف اللاجئين الوافدين من شفا عمرو إلى صفورية في 14 - 15 يوليو أثر كبير في إضعاف الروح المعنوية في كل أرجاء القرية المضيفة. قصف سلاح الجو لقوات الدفاع الإسرائيلية صفورية ليلة 15 يوليو مما أسفر عن مقتل عدد قليل من الأشخاص وأحدث حالة من الذعر نظرا إلى عدم استعداد السكان للضربات الجوية. وفضلا عن ذلك، قصفت القرية بالمدفعية. وأدى كل ذلك إلى بدء عملية إجلاء ضخمة، حيث انتقل السكان أولا إلى البساتين والأخاديد المجاورة. لم تصل المساعدات التي طلبوها من جيش الإنقاذ مما أصاب مقاتلي صفورية باليأس فهربوا بصحبة عائلاتهم باتجاه الشمال، وبشكل رئيس إلى لبنان. لم يبق إلا عدد ضئيل⁽¹²⁾ - ما يقرب من 100 شخص، أغلبهم من كبار السن. وخلال الأيام التالية فجر خبراء المفرقات بجيش الدفاع الإسرائيلي 30 منزلا⁽¹³⁾. في وقت لاحق انضم عدد من العائدين إلى من تبقوا في القرية ليصل عددهم - وفقا لقوات الدفاع الإسرائيلية - في شهر ديسمبر إلى 450 فردا في القرية⁽¹⁴⁾، وليقفز إلى 550 في بداية شهر يناير 1949. وقد طردتهم قوات الجبهة الشمالية في وقت لاحق من ذلك الشهر إلى عيلوط⁽¹⁵⁾.

طُرد السكان المتبقون في المجيدل باتجاه الناصرة⁽¹⁶⁾. ومن بين القرى التي تم الاستيلاء عليها في المرحلة الثانية من عملية ديكيل جرى فقط تفريغ المجيدل، معلول، الرويس، والدامون تماما من السكان، وفي مرحلة لاحقة سويت القرى بالأرض، مع إضافة صفورية إلى القائمة. وتجدر الإشارة إلى أن أربعا من تلك القرى كانت مسلمة تماما أو شكل المسلمون الأغلبية الساحقة من سكانها؛ كما أنه على الأقل قدمت كل من صفورية والمجيدل مساندة قوية للقاوقجي وكان لها تاريخ من

السلوك المعادي لليشوف (بشكل واضح خلال 1936 - 1939). كما أن بعض تلك القرى، خاصة صفورية، أبدت مقاومة شرسة لصد تقدم قوات الدفاع الإسرائيلية. أما في كل القرى الأخرى التي تم الاستيلاء عليها في المرحلة الثانية من عملية ديكيل والتي لم تواجه فيها القوات الإسرائيلية أي مقاومة - أو أي مقاومة جادة، فقد بقي على الأقل جانب كبير من السكان (حيث فضلت بعض العشائر البقاء في حين رحل البعض الآخر) ومازالت تلك القرى موجودة حتى اليوم.

ذهب أغلب المراقبين في ذلك الوقت إلى أن قوات الدفاع الإسرائيلية قامت بميزة عملية ديكيل بين المسلمين من جانب والدروز والمسيحيين من جانب آخر. وكتب إسحاق أفيرا (الذي كان أحد مصادر جهاز استخبارات الهاغاناه لفترة طويلة، ويُنظر إليه على أنه مُستعرب) إلى داني، منتقداً «تطهير مناطق المسلمين، والأسلوب الأخف الذي اتُبع إزاء المسيحيين... والدروز». وذكر أفيرا أنه كان في زيارة إلى شفا عمرو ولاحظ أن المسيحيين والدروز «المرغوب فيهم لم يتجولوا بحرية فقط، بل بدت على وجوههم مظاهر السعادة من مصير المسلمين الذين طردوا». وقد حذر أفيرا من «خطر» افتراض أن المسيحيين والدروز «شرعيون»^(*) Kosher والمسلمين «غير شرعيين» Non - Kosher. وعلى حين أقر بأن «المسلمين هم أكثر أعدائنا خطراً، خصوصاً أولئك المؤيدين للحسيني»، فإنه أضاف أن «بعض الدروز والمسيحيين أيضاً خطرون ولا يمكن الثقة بهم»⁽¹⁷⁾.

حظيت الناصرة ذات الأغلبية المسيحية الساحقة منذ البداية بمعاملة خاصة أخذاً في الاعتبار بأهميتها للعالم المسيحي. وفي عشية الهجوم ساد الخوف والذعر المدينة. وعلى الرغم من أن الغارة الجوية التي شنتها قوات الدفاع الإسرائيلية على المدينة لم تسفر عن أي خسائر، فإنها سببت صدمة شديدة للروح المعنوية، مما أدى إلى هروب أولئك الذين «لديهم المقدرة على ذلك»⁽¹⁸⁾. وقد أفادت التقارير بأن السكان قضوا ليلتهم نائمين «خارج منازلهم». ووفقاً لمصادر استخبارات الجيش⁽¹⁹⁾ فإنه في الوقت الذي لم يكن فيه السكان راغبين في أن تتحول مدينتهم إلى ساحة قتال، كان جيش الإنقاذ يحاول منعهم من الهرب. ومع ذلك تمكن الكثيرون منهم من الرحيل⁽²⁰⁾.

(*) كوشر أو كشروت هو الطعام الموافق لأحكام الديانة اليهودية، مثله مثل «الحلال» عند المسلمين [المحررة].

لم يتضمن الأمر الاستيلاء على الناصرة (والعديد من القرى المجاورة) - والذي حمل الاسم الرمزي «عملية يعار» (عملية الغابة) - أي إشارة حول كيفية معاملة سكان المدينة⁽²¹⁾. بيد أنه في الخامس عشر من يوليو، أي اليوم الذي سبق سقوط الناصرة، أمر بن غوريون الجيش بتجهيز فريق عمل إداري خاص لإدارة المدينة بشكل سلس ولإصدار تحذيرات ضد تدنيس «الأديرة والكنائس» (لم تُذكر المساجد) وكذلك ضد عمليات النهب. كما أمر «بإطلاق النيران على الجنود الذين يضبطون في أثناء قيامهم بأعمال نهب، من دون رحمة»⁽²²⁾. وبالفعل جرى تعميم الأمر والالتزام به. بين كل الرتب. حيث أمر كارمل كلا من لواء كارميلي، وغولاني، واللواء السابع، بعدم ممارسة عمليات نهب، وعدم إحداث خسائر في الكنائس في «مهد المسيحية المقدس لدى الملايين»⁽²³⁾. ومن جانبه قدم قائد عمليات لواء غولاني، ناخوم غولاني (سبيغل) تفسيراً لذلك على النحو التالي: «بسبب أهميتها للعالم المسيحي، فإن سلوك قوات الاحتلال في المدينة يمكن أن يكون عاملاً في تحديد هيبة ومكانة الدولة الشابة في الخارج»⁽²⁴⁾. وحتى ممتلكات أولئك الذين هربوا من المدينة جرى التعامل معها بتحفظ أكبر مما كان عليه في الأماكن الأخرى⁽²⁵⁾.

في السادس عشر من يوليو احتلت وحدات من لواء غولاني واللواء السابع المدينة، وتمثلت خسائرها في جندي واحد جريح (في حين تكبد العرب 16 قتيلاً)⁽²⁶⁾. ومع تقدم الجنود فرت وحدات جيش الإنقاذ - «ظهرت على الفور الأعلام البيضاء على أغلب مباني الناصرة... وسادت المدينة حالة حقيقية من السعادة اختلطت بها مشاعر الرهبة مما يمكن أن يحدث». وطبقاً لاستخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية، كان السكان سعداء لرحيل «الطغيان والإهانة... والضرب والسب والتعذيب وإطلاق النار والاعتقال». وكلها أمور عانوها على أيدي العناصر الفلسطينية غير النظامية والتي ترأسها توفيق إبراهيم (المعروف بأبو إبراهيم)، وفيما بعد (وإن كان بدرجة أقل) على أيدي الجنود العراقيين من جيش الإنقاذ. وفي المقابل ملأهم الرعب من أن يتأكد «ما تضمنته التقارير التي وصلت إليهم عن السلوك اليهودي في مناطق محتلة أخرى، خصوصاً فيما يتصل بـ... الاغتصاب... في كل من عكا والرملة». بيد أنه سرعان ما دخلت الطمأنينة قلوبهم من جراء السلوك الطيب من قبل الجنود. سلم المحليون أسلحتهم، وساد «مناخ من التعاون بين كل الطبقات». ولم تؤثر حالات

السرقه الضئيلة في سير العملية. وبحلول اليوم الثاني «فتحت الأسواق والمحال أبوابها وامتلات الشوارع بالمارة. وكان من الواضح أن السكان، الذين عانوا نقصا حادا في الغذاء، يأملون أن نكون منقذهم في هذا الخصوص»⁽²⁷⁾.

في مساء السادس عشر من شهر يوليو وقع من تبقى من الأعيان مع حاييم لاسكوف، قائد عملية ديكيل، وثيقة استسلام يستسلم المقاتلون بمقتضاها ويسلمون الأسلحة. وقد جرى الإبقاء على عمدة المدينة في منصبه، كما «اعترفت حكومة إسرائيل... بالمساواة في الحقوق المدنية بين جميع سكان الناصرة ومواطني إسرائيل من دون تمييز على أساس الدين أو العرق أو اللغة»⁽²⁸⁾.

وعلى الرغم من ذلك، أصدر الجيش في اليوم التالي، 17 يوليو، أمرا بالطرد. ووفقا لبن غوريون فإن كارميل (قائد الجبهة) هو الذي أصدر الأمر «باقتلاع كل سكان الناصرة من جذورهم»⁽²⁹⁾، غير أنه طبقا للعقيد بن دنكيلمان، القائد الكندي للواء السابع، فإن الأمر صدر عن لاسكوف، رئيسه المباشر⁽³⁰⁾. وقبيل ذلك بساعات عين لاسكوف دنكيلمان حاكما عسكريا للناصره. بيد أن الأخير «أصابته الصدمة والفرع» ورفض تنفيذ الأمر⁽³¹⁾، مُجبرا لاسكوف على الحصول على موافقة على ذلك من سلطة أعلى. ومن ثم طلب لاسكوف من رئاسة الأركان قرارا في هذا الشأن: «أرجو إفادتي بشكل فوري وعاجل، هل يُطرد السكان من مدينة الناصرة؟ من وجهة نظري يلزم طردهم جميعا باستثناء رجال الدين»⁽³²⁾. وبعد إحالة المسألة إلى بن غوريون عارض الأخير القرار، وأخطر لواء غولاني في المساء بأنه: «طبقا للأمر الصادر من وزير الدفاع، فإنه يلزم عدم طرد سكان الناصرة»⁽³³⁾. وفي تلك الأثناء كان لاسكوف قد عين ضابطا آخر حاكما عسكريا للمدينة بدلا من دنكيلمان. لم يكن سكان المدينة على دراية بتلك التطورات وأجروا بشكل سريع تسوية لأمورهم المعيشية في ظل الاحتلال. كانت الأمور بالمدينة جيدة إلى الحد الذي دفع القرويين من المنطقة المحيطة إلى التدفق عليها⁽³⁴⁾. حث شيموني من وزارة الخارجية الحاكم العسكري للمدينة على أن «يطلب من قادة الكنيسة والمسلمين» إرسال برقية إلى البابا و«غيره من المواقع المعنية» تؤكد على «السلوك الجيد لليهود تجاه الأماكن المقدسة»⁽³⁵⁾. ولمنع عمليات السلب للممتلكات العربية أعلنت قوات الدفاع الإسرائيلية في 22 يوليو المدينة محظورة على «جميع الجنود» باستثناء أولئك الذين يحملون تصريحات خاصة⁽³⁶⁾.

في الأيام التالية للغزو كان في الناصرة 15 ألف ساكن و20 ألف لاجئ. وقد نقل مرشد عربي أنهم ذكروا جميعا أن ما يقرب من 30 ألفا قد فروا من المدينة والقرى المجاورة متوجهين في غالبيتهم إلى لبنان. وقد ترددت دعاية في بنت جبيل، جنوبي لبنان، مفادها أن المواطنين هناك يُؤجرون للاجئين الأماكن الظليلة تحت الأشجار مقابل 25 جنيها إسترلينيا. وكان وضع اللاجئين من حيث توافر الغذاء «سيئا للغاية». وحاولت السلطات اللبنانية منع دخول اللاجئين إلا إذا كان في حوزة كل منهم على الأقل 100 جنية إسترليني. ومن ثم فإن الأسابيع التالية شهدت تسلل اللاجئين بأعداد كبيرة عبر خطوط قوات الدفاع الإسرائيلية عائدتين إلى الناصرة⁽³⁷⁾، في الوقت الذي سُمح فيه للقرويين الذين هربوا في البداية إلى الناصرة - من شفا عمرو، كفر كنا، دبورية، وغيرها - بالعودة إلى قراهم.

عقب قيامه بزيارة للمدينة، قدم شتريت شرحا - بشكل غير مقصود جزئيا - للأسباب التي أدت إلى بقاء سكان الناصرة في أماكنهم على الرغم من أن المعركة كانت تدور حولهم. فلا شك في أن منع القاونجي للفرار من المدينة قبيل 15 يوليو أدى دورا في ذلك. ومما لا شك فيه كذلك أن سوء معاملة جيش الإنقاذ للسكان كان من بين العوامل التي أسهمت في ذلك. وأيضا حقيقة أن عمدة المدينة، يوسف بيك الفاهوم، ومستشارين للبلدية، فضلا عن الكثير من موظفي الجهاز الإداري للبلدية و170 من عناصر الشرطة قد بقوا في أماكنهم، مما قلل من المخاوف المتوقعة من الفظائع اليهودية. تصرفت القوات المحتلة عموما بأسلوب جيد. بشكل سريع، عُين مسؤول من وزارة شؤون الأقليات، إيلشا سولز، كحاكم عسكري للمدينة بدلا من تعيين رجل عسكري (في 18 يوليو)، وتولى شيزيك، الحاكم العسكري السابق في يافا، توجيهه حول طريقة التصرف. خلال زيارته للمدينة أصدر شتريت تعليماته إلى سولز فيما يتصل بأسلوب التعامل مع السكان: الانتهاء من البحث عن الأسلحة بشكل سريع، فتح المحال واستعادة الحياة الطبيعية بأسرع وقت ممكن. كذلك طلب الوزير تعيين قاض للمدينة وتفعيل البلدية ومكتب البريد واتخاذ الإجراءات لمواجهة انتشار الأوبئة والعدوى. وأخطر شتريت مجلس الوزراء أنه يلزم «إصدار تعليمات صارمة للجيش بضرورة الاستمرار في التعامل بشكل جيد وعادل مع سكان المدينة نظرا إلى أهميتها السياسية الكبرى في أعين العالم».

الموجة الثالثة

وفقا لشتريت، فر الآلاف من المدينة - على الرغم من ذلك - فور احتلالها نتيجة لاعتقادهم في «الدعاية العربية الكاذبة والزائفة... حول الفظائع التي يرتكبها اليهود، الذين يقطعون الأيدي بالفؤوس، ويكسرون الأرجل ويغتصبون النساء... إلخ». كما فر 200 شخص من عشيرة الفاهوم إلى لبنان، بسبب «الخوف من اغتصاب النساء». ومن جانبه نقل سولز لاحقا أن معظم أولئك الذين فروا كانوا من المتعاونين مع القاقوجي⁽³⁸⁾. غير أنه خلال الأسابيع التالية، ووفقا لمصادر استخبارات جيش الدفاع الإسرائيلي، فإنه في الوقت الذي نجح فيه بعض اللاجئين في الهروب من حواجز الطرق التي أقامها العرب واليهود متجهين إلى الناصرة، استمر المسلمون في مغادرة المدينة بمعدل 10 عائلات يوميا على الأقل⁽³⁹⁾.

خلال المرحلة الثانية لعملية ديكيل (15 - 19 يوليو) احتلت وحدات من اللواء السابع القرى التالية: الرويس (مسلمة)، الدامون (أغلبية سكانها من المسلمين)، كابول (مسلمة)، شعب (مسلمة)، طمرة (مسلمة)، ميعار (مسلمة)، كوكب (مسلمة)، وكفر مندا (مسلمة)، في حين استولت وحدات أخرى على قرى محيطة بالناصرة بما في ذلك: معلول (مسيحية ومسلمة)، يافة الناصرة (مسلمة ومسيحية)، عيلوط (مسلمة)، رينة (مسلمة ومسيحية)، كفر كنا (مسلمة ومسيحية)، رمانة (مسلمة)، عزيز (مسلمة)، طرعان (مسلمة ومسيحية) والبعينة (مسلمة)، بالإضافة إلى المجيدل وصفورية وكلتاها مسلمة.

اتبعت الأحداث، في تلك الحالات، نموذجا مشابها لما كانت عليه الحال في المرحلة الأولى من العملية. فإما مع اقتراب تشكيلات قوات الدفاع الإسرائيلية وإما بعد عمليات القذف المدفعي الأولية وإما خلال الاحتكاكات على الأطراف، هرب أغلب القرويين المسلمين باتجاه الشرق أو الشمال. خسارة العرب في وقت سابق لعكا والقرى الواقعة شرقها، فضلا عن الناصرة، المجيدل، وصفورية في وقت لاحق، أضعف الروح المعنوية لدى المسلمين بشكل كبير. أما في الأماكن التي وُجدت بها تجمعات مسيحية رئيسية، فقد توقع قوات الدفاع الإسرائيلية - أو واجهت بالفعل - مقاومة أقل، ومن ثم استخدمت ليران مدفعية أقل، وبقي السكان بشكل عام في أماكنهم. كذلك فإن سكان العديد من القرى ذات الأغلبية المسلمة - مثل دبورية وإكسال - الذين لم يقاوموا وبقوا في أماكنهم لم يتعرضوا للمضايقة على أيدي القوات الإسرائيلية عند دخولها تلك القرى.

أثار احتلال مدن وقرى داخل وخارج حدود خطة التقسيم مشكلة عامة تتصل بالحكم: كيف ستتعامل إسرائيل مع المواطنين العرب؟ كيف ستتحقق الاستجابة لحاجاتهم ومتابعاتهم وحكمهم؟ وفي هذا الخصوص اتبعت الحكومة حتى حلول شهر يوليو أسلوباً مؤقتاً تمثل في تعيين حكام عسكريين لكل مدينة يتم احتلالها، وهؤلاء فرضوا سلطاتهم خلال تعاملهم مع المشاكل اليومية التي ظهرت في التعامل مع السكان وأجهزة الدولة الأخرى (خاصة قوات الدفاع الإسرائيلية؛ ووزارة شؤون الأقليات). بيد أن الاستيلاء على ثلاثة مدن خارج حدود التقسيم (الناصرة، وقبلها بأيام قليلة اللد والرملة) أدى إلى إبراز الأسئلة الرئيسية التي كان بن غوريون قد صاغها قبل شهرين من ذلك:

هناك حاجة إلى وضع قواعد فيما يتصل بالمدن المحتلة...
من الذي ستؤول إليه مسؤولية الحكم: القائد [العسكري] أم
الحاكم الذي يجري تعيينه؟... ماذا ستكون سلطاته تجاه السكان
وممتلكاتهم؟... هل يجب طرد العرب؟... ما القاعدة الواجب
اتباعها فيما يتصل بالعرب الذين يبقون في تلك المناطق؟... من
الذي سيكون مسؤولاً عن تقديم الرعاية لأولئك الأشخاص؟⁽⁴⁰⁾

بناء على ما تقدم كان من الضروري صياغة سياسة - موحدة - فيما يتصل بمعاملة المجتمعات العربية في المناطق التي أدخلت في الدولة، كما كان لازماً توفير سلطة مركزية تتولى مهام الإشراف على ذلك. وفي هذا الخصوص قررت اللجنة الوزارية للممتلكات المهجورة إنشاء «إدارة الحكم العسكري» داخل وزارة الدفاع، كما قرر بن غوريون تعيين إيلميخ أفنر (زيليكوفتش)، الضابط المخضرم في الهاغاناه، مديراً لها برتبة لواء. وقد قضى أفنر الأسابيع التالية في دراسة الموضوع وزيارة المدن التي تم الاستيلاء عليها حيث التقى الحكام العسكريين والمسؤولين بها. وفي منتصف شهر أغسطس قبل الاضطلاع بالمهمة. في بداية الأمر كانت هناك أربع مناطق واقعة تحت الحكم العسكري خضعت لسلطاته: الجليل الغربي (عكا)، وضمت كذلك حيفا، الجليل (الناصرة)، يافا، واللد/الرملة. وخلال شهري أكتوبر ونوفمبر أضيفت إليه مناطق أخرى دخلت تحت السيطرة الإسرائيلية في السهل الساحلي الجنوبي

وشمال النقب ومن بينها: المجدل والنقب (بئر السبع). وفي كل تلك المناطق أقدم الحكام العسكريون - بمساعدة وحدات قوات الدفاع المخصصة لهم - على إدارة التجمعات العربية، وفرض حظر التجوال، وإصدار تصاريح الإقامة والتنقل، وتنظيم الخدمات البلدية، وتقديم الطعام والخدمات الصحية للمحتاجين، وإقامة المدارس ورياض الأطفال، وتنظيم عمليات البحث عن اللاجئين الذين تسلكوا إلى تلك المناطق وطردهم. وباعتبارها جزءاً من وزارة الدفاع، خضعت «إدارة الحكم العسكري» بشكل مباشر لوزير الدفاع في المسائل المتصلة بالسياسات، أما فيما يتصل بالأعمال اليومية - الموارد البشرية، التجهيزات، العمليات - فإنها عملت كوحدة عسكرية تابعة لإشراف رئاسة الأركان. ونتيجة لهذا الوضع وبشكل جزئي، ولطبيعة مهامها البيروقراطية، اتسمت معاملاتها مع العرب بالافتقار إلى الوضوح طوال الأشهر التالية، مع دخولها في صدامات على السلطة ومناطق الاختصاص مع كل من قوات الدفاع الإسرائيلية، الحكومة العسكرية، ووزارة شؤون الأقليات⁽⁴¹⁾.

وجه سقوط الناصرة والقرى التابعة لها ضربة قوية لمعنويات بقية سكان الريف في الجليل الأدنى؛ وترتب على ذلك سقوط معظم القرى المحيطة في أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية من دون قتال، حيث ترك السكان في أماكنهم. ومن جانب آخر لم تتضمن الأوامر التنفيذية لعملية ديكيل تعليمات تتصل بالطرد. في السادس عشر من شهر يوليو كانت عيلوط (الواقعة غرب الناصرة) أولى القرى التي سقطت في أيدي القوات الإسرائيلية. ولا تعطي المستندات المتاحة صورة واضحة عما حدث هناك. فرمما يكون القرويون قد قاوموا (أو لم يقاوموا) القوات الغازية من الفرقة 13 بلواء غولاني. بيد أنه وفقاً لتقرير من اللواء قُتل في ذلك اليوم 15 من بين السكان ثم فر الباقون. وبعد مرور يومين ورحيل القوة عن القرية بدأ السكان مجدداً في العودة، فأمرتهم إحدى الدوريات بالمغادرة. وبنهاية شهر يوليو أحاطت القوات بالقرية، وخلال عملية البحث وتحقيق الهويات أطلقت النار وقتل عشرة من السكان الذين حاولوا الهروب وفقاً لما أورده تقرير للواء غولاني⁽⁴²⁾. وقد كتب هذا التقرير رداً على شكوى أرسلت إلى بن غوريون حول «سلوك الجنود». حيث كتب المشتكي المجهول (وبشكل مشوش) أن «46 من صغار شباب القرية اعتُقلوا واقتيدوا إلى جهة غير معلومة. وعُثر على جثث بعضهم يوم 3 أغسطس في التلال من

قبل رعاة عرب. في ذلك اليوم قُتل 14 من المحتجزين في بستان زيتون بالقرب من عيلوط علي مرأى من نساءهم وأطفالهم»⁽⁴³⁾. غير أن القرويين لم يُطردوا (وما زالت عيلوط قائمة حتى اليوم ويقطنها 5800 مسلم).

شهدت قرية كفر مندا الواقعة في أطراف المنطقة، والتي تم احتلالها خلال عملية ديكيل أيضا وقوع أحد الأعمال المروعة، وقد تعاقبت على القرية القوات الإسرائيلية خلال فترة وجيزة، ففي بداية الأمر كان سلوك القوات المحتلة «جيذا» في نزعها للسلاح. وبعد ذلك قامت دوريات من قوات الدفاع الإسرائيلية بزيارة القرية من وقت إلى آخر. وفي شهر أغسطس دخلت قوات جيش الإنقاذ القرية وأساءت معاملة سكانها مجبرة إياهم على بناء تحصينات وإمداد الجنود بالماء والطعام. وكان جيش الإنقاذ حانقا على سكان القرية لاستسلامهم لقوات الدفاع الإسرائيلية. وذات يوم هاجمت قوة تابعة للجيش الإسرائيلي القرية، الأمر الذي أدى إلى فرار عناصر جيش الإنقاذ، في حين لجأ السكان إلى الاحتباء بالمسجد. ثم «دخل ضابط يهودي، يُدعى شلومو، إلى المسجد وأخرج ما يقرب من عشرين شابا واقتادهم إلى ينبوع المياح، حيث أوقفهم في صف وأخرج منه اثنين فأعدمهما». وكان الدافع الظاهر هو غضب الإسرائيليين من المساعدة التي قدمها القرويون لجيش الإنقاذ، ثم غادرت القوة المكان، الأمر الذي أعقبته عودة جيش الإنقاذ إلى القرية إلى أن وقعت مجددا في أيدي الإسرائيليين في أكتوبر⁽⁴⁴⁾.

كانت كل من عيلوط وكفر مندا استثناء، أما أغلب القرى فقد سقطت من دون وقوع فظائع أو طرد. ففي 17 يوليو استسلمت دبورية وإكسال وكذلك قبيلة عرب الصبيح (عرب الشبلي)، جميعهم أسفل جبل طابور (الطور) من دون مقاومة وسلموا أسلحتهم⁽⁴⁵⁾، وقد اعتُقل العديد من شباب دبورية كأسرى حرب، كما فُجرت ثلاثة منازل كعمل انتقامي لمقتل شابتين يهوديتين في الفترة الأولى من الحرب⁽⁴⁶⁾. وفي اليوم ذاته أبدى القرويون في كل من طمرة، الرويس، الدامون، ميعار، شعب، ومجد الكروم رغبتهم في الاستسلام لقوات الدفاع الإسرائيلية⁽⁴⁷⁾. وفي حين احتل اللواء السابع الدامون والرويس في 18 يوليو، احتل لواء غولاني قرى طرعان، حطين، مشهد، كفر كنا وغمرين. تم احتلال طمرة وشعب من دون قتال في اليوم التالي، كما تم احتلال ميعار بعد معركة. وتم احتلال قرية عين ماهل؛ حيث وقَّع أعيان القرية

الموجة الثالثة

وثيقة استسلام وافقوا فيها على أن أولئك الذين فروا من القرية لا تحق لهم العودة إليها، وإلا تعرضوا للإعدام، فضلا عن مصادرة أملاكهم⁽⁴⁸⁾.

استسلمت قرية سخنين في 20 يوليو، وطلب أعيانها من قوات الدفاع الإسرائيلية احتلال القرية. كما سلم 15 مسدسا إلى دورية جابت القرية وغادرت بعد ذلك. ولكن قبل أن تُوضع حامية دائمة هناك، طوقت قوات القواقجي القرية وتبادلت إطلاق النار مع السكان مما أسفر عن مقتل الكثيرين منهم واستيلائهم على سخنين⁽⁴⁹⁾. وفيما يتصل بقريتي دير حنا وعرابة المجاورتين، اللتين سعتا أيضا إلى الاستسلام، فإنه لم يتم احتلالهما وبقيتا تحت سيطرة عربية حتى الاستيلاء عليهما من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية في عملية حيرام في نهاية شهر أكتوبر⁽⁵⁰⁾.

الوسط

بالنسبة إلى قوات الدفاع الإسرائيلية كانت عملية داني هي المحرك الرئيس لـ «الأيام العشرة»، وقد تمثل هدفها في تخفيف الضغط عن القدس «شبه المحاصرة»، وتأمين طريق تل أبيب - القدس بكامله، فضلا عن تحييد التهديد المحتمل لتل أبيب من قبل الجيش العربي والذي كانت طليعة قواته على مسافة اقل من عشرين كيلومترا منها.

منذ بداية الحرب هاجم رجال المليشيات في الرملة واللد وسائل النقل اليهودية على الطرق المجاورة لهما. وقد استتبع ذلك ضربات يهودية انتقامية، ومن ذلك الضربة التي قامت بها الهاغاناه في 10 ديسمبر 1947، وأسفرت عن تدمير 15 سيارة خالية من الركاب، بما في ذلك حافلتان، في موقف للسيارات بالرملة فضلا عن مقتل حارسين⁽⁵¹⁾، والهجوم بالقنابل الذي نفذته الإرعون في 18 فبراير 1948 في سوق الرملة والذي أسفر عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة ما يزيد على العشرين شخصا⁽⁵²⁾، وأدى كل ذلك إلى تآكل الروح المعنوية لدى العرب. وكذلك كانت الحال بالنسبة إلى المذبحة التي نفذها على الأرجح الإرعون في نهاية شهر فبراير 1948 في بساتين بالقرب من عرب السطرية (عرب الفضل) بالقرب من الرملة، وأودت بحياة عشرة عمال عرب (من بينهم امرأة)⁽⁵³⁾. وفي أعقاب الجولات الأولى من العنف سعى الأعيان في كل من اللد والرملة بشكل عام للحفاظ على السلام والسيطرة على

المقاتلين المحليين، غير أن مساعيهم نجحت فقط بصورة متقطعة وغير مستمرة⁽⁵⁴⁾. وفي مطلع شهر مايو كان هناك هروب جماعي من الرملة التي عانت بسبب انقطاع المياه والتيار الكهربائي من وقت إلى آخر، فضلا عن نقص في البنزين⁽⁵⁵⁾. وتردد أن رجال المليشيات في أطراف المدينة يمنعون الشباب صغار السن من مغادرتها، مع السماح للنساء والأطفال وكبار السن بالرحيل⁽⁵⁶⁾. قصفت القوات الجوية الإسرائيلية - التي كانت آنذاك في طور التكوين - الرملة واللد فترة قصيرة، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة 11 شخصا على الأقل بجروح⁽⁵⁷⁾. الأمر الذي أضعف الروح المعنوية بدرجة كبيرة.

حتى قبيل الهدنة الأولى بدأ كل من بن غوريون ورئاسة أركان قوات الدفاع الإسرائيلية في تكوين نظرة عدائية لكلتا المدينتين. فقد نقل لواء كيرياتي - المسؤول عن تل أبيب - في أواخر شهر مايو أن في حوزة العرب «قوة رئيسية - بما في ذلك المدرعات والمدفعية - متمركزة في الجبهة الممتدة من الرملة واللد إلى مطار بيت نبالا - ويلهلما»، وأنه يلزم الأخذ في الاعتبار احتمال «اندفاعها باتجاه تل أبيب»⁽⁵⁸⁾. وقد أخبر بن غوريون جنرالاته، في 30 مايو، أن المدينتين «يمكن استخدامهما كقواعد لشن هجوم على تل أبيب» وغيرها من المستوطنات. وأن الاستيلاء عليهما من قبل قوات الدفاع سيضيف أراضي جديدة للدولة، ويحرر قوات يجري تكريسها للدفاع عن تل أبيب والطريق الرئيسي المؤدي إلى القدس، كما أن من شأنه الإضرار بخطوط النقل العربية. وعلى حين كانت لدى الجيش العربي كتيبة واحدة بتشكيلات دفاعية (120 - 150 جنديا) في اللد والرملة معا، وكتيبة أخرى - كخط قتال ثان - في بيت نبالا إلى الشمال، اعتقد كل من جهاز استخبارات الجيش ورئيس عمليات عملية داني، إيغال آلون، أنهم سيواجهون مع بداية الهجوم قوة من الجيش العربي أكبر بكثير من ذلك تنتشر بطريقة هجومية على الأرجح وتمثل تهديدا لـ تل أبيب ذاتها⁽⁵⁹⁾.

عُين آلون رئيسا لعملية داني في السابع من يوليو، أي قبل 48 ساعة من بدء المعارك، ولم تهتم أوامر العمليات الصادرة عنه - أو تلك الخاصة بعملياتي لودار و LRLR، وهي الخطط السابقة التي استندت إليها عملية داني، بالمصير المنتظر لسكان المدينتين والقرى المحيطة بهما⁽⁶⁰⁾. بيد أنه خلال شهري مايو ويونيو كانت المدينتان تستحوذان على تفكير بن غوريون، من جانب بسبب موقعهما المهيمن

الموجة الثالثة

على طريق تل أبيب - القدس، مما يهدد في نهاية المطاف القدس اليهودية، ومن جانب آخر نظرا إلى قربهما وتهديدهما لتل أبيب. وقد كتب في مذكراته بشكل متكرر أنه يجب «تدمير» اللد والرملة⁽⁶¹⁾، كما تحدث في اجتماع لمجلس الوزراء في منتصف يونيو عن الحاجة إلى «إزالة هاتين الشوكتين» في جانب اليشوف⁽⁶²⁾.

في يوليو 1948 بلغ عدد سكان المدينتين معا ما بين 50 و70 ألف نسمة، من بينهم ما يقرب من 20 ألف لاجئ من يافا والمناطق المحيطة بها، وكان لدى السكان سبب منطقي للشعور بالاطمئنان، فالمدينتان كانتا خارج الدولة اليهودية وفقا لخطة التقسيم؛ فضلا عن أن وجود قوات الجيش العربي عكس التزاما من الملك عبد الله بالدفاع عنهما. (وبشكل عكسي، كان لانسحاب تلك القوات في 11 - 13 يوليو أثر مدمر في معنويات السكان). وعلى العكس من حيفا ويافا (حيث ساد شعور قوي بالعزلة والحصار) فإن المدينتين كانتا مجاورتين لأراض داخلية ذات كثافة سكانية كبيرة في الضفة الغربية، كما كان هناك شهر من الهدوء أثناء الهدنة الأولى. وقد اختتم ضابط باستخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية تقريراً له بتاريخ 28 يونيو بقوله: «لم يغادر المدنيون المدينتين، كما أنهم لا يعتقدون أننا سننجح في الاستيلاء عليهما لأنهما محصنتان بشكل جيد»⁽⁶³⁾.

في المقابل، كانت هناك عوامل جادة لتحطيم الروح المعنوية؛ حيث وقعت هجمتان للقوات البرية (وإن كانتا غير ناجحتين) في الرملة في ليلة 21 - 22 مايو، وليلة 24 - 25 مايو، كما قام سلاح الجو التابع للهاغاناه بقصف المدينتين بعد مرور أيام قليلة على ذلك. وكانت محصلة تلك الهجمات بمنزلة إنذار للمدينتين. وفضلا عن ذلك فإن وجود آلاف اللاجئين من مناطق سبق الاستيلاء عليها من قبل اليهود كان له بالتأكيد أثر في زعزعة الاستقرار. عانى اللاجئون من الجوع وقلة المال، وقد عرضوا أنفسهم لاحتمال قيام قوات الدفاع اليهودية بإطلاق النيران عليهم أثناء إغارتهم على الحقول في المناطق العازلة «لجمع الحطب والخضراوات». يضاف إلى ذلك أن المدينتين عانتا من بطالة شديدة منذ بدء القتال (العديد كانوا يعملون في المستوطنات اليهودية) ومن نقص في الغذاء من وقت لآخر، مما أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار. كانت بعض العائلات الثرية قد هربت إلى منطقة المثلث أو إلى الأردن الشهور السابقة⁽⁶⁴⁾. وكان من شأن عملية داني، التي شارك فيها أربعة لواءات

إسرائيلية، في ليلة 9 يوليو إكمال عملية تدمير الروح المعنوية في المدن، وخلال يومين تمثلت النتيجة في النزوح شبه الكامل لسكانها باتجاه الشرق.

منذ البداية كانت العمليات ضد اللد والرملة مخططة لإدخال الرعب في النفوس مما يؤدي إلى الفرار - كوسيلة للإسراع في الانهيار العسكري، وأيضا يمكن اعتبار ذلك هدفا في حد ذاته. في أعقاب الضربات الجوية على المدن أخطرت القيادة العامة للعملية في الساعة 11,30 يوم 10 يوليو رئاسة الأركان لقوات الدفاع الإسرائيلية بما يلي: «يجري هروب عام وجدي للمدنيين من الرملة. ومن المفيد للغاية الاستمرار في القصف الجوي»⁽⁶⁵⁾. خلال فترة ما بعد الظهيرة طلب مركز قيادة العملية من رئاسة الأركان تجديد القصف الجوي وأصدرت تعليمات إلى أحد الألوية المشاركة نصت على أنه: «يجب تسهيل عملية هروب النساء والأطفال والشيوخ من الرملة، وفي المقابل يتم اعتقال الذكور [في سن القتال]»⁽⁶⁶⁾.

كان القصف الجوي والمدفعي يوم 10 يوليو ناجحا. وفي اليوم التالي نقل ضابط استخبارات لواء يفتاح ما يلي: «إن القصف بالقنابل من الجو وبالمدفعية على اللد والرملة أسفر عن الهروب وأحدث حالة من الذعر بين المدنيين واستعدادا للاستسلام». وفي ذلك اليوم أعاد مركز قيادة العملية طلبه المزيد من القصف الجوي «بما في ذلك القنابل الحارقة»⁽⁶⁷⁾. تدهورت الروح المعنوية بشكل كبير لدى المدنيين (وإرادة المقاومة لدى العسكريين) جراء غارة ما بعد ظهيرة يوم 11 يوليو التي شنتها الفرقة 89 (بقيادة العقيد موشيه ديان) على اللد، وعلى طول طريق اللد - الرملة. وقد دخلت كتيبتان من الفرقة محمولتان على سيارات مدرعة وجيب وعربات نصف نقل اللد من الجهتين الشرقية والغربية مطلقة نيران الأسلحة الآلية على كل شيء يتحرك، واتجهت بعد ذلك جنوبا مطلقة النيران على مواقع المليشيات على طول طريق اللد - الرملة ووصلت إلى محطة قطارات في الطرف الشمالي الشرقي بمدينة الرملة ثم عادت بعد ذلك إلى النقطة التي انطلقت منها في بن شيمون. وقد تمثلت خسائر الفرقة في 6 قتلى و21 جريحا - بينما قتلت وجرح العشرات من العرب (ربما قد يصل العدد إلى 200)⁽⁶⁸⁾. وقد وصف غديون (أحد أفراد قوات ديان) بعد مرور عدة أشهر ما رآه وشعر به ذلك اليوم على النحو التالي:

استدارت سيارة الجيب التي تقلني، وفي... مدخل المنزل المقابل كانت تقف طفلة عربية تصرخ وعيناها مملكتان بالخوف والرعب. كانت ثيابها ممزقة وتقطر دما، بالتأكيد كانت جريحة. وحولها انتشرت على الأرض أجساد عائلتها، وهي ما زالت ترتعش حيث لم يكن الموت قد خلصهم بعد من الآلام. إلى جانبها كانت هناك امرأة في ملابس بالية؛ أمها ممدودة الأيدي تحاول أن تجذبها إلى داخل المنزل. أما الطفلة فلا تفهم شيئا... هل أطلقت النار عليها؟... ولكن لماذا مثل هذه الأفكار، ألسنا في خضم المعركة، في خضم الاستيلاء على المدينة، العدو في كل ركن. كل شخص هو عدو. اقتل! دمر! وإلا فإنك ستقتل ولن تستولي على المدينة. ما هذا الشعور الذي تثيره تلك الطفلة داخلك؟ استمر في إطلاق النار! تحرك إلى الأمام! من أين تأتي تلك الرغبة في القتل؟ هل تفقد إنسانيتك لأن صديقك قد قتل أو جرح فتقتل وتدمر؟ نعم!... أنا أقتل كل شخص ينتمي إلى معسكر الأعداء: الرجل والمرأة والشيخ والطفل، وليس هناك ما يردعني⁽⁶⁹⁾.

استنادا إلى هذا الوصف، اندفعت كتيبة نشر الموت مخترقة اللد وتحمل معها مكونات معركة ومذبحة. وبعد مرور عدة أشهر قام أكثر شعراء إسرائيل شهرة: ناتان ألترمان في شهر نوفمبر بتصوير العملية في قصيدة أخلاقية تدينها⁽⁷⁰⁾. وأيا كان الأمر فإن الحملة التي قامت بها الفرقة على مدار ساعة هزت بالتأكيد المعنويات في اللد (وربما كذلك في الرملة).

ليس من الواضح عدد المدنيين الذين فروا من اللد والرملة يومي 10 - 11 يوليو وقبيل احتلال المدينتين. فقد تحدث مركز قيادة عملية داني صباح 10 يوليو عن «هروب عام جدي»⁽⁷¹⁾. وقد اكتسب الهروب زخما أثناء ليلة 11 - 12 يوليو بعد انسحاب كتيبة جيش الإنقاذ التي كانت موجودة في الرملة. وكان مركز قيادة لواء يفتاح قد بدأ في إجراء اتصالات في 10 يوليو مع أعيان الرملة للتوصل إلى وثيقة استسلام⁽⁷²⁾. وفي اليوم التالي ألقت طائرة تابعة لقوات جيش الدفاع منشورات على المدينتين تدعو إلى الاستسلام: «الذين سيقاومون سيموتون... والذين يختارون الحياة يستسلمون». تلقى أعيان الرملة تعليمات بأن يتوجهوا سيرا على الأقدام إلى

قرية البرية رافعين عاليًا العلم الأبيض، في حين كانت التعليمات الصادرة لأعيان اللد الذهاب إلى جمزو⁽⁷³⁾. وصل وفد من أعيان الرملة ليلة 11 - 12 يوليو (ضم: إسماعيل نحاس؛ حارث حجي؛ حسام الخيري؛ عماد خوري - إلى البرية حيث نقلوا إلى مركز قيادة لواء يفتاح في كيبوتس نعان، ليوقعوا صباح اليوم التالي على وثيقة استسلام رسمية⁽⁷⁴⁾. نصت الوثيقة على أن يتم تسليم «كل الأسلحة وكل الغرباء في المدينة» إلى الجيش، وأنه سيتم السماح «لجميع سكان المدينة دون سن القتال بالرحيل إذا ما رغبوا في ذلك»، فضلًا عن أنه «ستضمن حياة وسلامة السكان إذا ما تعاون ممثلهم مع الجيش»⁽⁷⁵⁾. وفي الصباح نفسه دخلت قوات الفرقة 42 التابعة للواء كيرياتي مدينة الرملة وفرضت حظر التجوال.

اتخذت الأحداث منحى أكثر عنفا في اللد، حيث لم تُوقع وثيقة استسلام رسمية. شقت الفرقة الثالثة من لواء يفتاح طريقها إلى المدينة في مساء 11 يوليو على أثر غارة الفرقة 89. مدعومة بكتيبة من الفرقة الأولى في اللواء، أقامت الفرقة الثالثة مواقع لها وسط المدينة. في حين استمرت مجموعة صغيرة من الجيش العربي والعناصر غير النظامية في التحصن في مركز الشرطة بالطرف الجنوبي للمدينة، وفي تلك الأثناء «تدفقت مجموعات من النساء والأطفال على الشوارع في مشهد خضوع حاملي الأعلام البيضاء، ودخلت بإرادتها إلى ثكنات الاعتقال التي أعدت في المسجد والكنيسة، بعد فصل المسلمين والمسيحيين عن بعضهم بعضا». وسرعان ما عجز المكان عن استيعاب الكم الهائل من البشر و«كان من الضروري ترك النساء والأطفال يغادرون، والاحتفاظ فقط بالذكور البالغين»، وفرض حظر التجوال مع الإبقاء على عدة آلاف من الذكور البالغين رهن الاعتقال⁽⁷⁶⁾.

تعكر صفو الهدوء في اللد في الساعة 11.30 من صباح 12 يوليو إثر دخول مدرعتين أو ثلاث المدينة بقيادة الملازم حمد الله آل عبدالله (ربما تكون قد ضلت الطريق، أو في مهمة استطلاع، أو في عملية بحث عن ضابط مفقود)، مما أدى إلى اندلاع معركة تم خلالها تبادل النيران وانتهت بانسحاب العربات المدرعة⁽⁷⁷⁾. بيد أن الضوضاء التي أحدثها تبادل إطلاق النار دفعت بعض رجال المدينة المسلحين إلى محاولة قنص القوات المحتلة، وقد اعتقد بعضهم أن الجيش العربي يشن هجوما مضادا الأمر الذي دفعهم إلى محاولة المساعدة⁽⁷⁸⁾.

شعر أفراد القوات الإسرائيلية، الذين تراوح عددهم بين 300 و400 فرد وانتشروا في جيوب شبه معزولة وسط الآلاف من السكان المعادين (بعضهم لا يزال مسلحا)، بالتهديد والغضب. فقد اعتقدوا أن المدينة استسلمت. أصدر قائد الفرقة الثالثة، موشيه كيلمان، أوامره للجنود بقمع عملية القنص - التي يصفها المؤرخون الإسرائيليون والعرب لأسباب مختلفة - بـ «الانتفاضة» - بأقصى درجات الصرامة، رُخص للجنود بإطلاق النار على «أي هدف واضح» أو «أي شخص يروونه في الشوارع»⁽⁷⁹⁾. وفي الساعة الواحدة والربع ظهرا قام مركز قيادة لواء يفتاح بإخطار قيادة عملية داني بما يلي: «اندلعت معارك في اللد، وأصبنا سيارة مدرعة بقذيفة من مدفع وقتل الكثير من العرب. لا يزال هناك تبادل لإطلاق النار في المدينة، وقد اعتقلنا العديد من المصابين»⁽⁸⁰⁾.

أصيب بعض سكان المدينة القابعون في منازلهم، بسبب حظر التجوال، بالهلع لسماع صوت إطلاق النار في الخارج، وربما اعتقدوا أن مذبحة ما تجري في الخارج، فاندفعوا إلى الشوارع وتعرضوا للنيران الإسرائيلية. كذلك أقدم بعض الجنود على إلقاء قنابل يدوية على المنازل المشكوك في استخدامها من قبل القناصة. وفي هذا المناخ من الارتباك، أطلق الرصاص وقتل العشرات من العناصر غير المسلحة المحتجزة في مسجد دهمش وسط المدينة. ومن الواضح أن بعضهم حاول الهرب ربما خوفا من تعرضهم لمذبحة. وقد قام جنود قوات الدفاع الإسرائيلية بإلقاء القنابل اليدوية وإطلاق صواريخ البازوكا على المسجد⁽⁸¹⁾.

بحلول الساعة الواحدة والنصف ظهرا كان الأمر قد انتهى. تمثلت خسائر قوات الدفاع الإسرائيلية في ثلاثة أو أربعة قتلى وما يزيد على عشرة جرحى، وقد وصف يروهام كوهين الذي عمل ضابط استخبارات في عملية داني المشهد على النحو التالي:

أصاب سكان المدينة الذعر. حيث خشوا من أن تقوم قوات الدفاع الإسرائيلية بالانتقام منهم. وكان المشهد مروعا. فالنساء كن يندبن بأعلى أصواتهن، والشيخوخ يتلون الشهادة كما لو كانوا قد رأوا موتهم أمام أعينهم⁽⁸²⁾.

أوقعت نيران لواء يفتاح ما يقرب من «250 قتيلًا... والعديد من الجرحى»⁽⁸³⁾. ولم تكن النسبة بين الخسائر العربية والإسرائيلية متناسقة مع توصيف ما حدث على

أنه «انتفاضة» أو معركة. وعلى جميع الأحوال فإن الضباط الإسرائيليين المسؤولين قد نظروا فيما بعد إلى قمع «الانتفاضة» (وما تبعه من طرد لسكان المدينة) على أنه حلقة كئيبة في تاريخ «يفتاح». وفي هذا الصدد كتب مولا كوهين، قائد العمليات في لواء يفتاح: «مما لا شك فيه أن قضية اللد والرملة، وهروب السكان، والانتفاضة والطرد الذي أعقبها تركت أثرا عميقا في كل من شارك في تلك التجربة»⁽⁸⁴⁾. وقد صاحبت كل هذه الأحداث وتبعتها عمليات سلب على نطاق واسع.

انسحبت الفرقة الثالثة من اللد ليلة 13 - 14 يوليو، وقضت اليوم التالي، إلى جانب فرق أخرى من اللواء، في غابة بن شيمون في اجتماع «لتقييم الذات»، حيث وبخهم كوهين وأجبرهم على تسليم ما نهبوه، أحرق ودُمر كل شيء⁽⁸⁵⁾. ومع ذلك استمرت عمليات سلب المنازل الخالية في الرملة واللد من قبل مجموعات من الجنود لشهور بعد ذلك⁽⁸⁶⁾.

على الرغم من أن بعض ضباط قوات الدفاع الإسرائيلية كانوا قد بدأوا منذ صباح 12 يوليو في نصح سكان اللد بالرحيل⁽⁸⁷⁾، قبل بدء إطلاق النار، فإن النزوح الجماعي من المدينتين، الذي بدأ بعد مرور بضع ساعات، يجب النظر إليه على خلفية المذبحة. وفضلا عن ذلك فإن إطلاق النار وسط المدينة في اللد كان حاسما في تقرير مصير سكان الرملة كذلك. وكما أن بدء عملية القنص أخاف الفرقة الثالثة، فإنه هز كذلك عمليات مركز قيادة عملية داني، حيث ساد الاعتقاد قبل ذلك بساعات بأن المدينتين كانتا تحت قبضة قوات الدفاع الإسرائيلية بشكل مُؤمّن. كان من شأن اندلاع القتال بشكل غير متوقع تركيز الضوء على خطر وقوع هجوم أردني مضاد تصاحبه انتفاضة ضخمة من قبل وجود عربي ضخم فيما وراء خطوط القتال اليهودية، في وقت استمرت فيه لواءات ألون في التقدم باتجاه الشرق لتحقيق أهداف المرحلة الثانية من العملية: اللطرون ورام الله. استحوذت عملية إطلاق النار المشار إليها على تفكير قيادة عملية داني في يازور؛ حيث كانت تسود بالفعل رغبة قوية لتفريغ المدينتين من سكانهما، وبدا كأن إطلاق النار قد وفر مبررا وفرصة لتحقيق ما فشلت في تحقيقه الضربات الجوية والقذف المدفعي.

تواجد بن غوريون في يازور بعد ظهيرة ذلك اليوم. وطبقا لأفضل المصادر عن الاجتماع الذي عقد آنذاك، وضم كلا من يادين؛ آيالون، ألون، إسرائيل غاليلي، والعقيد

الموجة الثالثة

إسحاق رابين رئيس عمليات عملية داني (وكذلك البالماخ) ، فإنه بعد سماعه أخبار القتال في اللد، اقترح أحد المشاركين، وربما يكون آلون، طرد سكان المدينتين، وهو ما لم يعقب عليه بن غوريون، ولم يتخذ قرار في هذا الشأن. وفي أعقاب ذلك انتحى كل من بن غوريون، آلون، رابين جانبا للتدخين، ونُقل أن آلون سأل حينئذ: «ماذا سنفعل مع العرب؟»، وهو ما رد عليه بن غوريون ملوحاً بقوة بيده قائلاً: «اطردوهم»⁽⁸⁸⁾.

خلال دقائق، في تمام الساعة 13:30، وفي وقت كان فيه إطلاق النار يتلاشى، أصدرت عمليات مركز قيادة عملية داني الأمر التالي إلى مركز قيادة لواء يفتاح:

- 1 - يجب طرد سكان اللد بسرعة من دون النظر إلى معيار السن. ويلزم دفعهم في اتجاه بيت نبالا. كما أنه تقع على مركز قيادة لواء يفتاح مسؤولية تحديد أسلوب التنفيذ، وأن يقوم بإخطار مركز عملية داني ومركز قيادة اللواء الثامن.
- 2 - التنفيذ فوري.

وقد حمل الأمر توقيع إسحاق رابين⁽⁸⁹⁾. ويبدو أن أمرا مشابها بخصوص الرملة قد أرسل إلى مركز قيادة لواء كيرياتي في الوقت ذاته ويمكن العثور على صدى لذلك الأمر في برقية أرسلت اليوم التالي من مركز قيادة لواء كيرياتي إلى زفي أورباخ، ضابطه المسؤول في الرملة:

- 1 - في ضوء انتشار الفرقة 42 خارج الرملة - يجب عليكم تولي [مسؤولية] الدفاع عن المدينة، ونقل السجناء [إلى معسكرات أسرى الحرب] وإفراغ المدينة من سكانها.
- 2 - يجب عليكم الاستمرار في فرز السكان، وإرسال الذكور في سن القتال إلى معسكر أسرى حرب. أما فيما يتصل بكبار السن والنساء والأطفال فإنهم ينقلون بسيارات إلى القباب ليعبروا خطوط القتال، ليكملوا طريقهم بعد ذلك سيرا على الأقدام...»⁽⁹⁰⁾.

أثناء فترة ما بعد ظهيرة يوم 12 يوليو كان ضباط لواء كيرياتي قد رتبوا وسائل لنقل سكان الرملة إلى خطوط قتال الجيش العربي. وقد اتضح أن وسائل النقل العربية التي صودرت فضلا عن تلك الخاصة باللواء لم تكن كافية، وخلال ليلة 12 - 13 يوليو أرسل

بن غال، قائد العمليات، رسالة بالراديو إلى عمليات رئاسة الأركان طالباً المزيد من السيارات⁽⁹¹⁾. وفي تلك الأثناء، في فترة ما بعد ظهرية يوم 12 يوليو - دفع بالآلاف من سكان الرملة خارج المدينة سيرا على الأقدام أو في حافلات وشاحنات. وفي اللد، حيث استفاقت القوات من عملية إطلاق النار في فترة ما بعد الظهر ودفنت الجثث، قبع السكان في ديارهم تحت وقع حظر التجوال، ولم ينفذ قرار الطرد بشكل فوري. وخلال ليلة 12 - 13 يوليو وصلت كتيبتان من الفرقة 42 التابعة للواء كيرياتي المدينة لتدعيم الفرقة الثالثة. انضم لاعب آخر في ظهرية يوم 12 يوليو، متمثلاً في شتريت، وزير شؤون الأقليات؛ حيث وصل إلى الرملة، ونجح تقريباً في إيقاف الهجرة الجماعية من المدينتين قبل أن تتخذ أبعاداً ضخمة.

يُذكر أنه لم يُخطر مجلس الوزراء بأي شيء عن أوامر الطرد السالفة الإشارة إليها. وكعادته، وصل شتريت إلى الرملة ليتفقد «دائرة اختصاصه» الجديدة، ألم يكن مسؤولاً عن الأقلية العربية؟ وقد أصيب الوزير بالصدمة لما سمعه ورآه؛ كانت قوات لواء كيرياتي في خضم الترتيبات لطرد السكان. ووفقاً لما أورده شتريت فقد أفاده بن غال بأنه «تماشياً مع أمر صادر عن بايكوفتش [آلون] فإن قوات الدفاع الإسرائيلية كانت بصدد اعتقال كل الذكور في سن القتال، أما فيما يتعلق بباقي السكان، الرجال، والنساء، والأطفال - فإنهم سيصبحون فيما وراء الحدود وسيتركون إلى مصيرهم»، وأن الجيش «ينوي التصرف بالطريقة ذاتها» مع سكان اللد⁽⁹²⁾. وقد غادر شتريت إلى تل أبيب وهو مصاب بالامتعاض والغضب وتوجه للقاء شيرتوك ناقلاً إليه ما سمع. وسارع الأخير بقاء بن غوريون، حيث قام الرجلان بصياغة خطوط عامة لسياسة تحكم سلوك قوات الدفاع تجاه سكان اللد والرملة. ويبدو أن بن غوريون لم يقيم بإخطار شيرتوك (أو شتريت) بأنه كان وراء قرارات الطرد الأصلية، وربما أنكر صدورهما على الإطلاق.

كتب شيرتوك إلى شتريت شارحاً ما اتفق عليه. وطبقاً للخطاب الذي أرسله شيرتوك إلى شتريت في 13 يوليو، تمثلت الخطوط العامة التي تم التوصل إليها بينه وبين بن غوريون فيما يلي:

- 1 - يجب الإعلان على الملأ في المدينتين أن من يريد الرحيل سيسمح له بذلك.

- 2 - يصدر تحذير بأن أي شخص يبقى فإن ذلك سيكون على مسؤوليته الشخصية، وأن السلطات الإسرائيلية ليست مضطرة لتزويده بالطعام.
 - 3 - لا يجوز بأي حال إجبار النساء والأطفال وكبار السن والمرضى على الرحيل.
 - 4 - يجب عدم إلحاق الضرر بالأديرة والكنائس.
- اعتقد شيرتوك أنه تجنب الطرد - لكنه لم يكن متأكدا من ذلك. حيث اختتم خطابه بتوضيح دفعا لسوء التفاهم: «نعلم جميعا إلى أي مدى يصعب التغلب على الغرائز خلال الاحتلال، إلا أنني آمل في أن يتم تنفيذ السياسة المشار إليها عاليه»⁽⁹³⁾.
- التزاما بكلمته، أرسل بن غوريون (صيغا مختلفة من) تلك الخطوط العامة إلى عمليات رئاسة الأركان، التي أرسلتها بدورها إلى مركز قيادة عملية داني في الساعة 23,30 مساء 12 يوليو بشكل مختصر إلى حد ما:

- 1 - للجميع حرية الرحيل، باستثناء أولئك الذين يلزم اعتقالهم.
- 2 - التنبيه إلى أننا لسنا مسؤولين عن الطعام بالنسبة إلى أولئك الذين يبقون.
- 3 - لا يتم إجبار النساء، المرضى، الأطفال والكبار على الذهاب/ المشي [وهو غموض يمكن أن يكون متعمدا].
- 4 - عدم المساس بالأديرة والكنائس.
- 5 - تتم عمليات البحث من دون تخريب.
- 6 - عدم السلب والنهب⁽⁹⁴⁾.

من الواضح أن بن غوريون كان يقول أشياء مختلفة باختلاف الأشخاص فيما بين 12 و13 يوليو. فعلى سبيل المثال ذكر كابلان، وزير المالية، أن بن غوريون أخبره - إما في وقت متأخر يوم 12 أو في وقت مبكر يوم 13 - أن الأوامر تمثلت فيما يلي: «يُقَبَضُ على الشباب الذكور [من الرملة واللد]، أما بقية السكان فيُشَجَّعون على مغادرة المكان، على أن تتحمل إسرائيل مسؤولية رعاية من يبقى منهم»⁽⁹⁵⁾.

اعتقد شيرتيت بعد لقائه مع شيرتوك وقراءته للخطاب الأخير في 13 يوليو أنه نجح في تجنب عملية طرد جماعية. غير أنه كان مخطئا. ففي 13 و14 يوليو تلقى سكان كل من اللد والرملة أوامر و«تشجيعا» على الرحيل. في الوقت نفسه لم تكن هناك حاجة - خاصة في اللد - إلى كثير من «التشجيع». فقد عانوا الكثير خلال

فترة 72 ساعة: صدمة المعركة والغزو غير المتوقع من قبل اليهود؛ تخطى الجيش العربي عنهم؛ مذبحة؛ حظر التجوال مصحوبا بعمليات تفتيش من دار إلى دار؛ القبض الجماعي على الشباب الأقوياء جسديا؛ والفصل بين العائلات؛ ونقص الغذاء والرعاية الصحية؛ وهروب الأقارب؛ والعزلة المستمرة داخل المنازل؛ والشعور العام بالخوف من المستقبل. كذلك فإنه على الأرجح أن أخبار ما حدث في اللد وصلت إلى الرملة، التي تبعد ثلاثة كيلومترات، بشكل شبه فوري، مما أحدث حالة من الذعر. وهكذا فإنه في أثناء ليلة 12 - 13 يوليو قرر العديد من السكان المتبقين في المدينتين أنه قد يكون من الأفضل عدم البقاء تحت الحكم اليهودي. وربما كان سقوط حصن الشرطة في صباح 13 يوليو هو ما حسم القضية بالنسبة إلى البعض.

وهكذا، تقاطعت وتشابكت مصالح ورغبات اليهود والعرب عند هذه النقطة - فقوات الدفاع الإسرائيلية كانت راغبة في وتعد العدة لطرد السكان، والسكان مستعدون، وربما حتى تواقون، للانتقال إلى إقليم تحت سلطة عربية. وعلى الرغم من ذلك بقيت هناك مشكلة عالقة تمثلت في كره العائلات في كل من اللد والرملة أن تترك وراءها شبابهم رهن الاحتجاز. ومن ثم كان المسرح مهياً لـ «الصفقة» التي تم التوصل إليها في صباح 13 يوليو والإجلاء الجماعي الذي تلاها.

تم التوصل إلى «الصفقة» عبر «مفاوضات» بين شماریا غوتمان، ضابط استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية، وغيره من ضباط البالمخ من جانب، وبعض أعيان اللد من جانب آخر. وخلال تلك المفاوضات ذكر ممثلو قوات الدفاع أنهم يريدون أن يرحل الجميع. وهو ما رد عليه الأعيان بأنه لا يمكن أن يحدث ما دام آلاف من السكان (الكثير منهم كبار عائلات) استمروا في مراكز الاحتجاز، وعند هذه النقطة وافق الضباط على إطلاق سراح كل المحتجزين في حالة رحيل جميع السكان. الأمر الذي وافق عليه الأعيان. وفي أعقاب ذلك توجه غوتمان إلى المسجد معلنا أن المحتجزين يمكنهم الرحيل، وهو ما قوبل بالتهليل والفرح. وطاف الحشد الفرح بصحبة الجنود المدينة لإخطار السكان بأنهم جميعا على وشك المغادرة؛ محددين أماكن التجمع للرحيل⁽⁹⁶⁾.

حدث الجانب الأكبر من النزوح الجماعي من اللد والرملة يوم 13 يوليو. وقام لواء كيرياتي بنقل العديد من سكان الرملة بالحافلات وعربات النقل إلى القباب،

ومنها استكملوا طريقهم سيرا على الأقدام حتى اللطرون وسلييت اللتين سيطر عليهما الجيش العربي. في حين سار آخرون على الأقدام طوال الطريق. وقد وصف ضابط استخبارات الفرقة 43 المشهد على النحو التالي:

بدأت عملية نقل اللاجئين في الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر. تحرك أغلبهم على طول الشارع الرئيسي بطريق القدس... ومن هناك تم نقلهم في سيارات إلى نقطة تبعد 700 متر عن القباب، وتركوا ليسيروا على الأقدام إلى بيت تينة [التينة] وسلييت⁽⁹⁷⁾.

من جانبهم سار كل سكان اللد على الأقدام في طريقهم إلى بيت نبالا وبرفيلية. استنادا إلى اتصالات قوات الدفاع الإسرائيلية في 13 يوليو، يتضح أن القادة العسكريين المشاركين في العملية قد فهموا ما يحدث على أنه طرد أكثر منه نزوحا جماعيا تلقائيا. فقد أفاد المركز الرئيسي لقيادة عملية داني الساعة 11:35 عمليات رئاسة الأركان بما يلي: «تم الاستيلاء على مركز شرطة اللد، والقوات منشغلة في طرد السكان». وفي الوقت ذاته أخطر المركز كلا من لواء يفتاح؛ كيرياتي؛ واللواء الثامن أن «مقاومة العدو في كل من الرملة واللد قد انتهت. بدأ طرد السكان...»⁽⁹⁸⁾. ومن الواضح أن المركز الرئيسي لقيادة عملية داني يتوقع أن تنتهي عملية إبعاد السكان بحلول المساء، في الساعة السادسة والربع مساء توجه بالسؤال إلى لواء يفتاح: «هل انتهت عملية إبعاد السكان من اللد؟»⁽⁹⁹⁾.

ظل بعض جنود كل من لواء يفتاح و كيرياتي خلال الفترة من 12 - 14 يوليو على غير معرفة بأوامر الطرد، وربما اعتقدوا أن ما يشاهدونه على الواقع هو نزوح جماعي تلقائي أو شبه تلقائي. وكان من شأن الحماسة التي أظهرها السكان للرحيل أن تدعم هذا الاعتقاد لديهم. وفضلا عن ذلك فإن بيانات وإعلانات قوات الدفاع للسكان كانت بلهجة إخبارية أكثر منها جبرية: «ستتجمعون في هذه النقطة أو تلك»، «ستسيرون باتجاه بيت نبالا»... إلخ. وفي واقع الأمر لم تكن هناك حاجة لأغلب الجنود المشاركين لأن يقولوا أي شيء؛ فالسكان كانوا قد وعوا المتوقع منهم القيام به. ومع ذلك «خرج» الجنود الذين تنقلوا من منزل إلى آخر في اللد بأمر بعض السكان.

أجمع كل الإسرائيليون الذين شاهدوا تلك الأحداث على أن النزوح الجماعي تحت حرارة شهر يوليو مثل مرحلة معاناة طويلة وإضافية خاصة للاجئين اللد.

وقد جرد الجنود البعض من مقتنياتهم الثمينة عند مغادرتهم المدينة أو في نقاط التفتيش على طول الطريق⁽¹⁰⁰⁾. وقد وصف غوتمان لاحقا تلك الرحلة الشاقة كما يلي:

سار عدد ضخم من السكان الواحد تلو الآخر. كانت النساء مثقلات بالصرر والحقائب فوق رؤوسهن، والأمهات يجرن أطفالهن وراءهن... ومن وقت إلى آخر سُمع صفير طلقات الرصاص التحذيرية [من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية]... وأحيانا برزت في أعين أحد الصغار نظرة حادة، كأنه يقول: «نحن لم نستسلم بعد، وسنعود لمحاربكم».

بالنسبة إلى غوتمان، كمتخصص في الآثار، كان المشهد يستحضر في الذهن «ذكرى نفي الإسرائيليين [على أيدي الرومان قبل ذلك بألفي عام]، والمدينة بدت كما لو كانت «بعد وقوع مذبحة فيها»⁽¹⁰¹⁾.

بعد مرور أسابيع قليلة على الأحداث، سجل أحد الجنود الإسرائيليين (على الأرجح من الفرقة الثالثة) من كيبوتس عين حرود انطباعاته الحية بشأن عطش اللاجئين وجوعهم، وكيف كانوا «يفقدون أطفالهم»، وكيف وقع طفل في بئر وغرق وتم تجاهله، بينما كان الآخرون يتشاجرون بعضهم مع بعض للحصول على الماء⁽¹⁰²⁾. ووصف جندي آخر الآثار التي خلفتها الطوابير التي تجر أقدامها ببطء، «في البداية ترى أدوات المطبخ والأثاث، وفي النهاية تكون هناك جثث رجال ونساء وأطفال مبعثرة على طول الطريق». وقد مات عدد من اللاجئين في طريقهم نحو الشرق - من الإرهاق ونقص المياه والمرض - قبل وصولهم إلى مكان للراحة بالقرب من رام الله أو داخلها. واستنادا إلى شائعات تم ترديدها ذكر محمد نمر الخطيب أنه خلال الرحلة الشاقة في اتجاه الشرق قضى 335 شخصا، في حين أن جون غلوب، قائد عمليات الجيش العربي، كان أكثر حرصا في هذا الصدد عندما كتب أن «أحدا لن يعلم كم عدد الأطفال الذين قضوا»⁽¹⁰³⁾.

ربما كانت طوابير اللاجئين، التي ملأت الطرق المتجهة نحو الشرق بالزحام والضوضاء، أحد دوافع قرار الطرد. وفي هذا الصدد كان التفكير العسكري بسيطا ومُقنعا: فقد نفذت قوة الدفع لدى قوات الدفاع الإسرائيلية بعدما حققت أهدافها

الموجة الثالثة

الأساسية. كذلك كان من المتوقع أن يبدأ الجيش العربي هجوما مضادا (عبر: بدرُس؛ جمزو؛ نعلين؛ اللطرون). وكان من شأن خلق حالة من التكدر على المحاور الرئيسية في عمق الأراضي العربية من خلال تدفق بشري أن يعيق الجيش العربي، كما أنه كان من المحتمل أن تستنزف الموجة الجديدة الضخمة من اللاجئين الموارد الأردنية في لحظة حرجة. وفي هذا الصدد ذكر في أحد سجلات قوات الدفاع الإسرائيلية يوم 15 يوليو:

خلق اللاجئين من اللد والرملة مشاكل كبيرة للجيش العربي.
فهناك مشاكل حادة في الإسكان والتموين... وفي هذه الحالة كان
الجيش العربي حريصا على تقديم كل مساعدة ممكنة للاجئين؛
حيث إن الرأي العام العربي يشكك في أن الجيش لم يكن مستعدا
لتقديم المساعدة لكل من اللد والرملة⁽¹⁰⁴⁾.

نص تقرير للبالماخ، كتبه على الأرجح آلون عقب ذلك مباشرة، على أنه فضلا عن أن النزوح الجماعي قد أراح تل أبيب من تهديد على المدى البعيد، فإنه «سد الطرق أمام تقدم الجيش»، وألقى على عاتق الأردنيين مشكلة مساعدة 45 ألف شخص إضافي... والأكثر من ذلك أن ظاهرة هروب عشرات الآلاف سيكون لها تأثير معنوي سلبي في كل منطقة عربية يصلها اللاجئون... كما أن هذا النصر ستكون له أيضا آثار كبيرة في قطاعات أخرى⁽¹⁰⁵⁾. ومن جانبه أشار بن غوريون، بأسلوبه الملتوي المعتاد، إلى المزايا الاستراتيجية الناتجة عن ذلك: «الجيش العربي يشير إلى أنه يوجد على الطرق من اللد والرملة ما يقرب من 30 ألف لاجئ غاضبين من الجيش، ويطلبون الخبز، ويجب نقلهم إلى شرق الأردن؛ حيث توجد مظاهرات مناهضة للحكومة»⁽¹⁰⁶⁾.

خلال مناقشة السياسات من قبل حزب ما بام في الأسابيع التالية انتقد استخدام آلون لطوابير اللاجئين لتحقيق أهداف استراتيجية. وفي هذا الصدد ذكر مائير يعاري، الزعيم المشارك للحزب:

كثير منا يفقدون صورتهم البشرية... للنظر كيف يتحدثون
ببساطة حول أنه من الممكن والمسموح به أخذ النساء والأطفال
والشيوخ ليملاؤا بهم الطرق؛ لأن ذلك ضرورة استراتيجية. وهذا ما

نقوله نحن أعضاء هاشومير هاتزئير، الذين يتذكرون من استخدم
مثل هذه الوسائل ضد شعبنا خلال الحرب العالمية الثانية... أنا
أشعر بالرعب⁽¹⁰⁷⁾.

في الرابع عشر من يوليو أخطرت قوات الدفاع الإسرائيلية بن غوريون أنه
«لم يعد هناك ساكن عربي واحد في الرملة واللد»، أو أن هذا ما قاله لزملائه
في مجلس الوزراء في اليوم نفسه⁽¹⁰⁸⁾. غير أنه في الحقيقة بقي عدة مئات من
السكان، معظمهم من المرضى، فضلا عن حفنة من المسيحيين بما في ذلك رجال
الكنيسة، وقد كان الوضع في اللد - حيث بقي «ما يقرب من مائة شخص»
- أسوأ بكثير مما كان عليه في الرملة؛ حيث «لم تكن هناك مياه تُرَوَّد المدينة
بها، والقاذورات والأوساخ تهدد صحة كل من عناصر الجيش والسكان»، وقد
أوصى مسؤول بوزارة شؤون الأقليات بتحريك السكان إلى يافا أو «تمكينهم
من ممارسة حياة طبيعية»⁽¹⁰⁹⁾. خلال الأشهر التالية تسلل المئات عائدين إلى
المدينتين، ليرتفع عدد سكانهما إلى ألفي نسمة بحلول منتصف أكتوبر⁽¹¹⁰⁾. وفي
الوقت ذاته كانت كل من المدينتين قد وُطنتا بمهاجرين جدد، وأصبحتا ذات
أغلبية يهودية ساحقة.

تحملت الوحدات العسكرية في الخط الثاني، والتي حلت محل الفرقتين الثالثة
والثانية والأربعين في الأيام التي أعقبت الاحتلال، عبء تزويد العرب الباقين
بالخدمات الأساسية، فضلا عن عملية دفن مئات الجثث المتناثرة في شوارع اللد
والمنازل والطريق بين اللد والرملة خلال الفترة من 12 - 15 يوليو. قد مثل ملف
الجثث، في البداية على الأقل، مشكلة سياسية وفقا لما أورده الحاكم العسكري
(كرياتي) في الرملة حيث أوضح أن «الزيارة المقررة غدا لوفد الصليب الأحمر تأتي
مبكرة للغاية ويلزم تأجيلها»⁽¹¹¹⁾. وعندما حُدد موعد جديد للزيارة، يوم 14 يوليو
الساعة الثالثة بعد الظهر، تلقى كرياتي أمرا من مركز قيادة عملية داني بأن يجري
بحلول هذا التاريخ «إجلاء كل السكان والتخلص من الجثث...»⁽¹¹²⁾. ومع ذلك
فإن المشكلة كانت مازالت قائمة في 15 يوليو؛ حيث اشتكى الطبيب كلوس درير
(ياكوف درور) العضو في الجهاز الطبي لقوات وزارة الدفاع إلى عمليات رئاسة
الأركان من أنه لاتزال هناك جثث لم تُدفن في اللد و«الحقول المجاورة» وأن ذلك

يمثل مصدر خطر صحي ومشكلة «معنوية وجمالية». لم يكن لدى الجهاز الطبي الإمكانات المالية للتعامل مع الوضع، ومن ثم طلب من عمليات رئاسة الأركان أن توفر الشاحنات والأفراد، بما في ذلك «عدة عشرات من المدنيين العرب من المدن نفسها»، لحل المشكلة⁽¹¹³⁾. ومن المفترض أنه كان قد جرى دفن الجثث حينئذ.

اهتز الأردن لسقوط اللد والرملة والنزوح الجماعي لسكانهما. اندلعت مظاهرات في عمان والمدن الأخرى على جانبي النهر، وتم اتهام الجيش - خاصة قاداته البريطانيين - من قبل الفلسطينيين والقادة العرب في الخارج بأنهم «تخلوا» عن المدينتين، إن لم يكونوا قد تواطأوا مع اليهود لنقل السلطة فيهما إليهم⁽¹¹⁴⁾. حتى بين صفوف رجال الميليشيات والذكور في سن القتال المحتجزين في المدينتين - الذين بلغ عددهم ما يقرب من 2400 شخص - ساد شعور بـ «المرارة الكبيرة» تجاه «الجيش» والملك عبدالله الذي «يتلقى أموالاً من البريطانيين»⁽¹¹⁵⁾. وعلى صعيد آخر كان من شأن وصول 70 ألف لاجئ إلى رام الله (التي يقطنها 10 آلاف نسمة) أن يحطم الروح المعنوية لدى المدنيين. وقد ناشد القائم بأعمال العمدة، حنا خلف، الملك عبدالله إصدار أوامره لهم بترك المدينة: «إنهم متناثرون في شوارع المدينة، أغلبهم من الفقراء، ويعانون حاجة شديدة للسلع الرئيسية والمياه، كما أنهم يمثلون تهديداً جاداً على الصحة العامة». غير أن الملك نصحه بـ «الصبر»⁽¹¹⁶⁾. ومن جانبه نقل القنصل العام البريطاني في القدس صورة مشابهة لذلك الوضع في كل من نابلس وبيت لحم⁽¹¹⁷⁾. وقد لاحق سقوط اللد، والرملة وطردهما سكانهما الملك عبدالله (وأيضاً غلوب باشا) لأشهر طويلة. وعندما استؤنفت المفاوضات الإسرائيلية - الأردنية في نهاية 1948 ومطلع 1949 تمثل أحد المطالب الأردنية الرئيسية في إعادة المدينتين إلى السيادة الأردنية، أو على الأقل أن يُسمح لسكانهما بالعودة إلى ديارهم.

خلال الفترة من 9 - 13 يوليو اجتاحت القوات المشاركة في عملية داني كذلك القرى المحيطة بكل من اللد والرملة. وكانت النية معقودة منذ البداية على إفراغها من سكانها. ففي 10 يوليو أخطر مركز قيادة لواء يفتاح قيادة عملية داني بما يلي: «تظهر قواتنا منطقة عنابة - جمزو - دانيال، وتحرق كل شيء يمكن حرقه». وبعد مرور عدة ساعات، أضافت قيادة اللواء: «جرى الاستيلاء على خروبة

وخربة الكوميسة^(*). بعد تفجير المنازل وتطهير القرى، احتل رجالنا مواقع عالية تطل على القرى⁽¹¹⁸⁾. وقبل ذلك بعدة ساعات أخطر ضابط بجهاز المهندسين في مركز قيادة عملية داني لواء يفتاح بأنه «يرسل 50 متخصصا في المفترقات لتدمير قرية عنابة». وأضاف ليفشتز أنه «يلزم تدمير أغلب مباني عنابة. والإبقاء على أقل قدر ممكن على أن يُحصَّن لكتيبتين من جيش الدفاع»⁽¹¹⁹⁾. في اليوم التالي أخطر لواء يفتاح مركز قيادة عملية داني أن قواته استولت على جمزو ودانيال، وأنها منشغلة «بتطهير القرى وتدمير المنازل»⁽¹²⁰⁾. في ذلك اليوم أصدر ليفشتز أمرا عاما للواء يفتاح: «في جميع المناطق التي استوليتم عليها يجب... تدمير كل منزل لا تنوون التحصن به»⁽¹²¹⁾. وبالتأكيد فإن التدمير كان يعني التفريغ من السكان. في تلك الأثناء إلى الشرق، وكجزء من عملية داني، شن كل من لواء حاريل (من البالماخ) وعناصر من لواء إيتزيوني (المتمركز في القدس) عددا من الهجمات المحلية بهدف توسيع الممر إلى القدس، والذي كان تحت سيطرة إسرائيلية، فضلا عن تخفيف الضغط على ضواحي المدينة الغربية والجنوبية. ففي 15 يوليو استولى لواء إيتزيوني على جزء من قرية بيت صفافا، التي هُجرت (بشكل مؤقت) من قبل سكانها. وإلى الشرق، استولت وحدات من الإرغون والهستدروت في 15 - 16 يوليو على قرية المالحه، التي كانت شبه مهجورة وتسيطر عليها العناصر غير النظامية⁽¹²²⁾. أما فيما يتصل بقرية عين كارم الكبيرة، التي أجلي سكانها بشكل جزئي في شهر أبريل، في أعقاب الهجوم على دير ياسين الواقعة على بعد كيلومترين شمالا، فقد هجرها السكان المدنيون في 10 و11 يوليو، كما تركها رجال الميليشيات في الفترة من 14 - 16 من الشهر نفسه، في أعقاب استيلاء القوات اليهودية على تلين يهيمنان عليها (خربة بيت مزمل، خربة الحمامة)، وبدأت في القصف المدفعي للقرية، التي عانت في الأيام الأخيرة نقصا حادا في الطعام⁽¹²³⁾.

على بعد عدة كيلومترات باتجاه الغرب وسعت وحدت من لواء حاريل ممر القدس باتجاه الجنوب، ففي 13 و14 يوليو استولت على عدد من القرى الصغيرة: صوبا؛ صطاف؛ خربة اللوز؛ دير عمرو؛ عقور وصرعة (التي كانت واقعة تحت سيطرة المصريين)، وكذلك استولت في 17 و18 من الشهر نفسه على كسلا؛ إشوع؛

(*) وردت في الأصل الإنجليزي Khirbet al Kumeisa. وقد يكون المقصود هو قرية الكنيسة الواقعة جنوبي خروبة. [المحررة].

عسلين؛ دير رفات وعرتوف. وكان معظم سكان تلك القرى، التي كانت على خط النار منذ شهر أبريل، قد سبق أن غادروا المنطقة. والكثير ممن بقوا هربوا مع اقتراب وحدات لواء حاريل والبدء في إطلاق قذائف الهاون. أما الحفنة من الأشخاص الذين بقوا في كل موقع فقد طُردوا⁽¹²⁴⁾.

في نهاية عملية داني في التاسع عشر من شهر يوليو أصدر مركز قيادة العملية تعليماته إلى كل من لواء حاريل؛ يفتاح؛ اللواء الثامن ولواء كيرياتي بـ «منع عودة السكان العرب إلى مدنهم وقراهم المحتلة، بما في ذلك عن طريق استخدام الذخيرة الحية»⁽¹²⁵⁾.

الجنوب

استثمرت قوات الدفاع الإسرائيلية طاقاتها الرئيسية خلال «الأيام العشرة» في شمال البلاد ووسطها. أما في الجنوب، فقد حاول كل من لواء النقب ولواء غيفعاتي أن يؤمن ممرا بين مستوطنات النقب والمنطقة الخاضعة للسيطرة اليهودية في السهل الساحلي ولكن من دون جدوى. ومع ذلك نجح لواء غيفعاتي في توسيع المنطقة التي يسيطر عليها بشكل كبير باتجاه الجنوب والشرق، مستوليا على مناطق في مداخل النقب الشمالي وفي حي الخليل الغربي.

تعتمد شمعون أفيدان، قائد عمليات لواء غيفعاتي، بشكل واضح أن يسرع من عملية فرار السكان من المنطقة التي تحدها من الشرق قزازه؛ جليا؛ إدنبّة؛ مغلّس، ومن الغرب المسمية الكبيرة وقسطينة، ومن الجنوب: حتا وبيت عفا. وقد صدر أمر الاستعداد للاستيلاء على المسمية الكبيرة؛ المسمية الصغيرة؛ التينا؛ قسطينة؛ وتل الترمس من قبل الكتيبة 51 في 29 يونيو، أي خلال الهدنة الأولى. وتحدث الأمر عن «تصفية» قريتي المسمية والاستيلاء على بقية القرى و«تطهيرها»⁽¹²⁶⁾. في الخامس من شهر يوليو ناقش اللواء وحدد خطته في «الأيام العشرة»، وبعد مرور يومين أصدر أفيدان التعليمات التنفيذية. وقد تضمن الأمر الصادر التعجيل من «تصفية القرى العربية الواقعة داخل هذه المنطقة»، كذلك تلقت الفرقة 51 الأمر بالاستيلاء على قرية تل الصافي الكبيرة و«تدمير القوة القتالية للعدو... وتدمير وقتل وطرّد اللاجئين المقيمين في خيام في المنطقة من أجل منع تسلل العدو من

الشرق إلى تلك المواقع المهمة». ومن المرجح أن طبيعة الأمر - وما صاحبه من شرح شفهي - لم تترك في ذهن قادة الفرقة أي شك في أن أفيدان كان يريد تفريغ المنطقة من السكان⁽¹²⁷⁾.

شُنت عملية آن - فار (عملية مناهضة فاروق) ليلة 8 - 9 يوليو بعد مرور ساعات على قيام المصريين بخرق الهدنة الأولى. وخلال الفترة من 8 - 11 يوليو اكتُسحت المنطقة التي شملها أمر أفيدان، وفر أغلب سكانها قبل أن تصل طوابير قوات الدفاع الإسرائيلية إلى القرى. تم الاستيلاء على تل الصافي في الساعات الأولى من صباح 9 يوليو. فبعد إطلاقها ستارا من قذائف الهاون والمدافع، اقتربت الفرقة 51 من القرية من ناحيتي الشمال والغرب. وبعد استيلائها على التل نفسها، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار على المنازل أسفل التل مما «زاد من الهروب الجماعي، وسط الصراخ ومظاهر الخوف...». ووفقا لمؤرخ رسمي لقوات الدفاع، فإن سقوط تلك القرية المحورية «أسفر عن هروب أكثر من 10 آلاف عربي من المنطقة، والذين وجدوا أنفسهم معزولين...» عن القوات المصرية والعناصر العربية غير النظامية في الشرق والجنوب⁽¹²⁸⁾. سقطت كل من بيت عفا؛ عبّس؛ تل الترمس وقرية عراق سويدان في 8-9 يوليو، وقد هرب القرويون بمجرد اقتراب القوات الإسرائيلية أو شروعتها في الهجوم؛ حيث ترددت شائعة مفادها أنها تعاملت مع سكان بيت عفا «كما فعلت في دير ياسين»⁽¹²⁹⁾. تعرضت قرية كرتيا لقصف عنيف من نيران المدفعية مما أدى إلى هجر سكانها لها⁽¹³⁰⁾. أغارت وحدات لواء كيرياتي في الفترة من 12-15 يوليو وضايقت بشكل مستمر عددا من القرى، بما في ذلك: عجور؛ دير الدبان؛ صميل، كما استولت على بلعين وبرقوسية ووجدتهما خاليتين من السكان. وجرى إحراقهما «بقدر ما كان ذلك ممكنا»⁽¹³¹⁾. وقد تضمنت التقارير المتعلقة بتلك العمليات والتي قام بتحريرها الشاعر ذو الرغبة الانتقامية، أبا كوفّر (مناهض سابق للنازية ومن أعضاء هاشومير هتزازير «شباب الحركة الصهيونية») ما يلي:

فجأة، أضحت الأرض ناعمة [تحت عجلات سيارة الجيب التي
تقل وحدة مغاوير غيفعاتي «ثعالب شمشون»] - أجساد! عشرات
الأجساد تحت عجلات الجيب. وشعر السائق بالنفور: أجساد
بشرية تجثو تحت عجلات سيارته! ولكنه قال لنفسه انتظر لحظة؛

حيث تذكر [كيبوتس] نغبا وبيت دراس، [وفي كليهما قتلت القوات العربية يهودا] - فقام بدهسهم! لا تخشوا يا أبناء: كلاب قاتلة - إن عقابهم هو الدم! وكلما قمتم بدهس الكلاب الوحشية، أحببتم الجمال، والخير والحرية⁽¹³²⁾.

في السادس عشر من يوليو أخطر مركز قيادة لواء غيفعاتي عمليات رئاسة الأركان بما يلي: «لقد دخلت قواتنا إلى قرى: قزازة؛ الخيمة؛ جليا؛ إندبة؛ ومُغلس وطردت سكانها ودمرت وحرقت عددا من المنازل. والمنطقة حاليا خالية من العرب»⁽¹³³⁾. سرّعت عمليات لواء غيفعاتي خلال «الأيام العشرة» من عمليات الإجلاء النهائي لقرى المسمية الكبيرة، المسمية الصغيرة، التينة، الخيمة، إندبة، مُغلس، جليا، قزازة، سجد، تل الترمس، الجلادية، صميل، زيتة، بلعين، برقوسية وتل الصافي وعدد من القرى الصغيرة ومخيمات البدو. وقد هرب أغلب القرويين إلى تلال الخليل، في حين عبرت أقلية، من منطقة المسمية، عبر الأراضي الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية إلى قطاع غزة.

العمليات العسكرية خلال الهدنة الثانية

يوليو - أكتوبر 1948

خلال الأشهر الثلاثة التي فصلت بين بداية الهدنة الثانية في 19 يوليو وتجدد القتال في 15 أكتوبر، نفذت قوات الدفاع الإسرائيلية عددا من العمليات التي صممت بهدف تنظيف مناطق خطوطها الخلفية والأمامية من التجمعات السكانية العربية النشطة أو تلك التي قد تكون معادية لإسرائيل.

تمثل أحد تلك التجمعات في سلسلة تقارب ست قرى على طول القطاع الشمالي لطريق تل أبيب - حيفا. وفي مطلع فترة «الأيام العشرة» قررت قوات الدفاع الإسرائيلية الاستيلاء على قرية الطيرة الكبيرة والتي تعيق حركة السير على الطريق في المنطقة الواقعة جنوب حيفا؛ وعلى الرغم من فشل محاولة سابقة لتحقيق ذلك في نهاية شهر أبريل، فإنها أدت إلى الإسراع في عملية إجلاء نساء وأطفال القرية⁽¹³⁴⁾، في حين نجح الجيش العربي في إقناع الرجال بالبقاء وحماية قريتهم⁽¹³⁵⁾. وعلى الرغم من أن أمر العمليات الصادر في يوليو تحدث عن مليشيات محلية «يزيد عددها

على 800 شخص»، فإنه لم يذكر شيئاً عن مصير السكان المدنيين⁽¹³⁶⁾. هُوجمت الطيرة مجدداً وسقطت في 16 يوليو، وفر بعض السكان إلى المنطقة العربية إلى الجنوب، والمسماة المثلث الصغير، وتضم قرى الجبعة، إجزم، وعين غزال⁽¹³⁷⁾.

خلال الفترة 17-19 يوليو هاجمت القوات الإسرائيلية واحتلت القرى شبه المهجورة جنوب الطيرة: كفر لام، صرفند، عين حوض والمزار (والتي سبق أن احتلها الجيش في نهاية مايو ثم بعد مغادرته استولت عليها المليشيات العربية والمدنيون)⁽¹³⁸⁾. وكان المثلث الصغير (الواقع على بعد 20 كيلومتراً جنوب يافا) هدفاً لعملية «تنظيف المنطقة الخلفية» خلال الهدنة الثانية. فعلى مدار أشهر كان القرويون يتصيدون السيارات اليهودية على الطريق الساحلي الحيوي (في حين أرسلوا من وقت إلى آخر من يستطلع آراء الطرف الآخر في السلام). ومع سقوط سلسلة القرى في الشمال، ظل المثلث الصغير العقبة الوحيدة التي تعيق المواصلات الإسرائيلية.

في بداية شهر مايو، كان سكان المثلث الصغير وقرية الطيرة قد قرروا أنهم «لن يتخلوا عن قراهم، وأنهم سيحاربون إلى آخر رجل لديهم...»⁽¹³⁹⁾. وعلى خلفية موسم الحصاد الصيفي أجرت بيت غزال اتصالات مع زخرون ياكوف المجاورة للتوصل إلى هدنة محلية⁽¹⁴⁰⁾. وفي واقع الأمر فإنه بحلول منتصف شهر يونيو كانت هناك فصائل مهمة في القرى الثلاث راغبة في السلام⁽¹⁴¹⁾؛ وتبلور نوع من أنواع التعايش السلمي الفعلي. ففي خلال الصيف بيعت المحاصيل الزراعية للقرى عبر القرى الدرزية في الكرمل في حيفا اليهودية (عسفا ودالية الكرمل)⁽¹⁴²⁾. وفي الوقت ذاته كان هناك ضغط من المستوطنات القريبة من أجل اقتلاع تلك القرى من جذورها⁽¹⁴³⁾. وفقاً للتقارير التي تواترت في مطلع شهر يوليو فإن سكان المثلث الصغير كانوا «يشعرون بالثقة في أنه يمكنهم الصمود إلى أن يتحقق النصر العربي»⁽¹⁴⁴⁾. واستمر رجال المليشيات التابعة لهم في قنص وسائل النقل اليهودية. وقد نفذت وحدات من كل من لواء كارميلي وإسكندروني عملية انتقامية ناجحة بشكل جزئي ضد مواقع المليشيات التي تطل على الطريق⁽¹⁴⁵⁾. وقد ناقش مجلس الوزراء بشكل مقتضب المشكلة خلال اجتماعه يوم 14 يوليو؛ حيث ضغط وزير المالية لإيجاد حل لها (لأسباب تتصل بالاقتصاد والبنية الأساسية). أما بن غوريون،

الذي كانت تشغله قضايا أكثر أهمية (عمليات داني؛ ديكيل؛ آن فار) فلم يكن قلقا. فبالنسبة إليه لم تكن هناك حاجة إلى التعجل:

إن هذه القرى في متناول أيدينا [كما قال]. نستطيع أن نتحرك
ضدها حتى بعد عودة الهدنة. حيث إن الأمر سيكون عملا شرطيا...
نظرا إلى أنه لا ينظر إليهم على أنهم قوات معادية لأنهم يوجدون
في مناطقنا [في إسرائيل] وهم سكان في الدولة... كما أن هذه القرى
لا تمثل خطرا عسكريا⁽¹⁴⁶⁾.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه مع قرب انتهاء فترة «الأيام العشرة» وُجّه إنذار
للقرويين - إما الاستسلام وإما الإجلاء. وفي اليوم التالي وكرد فعل فوري على اعتداء
على سائقين إسرائيليين في الطريق الساحلي (عُثر على جثمان أحدهما بعد مرور
أسبوعين، في حين لم يُستعد جثمان الآخر على الإطلاق)⁽¹⁴⁷⁾ هاجمت قوات إسرائيلية
تفتقر إلى التنظيم مواقع المليشيات في المثلث الصغير في الوقت الذي قُصفت
فيه القرى بقذائف 65 ملم المدفعية والهاون. ومع ذلك مُنيت القوة المهاجمة
بالهزيمة⁽¹⁴⁸⁾. وخلال الأيام التالية تعرضت القرى لقصف متقطع من المدفعية
والطيران⁽¹⁴⁹⁾. فر عديد من السكان، وأفادت التقارير عن «انخفاض» الروح المعنوية
في صفوف الباقين⁽¹⁵⁰⁾.

في الرابع والعشرين من شهر يوليو شنت قوات الدفاع الإسرائيلية عملية Mivtza
Shoter (عملية رجل الشرطة) بهدف احتلال المثلث الصغير، أو كما ورد في الأمر
التنفيذي «استعادة السيطرة» على الطريق الساحلي بين زخرون ياكوف وحيفا،
و«القضاء على جميع الأعداء في المنطقة». ولم يرد أي نص صريح حول مصير السكان
بها⁽¹⁵¹⁾. وقد انتهى الهجوم في صباح يوم 26 من الشهر نفسه. استخدمت قوات
الدفاع خلاله قاذفات القنابل وأربع كتائب مشاة ترافقها ثماني سيارات مصفحة
وأربع بطاريات من المدفعية الخفيفة والهاون (كذب وزير الخارجية شيرتوك على
القائم بأعمال وسيط الأمم المتحدة حينما كتب، في 28 سبتمبر 1948، أنه «لم
نُستخدم طائرات»⁽¹⁵²⁾. وعلى ما يبدو قتلت قذائف الطائرة 37 - وفي رواية أخرى
«ما يقرب من 100» - من السكان⁽¹⁵³⁾. وفي حين دارت في الجبعة وعين غزال معارك

في الشوارع يوم 25 يوليو، فإنهما كانتا خاليتين بعد إخضاعهما في صباح 26 يوليو، وفي إجزم وخربة قمبازة المجاورتين وجدت قوات الدفاع المئات من النساء والأطفال وكبار السن، واحتجز 100 من رجال الميليشيات في حين «قتل أكثر من 100 عربي». وقد كانت القوات الإسرائيلية مندهشة من «شراسة مقاومة المدافعين»⁽¹⁵⁴⁾. ووقع محمود المهدي، مختار إجزم، وثيقة استسلام في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم 26 يوليو⁽¹⁵⁵⁾. ونجح أغلب أفراد الميليشيات في القرى الثلاث في الهروب إلى عرعة - إلى الشرق - بعد التغلب على سلسلة من الأكمنة التي أقامتها قوات الدفاع الإسرائيلية والتي خسرت من جرائها 60 قتيلًا⁽¹⁵⁶⁾.

تمكن أغلب القرويين من الوصول إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرة العراقيين في وادي عارة وإلى شمال الضفة الغربية. غير أن العديد أيضا بقوا في القرى الدرزية المجاورة أو في المواقع المهجورة في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل. وخلال الأيام والأسابيع التالية بادرت إسرائيل إلى تجميعهم وطردهم. في صباح يوم 28 يوليو نقلت القوات الإسرائيلية «1400 عربي من النساء والأطفال وكبار السن» من إجزم إلى قرية اللجون وتركتهن هناك ليكملوا طريقهم سيرا على الأقدام باتجاه جنين⁽¹⁵⁷⁾. كما نُقل 24 شخصا آخرون إلى الضفة الغربية في اليوم التالي⁽¹⁵⁸⁾، بالإضافة إلى 480 شخصا آخرين - كانوا قد أقاموا في خيام في دالية الكرمل - نُقلوا في 31 من يوليو⁽¹⁵⁹⁾. كما نُقل 90 شخصا، أغلبهم من إجزم - 7 من الشيوخ، 44 من السيدات المتقدمات في العمر، 39 طفلا - يوم 23 أغسطس من عسفا إلى الضفة الغربية⁽¹⁶⁰⁾.

خلال الأيام التي أعقبت عملية «رجل الشرطة» دمرت قوات الدفاع الكثير في عين غزالة والجبعة. واشتكى المتحدثون باسم العرب من العنف والفظائع الإسرائيلية. وقد أرسل توفيق أبو الهدى، رئيس الوزراء الأردني، برقية إلى الأمم المتحدة متحدثا عن أن القرويين «يتعرضون إلى أكثر أنواع المعاملة الهمجية التي عرفت الإنسانية... وجرى إجبار تجمعات ضخمة منهم على إجلاء منازلهم...»⁽¹⁶¹⁾. وتحدث مُشتك آخر عن وجود 4 آلاف شخص قتل أو مفقود في إجزم. وفي صباح يوم 29 يوليو زار وفد من مراقبي الأمم المتحدة - بناء على تعليمات من برنادوت - القرية، غير أنه لم يجد «جثة واحدة»⁽¹⁶²⁾، بيد أنهم لم يبحثوا بجدية. حيث كانت هناك جثث في القرى تقبع تحت الحجارة في المواقع الأمامية النائية للميليشيات وفي التلال المجاورة لأولئك

الذين قضوا نحبهم من جراء القصف بواسطة المدفعية والطيران الإسرائيلي، أو قتلوا في أكملة. وطبقا لأحد تقارير قوات الدفاع الإسرائيلية، عُثر على «ما يقرب من 200 جثة» في منطقة المثلث الصغير⁽¹⁶³⁾. ودفنتها الفرق التابعة لها⁽¹⁶⁴⁾.

مثلت الرواية المتصلة بدفن قوات الدفاع الإسرائيلية 28 عربيا أحياء القصة الرئيسية عن الفظائع التي ارتكبت، والتي طفت بقوة على السطح⁽¹⁶⁵⁾. وأنكرت إسرائيل بشده هذا الادعاء. وقد تجد تلك القصة أصولها في حرق القوات الإسرائيلية 25-30 جثة عُثر عليها «في حالة تحليل متقدمة» بالقرب من عين غزال. وطبقا للشرح الذي قدمه والتر إيتان، فإنه نتيجة للنقص في الحطب، كان الحرق جزئيا، وجرى تكليف القرويين الذين قُبض عليهم بدفن البقايا⁽¹⁶⁶⁾. ذهب عزام باشا إلى أن أغلب الـ «28» جثة كانت للاجئين من الطيرة هربوا إلى المثلث الصغير. وفي 28 يوليو زار مراقب للأمم المتحدة المنطقة، ووفقا لبرنادوت، «لم يجد دليلا يؤيد الادعاءات الخاصة بوقوع مذبة»⁽¹⁶⁷⁾.

على الرغم من ذلك، أسفر الضغط العربي عن إجراء الأمم المتحدة تحقيقا شاملا في عملية «رجل الشرطة». حيث جرى إجمالا نشر خمسة فرق عمل اعتمدت بشكل رئيسي على شهادات لاجئي القرى الثلاث المقيمين في معسكرات في منطقة جنين لإيضاح ما حدث ووضع قوائم بأسماء المفقودين أو القتلى. ووفقا لما أورده برنادوت، كان الهجوم الإسرائيلي على القرى «غير مبرر... خاصة في ضوء العرض الذي قدمته القرى العربية للتفاوض، والفشل الإسرائيلي الواضح في استكشاف هذا العرض». دان برنادوت عمليات «التدمير الممنهجة» التي قامت بها إسرائيل بعد ذلك في عين غزال والجبعة، وطالب، «في ضوء ما توصلت إليه فرق البحث»، بالسماح لسكان القرى الثلاث بالعودة، مع إعادة إسرائيل تأهيل ما دُمر وهدم من منازل. واختتم برنادوت تقريره بالقول بأنه إجمالا فإن «عدد الذين قتلوا [في القرى الثلاث] لا يمكن أن يتجاوز 130 شخصا» وأنه «لم يُعتقل عدد كبير من السكان» (في إجابة عن الادعاءات بأن 4 آلاف عربي كانوا ضحية «المذابح» أو جرى «اعتقالهم»)⁽¹⁶⁸⁾. وقد توصلت «اللجنة المركزية للإشراف على الهدنة»، التي ترأسها ديليو. إي. رايلي (عميد من مشاة البحرية الأمريكية، أصبح فيما بعد أول رئيس للجنة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة في الشرق الأوسط) إلى أنه «مع إتمام

الهجوم ... جرى إجبار كل السكان على الإجماع». كما أن مفتشي اللجنة لم يجدوا دليلاً على خرق القرويين للهدنة (التي بدأت في 8 يوليو) قبل الهجوم الذي شنته قوات الدفاع الإسرائيلية. وفي المقابل، مثل الهجوم انتهاكاً لها⁽¹⁶⁹⁾.

لم يكن الإسرائيليون راضين عن تحقيقات وتوصيات الأمم المتحدة؛ حيث أصروا على أن القرويين هاجموا بشكل متكرر وسائل النقل اليهودية خلال الهدنة الأولى و«الأيام العشرة»، كما أنهم أعاقوا السير خلال الهدنة الثانية عن طريق وضع أحجار على الطريق وتفجير جسرين⁽¹⁷⁰⁾. كما أنكر شيرتوك أن يكون قد طرد القرويين، قائلاً إنه «عندما بدأت العملية في 24 يوليو لم يكن هناك سوى القليل من السكان العاديين في القرى». وأصر على أن تدمير المنازل في عين غزال والجبعة كان مقصورياً على «المباني التي تهيمن على الطريق السريع، والتي أطلقت منها النيران على وسائل النقل». ومن ثم فإن ذلك تم «لمنع تكرار مثل هذه الهجمات...». كذلك رفض طلب بانث، القائم بأعمال وسيط الأمم المتحدة، السماح للقرويين بالعودة إلى القرى⁽¹⁷¹⁾. وقد رد الأخير، الذي كان قد خلف برنادوت، بأن الأهالي «أجبروا على الإجماع» وأن اثنتين من القرى جرى «تدميرهما بشكل مُمنهج»⁽¹⁷²⁾. في أوائل شهر أغسطس جاء المستوطنون من المناطق المجاورة على عربات تجرها أحصنة وبدأوا في عمليات نهب القرى⁽¹⁷³⁾. وبعد مرور بضعة أسابيع سمحت السلطات للعديد من العائلات العربية بقيادة محمود المهدي - والذي يُقدم في الوثائق الإسرائيلية على أنه «صديق ليشوف» والذي أقام بشكل مؤقت في مخيم في دالية الكرمل - بالعودة والإقامة في إجم. ومع ذلك فإنه في نهاية شهر ديسمبر 1948 وبداية العام 1949 طُردوا مجدداً من قبل القوات الإسرائيلية⁽¹⁷⁴⁾، وخلال الأشهر التالية جرى توطين مهاجرين يهود جدد في القرى الثلاث.

فاقت فترة «الأيام العشرة» بشكل كبير من مشكلة اللاجئين في الضفة الغربية؛ حيث انضم العديد من الآلاف من اللاجئين الجدد إلى أولئك الذين أفرزتهم الجولات السابقة من القتال، خاصة في المنطقة جنوبي خط نابلس - طولكرم، وقد قدم شيمشون ماشبيتز، مستشار الشؤون العربية للواء إسكندورني، وصفا للموقف قائلاً: إن اللاجئين كانوا في البداية مصدراً للدخل لطولكرم، حيث أنفقوا أموالهم على شراء المؤن.

بيد أنه بعد ذلك، نفدت أموالهم أو تزايد تدفق اللاجئين المعدومين، وكان ذلك سببا في الضغط على السلطات العامة واللجنة الوطنية. فضلا عن قيام اللاجئين بسرقة أو حصد الحقول التابعة للمدينة والقرى المجاورة... وبالنظر إلى الموقف، كانت سلطات طولكرم مضطرة إلى إيواء اللاجئين في المدارس التي جرى إغلاقها قبل ذلك بشهرين، وإطعامهم من خلال توزيع حصص من الوجبات، تضمنت الحصة اليومية للفرد 400 غرام من الخبز؛ وقطعة من الجبن تزن ما بين 30 و40 غراما أو ما حصة مماثلة في الوزن من المربي أو البطاطس غير المطبوخة، وهي حصة لا تكفي في الظروف العادية كحد أدنى للمحافظة على الحياة... ومع الزيادة في عدد اللاجئين وتناقص فرص العمل - خاصة مع نهاية موسم الحصاد - انتشرت بدرجة كبيرة ظاهرة التسول من قبل النساء والأطفال، وهو أمر محبط للمعنويات، خاصة في مجتمع عربي. كما بدأت الظاهرة تمس الرجال الذين لا يمكنهم العثور على فرصة عمل أو غير المتزوجين أو الذين لا يريدون لزوجاتهم القيام بذلك. ومما زاد الوضع الاقتصادي سوءا فرار الأثرياء من المنطقة إما إلى مراكز عربية بعيدة داخل البلاد وإما خارجها. وفي ظل الظروف الطبيعية كان من المفترض أن تكون تلك فترة حرث الأراضي الزراعية والتي توفر العمل لمن يحتاج إليه. ولكن لم يكن الأمر كذلك ذلك الموسم، في ذلك العام. فقد كانت مساحات كبيرة من الأراضي العربية بمحاصيل الشتاء [مثل القمح] توجد عبر خطوطنا [المقصود في الجانب الإسرائيلي من خط المواجهة] ونقوم نحن بحصادها. أما تلك الأراضي الواقعة في مواجهة خطوطنا [في الجانب العربي] على مسافة تبعد 500-600 متر، فإننا لا نسمح لهم بالاقتراب منها... وانطبق الشيء نفسه على المحاصيل الصيفية [الذرة، البطيخ]. لم تكن العلاقة بين السكان المحليين واللاجئين جيدة نتيجة لعادات اللاجئين من البدو في الإغارة على حقول القرويين وحصد المحاصيل

لسد حاجاتهم الخاصة... والأكثر من ذلك فإنه منذ بداية الحرب انتهت تجارة الماشية مع اليهود... والسكان الذين كانوا يعيشون على ذلك فقدوا مصدر رزقهم ولم يكن بوسعهم العثور على مصدر آخر للدخل. أما فيما يتصل بالوقود فإن الموقف سيئ للغاية (175).

ترتب على التوصل إلى الهدنة الثانية، وحالة الهدوء النسبي التي خيمت على خطوط المواجهة إغراء اللاجئين بمحاولة العودة إلى ديارهم أو، على الأقل، حصاد محاصيلهم على طول تلك الخطوط وورائها. وفي مواجهة ذلك تلقت كل وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية على كل الجبهات، فور بدء الهدنة، تعليمات بسد الطريق أمام العرب الذين يسعون إلى العبور إلى داخل الأراضي الإسرائيلية - سواء كان ذلك للاستقرار أو السرقة أو التهريب أو الحصاد أو التخريب أو التجسس - حتى إن تطلب الأمر استخدام الذخيرة الحية (176). وقد أعيد التأكيد على هذه التعليمات بشكل دوري (177). كذلك تضمنت الأوامر تأمين القرى الخالية من السكان آنذاك من محاولات التسلل، وأن تقتل أو تطرد المتسللين، والخروج في دوريات على القرى التي مازال السكان يقطنونها للتعرف على المقيمين غير الشرعيين واعتقالهم، ثم طردهم. وقد طبقت الوحدات المختلفة تلك الأوامر بدرجات متباينة من الكفاءة والشدة والتماسك.

تعرضت القيادة على المستوى الوطني لضغوط حتى تتعامل بحزم ضد تسلل العرب من جهات متعددة: المستوطنات، خاصة في المناطق الأكثر تضرراً، مثل السهل الساحلي والتي خشيت من أعمال الإرهاب والسرقة؛ وكبار المسؤولين، الذين كانوا يخشون على مستقبل المستوطنات الجديدة؛ ووحدات قوات الدفاع الإسرائيلية المنتشرة على طول خطوط المواجهة، والتي نظرت إلى المتسللين باعتبارهم تهديداً أمنياً (178). وأيضاً الشرطة، ففي 29 أغسطس كتب مفتش الشرطة، يحزقييل سهر، لوزير الداخلية، شتريت:

توجد مجموعات عربية منظمة تتسلل بين مواقع قوات الدفاع الإسرائيلي تحت جناح الليل عبر خطوط الهدنة وتسرق الأبقار. بل إن مزارعاً قُتل في الأسبوع الماضي، ومما لا شك فيه أن نجاحهم في هذا المجال ربما يفتح الباب أمام القادة العسكريين العرب لمحاولة استثمار الوضع لأغراض تكتيكية... ومن جانبنا فإننا نرى أن الوضع خطير...

حوّل شترت الخطاب إلى بن غوريون مضيفا مخاوفه الخاصة:

يمكنكم أن تدركوا عبر قراءة كلمات سهر أن التسلل العربي...
هو ظاهرة مقلقة للغاية تعرض الأمن في البلاد للخطر... وخلال
جولاتي في البلاد واجهت شخصا هذه الظاهرة بشكل أساسي في
الجليل الأعلى وبيسان؛ حيث تسلل العرب ليلا بأعداد كبيرة وسرقوا
ونهبوا وغير ذلك من دون عقاب.

وقد أقر الوزير بأن الشرطة ليست لديها القوات أو الميزانية الكافية، كما أن
تسليحها غير كاف، والجيش فقط هو من يمكنه أن يتعامل مع هذه المشكلة⁽¹⁷⁹⁾.
على العكس مما تضمنه خطاب شترت، كان الجيش بالفعل يتعامل مع
هذه المشكلة - من دون أن يتمكن من تحقيق نصر حاسم - منذ نهاية «الأيام
العشرة». وقد قدم لواء غيفعاتي - الذي تولى خط المواجهة إلى الغرب من بيت
لحم - الخليل بمجرد بدء الهدنة - مثلاً جيداً على ذلك، فقد أمرت قيادة اللواء
فرقها «بتشكيل شبكة إشراف تقوم على أساس دوريات ومراكز مراقبة». ووفقاً
للقيادة، فإن أغلبية العرب المحليين «قد طُردوا من قراهم، ولكن أفراداً يتسللون
بالتسلل ويصلون إلى قراهم بهدف استعادة ممتلكات أو جمع الطعام وتقديم
معلومات للعدو»⁽¹⁸⁰⁾. وقد ترجمت هذه الخطوط العامة عبر سلسلة القيادة
إلى تعليمات محددة. فقد حذرت الكتيبة 51، على سبيل المثال، مرافقيها: «مع
بداية الهدنة توجد خشية من عودة القرويين إلى القرى المحتلة. ومثل هذه
العودة قد يرافقها أيضاً تسلل من قوات العدو بشكل متخف». ومن ثم تلقت
الكتائب أوامر بمنع التسلل إلى صميل؛ برقوسية؛ بلعين؛ المسمية الصغيرة؛ التينة؛
الخيمة؛ إدنبّة؛ جليا؛ قزازة؛ ومُغلس. وقد تضمنت الأوامر على وجه الخصوص
«تدمير أي قوة مسلحة» يُعثر عليها؛ و«طرد... القرويين غير المسلحين»⁽¹⁸¹⁾.
وحتى قبل صدور هذا الأمر مرت سيارة جيب لقوات تابعة للفرقة 51 في 19
يوليو على الخيمة؛ جليا؛ قزازة؛ مُغلس؛ وإدنبّة للتأكد من أنها خالية من السكان.
وقد صادفت بالقرب من الخمية مجموعة من العرب في بستان لأشجار الخروب،
وكانوا لاجئين من قرى المسمية وعجّور. «وقد حُذِّروا أن أي شخص يدخل مناطق

لسد حاجاتهم الخاصة... والأكثر من ذلك فإنه منذ بداية الحرب انتهت تجارة الماشية مع اليهود... والسكان الذين كانوا يعيشون على ذلك فقدوا مصدر رزقهم ولم يكن بوسعهم العثور على مصدر آخر للدخل. أما فيما يتصل بالوقود فإن الموقف سيئ للغاية⁽¹⁷⁵⁾.

ترتب على التوصل إلى الهدنة الثانية، وحالة الهدوء النسبي التي خيمت على خطوط المواجهة إغراء اللاجئين بمحاولة العودة إلى ديارهم أو، على الأقل، حصاد محاصيلهم على طول تلك الخطوط ووراثها. وفي مواجهة ذلك تلقت كل وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية على كل الجبهات، فور بدء الهدنة، تعليمات بسد الطريق أمام العرب الذين يسعون إلى العبور إلى داخل الأراضي الإسرائيلية - سواء كان ذلك للاستقرار أو السرقة أو التهريب أو الحصاد أو التخريب أو التجسس - حتى إن تطلب الأمر استخدام الذخيرة الحية⁽¹⁷⁶⁾. وقد أعيد التأكيد على هذه التعليمات بشكل دوري⁽¹⁷⁷⁾. كذلك تضمنت الأوامر تأمين القرى الخالية من السكان آنذاك من محاولات التسلل، وأن تقتل أو تطرد المتسللين، والخروج في دوريات على القرى التي مازال السكان يقطنونها للتعرف على المقيمين غير الشرعيين واعتقالهم، ثم طردهم. وقد طبقت الوحدات المختلفة تلك الأوامر بدرجات متباينة من الكفاءة والشدة والتماسك.

تعرضت القيادة على المستوى الوطني لضغوط حتى تتعامل بحزم ضد تسلل العرب من جهات متعددة: المستوطنات، خاصة في المناطق الأكثر تضرراً، مثل السهل الساحلي والتي خشيت من أعمال الإرهاب والسرقة؛ وكبار المسؤولين، الذين كانوا يخشون على مستقبل المستوطنات الجديدة؛ ووحدات قوات الدفاع الإسرائيلية المنتشرة على طول خطوط المواجهة، والتي نظرت إلى المتسللين باعتبارهم تهديداً أمنياً⁽¹⁷⁸⁾. وأيضاً الشرطة، ففي 29 أغسطس كتب مفتش الشرطة، يحزقييل سهر، لوزير الداخلية، شتريت:

توجد مجموعات عربية منظمة تتسلل بين مواقع قوات الدفاع الإسرائيلي تحت جناح الليل عبر خطوط الهدنة وتسرق الأبقار. بل إن مزارعاً قُتل في الأسبوع الماضي، ومما لا شك فيه أن نجاحهم في هذا المجال ربما يفتح الباب أمام القادة العسكريين العرب لمحاولة استثمار الوضع لأغراض تكتيكية... ومن جانبنا فإننا نرى أن الوضع خطير...

حوّل شتريت الخطاب إلى بن غوريون مضيفا مخاوفه الخاصة:

يمكنكم أن تدركوا عبر قراءة كلمات سهر أن التسلل العربي...
هو ظاهرة مقلقة للغاية تعرض الأمن في البلاد للخطر... وخلال
جولاتي في البلاد واجهت شخصا هذه الظاهرة بشكل أساسي في
الجليل الأعلى وبيسان؛ حيث تسلل العرب ليلا بأعداد كبيرة وسرقوا
ونهبوا وغير ذلك من دون عقاب.

وقد أقر الوزير بأن الشرطة ليست لديها القوات أو الميزانية الكافية، كما أن
تسليحها غير كاف، والجيش فقط هو من يمكنه أن يتعامل مع هذه المشكلة⁽¹⁷⁹⁾.
على العكس مما تضمنه خطاب شتريت، كان الجيش بالفعل يتعامل مع
هذه المشكلة - من دون أن يتمكن من تحقيق نصر حاسم - منذ نهاية «الأيام
العشرة». وقد قدم لواء غيفعاتي - الذي تولى خط المواجهة إلى الغرب من بيت
لحم - الخليل بمجرد بدء الهدنة - مثلاً جيداً على ذلك، فقد أمرت قيادة اللواء
فرقها «بتشكيل شبكة إشراف تقوم على أساس دوريات ومراكز مراقبة». ووفقاً
للقيادة، فإن أغلبية العرب المحليين «قد طُردوا من قراهم، ولكن أفراداً يتسللون
بالتسلل ويصلون إلى قراهم بهدف استعادة ممتلكات أو جمع الطعام وتقديم
معلومات للعدو»⁽¹⁸⁰⁾. وقد ترجمت هذه الخطوط العامة عبر سلسلة القيادة
إلى تعليمات محددة. فقد حذرت الكتيبة 51، على سبيل المثال، مرافقيها: «مع
بداية الهدنة توجد خشية من عودة القرويين إلى القرى المحتلة. ومثل هذه
العودة قد يرافقها أيضاً تسلل من قوات العدو بشكل متخف». ومن ثم تلقت
الكتائب أوامر بمنع التسلل إلى صميل؛ برقوسية؛ بلعين؛ المسمية الصغيرة؛ التينة؛
الخيمة؛ إدنبّة؛ جليا؛ قزازة؛ ومُغلس. وقد تضمنت الأوامر على وجه الخصوص
«تدمير أي قوة مسلحة» يُعثر عليها؛ و«طرد... القرويين غير المسلحين»⁽¹⁸¹⁾.
وحتى قبل صدور هذا الأمر مرت سيارة جيب لقوات تابعة للفرقة 51 في 19
يوليو على الخيمة؛ جليا؛ قزازة؛ مُغلس؛ وإدنبّة للتأكد من أنها خالية من السكان.
ولقد صادفت بالقرب من الخمية مجموعة من العرب في بستان لأشجار الخروب،
وكانوا لاجئين من قرى المسمية وعجّور. «وقد حُذروا أن أي شخص يدخل مناطق

تحت سيطرتنا يمكن أن يُقتل. وقد وعدوا بالطاعة وأطلق سراحهم». وأيضاً صدر تحذير مماثل إلى مجموعة أخرى عُثر عليها بالقرب من جليا. وقد وجهت دورية أخرى كانت قد تصادمت في اليوم ذاته مع متسللين مسلحين في صميل (قتلت أحدهم وجرحت آخر) التحذير نفسه لمجموعة من اللاجئين الذين صادفتهم⁽¹⁸²⁾. خلال الأيام التالية طردت دوريات لاجئين بالقرب من تل الصافي؛ التينة؛ ومُغلس، وقتلت ثلاثة من أولئك الذين سبق احتجازهم⁽¹⁸³⁾. في تل الصافي خلفت كتيبة الاحتلال السابقة لتلك التي حلت محلها (الفرقة 53) عناصر «غير مرحب بها»: «أربعة عشر من الذكور العرب فوق السادسة عشرة، أربعة منهم معاقون، وستة من النساء كبيرات السن، غير مبصرات، وثمانية أطفال صغار». وقد اشتكى ضابط استخبارات الكتيبة 53 من أنه كان من الضروري ألا يترك مثل هذا «الميراث»، واقترح استخدام «سيارة» لحل «المشكلة» (يفترض أن ذلك بغرض الطرد)⁽¹⁸⁴⁾.

بعد مرور عدة أيام نقل ضابط استخبارات الفرقة 53 معلومات عن عودة عرب إلى برقوسية وبلعين «لزراعة الذرة والعودة إلى الاستقرار هناك»، وطلب من الفرقة 54 المجاورة حرق تلك القرى. كذلك طلب من مركز قيادة اللواء السماح بحرق التينة والخيمة⁽¹⁸⁵⁾. في 6 أغسطس هُوجمت الخيمة (والمُخيزن المجاورة)، وبعد مرور أسبوع عاودت دورية تابعة للواء غيفعاتي المرور على إدنبه؛ مُغلس؛ جليا؛ قزازه وسجد، وقتلت حفنة من العرب في عدة مصادمات⁽¹⁸⁶⁾.

ربما كانت عملية «التطهير» الأكثر اتساعاً للمنطقة الخلفية خلال الهدنة الثانية هي تلك التي نفذها لواء غيفعاتي حول يبنى-عرب صقير - النبي روبين، وهي منطقة من التلال الرملية تقع إلى الشمال من تلك الواقعة تحت سيطرة الجيش المصري. يُذكر أنه كانت هناك عمليتان سابقتان خُطط لهما - في نهاية يوليو وبداية أغسطس - للغرض نفسه، إما لم تُجسداً على أرض الواقع وإما أنهما فشلتا في القيام بالمطلوب⁽¹⁸⁷⁾. في 24 أغسطس أصدر مركز قيادة لواء غيفعاتي الأمر التنفيذي لعملية «التنظيف» Mivtza Nikayon الهادفة إلى «تنظيف المنطقة بين وادي صقير ووادي روبين وساحل البحر المتوسط وممر السكك الحديدية بين أشدود ويبنى. كما يلزم «تدمير القوات العسكرية في المنطقة وطرد المدنيين»⁽¹⁸⁸⁾. تمت العملية يوم 28

أغسطس وجرى التعامل مع جزء واحد فقط من المنطقة المحددة لها نتيجة للنقص في القوة البشرية المتاحة. وقد شاركت فيها، الكتيبة 55، وحدة الخيالة باللواء، وحدة «ثعالب شمشون»، الفرقة الأولى الأرضية، ودمرت «أغلب المنازل الحجرية، كما حُرقت الأكواخ [الخشبية]، وقتل 10 من العرب وجرح 3 واحتُجز 3». كما قتلت القوات ما يقرب من 20 جملا وبقرة وبغلا. ولم تعان قوات الدفاع من أي خسائر. وصف أحد الجنود العملية بكثير من التفصيل، فكتب أنهم بدأوا العملية بشعور من «المرح»، ولاحقا قبضوا على العديد من العرب «المذعورين الخائفين» الذين كان «مظهرهم البائس يثير خليطا من مشاعر الازدراء والشفقة». وقد جلس الجنود حولهم يناقشون هل يقتلونهم أم لا؟ وفي النهاية وبعدما قرروا - بشبه سخريه - أنه لا يلزم قتلهم وإنما استخدمهم «لسحب المياه وقطع الأخشاب» - كما فعل غوشوا (يوشع) قبل ذلك بثلاثة آلاف عام مع سجنائه من جبعون - وأطعمهم الجنود خبزا وجبنا وقدموا لهم المياه. وقد كشفت تحقيقات قوات الدفاع الإسرائيلية أن المقبوض عليهم كانوا من يبنى؛ زرنوقة؛ والقبيبة وكانوا يعيشون في خيام بالمنطقة المحيطة بمجدل ويحاولون زراعة حقولهم. وقد ذهب التقرير الكامل عن العملية إلى القول بأن: «الجوع الذي ساد بين اللاجئين اضطرهم إلى تعريض أنفسهم للخطر واختراق مناطقنا»⁽¹⁸⁹⁾.

حدثت عمليات مشابهة في أماكن أخرى لتنظيف المناطق الواقعة وراء خطوط القتال. ففي الشمال نفذت الجبهة الشمالية عملية «المكنسة» Mivtza Matate التي رمت إلى احتجاز الشباب في سن القتال والمحتمل إثارته المشاكل، وجمع السلاح من عكا والقرى التي احتُلت أخيرا في الجليل الغربي والأوسط⁽¹⁹⁰⁾. وبدأت عمليات الاحتجاز قصيرة هدفت بشكل خاص إلى إجبار القرويين على تسليم الأسلحة المخبأة⁽¹⁹¹⁾.

في مكان في الشمال، أمنت كتيبة من لواء غولاني في 8 أغسطس قرية أم الزينات والوادي إلى شرقها، في تلال ميناش، «لتعقب العدو وتدميره». واعتقدت قوات الدفاع الإسرائيلية أن اللاجئين من المثلث الصغير أقاموا خيامهم هناك⁽¹⁹²⁾. وخارج القرية، صادفت الكتيبة حفنة من العرب يهربون على طول الطريق إلى دالية الروحاء، فتعقبتهم وأطلقت النيران مما أدى إلى قتل عربي وجرح آخر. وانتقلت

الكتيبة بعد ذلك إلى تفتيش الوادي، حيث وجدت مجموعة أخرى من العرب. وقُبِضَ على رجل وجرى استجوابه بسرعة و«أطلقت النار عليه» (لم يذكر التقرير لماذا). تحركت الكتيبة إلى أم الدرج؛ حيث قابلت مجموعة أخرى من بينها امرأة. وذكروا أنهم من الدروز «و[لذلك] لم نفعل شيئاً معهم»⁽¹⁹³⁾. أقامت كتيبة أخرى تابعة للواء غولاني كمينا لمجموعة من العرب دخلت قرية حطين الخالية «لاستعادة ممتلكاتهم» وطردتهم، خلال العملية قُتل بعض الرجال وبعض الدواب⁽¹⁹⁴⁾.

في 10 سبتمبر أمنت وحدات من الفرقة 103 لمنطقة الجليل قرية القديرية الصغيرة (الشيخ الرومي) جنوب صفد؛ حيث أعاد العرب احتلال العديد من المنازل وأقاموا معسكر مخيمات. تسلل الجنود داخل الخيام مطلقين النار، مما أحدث حالة من الذعر وعددا من الخسائر. غير أن العرب بادلوهم إطلاق النيران طاردين الجنود من المنطقة، وأصيب ثلاثة منهم بإصابات خفيفة. ونقلت الفرقة 103 قتل «32» فردا⁽¹⁹⁵⁾. وبعد ذلك بثلاث ليال أرسلت الجبهة الشمالية قوة ثانية استولت على القرية ودمرتها⁽¹⁹⁶⁾.

أمن لواء يفتاح بشكل دوري القرى والمخيمات في منطقة شمال النقب. وفي 20 سبتمبر صدرت الأوامر للفرقة الثالثة بإنهاء عملية التسلل إلى كل من قرية المحرقة وكوفخة من خلال وضع كمائن وقتل أولئك الذين يحاولون الدخول إليها⁽¹⁹⁷⁾. وبعد مرور يومين فتشت الفرقة القرى واحتجزت أربعة أشخاص وفجرت منازل. في حين سُمح لعدد من «المقيمين كبار السن» - نظر إليهم على أنهم غير ضارين - بالبقاء⁽¹⁹⁸⁾.

في أثناء الهدنة الثانية ضايق المواقع المتقدمة لقوات الدفاع الإسرائيلية ودورياتها دورية للمزارعين في المناطق الواقعة على خطوط الجبهة، وراء الخطوط وفي المناطق العازلة بعمق 500-600 متر، على الرغم من أن الظاهرة لم تكن واسعة الانتشار كما كانت عليه الحال في الهدنة الأولى، عندما كان الحصاد في ذروته⁽¹⁹⁹⁾. وغالبا ما شملت السياسة المتبعة تدمير المواقع التي يستخدمها المزارعون للتخزين أو النوم.

في بداية شهر أغسطس أوصى أحد ضباط المخابرات في الشمال بوضع ألغام في طريق بالقرب من كفر مصر و«تدمير» المواقع منحدرية الأسطح التابعة لقبيلة السبارجة، والتي يستخدمها المتسللون الساعون «لجمع القليل من الذرة أو القمح»

الموجة الثالثة

من حقول كفر مصر (وموليديت اليهودية)⁽²⁰⁰⁾. وبعد ذلك بأيام قليلة أفادت فرقة يزراغيل (من لواء غولاني) بأن إحدى دورياتها صادفت مجموعة من النساء العرب تعمل في حقول بالقرب من قرية المُجيدل المهجورة: «لقد أمرت [المقصود ليبمان، قائد عمليات الدورية] المدفعية بإطلاق ثلاث قذائف من فوق رؤوسهن لطردهن، وبالفعل هربن باتجاه بستان الزيتون...». غير أنه بعد مغادرة الدورية رجع العرب من جديد، ومع عودة الدورية قابلت «مجموعة من النساء والرجال العرب... فتحت النار عليهم وكانت النتيجة قتل رجل وجرح رجل وسيدة. وفي المرتين أطلقت 31 طلقة». وفي اليوم التالي، 6 أغسطس، قابلت الدورية نفسها جنازتين عربيتين. وقد افترض قائدها أن «أحد جرحى أمس قد مات». وعقب ذلك بيوم أو يومين عثرت الدورية على مجموعة كبيرة من النساء في حقول المُجيدل. وعندما اقتربنا منهن لطردهن، عثرنا على رجل عربي مختبئا بالقرب منهن فقتلناه. كما حذرنا النساء من مغبة العودة إلى المُجيدل. وقد تضمن تعليق قائد الدورية والمرفق بالتقرير: «حاولت النسوة العرب بشكل متكرر العودة إلى المُجيدل»، وكنَّ عادةً بصحبة رجال، وأعطيت أمرا قاطعا بإحباط أي محاولة للعودة إلى منطقة القرية والتعامل معها بحسم⁽²⁰¹⁾. وفي يوم 2 أغسطس قابل كمين أقامته الكتيبة «سي» التابعة للفرقة 13، بالقرب من صفورية مجموعة من العرب - ربما كانوا ينوون الزراعة - وفتح النار عليهم، مما أسفر عن قتل «أربع نساء وثلاثة رجال»⁽²⁰²⁾. تضمنت التقارير الإشارة إلى عملية إعدام أخرى بعد مرور أسبوعين نفذتها دورية في النقب. فقد زرعت قوة، تابعة على الأرجح للواء النقب، ألغاماً على الطريق شرقي وجنوبي جسر ركيك، بالقرب من كيبوتس مشمار هنيغيف، ثم ظهرت قافلة عربية بجمال على الساحة. «فتحنا النيران على الطرف القريب منا، مما أسفر عن قتل عدد من الجمل، في حين هرب العرب مستترين بالظلام». كما أوقعت الدورية لاحقاً قافلتين في كمين، وتم قتل مزيد من الجمل - إجمالاً 20 جملاً وكانت كل القوافل تحمل قمحا وشعيراً. واحتجرت الدورية «عربياً مشتبهاً فيه». لم يتمكن من شرح ماذا كان يفعل في المنطقة، مدعياً أنه جاء من نابلس. وأعدم لعدم وجود إمكان لنقله إلى القاعدة⁽²⁰³⁾. وعلى بعد عدة أميال إلى الشمال نقلت الفرقة 52 من لواء غيفعاني أنها أرسلت دورية إلى الحقول في القرى المهجورة (السوافير؛

الجلادية؛ بيت عفا) حيث «شوه عدد كبير من العرب يزرعون... أغلبهم من النساء والشيوخ». قتلت الدورية ثمانية من العرب واحتجزت ثلاثة - رجلين وطفلا - «لاستجوابهم»⁽²⁰⁴⁾.

أجرت قوات الدفاع الإسرائيلية في الفترة من 18 يوليو إلى 15 أكتوبر عمليات «تطهير» متفرقة لطرد تجمعات من اللاجئين خيمت بشكل مؤقت بالقرب من خطوط الجبهة. وعلى سبيل المثال، فإنه فور الانتهاء من عملية داني، في 21 يوليو، طرد جنود لواء كيرياقي في الموقع المتقدم رقم 219، على الطرف الشرقي من المنطقة المحتلة، «جماعات من اللاجئين»⁽²⁰⁵⁾.

في تلك الأثناء استمر لواء النقب، داخل جيوب مستوطنات التجمع اليهودي وعلى أطرافها، في مضايقة السكان العرب والقبائل البدوية. ففي 16 أغسطس أجرى اللواء عملية «تنظيف» واسعة النطاق في منطقة كوفخة - المحرقة. حيث «فُرق سكان القرى وتجمعات البدو بها وطُردوا. كما فُجرت عدة منازل. زُرعت الألغام في المحرقة ومنازل الشيخ العقبي»⁽²⁰⁶⁾. وفي غير ذلك من مناطق النقب تلقت الفرقتان 51 و53 أوامر من لواء يفتاح «بتنظيف المناطق [بين موشاف تكوما والعمارة - تسلييم، وكذلك بين علوميم وبئر السبع، وأيضا بين هاتساريم ومشمار هنيغيف] من العدو [المقصود بذلك القبائل البدوية غير الصديقة] وتدمير ممتلكاته من خلال الحرق والتخريب وتجميع أنصاره في العمارة، وكذلك تدمير آباره في المنطقة شمالي هاتساريم». ولقد جرى التخطيط للعملية بسبب إغارة عرب على وتدمير أنبوب مياه وزرع ألغام في الطرق⁽²⁰⁷⁾. وبعد مرور أيام قليلة أفادت الفرقة الأولى على نحو وافي بأن «جميع العرب [في تلك المناطق] طُردوا، باستثناء قبيلة واحدة صديقة»⁽²⁰⁸⁾. كما صُودرت مواشيهم ودواجنهم.

على غير المعتاد، تعرضت عمليات «التطهير» تلك لانتقادات من كل من وزير الخارجية وبعض قادة المستوطنات المحليين. وقد وصف شميوني تلك العمليات بأنها «تخالف تعليمات وزير الخارجية»، الذي، لأسباب سياسية، كان يحث على استثمار إسرائيل لبدو النقب. يُذكر أنه قبل ذلك ببضعة أسابيع تقدم عمد كل من كيبوتس دوروت؛ نير عام؛ وروحاما بالشكوى إلى بن غوريون من أن الجيش «دمر منازل، وسرق أغناما وماشية وأحصنة، وحرق حقولا». تعود إلى بدو محليين

الموجة الثالثة

«التزموا طوال الوقت بالحياد وساعدونا بجدية في الحرب من خلال تزويدهم لنا بالمعلومات»⁽²⁰⁹⁾. كذلك كانت هناك تحركات سياسية (غير مجدية). حيث توجه شتريت بالسؤال التالي إلى بن غوريون في اجتماع لمجلس الوزراء: «هل صحيح أننا نطرد البدو إلى خارج حدودنا في النقب؟». وقد أجاب الأخير متهرباً: «يلزم عليك أن تطرح هذا السؤال خلال وقت الأسئلة، ولكن بما أنك قد أثرت الموضوع، يجب علي القول إنه على العكس من ذلك هناك خطط لتجنيد البدو في قوات الدفاع الإسرائيلية»⁽²¹⁰⁾.

اشتكى الحاج أمين الحسيني، بشكل يتماشى مع ولعه بالمبالغة والكذب، في 4 أغسطس، بعد مرور أكثر من أسبوعين على الهدنة قائلاً: «استمر اليهود لمدة أسبوعين حتى الآن في هجماتهم على القرى العربية والمواقع المتقدمة في كل المناطق، ومازالت تدور معارك ضارية في: صطاف؛ دير أبان؛ بيت جمال؛ راس أبو عمرو؛ عقور وعرتوف...»⁽²¹¹⁾. ومع ذلك كان هناك جانب من الحقيقة في الاتهام، فبشكل دوري أغارت قوات الدفاع الإسرائيلية - خلال الهدنة الثانية - على القرى العربية عبر خطوط القتال في الأراضي التي يسيطر عليها العرب، وكانت القوات تدخل إلى تلك المناطق وتقتل رجال الميليشيات المحلية المسلحة والمدنيين، وتفجر المنازل ثم تنسحب بعد ذلك، وهو الأمر الذي شرحه إيغال يادين على النحو التالي: «إن عدم قيامنا بعمليات خلال الهدنة شجع العناصر العربية غير النظامية على القيام بأعمال سرقة وتسلب وغيرها، وبالتالي فإنه يلزم وضع كمائن والتخطيط لغارات خفيفة ضد القرى الحدودية»⁽²¹²⁾. وكما هو معتاد كان الهدف هو الانتقام والردع.

وقعت تلك الغارات بشكل رئيسي في منطقة الجبهات الشمالية والجنوبية. وفي الجنوب، على سبيل المثال، أغير على قرية زكرين، في 6 أغسطس، حيث قذفت سريتان من الفرقة 53 قنابل يدوية وحرقت ثلاثة أو أربعة منازل. وقتل خلال الغارة قرابة عشرة من الرجال وطفلان وامرأة (كان قتل الطفلين والمرأة غير مقصود)؛ وفي المقابل أصيب جندي إسرائيلي بجروح خفيفة⁽²¹³⁾. وإلى الجنوب من ذلك سبق أن أغار لواء النقب في 22 يوليو على قرية شعث التي كان يقطنها آنذاك فقط قوة صغيرة من رجال الميليشيات، وكانت الغارة بهدف تدمير المنازل وقتل السكان كعمل انتقامي لقتل ستة إسرائيليين على أيدي القرويين في ديسمبر 1947⁽²¹⁴⁾. بعد مرور

شهرين، أغار لواء يفتاح على القرية ذاتها، حيث قتل «عدد من العرب» وفُجّر «ما يقرب من 30 منزلاً»⁽²¹⁵⁾. من جانبها أغارت قوات لواء كارميلي في الشمال، في مطلع سبتمبر، على قرية هونين شبه المهجورة - وهي أكبر القرى الشيعية السبع في الجليل- ونُقل أنه قتل ما يقرب من 20 شخصاً وفُجّر ما يصل إلى 20 مبنى، بما في ذلك المسجد⁽²¹⁶⁾. وعلى الرغم من الضمانات التي قدمها - في الشهر الذي سبق ذلك - الأعيان المحليون من أنهم راغبون في العيش في سلام كأقلية تحت حكم يهودي⁽²¹⁷⁾. وطرد السكان الباقين في القرية (400 شخص) إلى لبنان خلال النصف الثاني من أغسطس، وبشكل نهائي خلال الغارة التي وقعت في مطلع شهر سبتمبر⁽²¹⁸⁾. استولت قوات الجبهة الشمالية في ليلة 17-18 سبتمبر على قرية ماروس، شمال صفد، حيث قُتل وجرح العديد من العرب، ودُمرت القرية بشكل كامل، في الوقت الذي تكبدت فيه قوات الدفاع قتيلاً واحداً وجريحاً⁽²¹⁹⁾.

وفي حين ساد هذا النمط، الخاص بـ«تطهير» المناطق الخلفية على طول الطرق الاستراتيجية أو القرية من خطوط القتال، هو السائد خلال الهدنة الثانية، كانت هناك استثناءات لحفنة من التجمعات والتي تركت لتعيش في أماكنها مثل: أبو غوش، غرب القدس، الفريديس وعرب الغوارنة (جسر الزرقاء في السهل الساحلي)⁽²²⁰⁾. وفي الشمال، وعلى الرغم من نقل بعض البدو (مثل عرب الهيب) إلى الداخل، فإن التجمعات العربية القريبة من خطوط الجبهة لم تُنقل أو تُطرد بشكل عام خلال الهدنة الثانية. إجمالاً، ترتب على الهجمات الإسرائيلية خلال «الأيام العشرة» وعمليات «التطهير» التي أعقبتها إرسال ما يقرب من 100 ألف عربي إلى المنفى، سواء في الأراضي الفلسطينية تحت السيطرة الأردنية، أو قطاع غزة، أو لبنان والجيب المتبقي تحت سيطرة جيش الإنقاذ التابع للقاوقجي في الجليل الأعلى.

الموجة الرابعة المعارك والنزوح الجماعي (أكتوبر - نوفمبر 1948)

دفع تقرير برنادوت في السادس عشر من شهر سبتمبر، المتضمن اقتراحاً بمنح النقب إلى العرب في مقابل السيادة اليهودية على الجليل الغربي، إلى تركيز اهتمام القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية على الجنوب، حيث توجد منطقة يهودية تحصل على إمدادات محدودة، محاطة بالعرب وتضم أقل من 24 مستوطنة تقطعها عن قلب الإشبوف القوات المصرية التي تسيطر على محور: مجدل - الفالوجة - بيت جبرين - الخليل. وعلى خلاف ما تضمنته شروط الهدنة، رفض المصريون السماح بالإمدادات الإسرائيلية لتلك المنطقة عبر الطرق الأرضية. إن خطر منح النقب للعرب، والوضع الجيو - عسكري الذي لا يمكن احتمالاه، فضلاً

«تظل التفاصيل عن الفظائع التي ارتكبت هزيلة؛ حيث إن أغلب الوثائق المتصلة بذلك، سواء لدى قوات الدفاع الإسرائيلية أو وزارة العدل، بما في ذلك تقارير لجان التقصي المختلفة، لاتزال سرية»

المؤلف

على محنة المستوطنات المحاصرة، كلها عوامل جعلت من انهيار الهدنة - في ظل غياب تسوية سياسية - أمراً محتوماً. في مطلع شهر أكتوبر وافق مجلس الوزراء على قيام إسرائيل بهجوم يهدف إلى الربط مع المنطقة المحاصرة، فضلاً عن إلحاق الهزيمة بالنكراء بالجيش المصري. ونشرت قوات الدفاع الإسرائيلية عناصر من أربعة ألوية (ما يقارب من 12 - 14 فرقة)، وفي 15 أكتوبر أرسلت قافلة إمدادات. وكما كان متوقعا، فتحت القوات المصرية النيران مما قدم مبررا للحرب. شنت القوات الإسرائيلية على الفور عملية يوآف Yoav، وكان اسمها الأصلي «الطواعين العشرة»، التي استمرت - بتوابعها - حتى 9 نوفمبر. وخلال ثلاثة أسابيع من القتال استولت قوات الدفاع الإسرائيلية على مناطق كثيرة من القطاع الساحلي، بما في ذلك مدن صغيرة: أسدود؛ حمامة؛ مجدل؛ بئر السبع (عاصمة النقب)؛ بيت جبرين (على سفح تلال الخليل)؛ عجور (في تلال يهودا أو تلال الخليل)؛ وعدة عشرات من القرى الصغيرة، بما في ذلك: بيت طيما؛ كوكبا؛ بربرة؛ هربيا؛ القبيبة؛ الدوايمة، الواقعة بين البحر المتوسط ومدينة الخليل. وقد فر السكان أو طُردوا بشكل رئيسي إلى قطاع غزة، وكذلك باتجاه الشرق داخل تلال الخليل. بشكل متزامن، وفي سلسلة من الهجمات المتكاملة، استولى كل من لواء حاريل ولواء إيتزيوني (خلال عمليتي يكيّف وهامار، 19 - 22 أكتوبر) على سلسلة من قرى تلال يهودا التي كان يسيطر عليها المصريون جنوبي طريق تل أبيب - القدس - بيت نتيّف؛ زكريا؛ دير آبان؛ بيت جمال وغيرها - مما وسع الممر إلى المدينة المقدسة والذي سيطر عليه اليهود. وقد فر آلاف السكان إلى تلال الخليل. بشكل مماثل كان من شأن جيش الإنقاذ برئاسة القاوقجي في الشمال أن يُثير الغزو الإسرائيلي لما تبقى من الجليل عندما هاجمت قواته، في 22 أكتوبر، موقع الشيخ عباد، الواقع على قمة التلال والمهيمن على كيبوتس منارة - وفتحت النار على وسائل النقل الإسرائيلية. دفع ذلك بعناصر من أربعة ألوية ووحدات مساندة، بإجمالي 11 - 12 فرقة، إلى الرد في 28 أكتوبر، وخلال 60 ساعة، في إطار عملية حيرام، استولت على الجيب الواقع في الجليل الأعلى والمحاط بقرى: يانوح ومجد الكروم، في الغرب، عيلبون؛ ودير حنا وسخنين في الجنوب، وفراضية وقديتا وعلما والمالكية في الشرق، والحدود اللبنانية في الشمال. وقد كان يقطن الجيب، وفقا

للتقديرات الإسرائيلية، ما بين 50 ألفاً و60 ألف عربي، بمن في ذلك السكان المحليون واللاجئون من مناطق أخرى⁽¹⁾. هرب منهم عشرات الآلاف، أغلبهم إلى لبنان، خلال الهجوم وما أعقبه.

بعيد بدء القتال في الجنوب، وقبل شن الهجوم في الجليل، وجه ريفتن - أحد أعضاء السكرتارية السياسية لحزب ما بام - سؤالاً إلى بن غوريون عن المصير الذي ينتظر العرب إذا ما سيطرت القوات الإسرائيلية على مناطق إضافية أهلة بالسكان. قال ريفتن: «لقد أُخبرت بأن أوامر صارمة صدرت بعدم التسبب في أي «خروقات غير سارة» وأن هناك ترتيبات لإقامة إدارة [إدارات] محلية»⁽²⁾. غير أن رد بن غوريون كان غامضاً ومضلاً؛ حيث أخبر مجلس الوزراء، في 26 سبتمبر، أنه إذا ما تجدد القتال في الشمال، سيصبح الجليل «نظيفاً وخالياً من العرب»، ملمحاً إلى أنه تلقى تأكيدات في هذا الصدد من الجنرالات. وكان رئيس الوزراء يرد على كلمة / سؤال وجهها شاريت في أثناء تناوله لمقترح برنادوت المتضمن تخصيص الجليل لإسرائيل، مشيراً إلى أنه قد يكون من الأفضل لإسرائيل عدم الاستيلاء على جيب الجليل؛ حيث إنه «مملوء بالعرب» - «من المؤكد أننا لن نحصل على الجليل خالياً من السكان، بل إننا سنأخذه مملوءاً بهم» - بمن في ذلك لاجئون من الجليل الشرقي والغربي يرغبون في العودة إلى قراهم⁽³⁾. في 21 أكتوبر عندما وضع عيزرا دانيان على الطاولة - في لقاء منفرد مع بن غوريون - المشروع المفضل للمستعربين في وزارة الخارجية والخاص بإقامة «دولة فلسطينية كدُمية» في الضفة الغربية، أوضح رئيس الوزراء متبرماً أنه ليس مهتماً بـ «مغامرات» جديدة، وأن «هناك خياراً واحداً فقط متبقياً أمام عرب أرض إسرائيل [فلسطين] - هو أن يفروا بعيداً»⁽⁴⁾. بعد مرور عشرة أيام ونهاية عملية حيرام زار بن غوريون الجليل وتحدث مع قائد عمليات الجبهة الشمالية، اللواء موشيه كارميل. وفي مذكراته وصف بن غوريون النزوح الجماعي من المناطق التي جرى الاستيلاء عليها أخيراً في جيب الخليل، وكتب: «... والكثير سيفرون». ومن غير الواضح ما إذا كان بن غوريون ينقل عن كارميل أم أنه هو الذي تنبأ بذلك - ولكن، من دون شك، كلا الرجلين كان يحذوهما الأمل نفسه⁽⁵⁾. بل كان ذلك توجهها يتقاسمه العديد من الشخصيات الرئيسية في البيروقراطية العسكرية والمدنية الإسرائيلية. على سبيل المثال، أخبر شيموني، من وزارة الخارجية، شركة سياحة في تل

أبيب ذلك الشهر بما يلي: «نحن ننظر إيجابيا لهجرة العرب خارج البلاد، ويمكننا أن نوصي بمساعدتهم بقدر الإمكان لتسهيل الأمر عليهم». ومن جانبه، كتب ويتز في 29 أكتوبر، بمجرد سماعه من موشيه بيرغر ببدء عملية حيرام إلى يادين يحث الجيش على طرد «اللاجئين» من المناطق التي جرى الاستيلاء عليها أخيرا⁽⁶⁾.

بيد أن هذا المسلك لم يُترجم أو يُضمّن في سياسة رسمية من قبل الحكومة أو حتى رئاسة أركان قوات الدفاع الإسرائيلية. فلم يتخذ مجلس الوزراء - أو أي من لجانه - سواء قبل أو في أثناء أو حتى فور عمليتي يوآف وحيرام قرارا أو يصدر تعليمات بطرد السكان العرب من المناطق التي كانت إسرائيل على وشك احتلالها، أو التي احتلتها فيما بعد. وينطبق الشيء نفسه على قادة المؤسسة العسكرية، بن غوريون، دوري رئيس الأركان، أو يادين. حيث لم يصدر أحدهم أي أوامر عامة للألوية التي تطرد أو تضر بالسكان المدنيين.

في المقابل كان من الواضح أن الأمل كان يحدو قادة العمليات في الجبهتين الشمالية والجنوبية، موشيه كارميل وإيغال آلون، على التوالي، وعملا على تنظيف مناطقهم من العرب. ففي الشمال، ومع قرب بدء وقف إطلاق النار المقرر في الساعة الحادية عشرة، أصدر كارميل في السابعة والنصف يوم 31 أكتوبر أوامره لقادة عمليات لوائه «بالاستمرار في عمليات التطهير من السكان في المناطق داخل الجليل»⁽⁷⁾. وبعد مرور بضع ساعات، عزز كارميل في الساعة العاشرة من أمره على النحو التالي: «ابذلوا كل ما هو في وسعكم للتطهير السريع والفوري للمناطق المستولى عليها من كل العناصر المعادية، بما يتماشى مع الأوامر التي صدرت... كما يلزم مساعدة سكان تلك المناطق على الرحيل»⁽⁸⁾. ويبدو أن الأمر قد صدر في وقت كان كارميل يجتمع فيه مع بن غوريون في الناصرة، أو بعد دقائق من انتهاء اللقاء؛ وقد يذهب المرء إلى الاعتقاد أن الأمر كان بتصديق من رئيس الوزراء إن لم يكن قد صدر عنه شخصيا⁽⁹⁾. وبعد مرور عشرة أيام كرر كارميل هذا الأمر، وإن كان بشكل مخفف نوعا ما: «يجب علينا مواصلة مساعدة السكان الذين يرغبون في مغادرة المناطق التي استولينا عليها. هذا أمر عاجل ويلزم تنفيذه بسرعة»⁽¹⁰⁾.

أما في الجنوب فلم يصدر آلون، سواء خلال عملية يوآف أو بعدها، مثل هذه الأوامر العامة كتابة (وفي كل الأحوال لم يظهر أي منها في الأرشيف). ولكن من

الموجة الرابعة

المؤكد أنه أعطى إرشادات تتعلق بالطرد شفاهة - وفي واقع الأمر لم يبق أي من العرب في المدن والقرى التي احتلت خلال تلك العملية. وعلى حين تصرف آلون بتصميم وبشكل متناسق وبنجاح تام إلى حد كبير، فإن كارميل - الذي أعاقته ربما اعتبارات أخلاقية وسياسية، فضلا عن وجود مرؤوسين صعبى المراس معه - أظهر ترددا وتلكؤا، كما أن كثيرا من التجمعات العربية التي جرت السيطرة عليها في عملية حيرام بقيت في أماكنها.

على كلتا الجبهتين كان من المؤكد أن معظم جنود وضباط قوات الدفاع الإسرائيلية في تلك المرحلة كانوا سعداء - لأسباب عسكرية وسياسية - برؤية العرب يفرون مع تقدمهم. وكان العديد منهم أيضا مستعدا لطرد التجمعات السكانية وبعضهم - كما سنرى فيما بعد - كان مستعدا لارتكاب أعمال وحشية، ربما للحث على الهرب. وقد فهم الجميع أن النزوح الجماعي يُسهل الأشياء بشكل كبير. غير أن الوحدات المختلفة تصرفت بطرق متنوعة - كما سنرى فيما بعد - وقد حكم هذا التباين في السلوك النظرة السياسية وشخصية قياداتهم، فضلا عن نظرتهم الجماعية، والظروف الطبوغرافية للمعركة، والدين، والانتماءات السياسية أو العسكرية للتجمعات التي جرى التعامل معها.

الجنوب

في كل حملاته السابقة لم يترك آلون وراءه أي مجتمعات عربية في أماكنها: وهو الأمر الذي قام به في عملية يفتاح في الجليل الشرقي في الربيع، وكذلك في عملية داني في شهر يوليو. ولم يرد بأمر العمليات لعملية يوآف شيء عن المصير المحتمل للتجمعات التي جرت السيطرة عليها ⁽¹¹⁾ - لكنه مما لا شك فيه أن آلون قد جعل ضباطه يعلمون ما يريد، كما أن هؤلاء على أكثر ترجيح قد علموا (واتفقوا معه في الرأي) من دون تعليمات صريحة.

قبييل بدء المعركة كان سكان المناطق التي خضعت في حالة من التوتر وانخفاض كبير في الروح المعنوية. وكانوا من المسلمين من دون استثناء. كما أن المدن الصغيرة (أو القرى كبيرة الحجم) مثل إسدود؛ مجدل وحمامة كنت تضم عددا كبيرا من اللاجئين الذين فروا من مناطق في الشمال خلال فصلي الربيع والصيف، وكانوا

يعيشون منذ شهر مايو تحت حكم عسكري مصري عنيف غير متعاطف. لم يكن المصريون فعالين، وافتقروا غالباً إلى البراعة، كما كان يُنظر إليهم من قبل السكان المحليين كمحتلين أجانب؛ وقد كانوا يعانون بشكل دائم نقصاً في الإمدادات، ويفتقرون إلى الكرم مع المحليين، الذين دُمرت حقولهم أو أضحى من الصعب الوصول إليها نتيجة للقتال. وفضلاً عن ذلك شعر المحليون بأن مأزقهم سيزداد سوءاً في أثناء الهدنة الثانية الطويلة، حيث سيصبحون في خط النار، وأن الجيش المصري ضعيف. ومن ثم خشوا تبعات الحرب واحتلال اليهود وحكمهم، خاصة أنهم كانوا قد سمعوا كذلك عن دير ياسين.

كانت قوات الدفاع الإسرائيلية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر مختلفة تماماً عما كان عليه الجيش الإسرائيلي قبل ثلاثة أشهر من ذلك. حيث توافر لديها عدد صغير من قاذفات القنابل والمقاتلات - وقامت بنشرها بكفاءة مشهودة - وبطاريات مدفعية ميدانية، ومدافع هاون، ودبابات (وإن كانت محدودة العدد). وقد بدأت عملية يوآف في 15 و16 أكتوبر بقذف بالقنابل وهجوم عنيف على بئر السبع، غزة؛ مجدل؛ حمامة؛ بربرة؛ إسدود؛ بيت حانون؛ دمرة؛ هربيا؛ الجورة؛ دير سنيد؛ الفالوجة وبيت جبرين. وفي حين أن تلك الهجمات لم تكن قوية بمعايير الحرب العالمية الثانية بشكل خاص، فإن معظم التجمعات التي أصيبت لم تكن لديها خبرة في مجال الهجوم الجوي ولم تُعد لهذا سواء من الناحية النفسية أو فيما يتصل بالمخابئ والدفاع الأرضي. كذلك استُخدمت المدفعية بشكل أكثر كثافة من أي عملية سابقة للقوات الإسرائيلية، على الرغم من أنها كانت موجهة بشكل عام باتجاه المواقع المصرية وأماكن تحصن الميليشيات.

ترتب على القصف الجوي والمدفعي والهجمات الأرضية في الفترة من 15 - 19 أكتوبر في المنطقة الوسطى، التي تمكن خلالها الجيش الإسرائيلي من اختراق خطوط الدفاع المصرية الحصينة والوصول إلى منطقة المستوطنات المحاصرة، ترتب حدوث (على الأقل بشكل مؤقت، ووفقاً لاستخبارات اللواء الخامس) هروب ضخم للمدنيين من الفالوجة وعراق المنشية⁽¹²⁾. كما حدث كذلك عمليات فرار من بيت طيما؛ حليقات وكوكبا (التي كانت خالية من السكان بشكل كبير من قبل). وبصفة عامة لم تكن هناك حاجة إلى الطرد؛ فقد فر المحليون ببساطة مع اقتراب طوابير القوات الإسرائيلية.

في موجة الزحف الثانية، خلال الفترة من 19 - 24 أكتوبر، استولى لواء حاريل - في إطار عملية هاهار - على: دير آبان؛ بيت عطاب؛ سفلى؛ بيت جمال؛ بيت نتيف؛ زكريا والبريج⁽¹³⁾. وقد فر أغلب السكان ناحية الجنوب باتجاه بيت لحم والخليل. وفيما يتصل بقرية بيت نتيف - «القرية التي كان منها قتلة الـ 35 [عضوا في طابور النجدة التابع للبالماخ الذي كان قد أرسل إلى كتلة عتصيون في يناير 1948]، ومهاجمو كتلة عتصيون، ومدمرو مستوطنة هار - توفى اليهودية - ووفقا لتقرير صادر عن البالماخ فإن السكان «هربوا بحياتهم»، وفُجرت القرية وأيضاً قرية دير الهوا إلى الشمال منها⁽¹⁴⁾. وتُظهر الرواية التي قدمتها أفيفا رابينوتز - وهي جنديّة في البالماخ من كيبوتس كابري، وكانت في دورية في مرتفعات الخليل بالقرب من الجبعة في أعقاب عملية حاريل - المصير الفوري والظروف التي عاش اللاجئون من تلك القرى في شمال التل:

كان هناك العشرات من اللاجئين المبعثرين في الأخدود، الجالسين في الحفر والكهوف... وقد فوجئوا بوجودنا. وانتشرت صرخة خوف في الفضاء... وبعدئذ بدأوا في الإطراء علينا وعلى الجيش اليهودي ودولة إسرائيل. ما هذا الخنوع؟! الشيوخ يحنون، يحنون الركبة احتراماً ويقبلون أقدامنا متوسلين الرحمة؛ والشباب يقفون وقد أحنوا رؤوسهم يائسين... حاولنا إقناعهم بالهرب باتجاه الخليل. وأطلقنا عدة طلقات في الهواء - غير أنهم لم يبالوا: «من الأفضل أن نموت هنا عن العودة [إلى الأراضي التي يسيطر عليها المصريون] لنموت هناك على أيدي المصريين»، وأطلقنا النار مجدداً. ولم يتحرك أحد. إن الإرهاق والتعب قد سلبهم أي رغبة في الحياة وأي كرامة إنسانية. هؤلاء هم العرب من جبال الخليل، ومن الممكن أن يكون هذا الشاب أو ذلك الرجل هو من سفك دماء الـ 35 أو نهب عتصيون [بعد سقوطها في مايو] - لكن هل يمكن للمرء أن يأخذ بالثأر هنا؟ قد يُمكنك أن تحارب أناساً لهم قيمتك نفسها، ولكن هل يمكن ذلك ضد هذا «التراب البشري»؟ غادرنا المكان ورجعنا [إلى قاعدتنا]... هذا المساء، وللمرة الأولى طوال الحرب كلها، شعرت بأنني متعبة وأن روحي قد سئمت الحرب⁽¹⁵⁾.

في تلك الأثناء، واصل لواء غيفعاتي تقدمه نحو الشمال مستوليا على قرى كدنة؛ ذكرين؛ رنة؛ دير الدبان؛ عجور على سفوح تلال الخليل ويهودا. وهنا أيضا هرب معظم السكان قبل وصول القوات؛ وأولئك الذين بقوا طُردوا باتجاه الشرق. وساد الأردن الخوف من أن تتقدم القوات الإسرائيلية أكثر باتجاه الشرق، في المرتفعات، مما يُعجل ببروز «كتلة أخرى من اللاجئين، لا تقدر البلاد على إيوائها أو إطعامها... وكان الناس في غاية الرعب»⁽¹⁶⁾.

في الحادي والعشرين من شهر أكتوبر استولت الفرقة 89 من اللواء الثامن والفرقتان 7 و9 من لواء النقب على مدينة بئر السبع. وقد تضمن أمر العمليات النص على «الاستيلاء على بئر السبع، واحتلال المواقع المتقدمة حولها، وتدمير معظم المدينة» - غير أنه لم ينص صراحة على كيفية التصرف مع السكان⁽¹⁷⁾. وكان الهروب الجماعي من المدينة قد بدأ بالفعل في 19 أكتوبر، إما سيرا على الأقدام وإما بالحافلات، أساسا باتجاه الخليل، وذلك في أعقاب عمليات قصف جوي متكررة ليلتي 18 و19 أكتوبر⁽¹⁸⁾. وعاد القصف في الليلة التالية⁽¹⁹⁾، مما عجل بمزيد من الهروب⁽²⁰⁾.

كان العديد من السكان الأكثر ثراء قد غادروا المدينة قبل ذلك بأسابيع أو شهور بدءا من أبريل - مايو⁽²¹⁾. واستمر النزوح خلال عملية الاستيلاء على المدينة وفور ذلك، وقد هرب البعض باتجاه غزة. كما صاحبت العملية إعدام حفنة من أسرى الحرب المصريين⁽²²⁾، وسادت حالة من النهب على نطاق واسع من قبل الأشخاص والوحدات العسكرية⁽²³⁾.

في بئر السبع ألقت قوات الدفاع الإسرائيلية القبض على 120 جنديا مصرية. جرى إيواء السكان المتبقين بالمدينة (200 رجل، 150 سيدة وطفلا) بشكل مؤقت في مركز شرطة المدينة. وبعد أيام قليلة، في 25 أكتوبر على ما يبدو، نقل النساء والأطفال «مع العشرات من الشيوخ والمعاقين» بحافلات إلى الحدود مع غزة ودُفع بهم إليها⁽²⁴⁾. أما فيما يتصل بسجناء الحرب المصريين، فقد نُقلوا إلى المعسكرات المخصصة لذلك في الشمال، في حين جرى تشغيل الرجال الأقوياء الباقين، وعددهم 120، في أعمال التنظيف وغيرها من الأعمال الوضيعة، وعُوملوا مثل أسرى الحرب. وجرى إيواؤهم في المسجد⁽²⁵⁾. إلى حين وصلت شكاوى إلى رئاسة أركان الجيش

تفيد بأنهم يزودون الجيش المصري بمعلومات استخباراتية، فأمر يادين بإبعادهم عن بئر السبع⁽²⁶⁾. وقد نُقل بعضهم إلى معسكرات سجناء الحرب، والبعض الآخر إلى المناطق الخاضعة للسيطرة المصرية في مجدل أو غزة. على صعيد آخر كان كل من بن غوريون وشافير (المشرف على ممتلكات الغائبين) قلقين بسبب أعمال النهب⁽²⁷⁾. في 30 أكتوبر زار بن غوريون المدينة، ووفقا لما أورده غاليلي، سأل آلون رئيس الوزراء (أو ربما غاد ماكس) (المدير العام لوزارة شؤون الأقليات الذي رافق بن غوريون) «لماذا أتيتم؟» - مضيفا: «لم تعد هناك أقليات [عرب] في بئر السبع»، وهو ما رد عليه ماكس - وفقا لغاليلي - «لقد جئنا لنطرد العرب يا إيغال، اعتمد عليّ»، وهو ما علق عليه آلون بالإشارة إلى «أن العرب قد رحلوا من قبل»⁽²⁸⁾. رحل العديد من اللاجئين إلى غزة، وقد قدم مراقب أمريكي بعد مرور شهرين على ذلك وصفا لأوضاعهم هناك على النحو التالي:

غزة هي مدينة صغيرة غير جذابة يقدر عدد سكانها الأصليين بـ 25 ألفا. وتضم الآن، بالإضافة إلى ذلك 60 ألف لاجئ، يقيمون على أرصفة الشوارع، والأراضي الفضاء، والأسواق العامة، ويحتلون ساحات المخازن، وبشكل عام يبدو أنهم يشغلون أي مكان فارغ في المدينة، فيعيشون في الكنائس، والمساجد، والمدارس، والمباني العامة... وهؤلاء الأشخاص لا يتلقون أي مساعدة غذائية... [حيث إنهم] وصلوا أخيرا...

وعلى بعد عدة كيلومترات زار المراقب الأمريكي البريج وكتب ما يلي: معسكر سابق للجيش البريطاني يقطنه الآن 13,500 لاجئ... جميعهم... تؤويهم إما خيام الأمم المتحدة أو أكواخ للجيش جرى ترميمها على عجل. ولقد دخلنا أحد مباني الجيش... عرضه 50 قدما وطوله 120 قدما، وكان هناك حتما 500 شخص داخله. وقد أعدوا مكانا للنوم لأنفسهم من الصفيح المسطح والأقمشة البالية... الجميع قذر ويشعر بالبرد. وفي أحد تلك الأماكن المخصصة للنوم كانت هناك مجموعة من عشرة أشخاص تتراوح أعمارهم بين سن

الطفولة والسبعين من العمر، ينظرون إلى امرأة مُسجاة على الأرض
ماتت لفورها... ويتلقى كل فرد في البريج الآن كيلوين ونصف
الكيلو من الدقيق كل عشرة أيام⁽²⁹⁾.

في الثالث والعشرين من أكتوبر سككت المدافع في الجنوب مع دخول فترة وقف إطلاق النار التي فرضتها الأمم المتحدة حيز التنفيذ. غير أنه خلال أيام أثارت خروج الهدنة سلسلة من «القضات» الإسرائيلية الصغيرة في الأراضي تحت الاحتلال المصري، لتحتل قوات الدفاع قرى جديدة، بما في ذلك: بين جبرين، القبية والدوايمة، في سفوح تلأل الخليل، وإسدود وحمامة على الساحل. وقد حدد يادين أهداف تلك العمليات في «إضعاف القوات المعادية المحيطة»، و«تحقيق مزايا تكتيكية». كما أمر بشن «عمليات حرب نفسية»، وأمر القوات بـ «التعامل مع السكان المدنيين»⁽³⁰⁾. ولم يطرح يادين مزيداً من التفاصيل، لكنه يفترض أن النية كانت ترويع التجمعات المدنية بما يدفعها إلى الفرار. ومع ذلك فإنه مع بداية تلك العمليات «التكتيكية» أصدر آلون تعليمات إلى ألويته وضباط قطاعاته حول السلوك الذي يجب إتباعه في المناطق التي جرى احتلالها أخيراً: «لا تؤذوا السكان في المدن والقرى العربية التي جرى الاستيلاء عليها... لا تشاركوا في عمليات النهب... يجب عدم إلحاق الضرر بالأماكن المقدسة (دور العبادة، الأديرة، المقابر، وغيرها)»⁽³¹⁾.

في الشرق، كانت عملية الفرار المذعور قد بدأت بالفعل في 19 أكتوبر في بيت جبرين وبيت نثيف في أعقاب القصف الجوي من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية⁽³²⁾، واستمرت تلك العملية في أعقاب الغارة على مركز الشرطة المجاور في ليلة 24 - 25 أكتوبر. وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه استولت قوات الدفاع على بيت جبرين ومركز الشرطة بها. وفي الوقت ذاته وعلى بعد عدة كيلومترات إلى الشمال طلب القرويون في قرية عجور، التي سبق الاستيلاء عليها في 24 أكتوبر، السماح لهم بالعودة، تمشياً مع المنشورات التي سبق إلقاؤها جواً بواسطة الطيران الإسرائيلي على المنطقة والمتضمنة وعداً بأن «العرب المحبين للسلام سيُسمح لهم بالبقاء، كما هي الحال بالنسبة إلى العرب في حيفا والناصرة». وقد أخبروا من قبل الفرقة 54 من لواء غيفعاتي أنه سيُسمح لهم بالعودة إذا ما سلموا «40» مسدساً و«200» بندقية، ومُنحوا مهلة حتى الثلاثين من الشهر للرد على العرض⁽³³⁾. ومع فشل القرويين في تقديم الأسلحة المطلوبة لم يُسمح لهم بالعودة.

كان هناك كذلك فرار من قرية ترقوميا - التي كان من المتوقع أن تهاجمها قوات الدفاع - باتجاه الخليل. وفي الخليل ذاتها شاعت حالة من الذعر، وقد أصدر الملك «عبدالله» تأكيدات بأنه على عكس ما كانت عليه الحال في الرملة واللد فإنه سيدافع عن المدينة. وقد نقل كيركبرايد، الوزير البريطاني في الأردن، أن الخوف «الرئيسي» تمثل في أن تغرق موجة جديدة من اللاجئين الوافدين من الخليل وبيت لحم والقرى المجاورة (شرق) الأردن. ومن ثم أرسل عبدالله وحدات من الجيش العربي إلى كل من بيت لحم والخليل، حيث كانت الوحدات المصرية المعزولة نتيجة فقدان بئر السبع وقطع طريق المجدل - بيت جبرين على وشك الانهيار، وإذا لم يكن قد فعل ذلك - وفقا لما أورده، كيركبرايد - «فأغلبية السكان المحليين... كانوا سيتركون ديارهم». وقد سبق أن علق الوزير البريطاني قائلا: «إن عدد اللاجئين... الذين يعتمدون على شرق الأردن كان كارثيا بقدر هزيمة عسكرية»⁽³⁴⁾. ووفقا لمصادر استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية، كان أثرياء الخليل يفرون نتيجة عدم ثقتهم بقدرة الجيش على الدفاع عن المدينة⁽³⁵⁾، وبالفعل وردت معلومات في 30 أكتوبر أن الجيش قد أغلق مدخل الخليل أمام اللاجئين الفارين من منطقة بيت جبرين - ترقوميا⁽³⁶⁾، وبعد أيام قليلة نُقل أن اللجنة الوطنية في الخليل بدأت في اتخاذ إجراءات لردع الهروب من المدينة⁽³⁷⁾.

كان المئات من اللاجئين الذين ارتقوا التلال باتجاه الخليل من الدوايمة، قرية كبيرة شكلت هديب عشيرتها الرئيسة، والتي ترجع أصولها إلى الغزو الإسلامي لفلسطين في القرن السابع الميلادي. وقبل العام 1948 كانت العشيرة متحالفة مع «المعارضة»؛ واعتبر جهاز استخبارات الهاغاناه آنذاك القرية أنها «صديقة جدا»⁽³⁸⁾. كانت وحدات من الفرقة 89 (اللواء الثامن) قد استولت على الدوايمة في 29 أكتوبر بعد «مقاومة خفيفة»⁽³⁹⁾. وفي البداية قصفت القوات، التي كانت على متن سيارات نصف نقل، المدينة بالمدفعية والهاون واقتحمتها بعد ذلك مطلقة النار من المدافع الرشاشة⁽⁴⁰⁾. أطلقت النيران على القرويين داخل منازلهم، وفي الأزقة والمنحدرات المحيطة في أثناء فرارهم:

عندما اعتلينا الأسطح شاهدنا عربا يجرون في الأزقة [أسفلنا].

فتحنا النيران عليهم... ومن موقعنا المرتفع شاهدنا سهلا واسعا يمتد

باتجاه الشرق... وكان يغص بالآلاف من العرب الفارين... بدأت المدافع في القصف، وتحولت عملية الفرار إلى فوضى⁽⁴¹⁾.

كذلك كتب أحد مخضرمي الفرقة 89:

كانت المساكن في الدوايمة ممتلئة بما نهب من «غوش عتصيون»... كما أن المحاربين اليهود الذين هاجموها كانوا يدركون أن دم أولئك الذين ذبحوا ينادي بالانتقام؛ وأن الرجال في الدوايمة هم من بين أولئك الذين شاركوا في تلك المذبحة... في عتصيون⁽⁴²⁾.

وفقا للمعلومات الاستخباراتية للواء يفتاح، أخبر اللاجئون الذين وصلوا إلى الخليل مراقبي الأمم المتحدة أن «اليهود كرروا ما فعلوا في دير ياسين بالدوايمة»، ومن جانبهم طالب المسؤولون العرب بإجراء تحقيق في هذا الخصوص⁽⁴³⁾. كما أبرقت الحامية المصرية في بيت لحم إلى مصر بأن «اليهود ذبحوا 500 رجل وامرأة وطفل»⁽⁴⁴⁾. ونقل القنصل العام الأمريكي في القدس أن هناك تقارير تشير إلى أن «500 - 1000 شخص وضعوا في صفوف وقتلوا بنيران المدافع بعد الاستيلاء على القرية»⁽⁴⁵⁾. وصلت أخبار المذبحة بسرعة إلى مسمع السلطات الإسرائيلية. أشار بن غوريون باختصار، مقتبسا من الجزال أفتر في مذكراته، إلى «شائعات بأن الجيش ذبح (?) ما بين 70 و80 شخصا»⁽⁴⁶⁾ وقد قدم جندي إسرائيلي رواية لما حدث إلى عضو بحزب مابام الذي نقلها بدوره إلى إيعازر بيري، رئيس تحرير جريدة الحزب Al Hamishmar والعضو في لجنته السياسية، وقد قدم عضو الحزب «ش» (ربما يكون المقصود شبتاي) كابلان الشاهد على أنه «أحد رجالنا، مثقف، وموثوق به مائة بالمائة». وكتب كابلان أن القرية التي كانت تسيطر عليها عناصر عربية «غير نظامية» جرى الاستيلاء عليها من قبل الفرقة 89 من دون قتال. «وقتل الموجة الأولى من المهاجمين ما بين 80 و100 رجل وامرأة وطفل عربي. وقد قُتل الأطفال عن طريق كسر رؤوسهم بالعصي. ولم يكن هناك منزل واحد من دون أن يكون فيه قتيل». وقد أوضح الشاهد، الذي وصل بعد ذلك مباشرة مع الموجة الثانية، أن الرجال والنساء المتبقين حبسوا في منازلهم «من دون طعام أو ماء».. في وقت وصل فيه المتخصصون في المفرقات لتفجير المنازل.

أمر أحد القادة العسكريين المتخصص في المفترقات بوضع امرأتين عجوزين في بيت محدد... ثم تفجيره... وقد رفض المتخصص... وعندئذ أمر القائد رجاله بالقيام بذلك، وأنجز العمل الشرير. كما تباهى أحد الجنود بأنه اغتصب امرأة ثم أطلق النار عليها. وكلفت امرأة تحمل رضيعا بين ذراعيها بتنظيف الفناء حيث يأكل الجنود. وعملت هناك يوما أو اثنين، وفي النهاية أطلقوا النار عليها وعلى رضيعها.

ووفقا لكابلان أضاف الجندي:

تحول الضباط المثقفون إلى قتلة ولم يكن هذا في قلب المعركة... لكن نتيجة لنظام من الطرد والتدمير. فكلما بقي عدد أقل من العرب، كان ذلك أفضل. وقد مثل هذا المبدأ المحرك السياسي لعمليات الطرد والفظائع.

أدرك كابلان أن حزب ما بام في مازق. فالأمر لا يمكن نشره على الملأ؛ حيث إنه يمكن أن يضر بالدولة، الأمر الذي سيُلَام الحزب عليه. ولكنه طلب أن «يُطلق الحزب صرخة» في إطار النقاش الداخلي، وأن يُشرع في التحقيق ووضع آلية تأديبية في الجيش⁽⁴⁷⁾.

كان كابلان يجهل أن عددا من التحقيقات المتوازية كانت تجري آنذاك، أحدها أمر آلون نفسه بإجرائه. ففي 3 نوفمبر أوبرق آلون إلى قائد عمليات اللواء الثامن، الجنرال إسحاق ساديه - مُعلمه ومؤسس وأول قائد للباوماخ - طالبا التحقق من صحة «الشائعات» بأن الفرقة 89 «قتلت العشرات من السجناء يوم الاستيلاء على الدوايمة، والإبراق بالرد»⁽⁴⁸⁾. (بعد مرور يومين، وربما نتيجة لقلقه من تحقيق تجريه الأمم المتحدة، أمر آلون الجنرال ساديه بإصدار تعليماته للوحدة «المتهمة بقتل المدنيين العرب في الدوايمة بالتوجه إلى القرية وأن يدفن أفرادها بأيديهم جثث أولئك الذين قُتلوا»)⁽⁴⁹⁾. في 4 نوفمبر أخطر دوري من قبل يادين بأنه أخيرا هناك «عدد من الأحداث تماثل ما وقع بدير ياسين» - ومن الواضح أنه ذكر بالاسم الدوايمة - موصيا بإجراء تحقيق في هذا الخصوص⁽⁵⁰⁾. وفي اليوم التالي عين دوري



إيسار بئيري، قائد جهاز استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية - وهو الجهاز الذي حل محل استخبارات الهاغاناه - للتحقيق، والذي قدم تقريره، المرحلي في 13 نوفمبر والنهائي في 18 نوفمبر، وتوصل إلى أن 80 شخصا عربيا قد قتلوا خلال عملية استيلاء الفرقة 89 على الموقع، و22 آخرين أُلقي القبض عليهم بعد ذلك وقتلوا. وقد أوصى الجنرال بأن يُحاكم قائد الفصيلة التي نفذت المذبحة (واعترف بذلك)⁽⁵¹⁾. (يُذكر أن التقارير العربية قد اتجهت إلى التقليل من مستوى المذبحة: فعلى سبيل المثال، أخطر الحاج أمين الحسيني، في السابع من شهر نوفمبر، من قبل كل من مسؤولي اللجنة العربية العليا في الضفة الغربية، رفيق التميمي، ومنير أبو فضل، بأن التقارير الأولية كان «مبالغاً فيها»؛ فقد تحدث أحد التقارير عن أنه قُتل 27 قرويا فقط من عشيرة واحدة في الدوامة)⁽⁵²⁾.

في السابع من شهر نوفمبر زار فريق من مراقبي الأمم المتحدة الموقع. وجد الفريق العديد من المباني المدمرة وجثة واحدة، لكنه لم يعثر على دليل على وقوع مذبحة. ومع ذلك فقد افترض أعضاؤه - غالبا على أساس الشهادات التي سبق سماعها من العرب الناجين - أن مذبحة قد وقعت⁽⁵³⁾. ومع كل ذلك يبدو أن أحدا لم يُحاكم أو يُعاقب على الرغم من توصيات بئيري⁽⁵⁴⁾. ومما لا شك فيه أن وصول الأخبار عن المذبحة إلى المجتمعات والقرى في الخليل الغربية وسفوح تلال يهودا قد أدى إلى المزيد من الهروب.

في الغرب، على ساحل البحر المتوسط، هرب الجانب الأعظم من سكان إسدود (أشدود) مع القوات المصرية المتقهقرة قبل الاجتياح الإسرائيلي للمدينة في 28 أكتوبر. ويبدو أن المصريين قد أمروا أو نصحوا السكان بقوة بالرحيل، غير أن عدة مئات من بينهم فضلوا البقاء. واستقبل هؤلاء القوات الغازية بالأعلام البيضاء. ومن جانبها قامت قوات الدفاع الإسرائيلية على الفور بتعيين ساسون غوتليب حاكما عسكريا. وقد «طلب السكان من القوات الإسرائيلية الإذن لهم بالبقاء»⁽⁵⁵⁾. ومُنحوا الإذن، بيد أنه سرعان ما تغير القرار من قبل مركز قيادة الجبهة الجنوبية، وطُرد السكان باتجاه الجنوب⁽⁵⁶⁾. وفي اليوم ذاته دخلت قوات الدفاع الإسرائيلية قرية حمامة الكبيرة، والتي أفادت التقارير بأنها كانت «ممتلئة باللاجئين» من أسدود وغيرها⁽⁵⁷⁾. وعلى الأرجح طُرد السكان واللاجئون باتجاه الجنوب. وقد نقلت

الموجة الرابعة

دورية استطلاع تابعة ل سلاح الجو الإسرائيلي مشاهدتها «سيلا ضخما من اللاجئين يصطحبون الأبقار والأغنام والبغال والعربات ويتحركون على طول الطريق الساحلي بين أسدود وغزة»⁽⁵⁸⁾.

لخص ضابط استخبارات لواء يفتاح الأحداث في القرى والمدن على امتداد الساحل في الثاني من نوفمبر موضحا أن عمليات قوات الدفاع الإسرائيلية بثت «اليأس بين السكان المحليين»، الذين كانوا متأكدين من أن الغلبة ستكون لليهود. «لقد أحدثت قوتنا الجوية تأثيرا هائلا، فقد كان مفاجئا لهم أن يروا أسرابا من الطائرات اليهودية تجوب السماء». وأوضح الضابط أنه مبدئيا، بعد الغارات الجوية، كان السكان في غزة يهربون إلى التلال والشواطئ ليعودوا مجددا بعد بضعة أيام⁽⁵⁹⁾. وقد تزايد الهروب من المدن الساحلية في أعقاب القصف البحري لغزة (17 أكتوبر) ومجدل (21 أكتوبر)، حيث أفادت التقارير بأن المئات قد أصيبوا في غزة بالقرب من محطة القطارات. أما مجدل فقد قُصفت مرتين ليلة 19 - 20 أكتوبر⁽⁶⁰⁾. وحقيقة الأمر أن الهجمات على «مجدل» قد أشعلت المظاهرات الشعبية ضد الجيش المصري. في العشرين من أكتوبر، أصدر مصطفى الصواف، مسؤول مصري كبير عن الإدارة المدنية في المناطق تحت السيطرة المصرية، نشرة شجب خلالها ميل الفلسطينيين إلى الهرب:

لماذا أجد الناس مشوشين في أفكارهم، يجمعون حاجاتهم ليرحلوا،
يهيمون مسافات طويلة للوصول إلى بلاد ليست بلادهم، يتركون
مدنهم على عجل... يندفعون للهرب، تاركين وراءهم أرضهم ومدنهم
وديارهم وأقاربهم متجهين إلى الجنوب حيث لا يوجد ملاذ أو جنة...
أليس في مقدوركم، أيها العرب الشهام، أن تنهوا هذا التشرذم؟ تذكروا
المصير المر في الشتاء، عندما يحل البرد وتهطل الأمطار.

وأوضح الصواف، الذي وجه النشرة إلى سكان غزة، أن الجيش المصري سيحميمهم⁽⁶¹⁾. وبشكل واضح أصدر عمدة غزة بيانا مشابها، دعا فيه السكان إلى البقاء في أماكنهم حتى لو احتل جيش الدفاع الإسرائيلي المدينة⁽⁶²⁾. غير أنه لم تُحتل غزة.

غير أنه احتلت مجدل الواقعة على بعد أميال قليلة إلى الشمال. حيث قام أغلب السكان بالجلاء بعد بداية عملية يو - آف نتيجة التأثير القوي للقصف الجوي والبحري⁽⁶³⁾. كما أن مركز قيادة اللواء المصري كان قد انتقل إلى غزة في 19 أكتوبر، وغادر جزء من حامية المدينة في 30 من الشهر ذاته. ومما لا شك فيه أن تلك الانسحابات قد ساعدت على إضعاف الروح المعنوية للمدنيين. ففي 31 أكتوبر، على سبيل المثال، نقل ضابط استخبارات الفرقة 55 أن «293» حافلة - منها «62» «ممتلئة عن آخرها بالمدنيين» - وسبع سيارات أجرة، و21 سيارة جيب، و9 دراجات بخارية رحلت في ذلك اليوم باتجاه الجنوب⁽⁶⁴⁾. وغادرت آخر القوات المصرية المتبقية بعد ظهر يوم 4 نوفمبر. وبعد مرور ساعات قليلة، في تمام الساعة السابعة والنصف مساءً، دخلت وحدة استطلاع تابعة للواء غيفعاتي إلى مجدل⁽⁶⁵⁾. نصت الأوامر التنفيذية للواء غيفعاتي على الاحتلال والتفتيش، من دون أن تتضمن أي شيء عن مصير السكان المدنيين⁽⁶⁶⁾. وقد قام 12 من كبار رجال القرية باستقبال القوات وتحيتهم عارضين استسلام المدينة؛ وجرى اصطحاب خمسة منهم إلى المركز الرئيسي للقيادة حيث خضعوا للاستجواب ثم أعيدها إلى منازلهم⁽⁶⁷⁾. وكان هناك ما يقرب من 200 شخص - أغلبهم من النساء والأطفال - قد بقوا في الوقت الذي انتظر ألف آخرون في التلال الرملية المحيطة، آملين أن يُسمح لهم بالعودة إلى ديارهم⁽⁶⁸⁾. دخلت القوات الرئيسية التابعة للواء غيفعاتي إلى المدينة صباح اليوم التالي، 5 نوفمبر، وقامت «بالتصرف بشكل طيب»، وفقا لما أورده ضابط استخبارات كان بصحبته؛ لم تكن هناك عمليات سلب أو اعتداءات على السكان. كما وضعت لافتات كبيرة على الجدران «باللغتين العبرية واليديشية» محذرة من أي سلوك غير لائق. أما فيما يخص السكان، فقد نقل ضابط استخبارات أنه «وكما هي الحال في مثل تلك الظروف اتسم سلوك السكان بالتملق والتذلل». وأرسلت القوات مُنادين إلى التلال الرملية لحث السكان المختبئين هناك على العودة إلى ديارهم⁽⁶⁹⁾. وشهدت الأيام التالية تدفق المئات العائدين إلى المدينة. وفي 28 يناير أمر يادين الجبهة الجنوبية بتنظيم إحصاء رسمي للسكان لتحديد من له الحق القانوني في الإقامة، و«إخلاء المكان [المقصود طرد] من أي شخص لم يكن هناك يوم الاستيلاء على

الموجة الرابعة

المدينة»⁽⁷⁰⁾. وقد نفذت الجبهة الجنوبية الأمر في 1 ديسمبر من خلال تحديد وطرد «ما يقرب من 500 لاجئ» من مجدل إلى قطاع غزة⁽⁷¹⁾. تمثلت النتيجة الرئيسية لمعارك شهري أكتوبر ونوفمبر في الجنوب، في أن عدد اللاجئين بقطاع غزة قفز من أقل من مائة ألف إلى مائتين وثلاثين ألفاً، وفقاً لأف جي بيرد، المسؤول في برنامج الأمم المتحدة لغوث اللاجئين. وقد أورد أف. جي. بيرد أنه «يصعب وصف الظروف التي عاش فيها أولئك اللاجئون... تقريباً كلهم كانوا يعيشون في العراء... ولا يتلقون أي حصص من الغذاء... كما أنه لم يكن هناك صرف صحي... وسادت حالة من القذارة المروعة». وأضاف بيرد أن الجيش المصري والمجلس العربي الأعلى للاجئين «كانوا مهملين بشكل كبير في تعاملهم مع الموقف»⁽⁷²⁾.

في الشمال

عجلت حملة الستين ساعة لقوات الدفاع الإسرائيلية - عملية حيرام - بحدوث الهروب الضخم للمدنيين من جيب الجليل الأعلى الذي كان تحت سيطرة قوات القاوقجي. فقد فر العديد قبل بدء المعركة؛ والبعض الآخر طرد؛ في حين فضل آخرون الابتعاد عن أذى القتال فغادروا قراهم إلى الأودية والبساتين والكهوف المجاورة. وفي حالات كثيرة منعت القوات الإسرائيلية عودتهم وشجعت الكثير منهم على الانتقال إلى لبنان. كذلك ربما قرر البعض عدم العودة إلى العيش تحت الحكم الإسرائيلي. وفي تلك المنطقة التي كان يقدر عدد سكانها (محلين ولاجئين) قبل 28 أكتوبر 1948، ما بين 50 و60 ألفاً، أكثر من نصف هذا العدد انتهى به المطاف في لبنان. وفي 31 أكتوبر سجل بن غوريون أن ما يقرب من نصف سكان ذلك الجيب قد هربوا، وبعد مرور عدة أيام قدر الجيش أن عدد السكان الذين بقوا يتراوح ما بين 12 و15 ألف شخص⁽⁷³⁾، مضيفاً مصداقية على التقارير الأخيرة التي أشارت إلى أن 50 ألف لاجئ جديد وصلوا إلى لبنان جراء عملية حيرام⁽⁷⁴⁾.

انطلقت العملية في ليلة 29/28 أكتوبر؛ حيث أرسلت الجبهة الشمالية إلى الميدان عناصر من لواء كارميلي (اللواء الثاني) غولاني (اللواء الأول) اللواء السابع، ولواء «عوديد» (اللواء التاسع) للتعامل مع الجيب الواقع تحت سيطرة جيش الإنقاذ

وسط وشمال الجليل، الذي انضمت إليه فرقة من الجيش السوري (شملت كتيبة من متطوعي الجيش المغربي). وقد تضمن الأمر التنفيذي هدف «تدمير العدو في الجيب الواقع وسط الجليل»، «احتلال الجليل بأكمله ووضع خط دفاع على الحدود الشمالية للبلاد». ولم يرد نص عن المصير المحتمل للسكان واللاجئين المقيمين في مخيمات تلك المناطق كما أنه لم تكن هناك تعليمات بطرد أي شخص⁽⁷⁵⁾.

سبق الهجوم قصف جوي متقطع بدءاً من 22 أكتوبر، مع هجمات مكثفة قامت بها بي - 17، وسي - 47 على القرى الرئيسية: ترشيحا، الجش، وسعسع. وكانت أكثر جولات القصف كثافة في ليلة 29 - 30 أكتوبر، التي شملت 13 مهمة باتجاه سبع قرى، قصف خلالها 21 طناً من القنابل⁽⁷⁶⁾. وقد أسفر القصف على ترشيحا تلك الليلة عن مقتل 24 شخصاً، كما دُفن 60 شخصاً تحت الأنقاض، مما أطلق العنان لهروب جماعي⁽⁷⁷⁾.

قام اللواء السابع بعملية التقدم الرئيسية الأولى منطلقاً من صفد باتجاه الشمال، في وقت مبكر يوم 29 أكتوبر، مستولياً على قديتا؛ ميرون ثم صفصاف والجش⁽⁷⁸⁾. وانطلاقاً من الجش تقدمت الفرقتان 72 و 79 نحو الغرب مستولية على سعسع، ثم بعد ذلك نحو الشمال لتستولي على كفر برعم وصلحة، وبعد ظهيرة يوم 30 أكتوبر على المالكية، أما الفرقة الثالثة - رقم 71 - فقد تقدمت باتجاه الغرب واستولت على الرأس الأحمر؛ الريحانية؛ وعلماً لتنتهي بعد ظهيرة يوم 30 أكتوبر بالسيطرة على ديشوم⁽⁷⁹⁾. وقد وصف تقرير الفرقة 79 المعارك في صفصاف والجش بأنها كانت «صعبة» و«قاسية»⁽⁸⁰⁾. وأورد غيرشون غلعاد، ضابط استخبارات الجبهة الشمالية، أن «150 - 200 عربي بمن في ذلك عدد من المدنيين» قُضوا في معركة الجش⁽⁸¹⁾. وفي الوقت ذاته تقدمت وحدات لواء غولاني باتجاه الشمال انطلاقاً من لوبيا، في وقت مبكر من يوم 30 أكتوبر، مستولية على عيلبون وألمغار ثم تحولت جهة الغرب لتستولي على الرامة؛ بيت جن وسحماتا، حيث تلاقت مع الفرقة 123 (منطقة حيفا) القادمة من الغرب في مجد الكروم⁽⁸²⁾. إلى الشمال. تمكن اللواء التاسع (الفرقة 11، 91، 92) في صباح 30 أكتوبر من الاستيلاء على ترشيحا⁽⁸³⁾، حرفيش؛ فسوطة⁽⁸⁴⁾؛ منصور؛ تريبخا وإقرت، ليلتقي مع قوات اللواء السابع في سعسع⁽⁸⁵⁾. عبر لواء كارميلي، الذي احتفظ به كاحتياطي في إصبع الجليل، في 30

- 31 أكتوبر الحدود الدولية الواقعة إلى الغرب واستولى على سلسلة من 15 قرية جنوب شرقي لبنان، بدءا من بليدة إلى كفر كيلا والقنطرة.

أصدرت قيادة الجبهة الشمالية خلال المعركة وبشكل متكرر تعليمات صارمة تمنع السلب والنهب⁽⁸⁶⁾. ومع ذلك فإنه لم تصدر تعليمات مماثلة فيما يتصل بالطرد (أو قتل المدنيين أو سجناء الحرب)⁽⁸⁷⁾. فيما يتصل بموضوع الطرد كان الوضع على العكس، على النحو الذي رأيناه: في 31 أكتوبر أصدرت قيادة الجبهة الشمالية تعليمات إلى كل الوحدات «لمساعدة» السكان على «الرحيل». غير أن ذلك الأمر كان متأخرا حيث وصل إلى معظم الوحدات بعد أن كانت قد أتمت عملياتها (كذلك فإن أمر المتابعة الذي صدر في 10 نوفمبر جاء أكثر تأخرا. كان يلزم التمييز بين أمرين، الأول هو أن تصدر أوامر للوحدات قبل أن تشرع في العمل، قبل أن تغزو القرى وتطرد السكان وسط المعركة والغزو، أما الأمر الثاني فهو إصدار التعليمات لها - بعد أن توقف إطلاق الرصاص - بالعودة وطرد التجمعات التي سبق أن قاموا بغزوها وتركوها في أماكنها. فضلا عن ذلك، صيغ الأمر الصادر في 31 أكتوبر بمصطلحات مرنة وليست أمرة، تجنبنا الفعل «يطرد»، وقد ترك هذا القادة بقدر كبير من حرية التصرف. وكما أنه لم يُقبض على أحد بعد ذلك لمحاسبتة على طرد أحد، فإنه لم يُحاكم كذلك أو يُوبخ أحد لم ينجح في القيام بالطرد (وذلك بالقدر الذي تظهره السجلات المتاحة)⁽⁸⁸⁾.

اتبعت النتيجة الديموغرافية للعملية بشكل واضح نموذج دينيا - إثنيا، وإن لم يكن منهجيا: هرب أغلب المسلمين في الجيب إلى لبنان، في حين أن أغلب السكان المسيحيين بقوا في أماكنهم⁽⁸⁹⁾. كذلك فإن أغلبية الدروز والشركس استمروا في البقاء. ومن ثم فإنه على الرغم من حقيقة أنه لم تُصدر خطوط عامة واضحة لقادة الطواير العسكرية المتقدمة حول كيفية التعامل مع كل ديانة أو مجموعة إثنية، فإن ما برز تماشى تقريبا مع نموذج كما لو كانت مثل تلك الخطوط العامة «الغريزية» قد أُتبعت من قبل كل من قوات الدفاع الإسرائيلية والمجتمعات المختلفة التي جرى الاستيلاء عليها.

في الوقت ذاته، تماشت النتيجة الديموغرافية أيضا مع الظروف التي أحاطت بالعملية العسكرية. فتقريبا يمكن القول إن القرى التي أبدت مقاومة عنيفة لقوات

الدفاع الإسرائيلية أُفرغت من السكان: فنتيجة لخوفهم من العقاب، أو لرفضهم العيش تحت الحكم اليهودي قرروا الهروب أو، في بعض الحالات، طُردوا. أما سكان القرى الذين استسلموا بهدوء فإنهم بصفة عامة بقوا في أماكنهم وعادة لم ينالهم أذى أو يطردوا من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية. ولم يخشوا (أو خشوا قليلا) من العقاب. وقد كان هذا بشكل ظاهر السبب وراء قرار السكان من قرية فسوطة (الذين كانوا مناصفة مسلمين ومسيحيين) البقاء: «فلقد ذهبت الأغلبية إلى أنه ليس لدى اليهود سبب ليصبوا جام غضبهم على فسوطة»، التي لم تحارب ضد الهاغاناه أو قوات الدفاع الإسرائيلية. ومن ثم فر القليل فقط من سكان القرية إلى لبنان⁽⁹⁰⁾. فضلا عن ذلك فإن الحقائق المتصلة بالمقاومة أو الاستسلام السلمي تماشت مع التقسيم الديني - الإثني. فبشكل عام، كل أو أغلب القرى المسلمة مالت إلى القتال أو ساندت وحدات جيش القاقوجي التي دخلت الحرب. ومع ذلك كانت هناك أيضا قرى مسلمة استسلمت من دون قتال. وفيما يتصل بالقرى المسيحية فإنها مالت إلى الاستسلام من دون قتال أو لم تساند قوات القاقوجي. أما في القرى المختلطة التي واجهت فيها قوات الدفاع الإسرائيلية مقاومة، كما كانت الحال في ترشيحا والجش، فإنه بشكل عام بقي المسيحيون في أماكنهم في حين فر المسلمون أو أُجبروا على الرحيل. وأخيرا فإن القرويين من الدروز والشركس لم يقاوموا في أي مكان تقدمت فيه قوات الدفاع الإسرائيلية (باستثناء قرية يانوح الدرزية).

تبرز قائمة صريحة أعدتها وزارة شؤون الأقليات في ذلك الوقت عن «القرى التي استسلمت وتلك التي غزونها [بعد مقاومة] خارج دولة إسرائيل [المقصود خارج حدود التقسيم]»، تلك الصلة بين المقاومة والتفريغ من السكان خلال عملية حيرام. فالقرى التي أُدرجت تحت توصيف «الاستسلام» هي: البعنة (مسلمة)؛ كوكب (مسلمة)؛ كفر مندا (مسلمة)؛ سخنين (مسلمة)؛ عرابة (مسلمة)؛ دير حنا (مسلمة)؛ المغار (دروزية)؛ الجش (مسلمة - مسيحية)؛ الريحانية (شركسية - مسلمة) وعلما (مسلمة). ومن بين تلك القرى فقط علما التي أقتلع سكانها من جذورهم وطردوا. في حين أن الكثير من سكان باقي القرى (أكثرهم مسلمون) فروا باتجاه الشمال، أما من تبقي منهم في كل قرية فقد تركوا في الموقع ولم يُطردوا، وتلك القرى - باستثناء علما - توجد حتى اليوم. أما فيما يتعلق بالقرى التي قاومت فقد تضمنت القائمة عيلبون (غالبيتها مسيحيون)؛ فراضية

الموجة الرابعة

(مسلمة)؛ ميرون (مسلمة)؛ السموعي (مسلمة)؛ صفصاف (مسلمة)؛ والمالكية (مسلمة). وقد فرغت جميعا من سكانها - سواء من خلال الهروب أو الهروب الجزئي بالإضافة إلى الطرد. وأيا منها - باستثناء عيلبون التي سُمح لسكانها بالعودة - لا يوجد اليوم⁽⁹¹⁾.

بعيدا عن هذه الأنماط العامة، اتسمت الحملة العسكرية بالتقلب في الوقت والمكان. اعتمد الكثير على الظروف التي أحاطت بالاستيلاء على قرية معينة وعلى شخصية قادة قوات الدفاع الإسرائيلية في الدرجات المتوسطة. كذلك فإن تاريخ كل قرية، سواء كانت في الماضي ذات توجهات «صديقة» أو معادية إزاء اليشوف، أثر في سلوك قوات الدفاع الإسرائيلية (وكذلك سلوك القرويين ذاتهم) كما كانت الحال كذلك بالنسبة إلى سلوك القرية عقب الاستيلاء عليها: ففي كل القرى، قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بتجميع القرويين، وفرزت المحليين عن غيرهم، والشباب عن الشيوخ، والنساء والأطفال، وأرسلت عادة الذكور المحليين وغير المحليين في سن القتال إلى أماكن الاستجواب أو معسكرات سجناء الحرب. كما جمعت الوحدات الأسلحة من القرى، وكانت بعض القرى أكثر تعاوناً من غيرها في تلك العمليات المتصلة بالاحتجاز وجمع السلاح.

بعد مرور أيام قليلة قدم شيموني توصيفا لما حدث في الجليل على النحو التالي:

كان السلوك الذي جرى تبنيه تجاه السكان العرب في الجليل واللاجئين [هناك] غير مقصود/كيفما اتفق ومختلفا من مكان إلى آخر بما يتماشى مع مبادرة القائد الميداني هذا أو ذاك، أو المسؤول هذا أو ذاك... فهنا طُرد السكان، وهناك تركوا في أماكنهم؛ هنا قبل استسلام القرية، وهناك رفضت قوات الدفاع الإسرائيلية قبول الاستسلام؛ هنا قامت القوات بتمييز المسيحيين، وهناك تصرفت بالطريقة نفسها مع المسلمين والمسيحيين؛ هنا سُمح للاجئين الذين فروا في اللحظة الأولى تحت تأثير صدمة الغزو بالعودة إلى أماكنهم، وهناك لم يُسمح لهم بذلك.

لم يكن شيموني على ما يبدو على علم بأمر الطرد الصادر عن كارمل 31 أكتوبر، كما أن الوصف الذي قدمه لم يعط وزنا كافيا للتمييز العام لمصلحة القرى المسيحية والدرزية، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات.

قبيل عملية حيرام، نصحت إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية قوات الدفاع الإسرائيلية بأن:

تسعى خلال الغزو إلى [التأكد] من أنه لن يبقى سكان عرب في الجليل وينصرف ذلك بالتأكيد على اللاجئين هناك. ولقول الحق، فإنه فيما يتصل بالسلوك تجاه المسيحيين [العرب] والمشكلة المتصلة بما إذا كان هناك تمييز لمصلحتهم وتركهم للعيش في قراهم، لم تُعط تعليمات واضحة [من قبل قائد القوات؟] ولم نعبر عن رأي.

اشتكى شيموني من أن إدارة الشرق الأوسط ببساطة لم تُخبر بأن العملية على وشك البدء، وأنها لم يكن لديها وقت لإعداد «خطة دقيقة»⁽⁹²⁾. وبعد مرور أيام قليلة كتب شيموني في تقرير، تشوبه نبرة الحزن، أُعد بعد زيارة إلى الجليل والحديث مع قادة عملية حيرام - ووجه إلى إيتان، سكرتير عام وزارة الخارجية:

لقد سمعنا من كل القادة الذين تحدثنا معهم أنه خلال العمليات... لم تكن لديهم تعليمات واضحة، أو خط واضح فيما يتصل بالتعامل مع العرب في المناطق التي يتم الاستيلاء عليها - طرد السكان أم تركهم في مكانهم؛ معاملة قاسية أم «لطيفة»؛ تمييز للمسيحيين أم لا؛ سلوك خاص تجاه الأقليات؛ سلوك خاص تجاه المتأولة [الشيعية].

أضاف شيموني أنه ليس لديه شك في أن بعض الفظائع التي ارتكبت لم تكن لتحدث «إذا ما كان لدى الجيش الغازي خط سلوكي واضح وإيجابي». وبشكل عام اشتكى شيموني من أن رأي الوزارة لم يُظهر غالباً من قبل قوات الدفاع، وفي بعض الحالات فشلت في الوصول إلى القائد المعني، وغالباً لم يكن يؤخذ بذلك الرأي في أثناء العمليات⁽⁹³⁾.

بعد انتهاء عملية حيرام ظلت درجة كبيرة من العشوائية تشوب سلوك قوات الدفاع الإسرائيلية في الجليل. على سبيل المثال، فإن الرامة، قرية مسيحية في أغلبها، بها أقلية درزية ذات ثقل وبعض المسلمين، تم اجتياحها من دون مقاومة من قبل

لواء غولاني في 30 أكتوبر. وفي اليوم التالي دخلت وحدة أخرى - على الأرجح الفرقة 91- القرية وطردت أغلبية سكانها (1000 من المسيحيين والمسلمين) تحت التهديد بالقتل، في حين سُمح للدروز بالبقاء⁽⁹⁴⁾. وبقيت الوحدة في القرية حتى 5 نوفمبر. وفي اليوم التالي لرحيلها عاد المسيحيون، الذين كانوا قد أقاموا في الكهوف والأودية المجاورة للقرية، إلى ديارهم. ومن دون شك فإن بن دنكيلمان (بنيامين بن ديفيد)، قائد اللواء السابع، قد لعب دورا في تسهيل تلك العودة؛ حيث كان قد أبرق إلى كارميل صباح يوم 2 نوفمبر قائلا:

أحتج على طرد المسيحيين من قرية الرامة والمناطق المجاورة لها. لقد رأينا مسيحيين في [المقصود من] الرامة في الحقول عطشى ويعانون من السرقة. لقد قامت ألوية أخرى بطرد مسيحيين من قراهم التي لم تقاوم، بل استسلمت لقواتنا. أقترح أن تصدر أمرا بعودة المسيحيين إلى تلك القرى⁽⁹⁵⁾.

في هذه الحالة فإن أمر الطرد كان قد صدر على الأرجح نظرا لقيام أحد القادة المسيحيين في القرية، الأب يعقوب الحنا، بالجهر بمساندته للقاوقجي. كذلك ربما كان هناك ضغط محلي مارسه الدروز على قوات الدفاع الإسرائيلية لطرد المسيحيين. في العديد من القرى، فصلت قوات الدفاع الإسرائيلية اللاجئين المقيمين عن القرويين وطردتهم. وكان ذلك أيضا هو مصير مجموعة منهم من غوير أبو شوشة، الذين فروا إلى الرامة في نهاية شهر أبريل⁽⁹⁶⁾. وبعد مرور عقود روى أحد أبناء غوير، الذين كانوا يقيمون في الرامة في نهاية شهر أكتوبر، واصفا ما حدث على النحو التالي:

تلقى السكان في الرامة أمرا بالتجمع في وسط القرية. وقف جندي على قمة مكان مرتفع ليتحدث إلينا. أمر الدروز الحاضرين بالعودة إلى ديارهم... ثم أمر الباقين منا بالرحيل إلى لبنان... وعلى الرغم من أنني كنت قد حصلت على ترخيص بالبقاء من صديقي، أبو موسى [ضابط يهودي]، فإنه لم يكن بإمكاننا البقاء من دون باقي أفراد قبيلتي الذين كانوا مكرهين على الفرار.

على خلاف مسيحيي الرامة فإن أولئك غير المقيمين لم يبقوا في المنطقة، بل توجهوا إلى لبنان⁽⁹⁷⁾.

وقعت أحداث مشابهة في البعنة المجاورة لقرية مجد الكروم. حيث تخلى جيش الإنقاذ عن كل من البعنة (التي مثل المسلمون ثلثي سكانها، والمسيحيون الثلث الآخر)، وقرية دير الأسد المجاورة (مسلمة) في 29 أكتوبر. وفي اليوم التالي استسلم وفد من نبلاء كلتا القريتين بشكل رسمي إلى قوات الدفاع الإسرائيلية. احتلت قوات لواء غولاني القريتين في صباح 31 أكتوبر. جرى تجميع السكان في ميدان البعنة وسلموا مائة قطعة سلاح. وأعقب ذلك اختيار أربعة من الشباب بطريقة عشوائية، اثنان من البعنة والآخران من دير الأسد. جرى اقتيادهم إلى بستان زيتون مجاور حيث أُعدموا. وفي حين أرسل 270 من الرجال إلى معسكر أسرى الحرب، طُرد باقي السكان بشكل مؤقت، باتجاه الرامة، وشهدت القرستان عمليات نهب على مستوى واسع. بعد مرور عدة أيام سُمح للقرويين بالعودة. غير أنه في الخامس من نوفمبر وصلت وحدة من قوات الدفاع فجرت ثلاثة منازل في دير الأسد وحرقت منزلا في البعنة⁽⁹⁸⁾.

يبد أنه قبيل إبعاد القرويين مؤقتا، جرى تحديد اللاجئين وعزلهم وطردهم بشكل نهائي، ووفقا للرواية التي قدمها لاحقا أحد اللاجئين من شعب:

جمعنا اليهود مع قرويين آخرين [من البعنة]، وفصلونا [نحن فقط] عن نساءنا. بقينا طوال اليوم في ساحة المدينة ... وكنا نتضور جوعا وعطشا... وعندما حل المساء... طلب مختار البعنة من اليهود السماح لنا بقضاء الليل في القرية ... بدلا من الرحيل [باتجاه الشمال] في أثناء الليل مع شيوخنا ونساءنا وأطفالنا. رفض اليهود طلب المختار، ومنحونا [المقصود اللاجئين] نصف ساعة للرحيل ... وبعد مرور نصف ساعة... بدأ اليهود في إطلاق النار في الهواء... وجرحوا ابني البالغ من العمر تسعة أعوام في ركبته. سرنا بضع ساعات حتى وصلنا إلى سجون ... كان الرعب يملؤنا، والطريق يعج بالناس الذين يتحركون في كل الاتجاهات ... كان الجميع متعجلا للوصول إلى لبنان.

وبعد بضعة أيام، وإقامة مؤقتة في قرية بيت جن الدرزية، وصلوا إلى لبنان⁽⁹⁹⁾. يُلاحظ أن بعض القرى المسلمة ذات التاريخ المناهض لليشوف، مثل مجد الكروم، لم تُقتل من جذورها. فقد تم الاستيلاء على مجد الكروم في 30 أكتوبر، وكان ما يقرب من ثلث سكانها قد رحل خلال الليلة التي سبقت وصول الفرقة 123 من قوات الدفاع الإسرائيلية، مع بدء انسحاب الحامية التابعة لجيش الإنقاذ. وعلى ما يبدو، نصح قائد جيش الإنقاذ شباب القرية، رجالا ونساء، بالرحيل معه. ووفقا لرواية أحد السكان فإن 100-120 عائلة رحلت تلك الليلة: «لم نكن نرغب في أي مخاطرة، وقررنا الرحيل إلى لبنان». أما أولئك الذين بقوا، وفقا لما أورده نزال^(*)، فقد فعلوا ذلك «لأنهم كانوا متقدمين في السن، ويخشون الموت في أرض غريبة... أو لأنهم خشوا الموت جوعا... أو كان ذلك بدافع من التسليم بالقدر»⁽¹⁰⁰⁾. فُرض حظر التجوال، وسلم السكان، على مضض، ما يزيد على 20 بندقية، وبعد «ممارسة الجنود مزيدا من الضغط والتهديد» سلموا 15 أخرى. وقد نقلت وحدة الاحتلال أن الحاج عبد، مختار القرية، «أبدى الكثير من الوقاحة خلال عملية تسليم السلاح... وكان هناك الكثير من العرقلة المتعمدة...»، وكان بعض الشباب قد فر إلى التلال. وفي اليوم التالي استُبدلت الفرقة 123 بالفرقة 122⁽¹⁰¹⁾. كانت قوات الدفاع الإسرائيلية تشك في أن القرويين يخبثون أسلحة. وفي الخامس من شهر نوفمبر أمرت المختار بتسليم باقي السلاح، وهو ما أجاب عنه بأنه ليس هناك سلاح آخر، وأنه في كل الأحوال فإن المهلة التي حُددت له (25-35 دقيقة) كانت غير كافية. أعقب ذلك اختيار الجنود خمسة من الرجال، ووفقا لما جاء في تقرير الأمم المتحدة، «وضعوا في صف أمام الحائط المجاور لمضخة المياه وأعدموها». وتبع ذلك قيام الجنود بتفتيش المنازل، وهي العملية التي قُتل خلالها أربعة آخرون من السكان، بمن في ذلك سيدتان. كما صادروا 275 رأس غنم وماعز وفجروا دار المختار قبل أن يغادروا القرية⁽¹⁰²⁾. ومع ذلك فإن القرويين لم يرحلوا كما أنهم لم يُطردوا.

تبرز العشوائية بشكل واضح فيما حدث في حالة قرية معليا، وهي قرية مسيحية حاربت مليشياتها جنبا إلى جنب مع جيش الإنقاذ في مواجهة لواء عوديد.

(*) المؤرخ الفلسطيني نافذ نزال، الذي قدم كتابا مهما ومرجعيا حول هجرة العرب من الجليل في 1948، [انظر المراجع].

فخلال الأشهر السابقة كان القرويون قد قرروا عدم السماح لأي منهم بالفرار إلى لبنان. وعندما خسروا المعركة، في 31 أكتوبر، غادر معظم السكان، وعبر بعضهم الحدود إلى لبنان. غير أنه خلال الأيام التالية سمح القادة المحليون لجيش الدفاع الإسرائيلي بعودة أولئك الذين فروا، وهي حالة من الحالات القليلة المماثلة خلال حرب 1948⁽¹⁰³⁾.

كان سكان ترشيحا يخشون لفترة طويلة العقاب الإسرائيلي، نظرا إلى دورهم في تدمير قافلة يحيام في 28 مارس، والتي قُتل فيها 47 من رجال الهاغاناه. سبقت الهجوم الأرضي على القرية، والذي جرى في التاسع والعشرين من أكتوبر، عملية قصف جوي قصيرة، فضلا عن القصف المدفعي، وفي ذلك الصباح، وقبل وصول قوات لواء عوديد، هرب أغلب المسلمين بصحبة الحامية التابعة لجيش الإنقاذ. وإجمالا فإن سكان القرية من المسيحيين لم يُطردوا⁽¹⁰⁴⁾. ومع ذلك فإن ما أثار استياء الجيش أكثر هو أنه بعد مرور بضعة أسابيع كان السكان يتسللون عائدين إلى القرية، مما دفع الرائد عامير، الحاكم العسكري للجليل الغربي، إلى أن يحذر من ذلك الموقف قائلا: «ترشيحا تضيع من بين أيدينا كمستوطنة خالية جاهزة لاستيعاب [المستوطنين] اليهود»⁽¹⁰⁵⁾.

بصفة عامة، تُركت القرى المسيحية، سواء المعروفة تقليديا بأنها صديقة لليشوف أو تلك التي لم تكن كذلك. غير أن عيلبون، القرية التي شكل المارونيون سكانها الرئيسيين، مثلت استثناء لهذه القاعدة. فقد سقطت عيلبون في أيدي الفرقة 12 من لواء غولاني في الثلاثين من أكتوبر بعد معركة في ضواحيها مع جيش الإنقاذ أصيب خلالها 6 جنود إسرائيليين ودمرت أربع سيارات مدرعة⁽¹⁰⁶⁾. رفعت القرية الأعلام البيضاء، كما رحب أربعة قساوسة بالإسرائيليين. واحتشد السكان داخل الكنائس في وقت كان فيه القساوسة يعلنون استسلام القرية. بيد أن القوات كانت غاضبة من تأثير المعركة والتقارير عن موكب نُظم بالقرية قبل ذلك بشهر شارك فيه عدد كبير من السكان، وجاب خلاله المشاركون الشوارع حاملين رؤوس جنديين إسرائيليين فُقدوا خلال هجوم يوم 12 سبتمبر في قمة تل مجاور «موقع 213»⁽¹⁰⁷⁾، فضلا عن العثور على أحد هذين الرأسين في أحد المنازل.

تضمن خطاب من شيوخ القرية موجه إلى شترتيت وصفا لما حدث بعد ذلك: تلقى القرويون أمرا بالتجمع في الميدان، وفي أثناء قيامهم بذلك قُتل أحدهم وجُرح آخر بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية.

بعد ذلك انتقى القائد اثني عشر شاباً⁽¹⁰⁸⁾ وأرسلهم إلى مكان آخر، ثم أمر باقتياد السكان المتجمعين إلى المغار [القرية المجاورة]، رافضاً طلب القس ترك النساء والرضع واصطحاب الرجال فقط. واقتيد السكان - ما يقرب من 800 شخص - إلى المغار في موكب سبقته سيارات عسكرية.. وقد بقي القائد مع جنديين حتى قاما بقتل الاثني عشر شاباً في شوارع القرية، ثم لحقوا بالقوات المتجهة إلى المغار... وقادهم إلى فراضية. وعندما وصلوا إلى كفر عنان لحقت بهم سيارة مدرعة فتحت النيران عليهم... وقُتل أحد الشيوخ، سمعان الشوفاني، البالغ من العمر 60 عاماً، وجُرحت ثلاث نساء... وفي فراضية سرق الجنود من السكان 500 جنيه إسترليني كما أخذوا حلي النساء، واقتيد 42 من الشباب إلى معسكر اعتقال، أما الباقون فقد اصطحبوا اليوم التالي إلى ميرون ومنها إلى الحدود اللبنانية. وطوال هذا الوقت جرى إعطاؤهم الطعام مرة واحدة فقط. ويمكن للمرء أن يتخيل كيف كان بكاء الرضع وصرخات النساء الحوامل والممرضات.

وتلا ذلك قيام الجنود بنهب عيلبون⁽¹⁰⁹⁾.

لم يُقَتَدْ كل القرويين في رحلة الهجرة إلى لبنان. حيث سُمح للقساوسة الأربعة بالبقاء. في حين هرب المئات إلى الأخاديد والكهوف والقرى المجاورة، وخلال الأيام والأسابيع التالية تسللوا عائدين إلى القرية. وقد أزعجت تلك القضية البيروقراطية الإسرائيلية بأنواعها المختلفة لأشهر، جزئياً بسبب دفاع الإسرائيليين ورجال الدين المسيحيين اللبنانيين المستمر عن حالة عيلبون. وقد طلب القرويون السماح لهم بالعودة والحصول على الجنسية الإسرائيلية، منكرين أي مسؤولية لهم في موضوع رؤوس الجنود، ومتهمين جندياً من جيش القاوقجي، يدعى فوزي المنصور، بالمسؤولية عن ذلك⁽¹¹⁰⁾.

أثارت القضية نوعاً من تأنيب الضمير والتعاطف داخل المؤسسة الإسرائيلية. ورأى شتريت ضرورة السماح للسكان السابقين الذين لازالوا يعيشون داخل أراض تحت السيطرة الإسرائيلية بالعودة إلى ديارهم، غير أن الرائد سولز، الحاكم العسكري في الناصرة، أفاده بأن الجيش لن يسمح لهم بذلك، مؤكداً بشكل غامض، أن «عيلبون جرى إجلاؤها إما بشكل طوعي أو بإجراء قسري». وبعد مرور أسبوعين ذكر كذباً «أن القرية جرى الاستيلاء عليها بعد قتال ضار، وأن سكانها قد هربوا». ومن جانبه رأى وزير الخارجية أنه حتى إن كان قد ارتكب «ظلم»، فإن «مظام الحرب لا يمكن تصحيحها خلال الحرب ذاتها»⁽¹¹¹⁾.

بيد أن شتريت، مدعوماً من قادة مابام ومدفوعاً من قبل أعيان القرية وقساوستها، أصر على موقفه. وفي هذا الصدد اقترح سيزلنغ أن تُناقش القضية في اجتماع مجلس الوزراء. وتمثل موقف شتريت في أن يُمنح القرويون المواطنة الإسرائيلية (مما يريحهم من مخاوف الطرد باعتبارهم متسللين غير شرعيين) وأن يُفرج عن المعتقلين من عيلبون، فضلاً عن تزويد القرية بالموثون⁽¹¹²⁾. وخلال أسابيع حصل شتريت على مساندة اللواء كارميل، الذي كتب: «في ضوء الحجج المقدمة [عن المعاملة السيئة التي يتعرضون لها]، وحقيقة أن المنطقة لم تكن مخصصة للاستيطان اليهودي، فإنه يلزم ترك السكان في أماكنهم، والقبول بهم كمواطنين»⁽¹¹³⁾. وبالفعل، بعد مضي عدة أسابيع حصل السكان على المواطنة والموثون، كما أطلق سراح المعتقلين منهم. وفي الوقت نفسه تمكن شتريت، كوزير لشئون الأقليات، من إقناع ياديين بالشروع في إجراء تحقيق عن «المذبحة»⁽¹¹⁴⁾. خلال صيف 1949 سُمح للمنفين من قرية عيلبون في لبنان والراغبين في العودة بالقيام بذلك، وذلك كجزء من اتفاق جرى التوصل إليه بين بالمون، رئيس القسم العربي بالإدارة السياسية بوزارة الخارجية، ورئيس الأساقفة حكيم، حول عودة عدة مئات من مسيحيي الجليل، في مقابل ود الأساقفة في المستقبل تجاه الدولة اليهودية. ومن ثم عاد المئات إلى عيلبون⁽¹¹⁵⁾.

بشكل مثير للغرابة، أطلق الهجوم الفاشل على «الموقع 213» شرارة فظاعة أخرى بعد مرور أربعة أيام فقط على المذبحة الأولى، ففي 2 نوفمبر أرسلت سريتان من الفرقة 103 في مهمة تفتيش بخربة الوعرة السوداء، وهي قرية يسكنها بدو عرب المواسي تقع على بعد ثلاثة كيلومترات شرق الموقع 213. وفي الوقت الذي

بشكل واضح، أخرجت تلك الفظائع قوات الدفاع الإسرائيلية والمسؤولين المدنيين الذين كانوا مضطرين للرد على اتهامات العرب والأمم المتحدة في محافل مختلفة. وقد تمثل الرد الرئيسي في الرفض التام أو المبرر بان تكون مثل تلك الفظائع قد وقعت⁽¹²³⁾. غير أن ذلك لم يكن دائماً كافياً. وكما ذكر العقيد باروخ كوماروف، مسؤول الاتصال لقوات الدفاع الإسرائيلية مع هيئة مراقبي الأمم المتحدة:

لم تتم التغطية على الفظائع التي ارتكبت في الجليل، وما زالت مرئية في أعين الزائرين. ففي عدد من المواقع لم تدفن الجثث⁽¹²⁴⁾. ويترك هذا انطباعاً سيئاً لدى مراقبي الأمم المتحدة، والذين سيشوّهون بالتأكيد صورتنا في مجلس الأمن. ويبدو أنه كان هناك إهمال في هذا الصدد من قبل الجبهة الشمالية ... ففي [بعض] القرى تجرأ السكان على اتهامنا [في حضور مراقبي الأمم المتحدة] بالقتل والسرقة⁽¹²⁵⁾.

وعلى الأرجح فإن باروخ كان يفكر في حالة مجد الكروم؛ حيث اتهم السكان، خلال زيارة مراقبي الأمم المتحدة في 11 نوفمبر، قوات الدفاع الإسرائيلية بارتكاب فظائع [تتضمن] السرقة والقتل⁽¹²⁶⁾.

مما لا شك فيه أن تلك الفظائع، التي كانت تُرتكب في أغلبها ضد المسلمين، قد سرعت من هروب التجمعات السكانية التي كانت على طريق قوات الدفاع الإسرائيلية خلال تقدمها. تجمعات كانت في حالة عصبية إزاء إمكانية الهجوم عليها والاحتياح المحتمل، مما خلق حالة من الذعر، خاصة مع المبالغيات فيما يتصل بالفظائع التي ارتكبت في قرى مجاورة. فمما لا شك فيه أن ما حدث في صفصاف و الجش قد بلغ القرويين في الرأس الأحمر، وعلماء، وديشوم والمالكية قبل وصول طوابير اللواء السابع بساعات. وقد بدت تلك القرى، باستثناء علماء، خالية تماماً أو بشكل كبير لدى وصول قوات الدفاع الإسرائيلية. وإذا ما صدقنا ما تذكره أحد السكان السابقين في سعسع، فإن الفظائع التي ارتكبت في صفصاف كانت وراء الإسراع في عملية النزوح الجماعي من القرية أكثر من المعركة التي دارت عند الاستيلاء عليها⁽¹²⁷⁾.

بيد أن الفظائع كانت محدودة من حيث الحجم والمدة والزمان، ومع تقييد حركة السكان بين القرى بعد انتهاء عملية حيرام فإن الأخبار عن المذابح انتقلت ببطء، يضاف إلى ذلك أنه لم ترتكب فظائع في العديد، وربما أغلب، القرى التي جرى الاستيلاء عليها، ففي أغلب الأحيان كانت الأسباب الرئيسية في فرار القرويين هي نفسها تلك التي أحدثت الموجات السابقة للفرار: الخوف من التواجد في قلب المعركة، الخوف من المحتل وانتقامه لأعمال سيئة ارتكبت في الماضي أو في ضوء الانتماءات السابقة للسكان، خوف عام من المستقبل والعيش تحت الحكم اليهودي؛ الارتباك والصدمة.

وبعد مرور عام على عملية حيرام، وصف موشيه كارميل الفرار المذعور لبعض القرويين على النحو التالي:

إنهم يهجرون قرى أجدادهم التي ولدوا بها ويذهبون إلى المنفى... النساء، الأطفال، الرضع، الحمير كل شيء يتحرك، في صمت وحزن، باتجاه الشمال، من دون أن ينظروا يمينا أو يسارا. الزوجة لا تجد زوجها، الطفل لا يجد والده... لا أحد يعلم هدف رحلته. والعديد من الممتلكات الشخصية مبعثرة على الطرق؛ فكلما سار اللاجئون لمسافة أطول، زاد التعب - فيقومون بالتخلص مما حاولوا إنقاذه وهم يأخذون طريق المنفى. وفجأة، بدا كل شيء لا قيمة له، وغير ضروري، وغير مهم بالمقارنة بالخوف وضرورة إنقاذ الحياة والجسد.

لقد رأيت ولدا يبلغ الثامنة من العمر يمشي باتجاه الشمال يدفع أمامه حمارين طوال الطريق. لقد قُتل كل من والده وأخيه خلال المعركة، وفقد أمه. كما رأيت سيدة تحمل رضيعا يبلغ من العمر أسبوعين في ذراعها الأيمن، وآخر في الثانية من عمره في ذراعها الأيسر، في حين تتبعها طفلة في الرابعة تتشبث بثوبها.

وفجأة [بالقرب من سعسع] شاهدت على جانب الطريق رجلا طويل القامة منحنيا يحفر بأظافر أصابعه في الأرض الصلبة. فتوقفت ورأيت حفرة صغيرة في الأرض، تحت شجرة زيتون، تم شقها بالأيدي، بأظافر اليد. وضع فيها الرجل جسد رضيع مات بين

ذراعي أمه، وغطاها بالأرض والحجارة الصغيرة. [وقد رأى كارميل بالقرب من ترشيحا شابا يبلغ من العمر ستة عشر عاما] جالسا على جانب الطريق عاريا تماما، وابتسم عند مرور سيارتنا.

وقد وصف كارميل كيف كان بعض الجنود الإسرائيليين ينظرون إلى طوابير اللاجئين بدهشة وصدمة وأيضا «بحزن شديد»، وأنهم نزلوا إلى الوادي لإعطائهم الخبز والشاي. «لقد علمت أن وحدة لم يأكل فيها أحد الجنود أي شيء ذلك اليوم؛ حيث أرسل مطعم الكتيبة كل الطعام إلى الوادي للاجئين»⁽¹²⁸⁾.

ولكن، على ما يبدو، كان سلوك قوات الدفاع الإسرائيلية عادة فيما بعد عملية حيرام أقل إنسانية. وبشكل عام، كانت الوحدات على طول الحدود اللبنانية تتأكد من أن طوابير اللاجئين تواصل طريقها إلى لبنان، وغالبا ما كانت تمنع محاولاتهم للعودة إلى أراضيهم من خلال استخدام الذخيرة الحية. كذلك فإن القوات داخل الجليل حرصت على التأكد من أن القرى التي فرغت من السكان ستبقى خالية، وعلى سبيل المثال في 3 نوفمبر نقلت الفرقة 11 إن سربا من سياراتها المدرعة قابل «طوابير من اللاجئين العائدين [إلى إسرائيل] من لبنان» على طريق سعسع - المالكية. «أطلق عدد من القذائف عليهم فاخففوا عقب ذلك»⁽¹²⁹⁾. وفي اليوم التالي وصفت الفرقة 14 من لواء غولاني دورية شكلت أسطولا من سيارات الجيب على طريق عيلبون - المغار، وقد وجدت الدورية معسكرا من 15 خيمة للبدو:

عندما اقتربنا من الخيام، شاهدنا العديد من العرب يفرون إلى الأودية المجاورة. ولم نعثر إلا على نساء وشيوخ... وقد بدا الأمر كما لو كانت المجموعة قد وصلت إلى ذلك المكان في اليوم ذاته. وتماشيا مع الأمر القاضي بعدم السماح للسكان المسلمين بالعودة، أخبرناهم أن عليهم الرحيل. ولم نستخدم القوة.

واتجهت الدورية بعد ذلك إلى فراضية إلى الشمال من المغار، فاكشفت مجموعات من «النساء والشيوخ» يحملون مقتنياتهم على حمير ويغادرون القرية. «وقالوا إنهم متجهون إلى لبنان»، غير أنه من الممكن أنهم كانوا في طريقهم للقاء ذويهم من الرجال في التلال. وفي داخل فراضية ذاتها صادفت الدورية ثلاثة من

الجنود الدروز «يجمعون غنائم». وأعتقد أنهم كانوا السبب وراء الرحيل المفاجئ [للمسلمين] من القرية...»⁽¹³⁰⁾. ومن جانبها، التقت دورية تابعة للفرقة 91 يوم 10 نوفمبر بمجموعة من اللاجئين تسير باتجاه لبنان في المنطقة بين دير القاسي ومنصورة. وقد رفض أحد أفرادها الإفصاح عن موطنه الأصلي - وجرى «إطلاق النار عليه وهو يحاول الهرب فقتل»⁽¹³¹⁾. وقد وجدت الدورية التابعة للفرقة 11 أيضا في اليوم ذاته في الرأس الأحمر «عددا من النساء والأطفال». وجرى توجيههم إلى الطريق إلى لبنان «وتحذيرهم من العودة»⁽¹³²⁾. وفي اليوم التالي قابلت دورية أخرى تابعة للفرقة 11 مجموعة تضم «30» لاجئا في طريق العودة إلى صلحة وجرى «طردهم باتجاه الشمال»⁽¹³³⁾. وعندما تولت الفرقة 103 مسؤولية منطقة المغار-عيلبون، قرابة 12 نوفمبر، كانت لديها تعليمات تقضي بـ «القيام بعمليات مضايقة» - وهو ما يعني بشكل واضح تجاه التجمعات السكانية العربية⁽¹³⁴⁾. وقد كانت السياسة الإسرائيلية خلال شهر نوفمبر متضمنة في مذكرة غير موقعة مرفقة بتقرير للفرقة 11 تنص على: «يجب عليكم طرد وإيذاء اللاجئين العائدين»⁽¹³⁵⁾.

بيد أن السلوك إزاء القرى المأهولة كان مختلفا. ففي هذا الخصوص قامت وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية بتجميع واحتجاز الذكور في سن القتال، وجمع السلاح؛ وعلى غير المعتاد لم تكن هناك عمليات طرد. على سبيل المثال، في 9 نوفمبر أحاطت فصيلة مكونة من 40 رجلا من الفرقة 123، ثم دخلت قرية كفر مندا بحثا عن السلاح وأفراد «العصابات». وألقت القبض على خمسة من الشباب:

في بداية الأمر أبدى المحتجزون وقاحة وأنكروا [أنهم أفراد «عصابات» أو أنهم يخبئون أسلحة]. لكن تحت الضغط والتهديد تحدث المختار إليهم [المحتجزون] ومن ثم أظهر القليل منهم استعدادا لإرشاد قيادتنا إلى المكان الذي يخبئون فيه السلاح. وأرسل العديد منهم تحت حراسة، وبحلول الساعة الثامنة مساء عادوا ومعهم ست بنادق وذخيرة... وقد قُتل أحد العرب... عندما حاول الهرب.

ومن الجدير بالذكر أن قوات الدفاع الإسرائيلية لم تطرد، أو على ما يبدو، لم تعاقب القرويين الذين قاموا بإيواء العناصر غير النظامية وأسلحتهم⁽¹³⁶⁾.

وبحلول منتصف شهر نوفمبر وهدوء غمار المعركة كانت الحكومة العسكرية في الأراضي المحتلة تطالب الجبهة الشمالية بتسليمها السيطرة على المناطق الداخلية في الجليل. وقد كتب اللواء أفنر أنه سبق أن أكد اللواء يادين له في 11 نوفمبر أن «تلك المناطق ستسلم خلال الأيام المقبلة». وكان من شأن الأحداث التي شهدتها مجد الكروم أن أكدت الحاجة إلى نقل السلطة من الجيش النظامي إلى الحكومة العسكرية. وكما كتب كوماروف: «الوضع في الجليل الأوسط مروع، ويُسبب لنا أذى كبيرا [ديبلوماسيا وسياسيا]. ولا يزال مراقبو الأمم المتحدة هناك يتصيدون لنا. يرجى الإسراع بنقل الحكم». وقد أشر يادين على ذلك: «يُكتب إلى الحكومة العسكرية أنه يمكنها أن تتسلم فوراً السلطة على مناطق الجليل بالتنسيق مع قائد المنطقة الشمالية»⁽¹³⁷⁾.

غير أن ذلك الموقف المشوش على وجه التحديد - ارتكاب قوات الدفاع الإسرائيلية للفظائع؛ خروج السكان من البلاد والتسلل مجدداً إلى إسرائيل؛ عناصر غير نظامية فارة ومختبئة في القرى؛ مخابئ سلاح لم تكتشف بعد في العديد من الأماكن - هو الذي منع كارميل من تسليم المنطقة، كما أوضح لاحقاً في ذلك الشهر. وقد أوضح كارميل أنه سيكون سعيداً بتسليم السيطرة على المنطقة «في الوقت الذي يكون فيه ذلك ممكناً، في ضوء الاعتبارات الأمنية»⁽¹³⁸⁾.

وقد كان كارميل يرد على احتجاج شديد من قبل أفنر في أعقاب توزيع الجبهة الشمالية خطاباً على الحكام العسكريين والوحدات يوضح السلوك المطلوب اتباعه تجاه السكان المسيحيين والدروز. وقد نص الخطاب على أنه اتخذ القرار بالسماح للدروز بالاحتفاظ بأسلحتهم وإن كان يلزم تسجيلها. كذلك أوضح الخطاب أنه يلزم إبلاغ المسيحيين والدروز الذين نُقلوا من قراهم إلى الداخل بأن ذلك «إجراء مؤقت لاعتبارات أمنية» وعندما «تتحسن الأمور سيُنظر في عودتهم إلى قراهم». وأخيراً أوضح الخطاب أن السكان الذين غادروا البلاد سيُمنعون من العودة. وعلى وجه الخصوص أوضحت الجبهة الشمالية أن الحكام العسكريين مسؤولون عن تنفيذ هذا الأمر⁽¹³⁹⁾. وقد كان أفنر حانقاً على وجه الخصوص من إصدار كارميل تعليمات للحكام العسكريين - الذين كانوا تحت سلطته (المقصود أفنر)⁽¹⁴⁰⁾.

مما لا شك فيه أنه في خلفية ذلك الموقف كان غضب أفنر من تأجيل نقل السلطة في الجليل الأوسط إلى يديه، وأيضاً غضبه من المذكرة المُعنونة «تنظيم الإدارة في المناطق

المستولى عليها: خطوط عامة»، والصادرة في 16 نوفمبر عن اللواء التاسع - من دون شك بموافقة صريحة من كارميل - التي تضمنت تعليمات للحكام العسكريين حول السلوك المطلوب في الأراضي المحتلة. يُذكر أنه كان قد جرى تكليف اللواء التاسع - وتعاونته الفرقتان 122 و 123 - منذ بداية نوفمبر بتسليم المناطق في الجليل الأوسط التي كان كل من اللواءين السابع والأول على وشك الخروج منها. كذلك تضمنت المذكرة النص على موضوعات من قبيل إجراء تعداد؛ وضع قواعد تتصل بتحركات السكان؛ وتنظيم حمل السلاح؛ وعمليات البحث والاعتقال، وفرض حظر التجوال؛ وإقامة الحواجز على الطرق. أيضا تلقى الحكام العسكريون والوحدات تعليمات مفادها «التقييد إلى أقصى حد» من تحركات السكان من مكان إلى آخر؛ و«إطلاق النار على كل مواطن» يخرق حظر التجوال؛ ومنع حمل السلاح⁽¹⁴¹⁾.

في نهاية المطاف سُلمت إدارة الجليل الأوسط إلى الحكومة العسكرية في النصف الأول من شهر ديسمبر. وقبل قبوله المنصب المعروف عليه حاكما عسكريا للمنطقة، أجرى العقيد إيمانويل ماركوفسكي (مور) جولة في المنطقة التقى خلالها الحكام العسكريين الإقليميين وقادة وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية. ونقل ما وجده هنا (على ما يبدو إلى دوري) على النحو التالي:

لقد تزايد عدد السكان بشكل كبير في العديد من الأماكن منذ نهاية القتال [نتيجة لعمليات التسلل والعودة]... لم تُتبع أي وسائل فعالة... لمنع التسلل وزيادة عدد السكان... في المناطق الريفية، لا يشعر السكان بوجود حكومة منظمة يمكنها أن تمنعهم من التصرف كما يشاءون.

اختتم مور قائلا إن الحكام العسكريين يسيطرون فقط على مدينتي عكا والناصرة، أما فيما يتعلق بـ «كل الجليل فهو من الناحية العملية لا يخضع لحكومة فعالة». ومن وجهة نظره، تمثلت مهمته الرئيسية في «منع زيادة حجم السكان من خلال منع إمكانية التسلل والرقابة الفعالة [المقصود منع] لإعادة التوطين في القرى المهجورة أو شبه المهجورة»⁽¹⁴²⁾.

كانت آراء بن غوريون كذلك واضحة بكل ما في الكلمة من معنى. ففور انتهاء عملية حيرام، سافر إلى طبريا لقضاء عطلة نهاية الأسبوع. وقد كتب في مذكراته:

«... الأمر لا يمكن تصديقه: في الطريق من تل أبيب إلى طبريا تقريبا لا يوجد عرب»⁽¹⁴³⁾. وقد رددت تلك الفقرة، تقريبا كلمة كلمة، أصداء أفكاره في شهر فبراير (انظر ما سبق)، حينما سافر من تل أبيب عبر القدس الغربية إلى مبنى الوكالة اليهودية، ولم يقابل في طريقه عربا. وإذا كانت ملاحظته آنذاك قد عكست خليطا من الدهشة والرضا؛ فإنها في هذه المرة كانت تعبيرا عن رضا تام.

ومثل حرائق الأحراش، أطلقت الفظائع التي ارتكبت خلال عملية حيرام العنان للشائعات والأخبار، سواء كانت دقيقة أو غير دقيقة، لتنتشر بسرعة في كل مستويات سلسلة القيادة بقوات الدفاع الإسرائيلية، وأيضا في اتجاهات جانبية، مرورا بالعرب الذين نجوا منها أو الجنود الذين تأثرت ضمائرهم، وانتهاء بالمسؤولين المدنيين والسياسيين في الأحزاب. وكان للإذاعات المسموعة العربية دور رئيسي في نشر تلك الشائعات والأخبار، فضلا عن مصادر المعلومات القديمة لجهاز استخبارات الهاغاناه، وعمد الكيبوتسات في الجليل من قبيل: إيمانويل فريدمان (كيبوتس روش بينا)، وبنيامين سابيرا (كيبوتس عمير)⁽¹⁴⁴⁾. وبحلول 4 نوفمبر كان يادين قد سمع عن الفظائع التي ارتكبتها الفرقة 89 في الدوايمة، واللواء السابع في الجليل، وطلب إجراء تحقيق داخلي⁽¹⁴⁵⁾. وأسندت المهمة إلى حفنة من مفتشي الجيش، وسرعان ما تبع ذلك تعيين ما اعتبر لجنة تحقيق خارجية رئيسية من قبل النائب العام، ياكوف شمشون شابيرا. حتى ذلك التاريخ كان بن غوريون يحمي ويدافع بشكل مستمر عن رجال الجيش وأعمالهم في مواجهة أي انتقادات أو تحقيقات خارجية (باستثناء ما اتصل بالسلب والنهب)، وعادة ما كانت الأمور المتعلقة بالمعاملة السيئة للمدنيين وأسرى الحرب تمر من دون تحقيق أو مساءلة: فقد تعلق الأمر بحرب من أجل البقاء، وكان من الضروري السماح للهاغاناه وقوات الدفاع الإسرائيلية بالتقدم في عملها. كذلك فإن الجميع كان يعلم أن العرب، الذين كان يُنظر إليهم على أنهم همجيون وكثيرو الكذب، قاموا بالآتي: (1) شن الحرب؛ (2) ارتكبوا أنفسهم فظائع لا تحصى قبل 1948 وعددا من الفظائع الكبرى خلال الحرب (ولا حاجة للتذكير بأنهم لم يعتذروا عنها، أو يحققوا فيها، أو يكفروا عنها من خلال معاقبة المذنب). لذلك فإنهم هم الذين يجب أن تقع عليهم اللائمة فيما حدث.

بيد أنه بعملية حيرام لم يعد الأمر يتعلق بشكل ملموس بحرب من أجل البقاء من المنظور الإسرائيلي؛ فالخطر على وجود الدولة - على الأقل في المدى القصير - كان

قد انتهى. كما أن فظائع أكتوبر ونوفمبر كانت بكل بساطة مركزة من حيث الفترة الزمنية وواسعة الانتشار وعنيفة بما لا يمكن تجاهله. حتى بن غوريون لم يكن في استطاعته أن يغض الطرف عنها. في 12 نوفمبر عُين الرائد إيمانويل يالان (فيلنيسكي) من قبل بنيري (بناء على أمر من دوري) للتحقيق فيما حدث في صفصاف؛ الجيش؛ سعسع؛ وعيلبون (فضلا عن كفر برعم الذي كان سكانه على وشك أن يطردوا). وقبل ذلك بأسبوع كان حاييم لاسكوف، مدير التدريب الجديد بقوات الدفاع الإسرائيلية، قد بدأ تحقيقا حول ما حدث في صلحة؛ وقد شرع منذ 7 و8 نوفمبر في استجواب ضباط الفرقة 79⁽¹⁴⁶⁾. وفي الوقت ذاته تقريبا حققت وحدة من استخبارات الجيش متخصصة في الأمن الميداني في الفظائع، وقدمت تقريرا عن ذلك. في 16 نوفمبر قدم لاسكوف إلى رئيس الأركان دوري «ملفا» - يتضمن على ما يبدو شهادات، وربما كان يتضمن أيضا تقريرا وتوصيات - يتصل بما حدث في صلحة، وحولته رئاسة الأركان إلى وزير الدفاع⁽¹⁴⁷⁾. وفي تلك الأثناء كان يالان يستجوب كبار ضباط الفرقة 79⁽¹⁴⁸⁾، وقدم في 18 من الشهر تقريرا مشوشا وغير نهائي، حيث توصل إلى أن هناك فظائع أرتكبت بشكل متعمد ومُدبر بشكل رئيسي لتشجيع الهروب، وثانويا تعبيرا عن الانتقام. وربما كان عدم كفاية تقرير يالان سببا وراء تعيين كارميل فريق تحقيق آخر، في 20 نوفمبر، للنظر في فظائع الجبهة الشمالية. وقد ضم الفريق: الكابتن ناخوم سيغال؛ الكابتن موشيه تفلس؛ والملازم أول إيسار برمان. وتلقى الفريق التعليمات ببدء مهمته في 22 نوفمبر، وتقديم نتائجه - حول مدى دقة الشائعات المتصلة بالفظائع التي أرتكبت في أثناء عملية حيرام، كما ذكر التقرير - بحلول الخامس والعشرين من الشهر⁽¹⁴⁹⁾. استجوب الفريق في 24 نوفمبر ضباط الفرقة 79 حول الفظائع التي أرتكبت في الجيش وصلحة⁽¹⁵⁰⁾. وبنهاية شهر نوفمبر قدم تقريرا مرحليا حدد، طبقا لكارميل، أن هناك «أساسا لاتهام جنود وضباط بارتكاب أعمال قتل غير مبررة خارج إطار الضرورة العسكرية في صفصاف؛ الجيش وصلحة». وتبع ذلك إصدار كارميل أوامره إلى مساعد قائد الجبهة الشمالية بتحويل الأشخاص المعنيين بشكل فوري إلى المحاكمة - كما أخطر رئاسة الأركان بأن أحد الضباط، قد يكون الكابتن شموئيل لاهيس، وهو قائد كتيبة سيحاكم في 2 ديسمبر عن مذبحة الحولة. وفي تلك الأثناء استمر فريق التحقيق في عمله⁽¹⁵¹⁾.

بشكل لا يمكن تجنبه، ترتب على الفظائع التي أرتكبت، سواء بسبب عددها أم طبيعتها الفتاكة، انعكاسات سياسية، من دون أن تُنشر كلمة عنها في الإعلام، ربما بسبب تضافر الرقابة الداخلية والخارجية⁽¹⁵²⁾. وقد اقتضت تلك الانعكاسات على الاجتماعات المغلقة للهيئات السياسية العليا من قبيل مجلس الوزراء واللجنة السياسية لحزب مابام. كان جانب كبير من اجتماعات مجلس الوزراء خلال شهري نوفمبر وديسمبر مخصصا لمناقشة تلك الفظائع وتبعاتها⁽¹⁵³⁾. وخلال اجتماع المجلس يوم 7 نوفمبر استهل وزير الهجرة والصحة شابيرا النقد، وتبعه كل من وزير الداخلية غروينبوم، ووزير العدل روزنبلوت. كما تحدث كذلك وزير العمل والبناء بنتوف. ومن جانبهم التزم وزراء مابام الهدوء، غير أن بن غوريون تراجع تكتيكيا عن مواقفه، وعين المجلس لجنة وزارية ثلاثية (بنتوف؛ روزنبلوت؛ شابيرا) للتحقيق في «أعمال الجيش في الأراضي المستولى عليها». وقد أوضح بنتوف لاحقا أن «بن غوريون» وشاريت هما فقط من بدوا غير «مصدومين» بما حدث⁽¹⁵⁴⁾.

ناقشت الأجهزة التنفيذية بحزب مابام في 11 نوفمبر ملف الفظائع والتحقيق الوزاري. وقد واجه الحزب مشكلته المعتادة: من الناحية الأيديولوجية كان لدى الحزب الدافع لقيادة حالة التذمر؛ غير أنه من الناحية العملية كان يلزم التزام الحذر، حيث إن جنرالي الحزب، ساديه وكارميل، كانا متورطين في الأمر. وقد طالب أهارون كوهين بأن يُشكل الحزب لجنته الداخلية للتحقيق. كما دعا بيني مارشك إلى أن يمتنع أعضاء الحزب في السلطة التنفيذية - في إشارة إلى سيزلينغ - عن استخدام عبارة «أعمال نازية»، قائلا إن البالمخ سبق أن حاکمت عددا من الجنود لقتلهم عربا في غير أوقات المعركة. ومن جانبه أكد ريفتن أنه «لم تكن هناك أي صلة» بين الفظائع وطرده العرب (وهو ما يعني من الناحية الفعلية تبرير الطرد وإدانة الفظائع). وطالب بتطبيق عقوبة الإعدام على أولئك الذين يثبت أنهم مذنبون في تلك الفظائع. أما غاليلى فقد حذر من «التسرع في تحميل رفاقنا الضباط المسؤولية» قبل الانتهاء من التحقيق، بيد أن بنتوف كان يخشى من أن يرفض الجنود الشهادة أمام اللجنة الوزارية، وأن يفتقر الوزراء إلى جهاز فعال للتحقيق. وعلى هذه الخلفية قررت اللجنة السياسية للحزب أن تعقد جلسات رسمية مع ضباط الحزب المتورطين، «للتوضيح» وحث أعضائه على الإدلاء بالشهادة أمام اللجنة الوزارية⁽¹⁵⁵⁾.

شغلت أعمال «اللجنة الثلاثية» الوزارية - أو بشكل أدق عدم قيامها بأعمال - مجلس الوزراء وبعض الأحزاب السياسية لأسابيع. وفي 12 نوفمبر حث كابلان الوزراء الثلاثة - في ضوء التفاصيل التي سمعها عما حدث في الجليل - على الإسراع في عملهم⁽¹⁵⁶⁾. بيد أن اللجنة واجهت مراوغة وتأخيرا وصمتا من قوات الدفاع الإسرائيلية؛ حيث رفض الضباط التعاون معها والشهادة أمامها. وقد اشتكى كل من روزنبلوت وشابيرا إلى بن غوريون وطالبا بسلطات أوسع، غير أن الأخير رفض⁽¹⁵⁷⁾. وعندئذ أثارت اللجنة الموضوع أمام مجلس الوزراء في 14 نوفمبر؛ حيث طلب روزنبلوت تخويل اللجنة سلطات أكثر، وأن تُضمّن في لوائح طوارئ جديدة؛ ومن جانبه اقترح غروينبوم أن يُضاف ضابط رفيع المستوى إلى عضوية اللجنة، وأن يُصدر وزير الدفاع أمرا يُجبر جميع الضباط المطلوبين على المثول أمام اللجنة «والإجابة عن كل أسئلتها». وقد تفادى بن غوريون الموضوع ببراعة موبخا اللجنة لعدم قيامها بفعل شيء وإضاعتها أسبوعا مضيئا أنه «بعد مرور أسبوع أصبح التحقيق أصعب عما إذا كان قد أُجري بشكل فوري عقب الحدث». كما رفض الاقتراح المقدم من روزنبلوت بأن تخول اللجنة سلطات قضائية، وفضلا عن ذلك فإنه تجنب الاقتراح المتعلق بإصداره أمرا يُجبر الضباط على التعاون. وقد أدى تبادل الآراء إلى فقدان أسبوع آخر⁽¹⁵⁸⁾. بعد مرور ثلاثة أيام، وخلال اجتماع المجلس في 17 نوفمبر، أوضح سيزلينغ أنه خلال نصف عام تجنب بن غوريون مشكلة السلوك اليهودي ضد العرب، مدعيا عدم علمه بالانتهاكات، وعمل على الدوام على إبعاد النقد عن الجيش. وأشار سيزلينغ إلى خطاب تلقاه حول الفظائع - قد يكون من شبتي كابلان عن الدوايمة - مُعلنا: «لم أتمكن من النوم طوال الليل... هذا أمر يُحدد طبيعة الأمة... اليهود أيضا ارتكبوا أعمالا نازية». وعلى الرغم من أن سيزلينغ أقر بأن إسرائيل يجب ألا تقر بشيء أمام الآخرين، وللمحافظة على اسمها وصورتها الجيدة، غير أنه أصر على ضرورة التحقيق في الأمر بشكل شامل. كذلك ذكر سيزلينغ أن دوري قد أجل بشكل متكرر الحضور أمام اللجنة الثلاثية بحجة أنه لم يتلق بعد المعلومات المطلوبة، في حين أن أحد الضباط التابعين له أجل لقاءه مع اللجنة على أساس أنها يجب أن تلتقي أولا رئيس الأركان⁽¹⁵⁹⁾.

إزاء إلحاح بن غوريون، رفض المجلس زيادة سلطات اللجنة، الأمر الذي دفع شابيرا إلى الاستقالة منها. وعندئذ اقترح بن غوريون أن يحل محل اللجنة تحقيق

يجريه شخص واحد، وفي الوقت ذاته ألقى خطبة هدد فيها على ما يبدو، أو تضمنت ما يوحي بالتهديد، باستقالته من وزارة الدفاع إذا ما لم يُقر ذلك. وانتهى الوزراء بالتسليم وصوتوا لمصلحة أن «يحقق رئيس الوزراء في الاتهامات المتصلة بسلوك الجيش...»⁽¹⁶⁰⁾. تبع ذلك تعيين بن غوريون ياكوف شمشون شايرا (النائب العام) محققا وحيدا، مقترحا أن يعاونه ثلاثة من ضباط قوات الدفاع الإسرائيلية. وقد تضمن خطاب التكليف الصادر من بن غوريون إلى شايرا التعليمات التالية:

بموجب هذا الخطاب يجري تكليفكم... بالتحقيق فيما إذا كانت هناك عمليات سلب ونهب... نفذها الجيش ضد السكان العرب في الجليل والجنوب، لا تماشى مع قواعد الحرب المتعارف عليها... ما الهجمات التي وقعت خلالها مثل تلك الأعمال؟... إلى أي مدى تقع على قيادة الجيش - أيا كان مستواها صغيرا أو عاليا - المسؤولية عنها؟ وإلى أي درجة يمكن نسبة تلك الأعمال إلى النظام المطبق حاليا في الجيش؟ وما الذي يجب عمله لتصحيح هذه الأمور ومعاينة المذنب؟

أضاف بن غوريون أنه ستُصدر تعليمات للقوات بتقديم جميع الأدلة والمساعدة اللازمة للتحقيق⁽¹⁶¹⁾. وماشيا مع ذلك أصدر كارميل أمرا صارما إلى قواته يحذر من أي فظائع أخرى، كما أمر «قائد كل فرقة» بالمساعدة في «الكشف عن الفظائع وتقديم المتهمين إلى المحاكمة»، قائلا إن قادة الفرق «مسؤولون شخصيا» عن تقديم المتهمين إلى العدالة⁽¹⁶²⁾.

في تحرك سياسي بارع انتقل بن غوريون حينئذ من الأسلوب الدفاعي القائم على المراوغة والسعي للتأجيل إلى الأسلوب الهجومي متفاديا حزب مابام. ففي 21 نوفمبر كتب ممتدحا شاعر الأمة الكبير، ناتان ألترمان، ممتدحا قصيدته «Al Zot» (حول هذا)، وهي القصيدة المنتقدة للفظائع والتي نشرتها الصحيفة اليومية للهستدروت Davar قبل يومين، طالبا إذن الشاعر في أن تُعيد وزارة الدفاع طبع القصيدة وتوزيعها على عموم قوات الدفاع الإسرائيلية. وبالفعل طُبعت القصيدة التي كانت تتحدث بشكل واضح عن غارة الفرقة 89 خلال شهر يوليو على اللد، ووُزعت برفقة خطاب التكليف الموجه من بن غوريون إلى ألترمان، كما قرأ في وقت لاحق القصيدة خلال اجتماع

للمجلس المؤقت للدولة. تصف القصيدة جنديا شابا على متن سيارة جيب يختبر مدفعه على عجز عربي في شارع داخل مدينة تم الاستيلاء عليها. وبشكل عام فإن القصيدة - التي مثل نشرها في الجريدة «حدثا» كبيرا⁽¹⁶³⁾ - تنتقد بقسوة الافتقار إلى الحساسية لدى الرأي العام الإسرائيلي إزاء الفظائع.

في الخامس من ديسمبر قدم بن غوريون تقرير النائب العام (تقرير رقيق ولا يلقي الكثير من الضوء) إلى مجلس الوزراء، واعداد في الوقت ذاته بأن تستمر قوات الدفاع الإسرائيلية في تحقيقاتها. وقد شكل المجلس لجنة دائمة من خمسة وزراء للتحقيق في الأعمال السيئة السابقة لقوات الدفاع، والنظر فيما قد يستجد منها إذا ما حدث ذلك. وأيضا شُكلت لجنة أخرى تتولى صياغة سياسات تهدف إلى تجنب وقوع مثل تلك الفظائع⁽¹⁶⁴⁾.

تمثلت النتيجة الرئيسية للتحقيقات المتزامنة التي أجراها كل من ما بام، قوات الدفاع الإسرائيلية، وشابيرا في نشر قواعد صارمة لقوات الدفاع الإسرائيلية فيما يتصل بالتعامل مع المدنيين⁽¹⁶⁵⁾. وقد أصدر بن غوريون في 23 ديسمبر تعليماته إلى اللواء أفنر باتخاذ إجراءات صارمة لحماية المدنيين في قطاع غزة - الذي اعتقد رئيس الوزراء آنذاك أنه كان على وشك الوقوع في أيدي إسرائيل - وأن يتجنب الطرد («تتمثل السياسة الواجب اتباعها في ترك السكان في أماكنهم، ومنع أي محاولة للسرقة»)⁽¹⁶⁶⁾. قبل ذلك ببضعة أيام، في 17 ديسمبر، أصدر آلون، قبل أن تبدأ عملية حوريف التي تولى قيادتها، واستولى خلالها على أبو عجيلة ووصل إلى ضواحي العريش، ملحقا مفصلا للأوامر التنفيذية للعملية يضم أسسا لمعاملة الجنود الأسرى والمدنيين الذين يقعون في المناطق التي تجري السيطرة عليها. وقد أشارت مقدمة الملحق إلى «الأحداث الشائنة» التي وقعت في الماضي. كما نص الملحق على أنه يجب على قوات الدفاع الإسرائيلية أن تلقى القبض على أسرى كلما كان ذلك ممكنا (بدلا من قتلهم)؛ وأن «القتل غير المبرر للمدنيين سيُنظر إليه على أنه جريمة قتل... وأن تعذيب المدنيين المسلمين سيجري التعامل معه بحسم؛ يجب عدم طرد السكان العرب إلا بعد الحصول على ترخيص خاص من قيادة جبهة القتال». وقد أمر الملحق قادة الألوية والمناطق بإصدار «أوامر خاصة» لكل الوحدات في هذا الخصوص. كذلك صدرت الأوامر لكل قادة الفرق بالتوقيع على استمارة خاصة يعلنون من خلالها أنهم «تسلموا هذه الأوامر وسيلتزمون

بها». كما تلقى قادة الألوية والمناطق تعليمات بالتعامل بشكل علني وبقسوة مع أي خرق للتعليمات. وبحلول الشتاء كانت تعليمات مشابهة قد وصلت إلى جميع التشكيلات الكبيرة بقوات الدفاع الإسرائيلية⁽¹⁶⁷⁾.

خاتمة

تمثلت الأهداف الرئيسية لعمليتي يوأف وحيرام في تدمير تشكيلات العدو - الجيش المصري (في الجنوب) وجيش الإنقاذ بقيادة القاوقجي في الجليل الأوسط - والاستيلاء على مزيد من الأراضي مما يوفر للدولة اليهودية عمقا إستراتيجيا أكبر. وكما كانت عليه الحال تقريبا في كل هجمات قوات الدفاع الإسرائيلية، لم تشر الأوامر التنفيذية للعمليات إلى السكان العرب. وقد افترض الجنرالات والقادة العسكريون على الجبهتين أنه سيكون هناك مجددا موجات تلقائية من الفرار الجماعي. ولكن بحلول أكتوبر ونوفمبر، ساد بين قادة الألوية والفرق والكتائب بشكل عام اقتناع بأنه من الأفضل أن تضم الدولة أقل عدد ممكن من العرب، كما كان كل من قائدي الجبهتين يميل إلى دفع العرب إلى خارج المنطقة الذي يسيطر عليها. وفي الوقت ذاته كان العرب في كلتا المنطقتين يعيشون منذ أشهر حالة من الخوف من الهجوم الإسرائيلي الوشيك وما قد ينتظرهم من معاملة على أيدي الإسرائيليين. وربما توقع العديد منهم أن يُبعد عن المنطقة، أو ربما ما هو أسوأ من ذلك.

ومن ثم فإنه عندما بدأت الهجمات الإسرائيلية، كان هناك تطابق بين التوقعات اليهودية والعربية، الأمر الذي أدى - خاصة في الجنوب - إلى هروب تلقائي من قبل أغلب السكان العرب. كما أنه في كلتا الجبهتين «دفعت» القوات الإسرائيلية العرب إلى الفرار أو طردت التجمعات السكانية.

وعلى الرغم من ذلك كانت هناك اختلافات جوهرية بين الجبهتين. في الجنوب، عُرف عن قائد الجبهة ألون، رغبته في خلق «مناطق نظيفة من العرب» على طول خطوط تقدمه؛ وهي السياسة التي سبق أن تبناها في الجليل الشرقي خلال شهري إبريل - مايو، وأيضا في اللد والرملة في شهر يوليو. وكان مرؤوسوه يتصرفون عادة وفقا لهذا التوجه. وفضلا عن ذلك فإن طبيعة المعركة في الجنوب، التي شارك فيها جيشان كبيران، واستخدمت خلالها قوة نارية كبيرة نسبيا، أثرت في الروح المعنوية للمدنيين.

الموجة الرابعة

كان السكان، في أغلبهم من المسلمين، قد عانوا على مدى شهور متاعب مادية حادة، وقضوا أوقاتا عصيبة تحت سيطرة المصريين. كما أن الصدمة التي ولدها الانهيار المفاجئ للجيش المصري وانسحابه كانت أكبر بكثير من تلك التي صاحبت اندحار جيش الإنقاذ في الجليل (الذي لم يمثل في نظر أحد - يهود أو عرب - قوة حقيقية). وفي بعض المناطق حثت الوحدات المصرية المنسحبة التجمعات السكانية على الرحيل معها. وبناء على تلك العوامل كان النزوح إلى قطاع غزة، وإلى حد أقل إلى تلال الخليل، خلال عملية يوآف تقريبا كاملا (اقتصر بقاء المدنيين العرب على مجدل؛ الفالوجة؛ وعراق المنشية).

كانت الصورة في الجليل أكثر تفصيلا وتعقيدا. لم تكن هناك سياسة واضحة لقوات الدفاع الإسرائيلية، في وقت أظهر فيه كارميل ترددا وغموضا. وهو ما شعر به ضباطه. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن كارميل كان قد ترك من قبل - في حيفا وعكا خلال شهري أبريل ومايو؛ وفي الناصرة في شهر يوليو - الآلاف من العرب في أماكنهم. يضاف إلى ذلك أن الجليل ضم خليطا من المجتمعات، بما في ذلك العديد من الدروز والمسيحيين، الأمر الذي جعله مختلفا عن الجنوب. فخلال شهر أكتوبر تصرفت تجمعات سكانية مختلفة، وأيضا قيادات مختلفة داخل قوات الدفاع الإسرائيلية، بطرق متباينة. فبشكل عام، لم تُبدِ القرى الدرزية والمسيحية مقاومة، أو أظهرت مقاومة ضئيلة، كما أنه لم يكن لها تاريخ نشط في معاداة اليهود، أو القليل منه إذا ما وجد، وبالتالي توقعت، وحصلت بالفعل، على معاملة «أفضل». وفي المقابل فقد انطلقت القرى المسلمة من خلفية تاريخية في مساندة الحسيني، ومن ثم فإنها توقعت في العام 1948، وحصلت على، معاملة «أسوأ». وفيما يتصل بالقرى ذات التركيبة السكانية المختلطة، مثل ترشيحا؛ الجش، بقي السكان المسيحيون بها في حين فر المسلمون. وعادة ما بقي سكان القرى المسلمة التي لم تُبدِ مقاومة في أماكنهم وتركوا يعيشون في سلام (كما كانت عليه الحال في عربا ودير حنا). أما الأماكن التي وقعت فيها عمليات طرد، فإن ذلك كان عادة بناء على مبادرة من القادة المحليين، وكان مرتبطا بالمقاومة التي أبدتها القرى خلال عملية حيرام. وعلى الرغم من أن كارميل أصدر في النهاية أمرا بالطرد عبر كلمات مخففة: «مساعدة السكان على الرحيل»، فإن ذلك قد جاء متأخرا، مما أفقده القدرة على التأثير فيما لمس من نتائج منهجية.

يضاف إلى ما تقدم «عامل الفظائع»، والذي أدى دورا رئيسيا في تسريع هروب السكان من عدة سلاسل من القرى في الجليل ومن الدوايمة في الجنوب. وقد بدت

الفضائح في الشمال مُتعمدة أكثر منها نتاجا لتلقائيا لرغبة في الانتقام من قبل قوات خارجة عن النظام؛ حيث أعطى قادة الكتائب، وربما قادة الفرق، أوامر في هذا الشأن. وبدت القوات كما لو أنها قد شعرت بأنها تنفذ بذلك رغبات قيادة الجبهة الشمالية. كما أن تلك الفضائح كانت مقصورة إلى حد كبير على المسلمين. ومع ذلك فإنه ما بين 30 و50 في المائة من سكان الجيوب في الجليل بقوا في أماكنهم خلال عملية حيرام وفور انتهائها. على الجانب العربي توافرت عدة عوامل ساعدت على توليد «قوة دافعة على البقاء» في الجليل أكبر منها في الجنوب. أولا: عدم وجود عداوة تقليدية من قبل المسيحيين والدروز تجاه اليشوف مما أدى إلى شيوع درجة أقل من الخوف من الغزو. ثانيا: لم تكن الحرب قد أثرت بشكل حاد على حياة السكان في الفترة التي سبقت شهر أكتوبر 1948. حيث كان هناك قدر محدود من المضايقات من قبل الهاغاناه/قوات الدفاع الإسرائيلية، كما أنه في أغلب الأماكن لم يكن هناك نقص حاد في الطعام. كما أن وجود قوات القاوقجي في الجليل ربما كان أقل إزعاجا (باستثناء القرى المسيحية) مما كانت عليه الحال بالنسبة إلى وجود المصريين في الجنوب. ومن المرجح كذلك أن غزو الجيوب السكانية في الجليل كان متوقعا من قبل الأهالي، مما قلل من تأثير الصدمة، على خلاف الأثر الكبير على السكان من جراء الهزيمة النكراء للجيش المصري وغزو النقب الشمالي والجزء الجنوبي من السهل الساحلي في إطار عملية يوآف. ويضاف إلى ذلك أن عملية حيرام كانت سريعة للغاية، امتدت إلى ما هو أقل من ستين ساعة، الأمر الذي يعني أن الكثيرين من السكان قد وجدوا أنفسهم تحت سيطرة قوات الدفاع الإسرائيلية قبل أن يكونوا قد حسموا أمرهم فيما يتصل بالفرار من عدمه. كذلك فإن الفرار من قرى الجليل إلى لبنان كان يشير عادة إلى رحلة طويلة غير سارة عبر أراض وعرة - جبال، صخور وغيرها - بعكس ما كانت عليه الحال في الجنوب من أرض سهلة مسطحة⁽¹⁶⁸⁾. وأخيرا، فإن قوات الدفاع الإسرائيلية استخدمت في الجليل قوة نارية أقل مما كانت عليه الحال في الجنوب.

وإجمالا، فإن عمليتي حيرام ويوآف وتوابعهما قد أسفرت معا عن هروب ما يقرب من 200 ألف إلى 230 ألف عربي.

تنظيف الحدود: طرد السكان ونقلهم (نوفمبر 1948-1950)

خلال الأسابيع والشهور التي أعقبت انتهاء القتال، تبنت السلطات الإسرائيلية سياسة تنظيف الحدود الجديدة من التجمعات السكانية العربية. وعلى حين نُقل بعضها إلى الداخل في القرى الإسرائيلية والعربية؛ فإن البعض الآخر طُرد عبر الحدود. وكانت الاعتبارات العسكرية بالأساس هي الدافع إلى نضج تلك السياسة، التي بدأت بشكل مؤقت وعشوائي: كانت الحدود طويلة وقابلة للاختراق. وعلى امتداد حدود الأراضي المحتلة حديثاً، لم يكن هناك سوى عدد محدود، إن وجد، من المستوطنات اليهودية. كما أمكن استخدام القرى العربية الحدودية كمحطات وسيطة وقواعد للعناصر غير النظامية المعادية، والجواسيس، فضلاً عن

«باستثناء بدو النقب، يمكن القول بأن عدد العرب الذين طردوا أو أقنعوا بمغادرة البلاد، في أثناء عمليات تطهير الحدود والعمليات الموجهة ضد التسلل خلال الفترة من 1948 حتى 1950 بلغ نحو 20 ألف شخص. وإذا ما أضفنا إلى ذلك بدو شمال النقب الذين طردوا فإن الإجمالي ربما يصل إلى ما بين 30 ألف شخص و40 ألفاً»

المؤلف

العائدين غير الشرعيين. كما أنها مثلت نقاطا رخوة لدخول القوات الغازية في حالة تجدد القتال.

في الوقت ذاته، كررت قوات الدفاع الإسرائيلية، والشرطة، والوحدات التابعة لرئاسة الأركان المرور على القرى المأهولة أو شبه المأهولة أو الخالية في الداخل بغية استئصال المتسللين غير الشرعيين والعائدين. حيث إن بعض تلك القرى، مثل فراضية، التي تطل تقريبا على كل الطرق الرئيسية؛ بالنظر إلى حجم الدولة وشكلها، كانت كلها تقريبا قريبة من الحدود. وفي حالة أو حالتين - انظر: الفالوجة وعراق المنشية في الجنوب - طردت السلطات قرى كاملة في مواقع بالداخل. وبشكل عام، فإنه طوال تلك الفترة تناغمت الرغبة السياسية في وجود أقل عدد ممكن من العرب في الدولة اليهودية، والحاجة إلى إفراغ القرى من سكانها لتوطين المهاجرين الجدد، مع الرغبة الاستراتيجية للوصول إلى وضعية «الحدود الخالية من العرب» وتأمين خطوط الاتصالات الداخلية. وكانت قوات الدفاع الإسرائيلية هي التي نفذت تلك السياسة، بالتعاون مع السلطات المدنية والسياسية التي أقرتها حتى وإن كان ذلك بعد التنفيذ.

الشمال

بعد مرور أسبوع على عملية حيرام قرر كارميل، بموافقة من رئاسة الأركان، تطهير القرى الواقعة على الجانب الإسرائيلي على الحدود مع لبنان. وفي 10 نوفمبر أصدر تعليمات إلى اللواءين التاسع والثاني تضمنت «يلزم إخلاء قطاع بعمق خمسة كيلومترات خلف الحدود مع لبنان من السكان [العرب]...»⁽¹⁾.

كانت عملية تطهير الحدود قد بدأت بالفعل قبل ذلك بعدة أيام. ففي 7 نوفمبر أمر اللواء التاسع «جميع السكان في... إقرت...»، الواقعة على ما يقرب من ثلاثة كيلومترات جنوب الحدود، «باستثناء القس»، بحلول يوم 8 نوفمبر بالتحرك إلى الرامة، وذلك «لأسباب تتصل بالأمن العام»⁽²⁾. كما أخطر السكان بأن نقلهم سيدوم لمدة خمسة عشر يوما⁽³⁾. وبالتزامن مع ذلك صدرت أوامر إلى السكان الباقين في قرية طربخا (الشيوعية) المجاورة وقريتين صغيرتين تابعتين لها، سروح (سُنية)، والنبي روين (سُنية) بالرحيل إلى لبنان، وفعل أغلبهم ذلك. بدأ سكان

تنظيف الحدود: طرد السكان

إقرت، البالغ عددهم 600 شخص⁽⁴⁾، بالتحرك في اتجاه الرامة، الواقعة على بعد 20 كيلومترا باتجاه الجنوب الشرقي داخل إسرائيل، بعد بضعة أيام بمساعدة من قوات الدفاع الإسرائيلية. وكان يسكن القرية فقط مسيحيون أرثوذكس استسلموا لقوات لواء عوديد من دون قتال، بل ورحبت بهم بالخبز والملح، باعتبارهم «مُحررين»⁽⁵⁾. في الثلاثين من أكتوبر⁽⁶⁾.

في العاشر من نوفمبر أرسلت الجبهة الشمالية الأمر الشامل لتطهير الحدود اللبنانية، وخلال الأشهر التالية جرى تطبيق تلك السياسة في نمط متعاقب على طول الحدود الأخرى. ومن غير الواضح ما إذا كان كارميل قد حصل على تأييد مسبق من بن غوريون لتلك السياسة، أم أنه بنى على التصريح الشامل الذي تلقاه على ما يبدو من رئيس الوزراء خلال لقائهما يوم 31 أكتوبر. وقد أقر مجلس الوزراء في 24 نوفمبر، بأثر رجعي، عملية تطهير الحدود اللبنانية⁽⁷⁾.

على خلاف عمليات النقل السابقة، جرت عمليات الطرد تلك بطريقة رقيقة: أمهل السكان أياما للتحرك، وسُمح لهم عادة بأخذ ممتلكاتهم معهم، وجرى ذلك بطريقة منظمة. وفي بعض الحالات، كما كان بالنسبة إلى مسيحيي إقرت، نُقلوا إلى الأراضي الداخلية بدلا من طردهم عبر الحدود (وبطبيعة الحال فإن ملء مساكن المسلمين الخالية في الرامة خدم هدفا إضافيا تعلق بمنع عودة المسلمين إلى القرية).

ولكنه كان نقلا على أي حال. وبحلول يوم 12 نوفمبر كانت عمليات التطهير على طول الخط الممتد من رأس الناقورة إلى المالكية في تقدم. وفي هذا الخصوص أوردت استخبارات الجبهة الشمالية ما يلي: «جار استكمال عملية إجلاء القرى في الجليل على امتداد خط مواز للحدود»⁽⁸⁾. وفي اليوم التالي، 13 نوفمبر، تلقى سكان كفر برعم (مارونيون) والمنصورة (مارونيون)، شرقي إقرت، أوامر بالرحيل إلى لبنان⁽⁹⁾، ومُنحوا مهلة يومين. كما أُخطِر اللواء التاسع بأن يتوقع «موجة كبيرة» من اللاجئين في الخامس عشر من الشهر، وصدرت التعليمات للفرق بـ «التأكد من أن تلك الموجة ستتحرك فقط باتجاه الشمال [المقصود لبنان]، لا إلى داخل الدولة»⁽¹⁰⁾. وتلقى كذلك من تبقى من سكان الجش (مارونيين) أوامر بالرحيل، غير أنهم تمكنوا، من خلال تدخل شريت وإسحاق بن زفي، عضو بارز في حزب ماباي، من إلغاء الأمر⁽¹¹⁾.

أخطر سكان برعم أنه سينتقلون إلى خارج قريتهم بشكل مؤقت، وسيُسمح لهم على الأرجح بالعودة. وربما تعلق الأمر بحيلة لتسهيل إتمام عملية رحيل سريعة من دون مقاومة⁽¹²⁾. (على الرغم من أن صغار الضباط الذين تعاملوا مع الأهالي ربما لم يكونوا على علم بذلك)؛ كما أن الأمر الشامل الصادر عن كارميل كان مفتوحاً في مداه الزمني. وقد تضمنت التعليمات الصادرة للسكان بأن يأخذوا معهم بعض الممتلكات وإمدادات الطعام، وأن يتركوا الباقي مكانه. كما سُمح في البداية لحفنة من الشباب بالبقاء بالقرية لحماية الممتلكات. في حين عبر ما يقرب من 300 قروي إلى رميش في لبنان، بقي 700 آخرون في مخيمات في الكهوف والأودية المجاورة على الجانب الإسرائيلي. وفي الأيام التالية قُتل ثلاثة من القرويين كانوا يعبرون إلى لبنان على الأرجح بواسطة رجال تابعين لجيش الإنقاذ، كما قضى سبعة أطفال متأثرين بالظروف الجوية⁽¹³⁾.

بدأت عملية الإجلاء من برعم في 13 نوفمبر. وكان هناك بشكل واضح بعض مظاهر الارتباك؛ فالعديد «لم يدروا أين يذهبون» وطلبوا مساعدة دورية مارة تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية⁽¹⁴⁾. وحتى يوم 23 نوفمبر كان هناك في برعم سكان ينتظرون النقل⁽¹⁵⁾. وكما كانت الحال في أغلب القرى خلال العام 1948، بقي في إقرت؛ سروح؛ تربيخا؛ والنبي روين بعض السكان - «نساء ورجال كبار في السن وأطفال» غير قادرين على المشي - وفي 22 ديسمبر قررت قوات الدفاع الإسرائيلية «تطهير» تلك القرى بشكل نهائي. فانتقلت وحدات من الفرقة 92. اللواء التاسع، من منزل إلى آخر وتجميع ونقل القرويين الباقين في شاحنات، بما في ذلك «نساء زادت أعمارهن على مائة عام»⁽¹⁶⁾.

في 20 نوفمبر زار وزير شؤون الأقليات، شتريت، المنطقة، حيث ناشده لاجئون من برعم السماح لهم بالعودة إلى ديارهم: وقد أمر بالسماح لأولئك المقيمين في الأودية المحيطة بالقرية بالانتقال مؤقتاً إلى الجش ليقيموا في منازل المسلمين الذين رحلوا. وبعد مرور أيام قليلة سمحت قوات الدفاع للاجئي برعم في لبنان بالعودة إلى الجش⁽¹⁷⁾، وقد نظم مانو فريدمان «عودتهم» إلى الجش. غير أنه نتيجة لعدم توافر وسائل النقل والإقامة فقد ترك بعضهم وراءه، على الأقل مؤقتاً، في رميش⁽¹⁸⁾.

وبشكل فجائي، توقفت عمليات الطرد في 15 و16 نوفمبر - حتى قبل أن يُنتهى من تفريغ كل القرى المُحددة⁽¹⁹⁾. ففي 15 نوفمبر أمر مركز قيادة منطقة الجليل فرقه بـ «الوقف الفوري لطرد السكان من القرى المحتلة وتجميد الوضع القائم»⁽²⁰⁾. التقى كل من بن غوريون ودوري وكارميل في اليوم التالي، وطبقا لما ورد في مذكرات بن غوريون، شرح كارميل أنه كان عليه أن «يطرد سكان القرى الحدودية باتجاه الجنوب لأسباب أمنية... غير أنه الآن مستعد لتجميد الوضع - ألا يُطرد أي شخص آخر، وألا يُسمَح [لأولئك الذين طُردوا] بالعودة...». ووافق بن غوريون، مُضيفا: «فيما يتصل بالمسيحيين في «كفر برعم» والقرى الأخرى، يلزم [على كارميل] أن يُعلن أننا سنكون على استعداد لمناقشة عودتهم، عندما تُؤمن الحدود»⁽²¹⁾. أما فيما يتصل بمعرفة السبب وراء إيقاف بن غوريون العملية التي كانت تقوم بها الجبهة الشمالية لتأمين الحدود، ولماذا تم ذلك على وجه التحديد في 15 و16 نوفمبر، فإن الأمر ليس واضحا، وبطبيعة الحال، فإنه بحلول ذلك التاريخ كان قد نُفذ أغلب ما خُطط له تقريبا، ولم يتبق سوى فسّوطة (المسيحية)؛ الجش (المارونية)؛ الريحانية (الشركسية)؛ معليا (المسيحية)؛ الجردية (المسلمة) في القطاع الممتد بعمق 5-7 كيلومترات من الحدود لم تُقتلَع، وقد عاد سبب الإبقاء على القرية الأخيرة (الجرديّة) إلى أن سكانها البدو من عرب العرامشة كان ينظر إليهم على أنهم «ودودون». ربما أدى الجدل المستمر حول «فضائع» شهري أكتوبر ونوفمبر، التي كانت مرتبطة - بطرق مختلفة - بعمليات الطرد، إلى غل يد بن غوريون؛ فقد كان يواجه ما يكفي من النقد في مجلس الوزراء. وكان قلقا بوجه خاص من ضغوط حزب مابام الذي كانت تسوده حالة من الهياج الشديد فيما حول «الفضائع»، فضلا عن قلقه من وزير الهجرة شايرا⁽²²⁾. يضاف إلى ذلك مجموعات الضغط المؤيدة للمسيحيين، شتريت، وبن زفي، والضغوط التي مارسها رجال الدين في لبنان، وكل تلك القوى وقفت ضد الطرد (بعد مرور بضعة أيام اشتكى شتريت من أن الجنرال أفر لم يفعل شيئا لمنع ارتكاب الفضائع - وربما عمليات الطرد)⁽²³⁾.

خلال تنفيذها لعملية تنظيف الحدود لم تفرق قوات الدفاع الإسرائيلية، في بداية الأمر، بين المسيحيين والمسلمين⁽²⁴⁾؛ فالجميع (باستثناء الدروز والشركس)

تلقوا أوامر بالرحيل. وقد استفسرت قوات الدفاع عن رأي وزارة الخارجية في هذا الصدد- غير أنه قبل تلقي الرد على هذا الطلب كان الجيش قد سار في طريقه وطرّد مسيحيين ومسلمين من دون تمييز (ذهب شيموني إلى أنه إذا ما كان من الضروري ترحيل المجتمعات المارونية، فإنه يلزم نقلهم إلى أماكن أخرى في الداخل وليس إلى لبنان)⁽²⁵⁾. مع تكشف العملية للعيان، وإبداء ضباط - من قبيل دنكيلمان - تعليقات عليها، وتوسط رجال الدين المسيحي، اتجهت إدارة الجبهة الشمالية تدريجياً إلى اتباع أسلوب أكثر تمييزاً لمصلحة المسيحيين. ومن ثم أوقفت عملية الطرد من الجش، وسُمح للمنفين من برعم (وعيلبون) في لبنان بالعودة مجدداً؛ وصدرت تعليمات من الجبهة الشمالية في 18 نوفمبر متضمنة أسس السلوك تجاه سكان الجليل. وهي التعليمات التي تركت الباب مفتوحاً أمام إمكان عودة القرويين المسيحيين (والدروز) الذين نُقلوا إلى مناطق داخل البلاد إلى ديارهم؛ في حين لم تتضمن أي نص عن المسلمين⁽²⁶⁾.

خلال الأشهر الأخيرة من العام 1948 وبداية 1949 كانت هناك عمليات تسلل مستمرة من قبل اللاجئين في لبنان باتجاه قراهم. وكما كانت الحال في مواقع أخرى، خشيت السلطات من أن يؤدي ذلك في برعم إلى امتلاء القرية من جراء ذلك، مما يعني أنها لن تصبح «مهجورة»⁽²⁷⁾. وفي شهر يونيو أزالّت السلطات العرب المتبقين في برعم - الأشخاص العشرة الذين تركتهم في بداية الأمر للقيام بأعمال الحراسة، وحفنة الأفراد الذين لحقوا بهم- ونقلتهم إلى الجش⁽²⁸⁾. في الوقت ذاته نُقلت مجموعة من اليهود الذين أقاموا في منازل برعم (في شهر أغسطس 1950، انتقلوا إلى موقع دائم أطلق عليه كيبوتس برعم ويقع على أرض القرية)، مما حدا بالقرويين الأصليين على الشكوى لاحقاً: «أعضاء هذا الكيبوتس يتصرفون بممتلكاتنا وأراضينا كما لو كانوا الملاك الحقيقيين لها»⁽²⁹⁾.

في السابع والعشرين من شهر أبريل 1949 أصدرت الحكومة تعليمات - استناداً إلى تعليمات الطوارئ - تخول وزير الدفاع بإعلان منطقة حدودية «منطقة أمنية»، مما يمكنه من منع أي شخص من الدخول إليها. وبالفعل أعلنت الحدود اللبنانية في شهر سبتمبر «منطقة أمنية»⁽³⁰⁾. الأمر الذي أضفى الصفة القانونية على العمليات التي تمت خلال الشهر الذي سبق ذلك.

على مدار عقود واصل لاجئو برعم (سواء في الجش أو في لبنان)، ولاجئو إقرت (في الرامة) وأولئك من المنصورة (في لبنان) مناشدة إسرائيل السماح لهم بالعودة إلى ديارهم. وأيدهم في ذلك شتريت وبن زفي، رئيس إسرائيل في الفترة من 1952 حتى 1963. كما لجأوا إلى المحكمة العليا، التي قضت في 31 يوليو 1951 بعودة لاجئي إقرت إلى قريتهم. غير أن قوات الدفاع استمرت في منع تلك العودة. وفيما يتصل ببرعم، كان قرار المحكمة العليا الصادر في 25 فبراير 1952 لمصلحة الدولة، بالرغم من أنها أقرت بأن الطرد في البداية لم يكن قانونياً تماماً. وهنا كذلك استمرت قوات الدفاع الإسرائيلية في اتباع سياسية منع العودة وأنشئت مستوطنات جديدة على أراضي القريتين. وانضمت تلك المستوطنات إلى الجيش ورئاسة الأركان في الضغط باتجاه عدم السماح بالعودة. وقد دفعت المؤسسة العسكرية بأن السماح بتلك العودة سيضر بأمن الحدود، ويُهدد الطريق للمتسللين، كما أنه سيشكل سابقة؛ أما المستوطنات فقد ذهبت إلى أن العودة أو قبول ادعاء اللاجئين بأحقيتهم في الأرض سيقوض وجودهم. خلال الفترة 1949-1953، ونتيجة لتأثير عوامل التآكل الطبيعية ودور المستوطنين وقوات الدفاع الإسرائيلية، تمت تسوية تلك القرى تدريجياً بالأرض. ففي الرابع والعشرين من ديسمبر 1951 - عشية احتفالات عيد الميلاد المسيحي - محت قوات الدفاع الإسرائيلية ما تبقى من إقرت مستخدمة في ذلك المتفجرات، كما استخدمت في 16 و17 سبتمبر 1953 الطائرات الحربية والمتفجرات لمحو برعم. وعلى حين أبقى فقط على الكنيسة في إقرت، وبقي فقط المعبد اليهودي القديم في برعم قائماً. ومنذ ذلك الحين لم يعد أحد إلى الموقعين.

جسدت حالات إقرت؛ برعم؛ والمنصورة مدى عمق تصميم قوات الدفاع الإسرائيلية، منذ نوفمبر 1948 فصاعداً، على إقامة «حزام أمني» والحفاظ عليه خالياً من العرب على الجبهة الشمالية. وسرعان ما امتد هذا التصميم إلى المؤسسات المدنية في الدولة، خاصة تلك المعنية باستيعاب المهاجرين وتوطينهم. ففور انتهاء عملية حيرام شرع ويتز وغيره من القائمين على العمليات التنفيذية في التخطيط لمستوطنات في القطاع الحدودي وأعفوها من شرط «الأراضي الفائضة»، بل أنهم اتجهوا في مخططاتهم إلى «توسيع» القطاع الحدودي ليكون بعمق 10-15 كيلومتراً. وعلى الرغم من قبولهم للدوافع المقدمة من قوات الدفاع الإسرائيلية، شدد كل من كابلان وسيزلينغ على

ضرورة توطين المطرودين بشكل مناسب ومريح. واقتصرت المعارضة لمبدأ إقامة حدود خالية من العرب على ماكنس المدير العام لوزارة شؤون الأقليات⁽³¹⁾.

أسفرت عمليات الطرد والنقل خلال النصف الأول من شهر نوفمبر عن تطهير القطاع جزئياً فقط. غير أن قوات الدفاع كانت ترغب في أن تكتمل العملية وأن يصبح القطاع مأهولاً باليهود فقط، وفي 15 يناير 1949 أخطرت الجبهة الشمالية رئاسة الأركان أن فسوطة، والجش، وبرعم - حيث بقي «20 فرداً» - مازالت قائمة، قائلة: «نحن ننظر اليوم في إمكان نقلهم إلى الجليل الأوسط، ونطلب الموافقة على هذه العملية»⁽³²⁾. وهو الطلب الذي رُفض. وأوضحت الحكومة العسكرية أنه في 21 نوفمبر 1948 عين مجلس الوزراء لجنة مكلفة باتخاذ القرار المتصل «بتحريك العرب من مكان إلى آخر»؛ ومن ثم فإن اتخاذ مثل هذا القرار لم يعد - منذ ذلك الحين - من اختصاص قوات الدفاع الإسرائيلية⁽³³⁾. وقد واجه الطلب «العاجل للغاية» المقدم من الحاكم العسكري في الجليل الغربي، في أكتوبر 1949، والمتصل بطرد سكان الجردية، على اعتبار أن «أغلبهم موافق على التحرك إلى لبنان»، واجه الطلب المصير نفسه⁽³⁴⁾.

على مدار أشهر تركز اهتمام قوات الدفاع ورئاسة الأركان على ترشيحها، القرية الأكبر حجماً في المنطقة (على الرغم من أنها كانت خارج المشهد لوجودها على مسافة 9-10 كيلومترات جنوب الحدود). وقد فر أغلب سكانها الأصليين (4 آلاف - 5 آلاف شخص مثلاً المسلمون 80 في المائة منهم) في أثناء عملية حيرام. وبحلول شهر ديسمبر 1948 كان يقطنها 700 شخص، ستمائة منهم مسيحيون، من بينهم أقلية متسللة (سكان هربوا من البلاد ثم تسللوا عائدين بعد ذلك). كانت السلطات المختصة بالتوطين ترغب في الحصول على المنازل المهجورة لتوطين المهاجرين الجدد؛ ومن جانبها نظرت المؤسسة العسكرية إلى ذلك التوطين في القرية على أنه «مهم للغاية»، حيث مثّل اليهود آنذاك فقط 12 في المائة من سكان الجليل⁽³⁵⁾. وقد تمثلت مخاوفها الرئيسية في أنه مع ترك القرية خالية جزئياً، فسوف تملأ بالعائدين. أما القرويون أنفسهم فقد عاشوا في حالة خوف مستمرة من الطرد، وأرسلوا بشكل دوري وفوداً للدفاع عن قضيتهم أمام المسؤولين الإسرائيليين. وتدخل شتريت بشكل متكرر لدى بن غوريون لـ «إنقاذهم»⁽³⁶⁾.

تنظيف الحدود: طرد السكان

قام الجيش بغارات متكررة على القرى المهجورة أو نصف الشاغرة بهدف طرد العائدين بطريقة غير شرعية، مطلقا عليهم صفة «المتسللين». لم تعترف السلطات بشرعية إقامة أي شخص غير مسجل في تعداد السكان في أكتوبر - نوفمبر 1948 وليس بحوزته تحقيق شخصية أو تصريح مرور عسكري. وكان يُنظر إلى أي شخص غادر البلاد قبل التعداد، ولم يكن مسجلا فيه، ويحمل بطاقة أو تصريحاً، على أنه «غائب». ومن ثم إذا ما تسلل إلى داخل البلاد (بما في ذلك إلى قريته الأصلية) فإنه كان يُعتبر «غير شرعي» ويمكن طرده على الفور. وخلال عام 1949 كانت قوات الدفاع تغيّر بشكل متكرر على القرى وتفرض المقيمين الشرعيين عن أولئك غير الشرعيين، وعادة ما كانت تطرد العائدين.

كانت الغارة على ترشيحا بتاريخ 16 يناير تتماشى مع هذا المنطق:

فرض الجيش نطاقاً أمنياً حول القرية، كما فرض حظر التجوال. ثم جرى تجميع كل الذكور ما فوق السادسة عشرة في ميدان القرية. واستجوبوا هناك من قبل لجنة مشكلة من ثمانية إسرائيليين... وإجمالاً، قبض على 33 من رؤساء العائلات، و101 من أفرادها وجرى ترحيلهم.

وعلى ما يبدو، أخطر الضباط بشكل غير رسمي المقيمين الشرعيين بأنه قد يكون من مصلحتهم المغادرة أيضاً. وقد ذهب ممثلو منظمة الكويكرز في إسرائيل، دون بيريز وراي هارتسو، الذين زاروا ترشيحا بعد ذلك بقليل، إلى أن الحملة الإسرائيلية «المتفق عليها» ضد المتسللين وأولئك الذين يقومون بإيوائهم بدت كأنها موجهة إلى تحقيق هدف «تهيئة مكان للمهاجرين اليهود الجدد، وأنهم يعتقدون أن خطة اليهود هدفت إلى أن تجعل من ترشيحا مدينة يهودية خالصة». فقد انتقل نحو 300 مهاجر يهودي ليقطنوا المنازل المهجورة في القرية خلال شهري فبراير ومارس، في وقت جرى فيه تجميع العائلات العربية المتبقية في منطقة واحدة⁽³⁷⁾.

في أعقاب عملية 16 يناير «توصلت السلطات إلى أنه يلزم نقل جزء من السكان [في ترشيحا] إلى قرى معليا المجاورة، وأغليبتهم إلى مجد الكروم، و[تمنوا] تفريغ المكان بالكامل». بيد أن توسط كل من الأمم المتحدة ورجال الدين

المسيحي حال دون إتمام عملية الطرد⁽³⁸⁾. وقد أشار أحد ضباط استخبارات قوات الدفاع إلى ظاهرة مقلقة: سلم المحليون (الذين أظهروا الخضوع حتى ذلك الوقت) السلطات التماسات «صيغت... من قبل عناصر شيوعية...» هددوا فيها بتنظيم «مقاومة سلبية في حالة نقلهم. وكانت تلك هي المرة الأولى - حتى الآن - التي يجري فيها الإعلان عن مقاومة منظمة من قبل السكان العرب في منطقتنا»⁽³⁹⁾.

في الحادي والعشرين من يناير، اقترح الجنرال أفنر أن يُنقل سكان ترشيحا إلى معليا، بيد أنه نتيجة للمعارضة السياسية لم يصدر قرار نهائي في هذا الشأن. أدى ذلك إلى تأخير الأمور، وخلال شهر مارس عبر ويتز عن حزنه إزاء هذا الموقف: «لو كان فقط ممكنا» إخلاء القرية حتى يمكن إدخال «ألف عائلة يهودية» إليها. غير أن ذلك لم يكن في الإمكان: ولقد أوضح زلمان ليفشتر، أحد مساعدي بن غوريون، أن «رئيس الوزراء يعارض في الوقت الحالي التعامل مع ملف النقل، لاعتبارات دولية [سياسية]»، مقترحا «محاولة إقناع [السكان] بالرحيل»⁽⁴⁰⁾. وفضلا عن ذلك، كانت هناك معارضة داخلية. فقد أوضح أحد المسؤولين، في خطاب شخصي بعث به إلى ريحافام عمير: ليست لدينا أي سلطة لتأمر قاطني المكان بالرحيل (إلا إذا وافقوا على ذلك بمحض إرادتهم، وهذا غير وارد). إنهم «مواطنون» ومن ثم «على الدولة أن تحمي حقوقهم». فضلا عن أنه لا توجد حجج «أمنية» أو «أخلاقية» يمكن أن تبرر مثل هذا النقل. وأضاف «أنه يعتقد أن كل أو أغلب زملائه من أعضاء لجنة نقل العرب من مكان إلى آخر يشاطرونه ذلك الرأي»⁽⁴¹⁾.

بيد أن المؤسسة العسكرية أرادت تطهير ترشيحا. وفي ضوء الاعتراضات السياسية، لجأت إلى اتباع الإقناع بدلا من الإجبار. تزايد الضغط على السكان العرب مع وصول أولى العائلات اليهودية للقرية. وفي 5 يونيو التقى مسؤولون يهود مع قادة عرب محليين، وأخبروهم، وفقا لما أورده ممثلو الكويكرز، أن على العرب الرحيل. «رفض العرب ذلك». ورد المسؤولون اليهود بالقول إنه «سيُطرد السكان غير الشرعيين في القرية والبالغ عددهم «115» من البلاد، إلا إذا وافق المتسللون والمقيمون الشرعيون في القرية على الانتقال إلى قرى أخرى بالقرب من عكا»⁽⁴²⁾. ومع ذلك أصر السكان على البقاء.

تنظيف الحدود: طرد السكان

على مدار شهور، استمرت المؤسسة العسكرية في سعيها إلى ترجمة فكرة إنشاء قطاع على الحدود الشمالية خال تماما من العرب. وقرب نهاية عام 1949 طفت خطة جديدة على السطح تهدف إلى طرد سكان: «فسوطة، ترشيحا، معليا، الجش، حرفيش والريحانية» (وكذلك زكريا ومجدل في الجنوب). بيد أن معارضة وزارة الخارجية (وربما آخرين) حالت دون إقرار الخطة وتنفيذها⁽⁴³⁾.

في المقابل لم تحظ سلسلة أخرى من القرى الحدودية الشمالية باهتمام وحماية المتطولين الأجانب، مما ترتب عليه نقل سكانها باتجاه الجنوب إلى داخل الجليل. وقد أثار هذا النقل الذي تم منتصف عام 1949 مراسلات بين الإدارات المعنية، وكذلك - وللمرة الأولى - انتقادا علنيا (لفترة قصيرة) ونقاشا. ففي منتصف ليلة 6/5 يونيو 1949 طوقت القوات الإسرائيلية قرى الخصاص، وقيطية في الطرف الشمالي لإصبع الجليل، والجاعونة، بالقرب من روش بينا، وإجبار المتبقين من سكانها على الصعود إلى حافلات، مستخدمة «العنف، والركل والسب والمعاملة السيئة» (وفقا لكلمات عضو بالكنيست عن مابام وما أورده إلعازر بيري (محرر صحيفة هاميشمار)، ثم ألقى بهم في سفح تل تغمره الشمس الحارقة بالقرب من عكبرة، جنوبي صفد. وقد اشتكى الـ 55 قرويا من الخصاص من أنهم «أُجبروا على هدم منازلهم بأيديهم» وأنهم عوملوا كـ «الدواب» في الوقت الذي كان فيه نساؤهم وأطفالهم «يهيمون في البرية [بالقرب من عكبرة] يتضورون جوعا وعطشا»⁽⁴⁴⁾.

كان الضغط لطرد العرب المتبقين في الخصاص يتزايد خلال الشهور. وذلك على الرغم من أن عشيرة عطية الجويد قدمت، على مدار سنوات، خدمات لجهاز استخبارات الهاغاناه والصندوق القومي اليهودي، كما أن العرب من قيطية المجاورة كانوا بشكل واضح في خدمة الصندوق. بدأ المستوطنون وضباط قوات الدفاع بمنطقة الجليل (الفرقة 102) خلال شهري فبراير ومارس 1949 في الدفع باتجاه الطرد، متعللين بأسباب تتصل بالأمن العام في المنطقة وتسرب معلومات استخباراتية إلى الطرف السوري. وفي هذا الصدد كتب أفراهم فينغراد، سكرتير كيبوتس معيان باروخ المجاور، للجيش ما يلي:

إن وجود تلك القرية إلى جوار الحدود مع سورية ووجود العرب هناك يُهدد بشكل جدي أمن مستوطنتنا. كما أنهم يمثلون

تهديدا دائما لحركة النقل... بناء على ذلك، فإننا نطالبكم ببذل كل ما في وسعكم لطردهم من هذه القرية⁽⁴⁵⁾.

وعلى الرغم من تعاطف الفرقة 102، فإنها أخلت مسؤوليتها عن ذلك: «أمل أنه من خلال تدخلكم يمكننا أن نقلل من تحركات العرب في منطقتكم، وأن نساعد السلطات على التعامل مع هذه المشكلة بشكل مناسب»⁽⁴⁶⁾. وفي أبريل تدخلت استخبارات اللواء التاسع في القضية: «... إن القرويين يرون كل حركة من تحركات جيشنا [في المنطقة]... ولا أرى أي سبب جيد لعدم نقلهم إلى منطقة بالداخل، فليس هناك من شك في أن هذه القرية تشكل مصدر معلومات لعدونا»⁽⁴⁷⁾.

تحركت قوات الدفاع الإسرائيلية في 5 يونيو⁽⁴⁸⁾. وأثارت عمليات الطرد الناجمة عن ذلك غضبا في العديد من الأوساط، وكتب يوسف نحمان في مذكراته اليومية: «هذا الأمر مشين ومخز... إنها الوحشية.. ويل لدولة تتبع مثل هذا الطريق الفاسد»⁽⁴⁹⁾. يُذكر أن نحمان، وهو صديق لبن غوريون منذ عقود، كانت له صلات طيبة مع عرب الخصاص الذين ساعدوه على شراء أراض⁽⁵⁰⁾. انتقدت العملية كذلك من قبل قادة المابام، وتمثل رد بن غوريون على ذلك بقوله إنه وجد الأسباب التي ساقها العسكريون للطرد «كافية». من جانبه انتقد رئيس الكنيست يوسف شبرينتسك (من حزب ماباي) سائرا من العملية وتبريراتها اللاحقة⁽⁵¹⁾. أما صحيفة هاآرتس، الصحيفة المستقلة اليومية الرائدة، فقد انتقدت بدورها التبريرات التي قدمها بن غوريون ورأتها «غير مقنعة تماما». وعلى حين اتفقت الصحيفة مع حق الجيش في نقل العرب إلى خارج «مناطق الحدود»، فإنها أوضحت أن هؤلاء المطرودين يلزم توطينهم بشكل مناسب ومنحهم الأرض والمنازل والطعام. كما دفعت افتتاحية الصحيفة إلى أن ذلك هو مجرد انعكاس لحسن الفطرة والإنسانية، حيث إن إيجاد طبقة من العرب المحرومين والمجردين من ممتلكاتهم هو تصرف من شأنه أن يعود بالفائدة على المخربين الراغبين في تدمير الدولة»⁽⁵²⁾. دفعت عمليات الطرد خلال شهر يونيو القائم بأعمال السفير الأمريكي بالإنابة في تل أبيب، ريتشارد فورد، إلى النظر بشكل متشائم إلى مصير الأقلية العربية في إسرائيل: «يظهر المشهد التعيس نفسه في آلاف من

الأشخاص الهائمين يشون في حقول شائكة» ليقروا إما أن ينفذوا تراب أرض أجداد إسرائيل من أقدامهم (الرحيل) أو أن ينتهي بهم المطاف ببساطة إلى الموت»⁽⁵³⁾. وسوف تظل الظروف في عكبرة، نقطة تفريغ «المتبقين» من مختلف قرى الجليل الشرقي، سيئة لأعوام⁽⁵⁴⁾.

بقيت مشكلة أخيرة تتصل بالحدود في الشمال: مجموعة من القرويين في شرق الجليل بالمنطقة التي أضحت منزوعة السلاح على طول الحدود الإسرائيلية - السورية، الذين كان وجودهم وممتلكاتهم يحظيان بحماية رسمية وفقا لشروط اتفاق الهدنة العامة الإسرائيلية - السورية (المادة الخامسة) بتاريخ 20 يوليو 1949⁽⁵⁵⁾. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لمجموعة من الأسباب العسكرية والاقتصادية والزراعية كانت إسرائيل تريد أن يرحل أو ينتقل إلى سورية سكان كل من: كراد البقارة؛ كراد الغنامة؛ النقيب؛ السمرة؛ الحمراء والبالغ عددهم الإجمالي 2200 شخص. حيث اشتبه العسكريون في قيامهم بتقديم معلومات للاستخبارات السورية. وقد ظل سكان تلك المنطقة منزوعة السلاح وموالين لسورية، كما رفضوا - تحت الضغط السوري - الاعتراف بشرعية الحكم الإسرائيلي. في حال تجدد القتال، كان يمكنهم أن يمثلوا فائدة إستراتيجية كبيرة للسوريين. كما اشتبه المستوطنون والشرطة اليهودية في سرقة أولئك القرويين الماشية وممارسة التهريب وغيرها من السلوكيات المزعجة⁽⁵⁶⁾. وبالطبع، طمع المستوطنون ووكالات الاستيطان في أراضي تلك المنطقة.

كانت غالبية القرويين، بما في ذلك في السمرة⁽⁵⁷⁾ والنقيب⁽⁵⁸⁾، قد فروا أو طُردوا إلى سورية خلال شهر أبريل ومطلع مايو 1948. بيد أن بعضهم عاد في أعقاب الغزو السوري في 16 مايو. كما عاد الكثيرون بعد توقيع اتفاق الهدنة العامة بين إسرائيل وسورية. وخلال الأشهر التالية تمكنت إسرائيل تدريجيا، مُتبعة سياسة العصا والجزرة، عبر ممارسة ضغوط اقتصادية وبوليسية وعمليات «اضطهاد مزرية» ومحفزات اقتصادية، من طرد السكان في السمرة وخربة الدوير. أما القليل من البدو الذين بقوا في مخيماتهم، مثل تلك التي وُجدت في خربة المنطار شرقي روش بينا، فقد توالى مرور دوريات قوات الدفاع الإسرائيلية عليهم وانتهى بهم المطاف إلى الطرد⁽⁵⁹⁾. وعلى الرغم من تعرض كل من كراد البقارة وكراد الغنامة للمعاملة

نفسها، فإنهما حظيتا بحماية الأمم المتحدة ولم ينقل سكانهما إلى سورية إلا خلال حرب العام 1956، وإن كان بعضهم قد جرى ترحيله وتوطينه بشكل دائم في شعب، بالقرب من عكا⁽⁶⁰⁾.

بالتوازي مع عمليات تطهير الحدود، وضعت السلطات الإسرائيلية فور انتهاء عملية حيرام نصب أعينها مشكلة القرى العربية المأهولة؛ أو شبه المأهولة؛ أو الشاغرة داخل الجليل، التي كان يعود إليها اللاجئين. سادت الخشية من أن الأوضاع الجوية المتردية في فصل الشتاء⁽⁶¹⁾، واستمرار حالة الفقر بين اللاجئين، قد يدفعان إلى تزايد تدفقهم على القرى الشاغرة وشبه المأهولة بالسكان مجدداً، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة نسبة الأقلية العربية في الدولة وما يتبع ذلك من مشاكل أمنية. وفي هذا السياق سمح بن غوريون شخصياً، خلال اجتماع جمعه مع أفنر مطلع العام 1949، بطرد العائدين المتسللين⁽⁶²⁾. وقد ذكر بن غوريون لاحقاً أنه نظر إلى مشكلة التسلل «عبر ماسورة السلاح»⁽⁶³⁾.

بدءاً من منتصف شهر ديسمبر فصاعداً نفذت قوات الدفاع الإسرائيلية بشكل دوري هجمات ضخمة على قرى الجليل لطرد العائدين. وربما كانت «عملية المغرفة» Mivtza Magrefa أولى تلك الهجمات، وقد خطط لها خلال اجتماع ضم ضباط من اللواء التاسع (مركز قيادة منطقة حيفا)؛ والحكومة العسكرية للجليل الغربي، والإدارة الثالثة بجهاز الاستخبارات. طالب الأمر التنفيذي للعملية، في 21 ديسمبر بتأمين 25 قرية «مهجورة»، بعضها على طول الحدود اللبنانية (إقرت؛ تريخا؛ سروح؛ النبي روبين؛ فسوطة)، والبعض الآخر داخل الجليل الغربي (الغابسية، كويكات، عمقا، البروه، شعب، ميعار) بهدف «التأكد من أن العرب لم يتسللوا عائدين إليها. وفي نهاية العملية يلزم أن تظل تلك القرى مهجورة تماماً»⁽⁶⁴⁾. نظف اللواء التاسع خلال الأيام التالية 17 من تلك القرى؛ وكانت إحداها (شعب) يقطنها سكان «طردوا سيرا على الأقدام، على الرغم من أنه يمكن افتراض أنهم سيعودون مجدداً»، أما باقي القرى فقد كانت شاغرة، باستثناء الحرس الذين يحملون تراخيص وسبق تركهم لحماية الممتلكات⁽⁶⁵⁾.

تلقى اللواء التاسع في الوقت ذاته تعليمات للقيام بعملية مماثلة في شفا عمرو. وتضمنت الأوامر محاصرة القرية وفرض حظر التجوال وتجميع السكان وتحديد

المتسللين والقبض عليهم ثم طردهم، مع «إحداث الحد الأدنى من الإزعاج للسكان [الدائمين]. أيضا تلقت الوحدة القائمة على تنفيذ العملية (الفرقة 92) أوامر بالعثور على مخابئ السلاح و«طرد [العديد من] السكان المحليين عبر الحدود على النحو الذي وجهت به إدارة جهاز الاستخبارات رقم 3»⁽⁶⁶⁾. وقد نفذت الفرقة، بمساندة من ضباط من الحكومة العسكرية وجهاز الاستخبارات، العملية في 27 ديسمبر. وجرى التعرف على 42 متسللا وطردوا إلى الضفة الغربية، فضلا عن 5 «مشتبه بهم» نُقلوا إلى معسكر أسرى الحرب للمزيد من الاستجواب⁽⁶⁷⁾. وفي إطار عمليات مماثلة خلال شهر يناير 1949 طردت قوات الدفاع الإسرائيلية ما يقرب من ألف عربي ونقلت 128 آخرين إلى قرى أخرى داخل البلاد⁽⁶⁸⁾.

سبق لقرية أم الفرج في الجليل الغربي، التي كانت من بين القرى المراد تطهيرها في إطار عملية «المغرفة»، أن اجتاحتها قوات الهاغاناه في مايو 1948 وأخرجت سكانها منها. وعلى ما يبدو فإن اللواء التاسع لم يدخلها خلال عملية شهر ديسمبر، وبحلول فبراير 1949 كانت القرية ممتلئة بالعائدين⁽⁶⁹⁾. أقلق ذلك السلطات المدنية، خاصة أن الموقع كان قد حُصص للاستيطان الفوري، ومن ثم طلبت من الجيش «اتخاذ الخطوات اللازمة لتطهير القرية»⁽⁷⁰⁾. جرت العملية في نهاية شهر مارس حيث قامت وحدة الدروز، الفرقة 300، بتجميع وطرد 62 شخصا إلى الضفة الغربية، في حين نُقل 10 من الذكور البالغين وبصحبتهم عدد غير معلوم من المُعالين إلى المزرعة، وهي القرية الواقعة إلى الجنوب من نهاريا التي أصبحت نقطة تجميع «المتبقين» من قرى الجليل الغربي المفرغة من السكان. في حين تُركت عائلة واحدة (عائلة أصلان) للعناية بالقرية⁽⁷¹⁾. ومع ذلك، استمر المتسللون في العودة. وخلال عملية متابعة بتاريخ 28 يوليو، أغارت الفرقة 300 على القرية وطردت 60 شخصا إلى الضفة الغربية. ومجددا، سُمح لعائلة أصلان، وربما لآخرين لديهم تراخيص، بالبقاء⁽⁷²⁾، بيد أنه أُزيل الجميع بعد مرور بضعة أشهر.

برزت مشكلة مماثلة بالقرب من الزيب الواقعة شمالي نهاريا. كانت هناك أيضا عائلة - مكونة من 13 شخصا - تُركت لحراسة الممتلكات. غير أنه، وكما أوضح مسؤول إسرائيلي، كان يلزم «نقلها في أقرب فرصة إلى منطقة تجمع عربية، وإلا فإنها ستمثل نواة... لمجموعات من المتسللين الذين قد يتوافدون نتيجة لتحسن الظروف

الجوية»⁽⁷³⁾. وقد انضمت جماعة ضغط تمثل مستوطني كيبوتس غيشر هزيف الجديد (الذي أُقيم على أراضي الزيب) إلى هذا المطلب:

بالنسبة إلينا فإن الوقت قد حان لإنهاء مسألة [المقصود مشكلة] العرب في منطقتنا. حتى قبل أن نصل إلى هنا، أوضحنا للحاكم العسكري في عكا الخطر الناجم عن بقاء العرب في قرية الزيب، والواقعة على مسافة قصيرة من الحدود [اللبنانية] - ما يقرب من ستة كيلومترات - وعلى الرغم من الوعود المتكررة التي قطعها مكتب الحاكم العسكري، فإنه لم ينفذ أي شيء حتى الآن لإخراج العرب من المنطقة⁽⁷⁴⁾.

في نهاية المطاف، نُقل السكان ومُحيت القرية.

تلت عملية «المغرفة» هجمات متقطعة استهدفت القرى بشكل فردي. ففي 6 يناير هاجمت القوات دير الأسد وبعنة وطردت منهما على التوالي 62 شخص وأربعة متسللين؛ وفي 15 يناير طرد 28 شخصا من معليا، وفي 20 فبراير 32 من الطمرة، وفي 1 مارس 250 من كفر ياسيف، وفي 8 مارس 79 من شعب، وفي 10 مارس 62 من نحف، وفي 25 مارس طُرد 27 من الذكور البالغين وعدد من أفراد العائلات من الرامة، وفي 29 مارس طرد 250 من أبو سنان، وفي 31 مارس طُرد 43 من الذكور البالغين وعدد من المُعالين من كابول⁽⁷⁵⁾. وقد نُقل المطرودون بشاحنات إلى الضفة الغربية.

ولكن، سرعان ما برزت مشكلة لاحظها ضباط قوات الدفاع الإسرائيلية بسرعة: تسلل العديد من المطرودين بعد تركهم في الضفة الغربية مجددا. وفي هذا الخصوص ذكر ضابط عمليات اللواء التاسع:

... إن النظام المُتبع حاليا لطرد المتسللين إلى منطقة المثلث ليس فعالا... فالوحدة التي تنقل المطرودين تنزلهم من السيارات وترسلهم باتجاه الحدود، تاركة إياهم في مكانهم، ولا يتبقى أحد للتأكد من عدم عودتهم. وفي أغلب الأحوال يسير اللاجئون عدة كيلومترات عبر الحدود وينتظرون غروب الشمس ليتسللوا عائدين في أثناء الليل⁽⁷⁶⁾.

من جانبه، اقترح ضابط آخر حلاً لهذه المشكلة، فبعدما أشار إلى أن «أغلب» أولئك الذين طُردوا - كلهم من الذكور البالغين - من قرية واحدة، إعلين، قد عادوا إلى ديارهم، فإننا: «لم نسمع بعد عن أي حالة عادت فيها عائلة كاملة من المطرودين. ومن ثم فإنه من الواضح أن طرد العائلات الكاملة يشكل ضماناً أفضل لعدم عودتهم مجدداً»⁽⁷⁷⁾.

شكلت حالة الغابسية أكثر الحالات التي دام فيها هذا النوع من المشاكل فترة طويلة في منطقة الجليل الغربي، وقد سبق احتلالها في مايو 1948 خلال عملية بن عامي. وعلى حين فر بعض السكان، طُرد البعض الآخر⁽⁷⁸⁾. وخلال أشهر الحرب الأولى ساعد القرويون الهاغاناه بالسلاح والذخائر والمعلومات، على الرغم من أن السلطات كانت قد توصلت إلى أن بعض القرويين شاركوا في الهجوم على قافلة يحيام في أواخر شهر مارس 1948⁽⁷⁹⁾. وجرى توطين السكان بشكل مؤقت في القرى المجاورة: أبو سنان، يركا، وكفر ياسيف؛ حيث سُجلوا في تعداد أكتوبر - نوفمبر. وناشدوا بعد ذلك السلطات السماح لهم بالعودة إلى ديارهم. وعلى حين حصل بعضهم على تراخيص، تسلل البعض الآخر عائداً بشكل غير شرعي. وفي 24 يناير 1950 أمرت الحكومة العسكرية القرويين بالرحيل خلال ثمان وأربعين ساعة، وهو ما أذعنوا له. لم تكن السلطات قد وفرت لهم أماكن إقامة بديلة، فانتقلوا بشكل مؤقت إلى منازل مهجورة في قرية الشيخ داوود المجاورة. وفي نهاية المطاف وُطن العديد منهم في المزرعة.

أثارت عملية الطرد احتجاجات صاخبة من حزب ما بام أدانت كلا من بن غوريون والجيش⁽⁸⁰⁾. بيد أن لجنة كتلة المستوطنات اليهودية الإقليمية، التي كان يهيمن عليها مجموعة كيبوتسات ما بام، وافقت علنياً على الطرد: «إن ما قامت به الحكومة العسكرية كان عملاً روتينياً ومفهوماً للغاية، وليس هناك ما يبرر ما تضمنته التقارير الصحافية من إشارات إلى «تعاسة المستوطنات» إزاء ذلك الموضوع». كما سارع الكابتن كرانسناسكي إلى الإشارة إلى أن أحد أعضاء كيبوتس إيفرون - التابع لما بام - كان يزرع 1500 دونم من أراضي الغابسية. وقد انتهت اللجنة إلى اتخاذ قرار يقضي بأنه «يجب عدم السماح لعرب الغابسية بالعودة إلى قريتهم بأي حال من الأحوال». ومع ذلك فإنها انتقدت بيانها الصحافي، وإن كان ذلك بلطف «توقيت

العملية... نظرا إلى الأحوال الجوية السيئة في فصل الشتاء...»⁽⁸¹⁾. وقد أربك نشر آراء اللجنة قادة مابام وكذلك محررو الصحيفة اليومية للحزب، هاميشمار، الذين انتقدوا عملية الطرد، مما أدى إلى مشاحنة قصيرة مع صحيفة حزب ماباي اليومية، دافار، التي ذهبت إلى أن حزب مابام يتصرف بطريقة هستيرية⁽⁸²⁾. بعد مرور أشهر قليلة عاد بعض لاجئي الغابسية إلى الإقامة بالقرية، وقُبض عليهم وقُدِّموا إلى محاكمة عسكرية أصدرت أحكاما بالحبس لعدة أشهر وبغرامات مالية⁽⁸³⁾.

إلى الشرق، تعاظمت الضغوط خلال ديسمبر 1948 ويناير 1949 لطرده السكان المتبقين في صفورية، بالقرب من الناصرة، وفراضية، وكفر عنان، جنوب غرب صفد. وفي هذا الصدد ذكر شاريت أن التسلل عودة إلى القرى قد تزايد، وأنه إذا لم تتوقف تلك الظاهرة فإنه سيكون على إسرائيل «احتلال الجليل من جديد». وقد اقترح الرائد سولز، الحاكم العسكري للإقليم، نقل العائدين إلى فراضية وكفر عنان إلى طرعان، في حين يُنقل أولئك في صفورية إلى الرينة المجاورة، وهو المقترح الذي وافقت عليه، في 15 ديسمبر، لجنة نقل العرب من مكان إلى آخر، غير أن عملية التنفيذ واجهت بطئا بيروقراطيا⁽⁸⁴⁾.

تم تفريع قرية صفورية، وهي قرية مسلمة كبيرة ذات تاريخ من النشاط المعادي لليشوف، من سكانها بشكل شبه تام في يوليو 1948؛ وربما ترك بها فقط ما يقرب من 80 شخصا من كبار السن⁽⁸⁵⁾. وفي حين طُرد بعض من أولئك الذين بقوا خلال شهر سبتمبر، فإن الشهور التالية شهدت عودة مئات المتسللين إلى القرية، مما أثار مخاوف السلطات اليهودية من أن بقاء أولئك بالقرية من دون المساس بهم سيؤدي إلى استعادة القرية سريعا لتعدادها قبل الحرب والذي بلغ 4000 نسمة. يضاف إلى ذلك أن المستوطنات المجاورة كانت تطمع في أراضي القرية. وقد أوضح مسؤول رفيع المستوى الأمر بشكل صريح خلال شهر نوفمبر قائلا: «إلى جوار الناصرة توجد قرية نحتاج إلى أراضيها الواسعة لمستوطناتنا، ربما يمكن منح سكانها أماكن أخرى». وفي مطلع يناير 1949 كان هناك ما يقرب من 550 عربيا في القرية أمرت الجبهة الشمالية بطردهم⁽⁸⁶⁾، وبالفعل، في السابع من الشهر تم طرد 14 عبر الحدود، أما الباقون فقد تلقوا أمرا بالرحيل إلى عيلوط⁽⁸⁷⁾. وعلى ما يبدو فإن الكثيرين انتقلوا إلى الناصرة وعيلوط، في حين توجه الباقون إلى الرينة وكفر

تنظيف الحدود: طرد السكان

كنا. وبحلول شهر فبراير كانت أراضي القرية قد وزعت بين المستوطنات المجاورة: كيبوتس سديه ناحوم (1500 دونم)؛ كيبوتس هفتزي باه (1000 دونم)؛ كيبوتس هاسوليليم (3,795 دونما)⁽⁸⁸⁾.

شهدت كل من فراضية وكفر عنان مواقف مماثلة، فعلى غرار صفورية كانتا قد وُصِّفتا «قرى مهجورة» غير أنه جرى ملؤهما تدريجيا. وفي يناير طردت قوات الدفاع الإسرائيلية 54، ونقلت 128 آخرين من السكان إلى قرى أخرى داخل إسرائيل⁽⁸⁹⁾. وعلى الرغم من ذلك امتلأت القريتان مجددا. وفي 4 فبراير أحاطت وحدات من الفرقة 79 بالقريتين وطردت 45 متسللا إلى الضفة الغربية، ونقلت ما يقرب من 200 شخص - بحوزتهم تراخيص إقامة «وأغلبهم من الشيوخ والنساء والأطفال» - إلى مجد الكروم⁽⁹⁰⁾. بيد أن البعض عاد مجددا. ووفقا لقوات الدفاع الإسرائيلية، فإنه بحلول منتصف فبراير كان هناك ما يقرب من 100 شخص عائد، مما استدعى تطهير القريتين مرة أخرى وتفريغهما من السكان؛ حيث ذهب البعض إلى قرى أخرى داخل إسرائيل في حين توجه الباقون إلى الضفة الغربية⁽⁹¹⁾. وقد أوضحت الحكومة العسكرية أن عمليات الطرد كانت ضرورية لضمان «الأمن، والقانون، والنظام»⁽⁹²⁾.

استمرت عمليات التفتيش والطرد من الجليل خلال الشهور التالية⁽⁹³⁾. وضغطت قوات الدفاع الإسرائيلية بشكل متزايد على السكان المقيمين بصفة دائمة، خاصة المخاتير، للكشف عن المتسللين والمساعدة في التعرف عليهم، الأمر الذي أذعن له المخاتير بشكل روتيني⁽⁹⁴⁾.

الجنوب

غداة عملية يوآف جمعت عمليات الجيش في الجنوب بين هديفي تطهير الحدود والتطهير الداخلي. ولم يكن ذلك واضحا في أي مكان أكثر من المنطقة الواقعة بين مجدل والطرف الشمالي لقطاع غزة. وكما سبق أن رأينا، فإن نهاية عام 1948 شهدت طرد ما يقرب من 500 لاجئ من مجدل ذاتها إلى قطاع غزة⁽⁹⁵⁾. وفي الوقت ذاته قامت قوات قطاع السهل الساحلي بمهامات للقوى المحيطة وإلى الجنوب من مجدل. وتضمنت الأوامر الصادرة للفرق والأطقم الهندسية طرد «العرب اللاجئين»

من «حمامة، الجورة، خربة الخصاص [التي كُتب اسمها بشكل خاطئ خربة خزاز]؛ نعليا؛ الجية؛ بربرة؛ بيت جرجة؛ هربيا؛ دير سنيد» إلى غزة، فضلا عن «الحيلولة دون عودتهم من خلال تدمير القرى». على أن يتم تدمير الطرق المؤدية للقرى. كما طُلب من القوات تنفيذ العملية «بعزم ودقة وقوة» مع تجنب «أي انحرافات غير مرغوب فيها» عن القواعد المتعارف عليها⁽⁹⁶⁾.

تم تنفيذ العملية في الثلاثين من شهر نوفمبر. ولم تجد القوات «أي شخص» في أسدود، حمامة، الجورة، بيت جرجة وهربيا ووجدت «نحو 150 شخصا في نعليا وخربة الخصاص المجاورة، «ونحو 40 شخصا في بربرة والجية من «الشيوخ والنساء والأطفال» الذين لم يبدوا أي مقاومة. تم طردهم إلى بيت حانون الواقعة تحت السيطرة المصرية شمالي قطاع غزة، على الرغم من السماح «لعدة عشرات من الشيوخ، والنساء الكفيفات، وأطفالهم» بالبقاء (وإن كان من غير المعلوم أين على وجه التحديد). كذلك عثرت القوات على ثمانية من الشباب أرسلوا إلى معسكر أسرى الحرب. غير أنه لم يستكمل تدمير القرى، بسبب رطوبة المنازل الطينية وعدم توافر المتفجرات بشكل كاف. وقد وعد مركز قيادة المنطقة الساحلية الجبهة الجنوبية باستكمال العملية وتفتيش دير سنيد في وقت لاحق⁽⁹⁷⁾.

شهدت المنطقة الشرقية عملية مماثلة نفذتها القوات التابعة لمنطقة السهل الساحلي في نطاق اختصاصها. وتضمن الأمر التنفيذي المطالبة بـ «تنظيف المنطقة الواقعة غرب طريق بيت جبرين - هار توف... من السكان العرب». على أن يتم «تفريق» العرب الموجودين أو أسرهم⁽⁹⁸⁾.

على بعد عدة كيلومترات شمالا، أغارت الفرقة الرابعة التابعة للبالماخ (لواء حاريل) على المنطقة الواقعة جوار بيت نتيف. حيث قابلت سرية تابعة لها في خربة أم لوز عشرات من اللاجئين يصطحبون قطعانا من الحيوانات باتجاه الشمال إلى داخل إسرائيل. وقد «أمرتهم السرية بـ «الخروج من المنطقة»، وصادرت قطيعا من 65 معزة وجملا وحمارا. وفي اليوم التالي عثرت سرية أرسلت «لطردهم اللاجئين» على ما يقرب من 150 شخصا في خربة أم برج. حيث طردت ما يقارب المائة منهم وأصابت بعضهم بجروح. وقد تضمن تقرير الفرقة الرابعة أن اللاجئين لم يستجيبوا للتهديدات ورفضوا التوجه نحو الشرق، بل ذهب بعضهم إلى المطالبة بالبقاء «تحت

حكم شيرتوك». بيد أن الغارات التي تم تنفيذها أثبتت قدرتها على إقناع اللاجئين بالرحيل في النهاية. أسفرت غارة على الجبعة في ليلة 5 - 6 نوفمبر (تم خلالها تدمير 15 منزلا) عن الإجلاء المؤقت للقرية. وعلى بعد بضعة كيلومترات إلى الجنوب، أغار اللواء الخامس على ثلاث قرى حدودية في الضفة الغربية - إذنا؛ خربة بيت عوا؛ خربة السكة - بهدف دفع سكانها نحو الشرق. في إذنا، فجر الغازون بيتنا واحدا، وفي خربة السكة، فجروا 20 منزلا بعد أن طردوا السكان. وفي خربة بيت عوا أخرج المغيرون من القرية، ولكنهم فجروا بعض المباني في خربة بيت الميس المجاورة⁽⁹⁹⁾.

نجحت الجبهة الجنوبية خلال الأشهر التالية في منع اللاجئين من العودة إلى القرى. فعلى العكس مما كانت عليه الحال في الجبهة الشمالية، تمكن إيغال آلون، قائد الجبهة الجنوبية، تماما من طرد السكان المحليين خلال عملية يوآف، ولم يترك وراء خطوط القتال قرى ممتلئة أو شبه ممتلئة بالسكان (باستثناء مجدل، والفالوجة الواقعة تحت السيطرة المصرية، وعراق المنشية في جيب الفالوجة). ولم يكن هناك تكرار لعمليات القط والفار على نطاق واسع كما كانت عليه الحال في الجبهة الشمالية. ومن ثم فإنه في الوقت الذي استمر فيه التسلل على نطاق واسع - بهدف استعادة الممتلكات، أو التهريب، أو السرقة أو ما شابه ذلك - فإن المتسللين وجدوا أنه من المستحيل العودة للإقامة الدائمة في القرى والحصول على موطن قدم فيها؛ حيث لم يكن هناك سكان محليون يمكن أن يمدوا لهم يد المساعدة أو يكون من السهل الاختفاء بينهم. وعندما نفذت قوات المنطقة الساحلية، بعد مرور خمسة أشهر وخلال شهر أبريل 1949، مdahمات لما يزيد على عشرة قرى فإنها وجدت خالية تماما، أما في بقية القرى فإنها صادفت فقط حفنة من المتسللين من الذكور البالغين ولم تجد عائلات كاملة. وبالتالي لم تكن هناك حاجة للقيام بعمليات معقدة تتضمن عددا كبيرا من القوات وعمليات طويلة للتحقق من الهويات، فكل من صُودف كان من المفترض أنه متسلل. ففي دير الدبان قتلت القوات ثلاثة من العرب «أثناء محاولتهم الهروب»، في حين اعتقلت اثنين. كما قتلت أيضا بعض الجمال والحمير. وعلى الرغم من ذلك، نجح عربيان في الهرب إلى ذكرين، كما قُتل عربي آخر بنيران القوات في سجد. وكانت هذه كل الحالات التي وقعت. وبشكل رئيسي، كانت القرى شاغرة من دون أن تثير مشاكل⁽¹⁰⁰⁾.

بيد أن هذه لم تكن الحال بالنسبة إلى المنطقة الرمادية على طول الحدود الجنوبية للضفة الغربية؛ حيث كانت الحدود الإسرائيلية والأردنية غير محددة بشكل واضح، وناورت الدولتان للحصول على مزايا خلال الاندفاع لتوقيع اتفاق الهدنة العامة وتقسيم الحدود المستقبلي. ففي تلك المنطقة كانت توجد تجمعات من اللاجئين المقيمين بشكل مؤقت في خيام والذين سبق طردهم من القرى الواقعة في الغرب، فضلا عن تلك التي أرادت إسرائيل اقتلاعها من جذورها. وقد وصف أحد تقارير مخابرات قوات الدفاع الإسرائيلية الوضع كما يلي:

وفرت الحرب الكثيرة في المناطق المتنازع عليها شرقي طريق بيت جبرين - عَجُور أماكن للاختباء للاجئين والمتسللين. كما أن مرشدي العدو استخدموها كنقاط للمراقبة ومخابئ...⁽¹⁰¹⁾.

استولت قوات اللواء الثالث في ليلة 8/7 مارس 1949 على سلسلة من المواقع على قمم التلال شمال شرق، وجنوب غرب بيت جبرين بما في ذلك خربة أم برج؛ وقمم تطل على خربة السكة وخربة بيت مرسوم⁽¹⁰²⁾. ووفقا لتقارير استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية، «فر العديد من القرويين من المنطقة لينجوا بحياتهم [باتجاه الخليل ودورا]»⁽¹⁰³⁾. وبطريقة أكثر طموحا، نفذت قوات الدفاع الإسرائيلية في 11 مارس سلسلة من عمليات التقدم باتجاه الشرق «لخلق وقائع على الأرض» قبيل العملية الاستكشافية التي كان من المقرر أن ينفذها فريق الأمم المتحدة في وقت لاحق من اليوم ذاته للمواقع الأردنية والإسرائيلية⁽¹⁰⁴⁾. وقد تمثلت الأهداف الإسرائيلية في الحصول على مزيد من المزايا التكتيكية على الأرض والدفع بالتجمعات السكانية العربية باتجاه الشرق. ومع ذلك حرص ضباط الاتصال الإسرائيليون على إقناع مراقبي الأمم المتحدة بأن الاحتكاكات العسكرية كانت نتاجا للغارات والهجمات العربية:

يتوجه المدنيون العرب بقطعانهم إلى الوادي حيث العشب الجيد... على مسافة خمسة كيلومترات غرب صوريف. وقد دخل بعضهم إلى المواقع الإسرائيلية بقطعانهم. وبشكل طبيعي، أمر القائد العسكري المحلي بإطلاق نار محدود في الهواء فوق رؤوسهم

لتخويفهم ودفعهم إلى الرحيل. ومع بقائهم على مقربة من المواقع الإسرائيلية أرسل القائد المحلي دوريات للقبض على الرجال في سن القتال... ولهذا السبب جرى احتجاز تسعة مدنيين عرب في معسكر السجناء في 11 مارس... وقد أفاد القائد المحلي بأنه في الحادي عشر من شهر مارس تسلمت عناصر غير نظامية عربية... إلى خربة النقار جبيل، وصوبوا أسلحتهم النارية باتجاه موقع لقوات الدفاع الإسرائيلية كما أطلقت دفعتين من قذائف الهاون باتجاه الموقع الإسرائيلي من قبل خربة علين، وفي الثالث عشر من الشهر نفسه تقدمت مجموعة من العناصر غير النظامية من [خربة] غرابة باتجاه موقع إسرائيلي في خربة الحمام⁽¹⁰⁵⁾.

أما من الناحية الفعلية، فكانت القوات الإسرائيلية قد تلقت أوامر في إطار عملية متناسقة وعلى مستوى عال من التنظيم للاستيلاء على القبو، خربة سناسين (جنوب غرب وادي فوكين)، الجبعة، وخربة الحمام، حتى إن تطلب الأمر الدخول في قتال مع الأردنيين⁽¹⁰⁶⁾. وقد استولت قوات اللواء الرابع على العديد من تلك المواقع على قمم التلال (بالإضافة إلى واحد أو اثنين إضافيين، بما في ذلك خربة النقار جبيل، والشيخ مذكور)⁽¹⁰⁷⁾ وتابعت تقدمها في اليوم التالي لتستولي على سلسلة من المواقع على قمم التلال شمال شرق وجنوب شرق الدوامة (بما في ذلك منطار اليوزا^(*))، وإلى الشرق من دير نخاس احتلت خربة السكة في 16 مارس، وخربة بيت عوا في 20/19 مارس. وقد استخدمت القوة، التي تضمنت شاحنات نصف نقل، المدفعية والهاون وقتلت «ما يقرب من 10 عرب وخمسة جمال»، كما طردت مجموعات من العرب وصادرت قطعانا من الماشية⁽¹⁰⁸⁾. كانت التعليمات الصادرة للقوات تنص على «استهداف أي عربي [ذكر بالغ] يكتشف بالمنطقة، من دون إيذاء النساء والأطفال»⁽¹⁰⁹⁾. تضمن تقرير صادر عن الأمم المتحدة، استنادا إلى شهادات المطرودين، وصفا لما حدث في خربة بيت عوا على النحو التالي:

في 19 مارس سمعوا أصوات مدافع من كل الاتجاهات... وبدأ النساء والأطفال في الصراخ... وأمسك رقيب [بقوات الدفاع

(*) وردت في الأصل Muntar al Joza.

الإسرائيلية] وبصحبتَه 25 جنديا بثلاثة من الأعيان... وأخبرهم بأنه سيجري الترخيص [السماح] لسكان [خربة] بيت عوا بالبقاء في أماكنهم وزراعة جزء من حقولهم إذا ما قدموا أبقارا وأغناما للقوات اليهودية، وهو ما وافق عليه الأعيان الثلاثة... غير أنه [في اليوم التالي] وصل الرقيب اليهودي ذاته وبصحبتَه 50 جنديا وأمر السكان بالرحيل خلال ساعتين... غادر 1800 من المدنيين العرب، بما في ذلك الشيوخ والنساء، القرية حاملين فقط جزءا من مقتنياتهم... وفي الوقت الحالي يقطن جزء منهم الكهوف بين بيت عوا ودورا، والبعض الآخر فر إلى الخليل.

وإجمالا، فقد اكتسحت قوات الدفاع الإسرائيلية، وفقا للأمم المتحدة، 35 أو 36 خربة ومخيما للبدو في أنحاء المنطقة المتنازع عليها طاردة السكان باتجاه الشرق. ويقدر أحد تقارير المنظمة الدولية عدد المطرودين باتجاه دورا خلال شهر مارس بـ «7 آلاف» شخص⁽¹¹⁰⁾. غير أنه خلال أيام نجح تدخل الأمم المتحدة في إقناع إسرائيل بالانسحاب من بعض الخرب، بما في ذلك خربة السكة وخربة عوا، وبدأ السكان العودة شيئا فشيئا.

في أعقاب التوقيع على اتفاقية الهدنة في 3 أبريل برز سؤال حول عدد من القرى على الطرف الجنوبي لممر القدس؛ حيث عاد اللاجئون تدريجيا إلى كل من الولجة والقبو الواقعتين في أراضي إسرائيل، ورغبت قوات الدفاع في إخلانتهما. وقد أغارت بالفعل عليهما في 1 مايو، مما دفع سكانهما إلى الفرار في حين دمرت القوات بتدمير منازلهم⁽¹¹¹⁾. وبعد مرور أسابيع قليلة أغارت القوات الإسرائيلية على قرية وادي فوكين، على الجانب الأردني من الحدود وطردت سكانها. وقد سبق أن هجرها سكانها جزئيا خلال الحرب وكانت على مدار شهور أرضا متنازعا عليها، وادعى كل من الطرفين أن قوات الطرف الآخر أقدمت على احتلالها أو تنظيم دوريات عسكرية بها خلال شهري مارس وأبريل 1949⁽¹¹²⁾. ووفقا لأحد مراقبي الأمم المتحدة، أضحت القرية مسكونة جزئيا خلال أشهر الشتاء، و«بشكل كامل» في الربيع، بيد أن أغلب منازلها قد دُمِّر⁽¹¹³⁾. وقرابة الرابع عشر من شهر أبريل، وتمشيا مع نصوص اتفاقية الهدنة، انسحب الأردنيون من وادي فوكين مع بقاء السكان في أماكنهم⁽¹¹⁴⁾. وبادرت

تنظيف الحدود: طرد السكان

القوات الإسرائيلية بطرد السكان خلال شهر يوليو بدعوى أنهم متسللون⁽¹¹⁵⁾. وفي 31 أغسطس قررت لجنة مراقبة الهدنة أن على إسرائيل السماح للسكان بالعودة، وانتقد رئيس اللجنة الأصوات التي عارضت ذلك⁽¹¹⁶⁾. وبالفعل عاد السكان ونُقلت القرية في نهاية المطاف إلى السيادة الأردنية.

مثلت منطقة زكريا، جنوبي ممر القدس، أكثر مناطق التجمعات العربية التي ظلت قائمة فترة طويلة. وقد كانت الفرقة 54 التابعة للواء الأول قد احتلت القرية في 23 أكتوبر 1948؛ وكانت آنذاك «خالية بشكل شبه كامل»، حيث فر أغلب السكان بشكل مؤقت إلى التلال المجاورة⁽¹¹⁷⁾. وأعدم الجنود اثنين من السكان⁽¹¹⁸⁾. وفي ديسمبر اكتسحت قوات الدفاع الإسرائيلية مجددا القرية، وطردت ما يقرب من 40 شخصا «من الرجال والنساء» الذين وجدوا في الموقع إلى الضفة الغربية⁽¹¹⁹⁾. غير أن السكان سرعان ما عادوا ملء القرية مرة أخرى. وخلال شهر مارس 1949، ضغط مسؤول في وزارة الداخلية عن منطقة القدس لطرد السكان هناك والبالغ عددهم ما يقرب من 145، مشيرا إلى أنه «يوجد في القرية العديد من المنازل الجيدة يمكن إيواء العديد من المهاجرين الجدد فيها»⁽¹²⁰⁾. في شهر يناير 1950. وخلال إجازة كان يقضيها في طبريا، التقى بن غوريون كلا من شاريت، ويتز، وغيرهما من المسؤولين، وقرر طرد السكان العرب من زكريا (فضلا عن أولئك المقيمين في العديد من المواقع الأخرى) و[لكن] «من دون إكراه». حيث يُشترى ما يخص ملاك الأراضي الذين يرغبون في الرحيل بشكل كامل⁽¹²¹⁾. وقد جاء ذلك القرار في وقت كانت فيه الأحوال الصحية والغذائية في القرية سيئة للغاية⁽¹²²⁾. وفي هذا الصدد تضمن تقرير استخباراتي النص على أنه: «من بين سكان القرية حاليا، والبالغ عددهم 160 شخصا، فقط ما يقرب من 20 قادرين على العمل، أما الباقون فإنهم مرضى أو مصابون بالعمى أو موبوءون؛ حيث تنتشر القاذورات في القرية ويصعب وصف الوضع الصحي فيها». وأوصى الضابط الذي أعد التقرير بنقل السكان المسجلين إلى موقع آخر داخل البلاد، أما فيما يتصل بالمتسللين ومن يُعتقد أنهم مثيرو القلاقل فيُنقلون إلى الضفة الغربية⁽¹²³⁾. أقرت عمليات رئاسة الأركان في التاسع عشر من شهر مارس «نقل عرب قرية زكريا إلى مدينتي اللد والرملة»⁽¹²⁴⁾. وبحلول 9 يونيو كان ذلك قد تم

بالفعل، وقد فضل البعض الإقامة في الرملة واللد في حين توجه البعض الآخر، ربما الأغلبية، إلى الضفة الغربية، حيث انتهى بهم المطاف في مخيم الدهيشة للاجئين الواقع بالقرب من بيت لحم⁽¹²⁵⁾.

باتجاه الجنوب، بقيت ثلاث مشاكل رئيسية قائمة، تمثلت إحداها في جيب الفالوجة (المعروف اليوم بمدينة كريات غات الإسرائيلية)؛ حيث كان ما يقرب من 4000 فرد من القوات المصرية محاصرين من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية في الفترة من أواخر أكتوبر 1948 وحتى أواخر فبراير 1949. وداخل هذا الجيب كانت هناك قريتان كبيرتان يسكنهما مديون، الفالوجة وعراق المنشية، وبلغ إجمالي عددهم 3100 نسمة: أكثر من 2000 منهم من السكان المحليين، والبقية، لاجئون من مناطق أخرى في فلسطين. بعد مرور يومين من توقيع كل من مصر وإسرائيل على اتفاقية الهدنة في 24 فبراير، رحلت القوات المصرية المحاصرة (التي كان من بين صفوفها الرئيس المصري المقبل جمال عبد الناصر)، بالإضافة إلى بعض اللاجئين المتجهين إلى مصر. غير أن أغلب المدنيين بقوا ووضّعوا تحت سلطة الحكومة العسكرية، بما تضمنه ذلك من فرض حظر التجوال ليلا وقيود قاسية على التحرك. وقد أصر المصريون على أن تضمن اتفاقية الهدنة بشكل صريح أمن هؤلاء السكان⁽¹²⁶⁾. ففي الخطابات المتبادلة الملحقة بالاتفاقية وافقت إسرائيل على أن:

يُسمح للسكان المدنيين الذين يرغبون في البقاء في الفالوجة وعراق المنشية بذلك... وكل هؤلاء المدنيين سوف تؤمّن أرواحهم ومساكنهم وممتلكاتهم ومتعلقاتهم الشخصية⁽¹²⁷⁾.

بيد أن إسرائيل تراجعت بعد أيام عن تعهداتها، حيث نظمت الجبهة الجنوبية حملة قوية وقصيرة ومتناسقة تتضمن مستوى منخفضا من العنف والكثير من الحرب النفسية من أجل تخويف السكان ودفعهم إلى الفرار. ووفقا لشهادة أحد القرويين: «خلق اليهود حالة من الرعب، واقتحموا المنازل ليعتدوا على السكان بأعقاب البنادق»⁽¹²⁸⁾. دعمت وثائق كل من الأمم المتحدة والكويكرز في تلك الفترة هذا الوصف. فقد اشتكى رالف باناش، وسيط الأمم المتحدة، استنادا إلى ما أورده مراقبو الأمم المتحدة في الموقع، من أن «المدنيين العرب في الفالوجة تعرضوا للضرب

والسرقة من قبل الجنود الإسرائيليين... كما أنه كانت هناك العديد من الحالات لمحاولات الاغتصاب»⁽¹²⁹⁾. فيما يتصل بفريق الكويكرز (راي هارسو وديلبرت ريبلوغل) الذي كان في الفالوجة خلال الفترة من 26 فبراير إلى 6 مارس لتقييم احتياجات المدنيين الغذائية والطبية، فقد سجل يوميات. وقد نص ما تم تسجيله بها يوم 3 مارس على ما يلي: «أن ما يقرب من نصف سكان الفالوجة ينوي البقاء». أما في عراق المنشية، فقد قال القائم بأعمال المختار إن المدنيين تعرضوا للكثير من المضايقات والإزعاج من جراء إطلاق النار المتكرر، وإخبارهم بأنهم سيتعرضون للقتل إن لم يرحلوا إلى الخليل. فضلا عن اقتحام اليهود منازلهم وسرقة ممتلكاتهم». وفي الساعة الثانية والنصف فجرا يوم 4 مارس سجل الفريق في المذكرات: «لقد سمعنا أسوأ أصوات إطلاق النار خلال أسبوع - ما يقرب من 300 قذيفة مدفعية من مسافة مائة ياردة من المكان الذي ننام فيه...»، وتضمنت السطور المدونة في الساعة السادسة والنصف: «أحضر الطفل الذي يقيم في إحدى غرف بنايتنا رجلا إلى داخل الغرفة التي أنام فيها، كانت عينه تنزف دما، بالإضافة إلى جروح أخرى في وجهه وأذنه... لقد أصيب بمدفع الجاهودي». وقد اشتكى كل من الكويكر ومراقبي الأمم المتحدة لضابط اتصال يهودي، فأجاب: «هناك بعض المجندين الجدد في المنطقة... وهذه حال المجندين الجدد في كل مكان في العالم، فعندما يكون السلاح بين أيديهم يرغبون في إطلاق النار مرارا وتكرارا». في الساعة التاسعة من اليوم نفسه تضمنت اليوميات العبارات التالية:

قامت جين سميث [من جماعة الكويكرز] بتضميد جروح ستة رجال. وكانت أسوأ الحالات لرجل بعينين دامتيتين وأذن ممزقة ووجه أزرق من كثرة الضربات... وقد ذكر لي شاب عربي: «لم نتمكن من النوم الليلة الماضية بسبب إطلاق النار الكثيف، وبسبب دخول الجنود الإسرائيليين إلى المنازل ومحاولة «اغتصاب» النساء. وسألته: «هل نجحوا في ذلك؟»، فأجاب: «لا، لأن النساء كان يمكن سماعهن وهن يصرخن، فيسارع الرجال لطرد الجنود الإسرائيليين... لقد سألوا: متى ستذهب الحافلات إلى الخليل لأن الكل في الفالوجة يريدون الذهاب إلى الخليل»⁽¹³⁰⁾.

وذهب فريق الكويكرز إلى القول بأن العرب أرادوا الرحيل، ولكن التأكيدات المخلصة من قبل المسؤولين الإسرائيليين كان بإمكانها أن تقنعهم بالبقاء. بيد أن مثل تلك التعهدات لم تقدم⁽¹³¹⁾. وقد تولى رابين، الذي كان رئيس العمليات تحت إمرة آلون، تنسيق عملية الترويع والتخويف⁽¹³²⁾. ومن جانبه رفض يادين شكاوى الأمم المتحدة حول عمليات الترويع الإسرائيلية واصفا إياها بأنها «مبالغ فيها»⁽¹³³⁾. ولكن شاريت، الذي كان قلقا من التبعات الدولية، خاصة التأثير المحتمل على العلاقات الإسرائيلية - المصرية، وغاضبا من الأعمال التي قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية من وراء ظهره، ومن دون تفويض من مجلس الوزراء، ولم يكن من السهل تهدئته في هذا الخصوص. وقد هاجم رئيس أركان قوات الدفاع، دوري، بلغة عنيفة غير عادية في رسالة وجهها له، كتب فيها:

لقد ترتب على الأعمال التي قامت بها قوات الدفاع أن جعلت مصداقينا كطرف في اتفاقية دولية محل تساؤل... وفي هذا الخصوص يمكن تصور أن مصر ستُظهر حساسية خاصة؛ حول هذا الموضوع؛ حيث ترى قواتها نفسها مسؤولة عن مصير أولئك السكان المدنيين. وفضلا عن ذلك فإن هناك ما يدعو إلى الخوف من أن قيامنا بأي هجوم على سكان هاتين القريتين ربما ينعكس على سلوك حكومة القاهرة إزاء اليهود في مصر.

وأشار وزير الخارجية إلى أن إسرائيل تواجه صعوبات في الأمم المتحدة؛ حيث كانت تسعى إلى الحصول على العضوية،

نتيجة للمسألة المتصلة بمسؤوليتنا عن مشكلة اللاجئين العرب، نحن ندفع بعدم مسؤوليتنا عن ذلك... ومن هذه الزاوية، فإن مصداقية الآراء التي نجاهر بها هي موضع اختبار من خلال سلوكنا تجاه هاتين القريتين... إن كل ضغط مقصود يهدف إلى اقتلاع هؤلاء [العرب] منهما هو بمنزلة عملية طرد مخطط لها من جانبنا.

أضاف شاريت أنه فضلا عن العنف الصريح الذي أظهره الجنود، انشغلت قوات الدفاع الإسرائيلية خفية

بشن حملة دعائية واسعة النطاق بين العرب، مهددة إياهم بهجمات وأعمال انتقامية من قبل الجيش ستعجز السلطات المدنية عن منعها. إن حملة الإشاعات هذه لم تنطلق من تلقاء نفسها. فمما لا شك فيه أن هناك عملا محسوبا ومخططا له يهدف إلى زيادة عدد أولئك الذين يتوجهون إلى تلال الخليل كأن ذلك كان بإرادتهم المستقلة، وإلى إجلاء كل السكان المدنيين من ذلك الجيب إذا كان ذلك ممكنا.

ووصف شاريت أعمال الجيش بأنها «مبادرة غير مرخص بها من قبل القائد المحلي، متصلة بموضوع يخص سياسة الحكومة الإسرائيلية»⁽¹³⁴⁾. من جانبه، أقر آلون ليادين فقط بأن قواته «تعدت بالضرب على ثلاثة من العرب... وأنه لا صحة لإعلان المراقبين عن سوء المعاملة/العنف...»، وأضاف: «تحرير الأمر بنفسه»⁽¹³⁵⁾. إن القرار المتعلق بترويع المدنيين في القريتين، مما يدفعهم إلى الفرار، قد اتخذ على الأرجح من قبل آلون بعد لقائه مع ويتز في الثامن والعشرين من شهر فبراير (ومن المرجح كذلك أن يكون عقب الحصول على موافقة من بن غوريون)⁽¹³⁶⁾. قبل ذلك بعدة أشهر كان كل من بن غوريون وويتز قد اتفقا على الحاجة إلى إخراج التجمعات العربية على طول محور الفالوجة - مجدل عن طريق التخويف⁽¹³⁷⁾. وربما كان بن غوريون قد أقر كذلك تلك الأعمال نظرا إلى أن الفالوجة قد أضحت رمزا لصلابة وشجاعة الجيش المصري؛ فطرد السكان الذين تولى ذلك الجيش حمايتهم سيؤثر سلبا في سمعته⁽¹³⁸⁾. في الثامن والعشرين من شهر فبراير طلب آلون من رئاسة الأركان الترخيص له بطرد السكان، موضحا أن القريتين تقعان على مقربة من حدود الضفة الغربية ويمكن استخدامهما كمحطات للمتسللين، والجواسيس، والعصابات، كما أنهما تقعان على تقاطعات الطرق الإستراتيجية. «أنا متأكد من أنه من خلال استخدام الحجج الصحيحة، وتقديم المساعدة الحقيقية من جانبنا في نقل ممتلكاتهم عبر الحدود، يمكننا أن نقنعهم بإجلاء القريتين بشكل طوعي (بشكل نسبي بطبيعة الحال)»، وأوضح أنه «إذا ما تقرر، لأسباب دولية - سياسية، أن «لا نشجعهم» على الرحيل من أراضي إسرائيل، فإنني أوصي بنقلهم إلى داخل أراضينا...»، وأضاف آلون أن الموضوع «عاجل»⁽¹³⁹⁾. في اليوم ذاته، أصدر آلون أمرا

معلنا القريتين منطقة مغلقة أمام الأشخاص غير المرخص لهم بالوجود، الأمر الذي عزل المنطقة بشكل حقيقي عن الفضوليين⁽¹⁴⁰⁾. ومن الواضح أن رئاسة الأركان قد وافقت على طلب آلون، وأضافت على الأرجح تحفظا يتعلق بضرورة وضوح الوسائل المتبعة لتحقيق ذلك⁽¹⁴¹⁾.

كان الرعب الذي لحق بالسكان المدنيين في الجيب خلال الأيام الأولى من شهر مارس كافيا لاقتناع أغلبهم بترجيح «الحل الأردني». حيث غادروا إلى الخليل في سلسلة من القوافل نظمها الصليب الأحمر. ويبدو أن كل سكان الفالوجة رحلوا في النصف الأول من شهر مارس، أما أولئك في عراق المنشية فقد رحلوا في الأسابيع التالية. وكان هناك العديد من الحوادث التي حفزتهم على اتخاذ هذا القرار. ففي الثامن عشر من مارس اعترضت دورية من قوات الدفاع مجموعة من العرب الذين تسللوا إلى الفالوجة لجمع حبوب تركوها وراءهم، وقتلت اثنين من أفرادها. وفي الليلة التالية قابلت القوات مجموعة أخرى من العرب وأطلقت النار عليهم، «وأصابت عددا من بينهم على الأرجح». كما شهد يوم 19 مارس إطلاق الحرس التابعين للجيش النار على عربيين خارج عراق المنشية، مما أسفر عن مقتلهم⁽¹⁴²⁾. وفي 27 مارس سرق جنديان عجلا من امرأة عربية، واشتكت الأخيرة إلى مراقبي الأمم المتحدة قائلة إن أم العجل ستموت ما لم تتم إعادته. وتلا ذلك إجراء ضابط في قوات الدفاع الإسرائيلية تحقيقا في هذا الاتهام، وانتهى إلى أنه صحيح، الأمر الذي دفعه إلى التوصية بمعاقة الجنديين «بقسوة»⁽¹⁴³⁾. رحل آخر السكان المتبقين في عراق المنشية - البالغ عددهم 1160 نسمة، وبصحبتهم 86 حمارا و 22 بقرة وحصانان - في ست قوافل في الفترة 21-22 أبريل⁽¹⁴⁴⁾. وبعد مرور خمسة أيام أمر رابين بتدمير الفالوجة وعراق المنشية فضلا عن سلسلة من القرى الأخرى⁽¹⁴⁵⁾.

وخلال الفترة التي تلت ذلك لم يكن المسؤولون الإسرائيليون واضحين تماما في تناولهم لما حدث، وأبدوا في بعض الحالات غضبا مُتصنعا. وعلى سبيل المثال أفاد المدير العام لوزارة الخارجية إيتان السفير الأمريكي ماك دونالد بأن إسرائيل أذاعت «بشكل متكرر نشرات مطمئنة» تطلب من العرب في الفالوجة وعراق المنشية البقاء. ومع ذلك فإن السكان المحليين تصرفوا «كأنهم راودهم الشك»، وهجروا ديارهم، وفي هذا الخصوص وصف إيتان العرب بأنهم «بدائيون وتسيطر

عليهم الإشاعات»؛ وعندما كان المسؤولون يقرون بوقوع عمليات التخويف فإنهم كانوا يلقون بالمسؤولية على المبادرات المحلية والقادة المحليين الذين لم يلتزموا بالقواعد⁽¹⁴⁶⁾.

من المنظور الإسرائيلي مثلت القبائل البدوية المتركة شمالي النقب مشكلة رئيسية ثانية. وقد انقسمت القيادة الإسرائيلية حول هذا الموضوع. حيث كان هناك مقتربان رئيسيان للتعامل معه. استند مقرب الجيش، على الأقل في البداية، إلى أن البدو بطبيعتهم الفطرية لا يمكن الاعتماد عليهم، كما أنهم غير منضبطين، ووقفوا مع العرب خلال الحرب، وفي حال مُنحوا الفرصة، فقد يقومون بذلك مجدداً، كذلك نظر الجيش إليهم على أنهم مهربون وسارقون، ومن ثم فإن من الأفضل أن يتركوا المنطقة أو يتم إخراجهم منها؛ وفي المقابل قدم المستعربون مقرباً أكثر تمييزاً، يفرق بين البدوي «الجيد» و«السيئ»، حيث يلزم طرد «السيئين»، أما البدو «الجيدون» فيمكن تسخيرهم لخدمة الدولة، وبصفة خاصة في شكل حرس حدود في موضعهم الأصلي (أشار أنصار هذا المقرب إلى أن البدو بطبيعتهم يميلون إلى قبول وإظهار الولاء تجاه أولئك الموجودين في السلطة)⁽¹⁴⁷⁾.

أثناء عملية يوأف انتقل الكثيرون، البعض إلى داخل سيناء، حتى يكونوا في منأى عن الأذى. وبعد ذلك، ولمدة تزيد على شهر، علقت السلطات المشكلة من دون اتخاذ قرار. وبحلول نهاية أكتوبر، في أعقاب النصر الواضح لقوات الدفاع الإسرائيلية، طلب عدد من شيوخ القبائل - بقيادة الشيخ سلمان الهزيل - مقابلة الحاكم العسكري للنقب المُعين حديثاً مايكل هنجبي⁽¹⁴⁸⁾؛ لمعرفة «ماذا ينتظرهم في المستقبل»⁽¹⁴⁹⁾. أبلغ بن غوريون زملاءه الوزراء أنه كان يفضل «اتفاق سلام مع كل القبائل»، بما يعنيه ذلك ضمناً من السماح لهم بالبقاء، غير أنه أضاف أن «المحليين» - غالباً كان يتحدث عن المستوطنين ووحدات قوات الدفاع في المنطقة - يعارضون ذلك. ولذلك فإنه في الوقت الحاضر لن يُسمح للبدو «بالعودة إلى أماكنهم»⁽¹⁵⁰⁾. في الثالث من شهر نوفمبر أصدرت الجبهة الجنوبية أوامر بطرد البدو الموجودين في نطاق عشرة كيلومترات حول بئر السبع؛ حيث كانت قوات الدفاع قلقة بشأن التسلل إلى داخل المدينة، وكذلك من المعلومات الاستخباراتية التي ربما يزود البدو المصريون بها؛ فضلاً على أعمال القنص ضد المواصلات اليهودية على الطريق المؤدي

إلى الجنوب في المنطقة الواقعة بين بئر السبع وبير عسلوج⁽¹⁵¹⁾. وقد نفذت الفرقة التاسعة في اليوم التالي عملية «تنظيف»، قتلت خلالها عددا من «العرب المشتبه فيهم»، وطردت قبيلة⁽¹⁵²⁾. غير أنه فيما وراء حد العشرة كيلومترات، وربما حتى داخل هذا المدى، تزايد عدد البدو بشكل مستمر نتيجة لعودة العديد منهم وفقا لما أورده هنجبي⁽¹⁵³⁾.

في الثاني من نوفمبر التقى هنجبي وعدد من الضباط بالهزيل وعدد من شيوخ القبائل الصديقة. كان من الواضح أن الجيش يرغب في أن «يدفع البدو إلى الورا» قدر الإمكان بعيدا عن منطقة بئر السبع باتجاه الصحراء». وقد اقترح بعض الضباط أن تنتقل القبائل طواعية إلى «شرق الأردن»⁽¹⁵⁴⁾. أما وزارة الخارجية، التي اتخذت في السابق موقفا توفيقيا، فقد أضحت تميل إلى موقف المؤسسة العسكرية، ومع ذلك اقترحت أن تعرض إسرائيل تعويضات للراجلين⁽¹⁵⁵⁾. في المقابل، ذهب ممثل وزارة شؤون الأقليات في المنطقة، ياكوف برديشفسكي، إلى أنه قد يكون من المفيد تحويل تلك القبائل إلى حرس للحدود⁽¹⁵⁶⁾.

مع مماثلة البيروقراطية الإسرائيلية تدهور الوضع الاقتصادي للقبائل. حيث لم يكن بمقدورهم الوصول إلى مخازنهم للحبوب والتي كانت على مقربة من بئر السبع. وكانت هناك حالة من «الجوع» الحقيقي أدت إلى التسلل إلى بئر السبع لـ «سرقة الطعام». وفي حين طلبت بعض القبائل أن «تعترف إسرائيل بهم كمواطنين داخل الدولة»، قام هنجبي وضباطه «بصرفهم من خلال تقديم الوعود [الجوفاء]». ومع ذلك اتفق هنجبي مع حقيقة أن أغلب البدو كانوا محايدين خلال الحرب ورفضوا الضغوط المصرية لمساعدتهم؛ كما أن بعضهم قد ساعد اليهود بنشاط. ومن ثم بدأ هنجبي في تشكيل قوة للضغط على إسرائيل من أجل وضع البدو تحت رعايتها. وقد دفع بأنه كان هناك فقط من 8 إلى 10 آلاف⁽¹⁵⁷⁾ من «الأصدقاء» مبعثرون في منطقة واسعة، و«لا يمثلون أي خطر على خططنا سواء من حيث الأمن أو التنمية». كذلك فإن قبولهم كمواطنين سيكون له مردود طيب بالنسبة إلى العالم الخارجي. من جانبها غيرت وزارة الخارجية من موقفها وبدأت في الانحياز إلى تفكير هنجبي: فقد شرعت في تصور حفل يُعْطى إعلاميا بشكل جيد يُعلن خلاله شيوخ البدو ولاءهم للدولة اليهودية، الأمر الذي سيقدم دعما قويا لجهود إسرائيل

لتجنب المطالب الدولية بالتخلي عن مطالبها في النقب (الذي كان أغلبه لا يزال في قبضة العرب) ⁽¹⁵⁸⁾. كذلك بدأ قائد لواء النقب أيضا في تغيير وجهة نظره. ففي 25 نوفمبر أخبر قائد العمليات، ناخوم سريغ، الفرقة السابعة أن «رغبة شيوخ القبائل في القبول بالحماية الإسرائيلية... أمر مهم من الناحية السياسية» وطلب من الفرقة عدم إيذاء أفراد القبائل أو ممتلكاتهم ⁽¹⁵⁹⁾.

في الثامن عشر من نوفمبر نُظم لقاء تعهد فيه 16 شيخ قبيلة بالخضوع للحكم اليهودي، وطلبوا رسميا السماح لهم بالبقاء في أماكنهم. ولم يرد المسؤولين على ذلك واكتفوا بالمطالبة بتقديم هذا الطلب كتابة ⁽¹⁶⁰⁾. ومن جانبه كان ويتز يخشى التضحية بمصالح استيطانية وزراعية مهمة مقابل الحصول على مكسب سياسي على المدى القصير. وفي هذا الصدد كتب إلى بن غوريون موضحا أنه من الأفضل ألا يتم الإبقاء على البدو في المنطقة. أما «إذا ما اضطررنا الاعتبار السياسية إلى الإبقاء عليهم في إسرائيل، فيلزم حينئذ تجميعهم في منطقة محددة ومعروفة» ⁽¹⁶¹⁾.

في نهاية المطاف كان الخط الذي اقترحه ويتز هو ما جرى تبنيه. ففي 25 نوفمبر التقى بن غوريون مع كبار مستشاريه للشؤون العربية والعسكرية، بمن في ذلك يادين وأفنر. وعلى حين فضل آلون وهنغي السماح للبدو الموالين بالبقاء - مع تجميعهم في منطقة شرق بئر السبع، بعيدا عن الحدود - تساءل شيموني قائلا: «إذا ما افترضنا أن تقليل عدد العرب [داخل إسرائيل] جيد بالنسبة إلينا، فلماذا نستثني البدو؟». من جانبه، ذكر ويتز أن ترك البدو في مكانهم سيؤدي إلى عدد ضخم من المشاكل («سيكون علينا الاعتناء بمأكلهم وجمالهم وأرزهم. وسيكون علينا تدبير أمر حمايتهم... وإذا أعددنا خطة لتنمية النقب، فإنهم سيمثلون عائقا أمامنا»). في نهاية المطاف قرر بن غوريون أن الاعتبار العسكرية - وليست السياسية أو الزراعية - هي التي يجب أن تحدد السياسة التي يلزم اتباعها. ومن ثم ترك التعامل مع هذا الموضوع بين أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية ⁽¹⁶²⁾.

بعد مرور خمسة أيام، في الثلاثين من نوفمبر، أصبح مقرب آلون/ ويتز هو السياسة الرسمية. قررت رئاسة الأركان - بالتنسيق مع ويتز وآلون - ترك «البدو الأصدقاء» في ثلاثة تجمعات قبلية، يقع اثنان منها بين بئر السبع والدوامة، والثالث شمال نيفاتيم - الكرنب. ويُلقَق شباب البدو بقوات الدفاع الإسرائيلية ⁽¹⁶³⁾.

قبل أن ينقل «البدو الأصقاء» إلى مناطق التجمعات الجديدة (التي عُرفت باسم المناطق المحدودة المحاطة بسياج eizor hasayig) شنت إسرائيل عملية حوريف. ففي الفترة من 22 ديسمبر إلى 7 يناير، تمكنت قوات الدفاع الإسرائيلية من طرد الجيش المصري من النقب الغربية وأطبقت على معظمه في قطاع غزة. وقد حال دون تدميره في أيام، تدخل ديبلوماسي بريطاني - أمريكي قوي، أدى إلى وقف إطلاق النار والموافقة المصرية على الدخول في محادثات حول اتفاقية هدنة مع إسرائيل والتي كانت أمرا محرما أو محظورا قبل ذلك.

أسفرت الانتصارات الجديدة عن ضم آلاف من البدو الإضافيين وتجديد تحرك البدو من سيناء إلى داخل النقب. وقامت قبائل إضافية، بما في ذلك قبيلة العزازمة، ساند أغلبها المصريين خلال الحرب، بطلب الحماية الإسرائيلية متعهدة بالولاء⁽¹⁶⁴⁾. وبعد ذلك بفترة أشهر، في أثناء تنفيذ عملية عوفدا أوائل شهر مارس 1949 - تقدم طابوران من قوات الدفاع الإسرائيلية باتجاه الجنوب انطلاقا من بئر السبع، واحتل وسط وجنوب النقب حتى خليج العقبة (خليج إيلات)، وتلقت القوات أمرا «بترد البدو الذين لم يقبلوا بحماية القوات الإسرائيلية»⁽¹⁶⁵⁾. ومن غير المعروف ما إذا كان قد طرد أي منهم، وإن كان من المؤكد أن المزيد من البدو قد أصبح تحت السيطرة الإسرائيلية.

خلال العام 1949 نقل آلاف البدو المقيمين جنوب وغرب بئر السبع إلى مناطق تجمعات شرق وشمال شرق المدينة⁽¹⁶⁶⁾. بيد أنه في المناطق الأخرى من النقب كان من شأن قلة قوات الأمن المتوافرة؛ والاتساع النسبي للمنطقة؛ فضلا عن عادات التنقل المستمر للبدو، أن تخلق مشكلة رئيسية ومستمرة لإسرائيل. وفي شهر يناير أفاد رئيس الحكومة العسكرية بحدوث «تدفق ضخمة» من البدو باتجاه الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، قائلا: «لقد شعر البدو بأنه لا توجد حكومة أو مراقبة»⁽¹⁶⁷⁾. وقد مارس البعض عمليات التهريب والسرقة⁽¹⁶⁸⁾، كما حدثت هجمات متبادلة بين القبائل وعمليات تخريب من وقت إلى آخر⁽¹⁶⁹⁾. وقد أعقب مثل تلك الأحداث قيام قوات الدفاع الإسرائيلية بشكل دوري باكتساح أجزاء من شمال النقب وتدمير المنازل والخيام⁽¹⁷⁰⁾، وطرد قبائل وعشائر⁽¹⁷¹⁾. وقعت عملية طرد كبيرة إلى الضفة الغربية مطلع شهر نوفمبر شملت ما بين 1500 و2500 بدوي دُفع بهم عبر الحدود جنوبي الخليل. وقد كانت الشرارة التي أطلقت هذه العملية

مقتل خمسة من أعضاء كيبوتس مشمار هنيغيف قبل ذلك بـ عدة أيام. وقد قامت القوات أولاً بفصل الرجال عن النساء، والتفتيش عن الأسلحة، ثم أخبرت القبيلة أن إسرائيل ترفض منحهم الحماية، ومن ثم عليهم مغادرة البلاد خلال أربع وعشرين ساعة⁽¹⁷²⁾. وقد وقعت عملية طرد مماثلة في 2 سبتمبر، عندما دفع ما يقرب من 4000 بدوي إلى سيناء المصرية، وفقاً للأمم المتحدة، أما إسرائيل فقد ذكرت أن الرقم الحقيقي هو «مئات» من «المتسللين»⁽¹⁷³⁾.

خلال العام 1949 ظل وضع البدو الذين منحوا الحماية - وكان عددهم في البداية 10 آلاف شخص - غير مستقر. فالعديد مُنحوا المواطنة الإسرائيلية وبطاقات الهوية، وآخرون لم يحصلوا على شيء. واستمر عددهم في التزايد. فوفقاً لقوات الدفاع الإسرائيلية، كان هناك في منتصف العام 1950 نحو 35 ألف بدوي في النقب منهم 20 ألفاً ظلوا تحت الحماية الإسرائيلية⁽¹⁷⁴⁾. وقد كان مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية، جشوا بالمون، يرغب في تقييد عدد الذين مُنحوا المواطنة، وكتب في هذا الخصوص ما يلي: «في رأيي يجب التقليل قدر الإمكان عدد الأشخاص الذين يحملون هويات دائمة، وأن يُمنح أغلبية أولئك الذين سجلوا أخيراً فقط تصاريح إقامة مؤقتة»⁽¹⁷⁵⁾. بيد أن العسكريين في النقب، تحت تأثير من هنغبي، من دون شك، سعوا إلى توضيح الموقف ووضع حد للمشكلة. وفي هذا الصدد، كتب مركز قيادة منطقة النقب: كل البدو الذين منحوا الحماية يجب معاملتهم كـ «مواطنين إسرائيليين»⁽¹⁷⁶⁾. وهو ما تم بالفعل لأغلبهم.

شكل التجمع العربي في المجدل (عسقلان) المشكلة الرئيسية الأخيرة في الجنوب، وقد بلغ عدد سكانها قبل الحرب نحو 10 آلاف نسمة، هرب أغلبهم خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 1948. غير أنه في أوائل العام 1949، وبسبب العائدين المتسللين واللاجئين من المنطقة، كانت المدينة تضم 2000 نسمة، وهو العدد الذي ارتفع نهاية العام إلى 2600 نسمة⁽¹⁷⁷⁾. وضع السكان العرب تحت الحكم العسكري في منطقة تجمع صغيرة تحيطها الأسلاك الشائكة وحراس من قوات الدفاع الإسرائيلية عرفت باسم «الغيتو»⁽¹⁷⁸⁾. وعلى حين أقرت السلطات في شهر ديسمبر توطین 3000 يهودي في المدينة، وانتقلت بالفعل مئات العائلات للعيش فيها خلال العام 1949، استبعدت فكرة الطرد الصريح للعرب لأسباب سياسية، وفي المقابل كان المستوطنون في حاجة إلى مساحة أكبر والمزيد من المنازل⁽¹⁷⁹⁾.

منذ شهر يناير حث آلون رئاسة الأركان على الموافقة على نقل السكان العرب المسجلين في المدينة إلى أسدود أو بينا، والباقي إلى قطاع غزة. كانت المدينة «قريبة للغاية من خطوط المواجهة [مع المصريين]... وكان يجري استخدامها كقاعدة لتسلل العدو ولأعمال معادية محدودة...»⁽¹⁸⁰⁾. وهو الطلب الذي رفضه بن غوريون «في الوقت الحالي»⁽¹⁸¹⁾. مع تولي ديان قيادة الجبهة الجنوبية، مطلع نوفمبر 1949، جدد الطلب في هذا الخصوص. ففي 14 نوفمبر قدم مقترحاً مفصلاً لنقل العرب إلى مواقع داخل إسرائيل، مكرراً الحجج التي سبق أن ساقها آلون، ومضيفاً أن مدينة ساحلية للنقب ستبنى في مجدل⁽¹⁸²⁾. وقد وافقت رئاسة الأركان على الطلب مضيفاً أن المدينة أضحت محطة انتقال للعرب المتسللين إلى يافا والرملة، كما أن «السكان العرب في مجدل يتطلعون إلى عودة الحكم العربي للمدينة»⁽¹⁸³⁾. حظي الطلب بموافقة بن غوريون في شهر ديسمبر⁽¹⁸⁴⁾. وفي 14 يناير 1950 حسم الموضوع مع النص على أن «ينفذ النقل من دون إكراه»⁽¹⁸⁵⁾.

لم يعرض الموضوع على مجلس الوزراء، وليس من الواضح متى وكيف غيرت قيادة الجبهة الجنوبية الجهة التي ينقل اللاجئون إليها من مواقع داخل إسرائيل إلى قطاع غزة الواقع تحت الإدارة المصرية. لكن الأمر الواضح هو أنه خلال الأشهر التالية استخدمت السلطات الإسرائيلية - وعلى رأسها الرائد جشوا فربن، الحاكم العسكري في مجدل - أسلوب العصا والجزرة، ولجأت إلى ممارسة ضغوط مهذبة وغير مهذبة، كما عرضت محفزات لتحقيق إجلاء السكان. وقد حاول كل من اتحاد نقابات عمال إسرائيل (الهستدروت) والحزب الشيوعي - من دون أن يحالفهما النجاح - الحد من، أو إيقاف، عملية النقل. فالكثير، وربما أغلب، عرب مجدل الذين تركوا معزولين كانوا يرغبون في اللحاق بعائلاتهم التي سبق أن فرت خلال العام 1948 إلى قطاع غزة. وقد شجع الإسرائيليون على ذلك من خلال فرض قيود صارمة على حركة السكان، وإبداء استعدادهم لتحويل النقود الإسرائيلية إلى الجنيهات الفلسطينية (المستخدمة في قطاع غزة) بأسعار تفضيلية. على الرغم من أنه نقل خلال شهري فبراير ومارس 1950 أكثر من مائة عربي من مجدل إلى القطاع، فإن النقل بدأ بشكل رسمي في 14 يونيو، عندما قامت حافلات تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية بنقل 38 من السكان إلى حدود غزة. وخلال الأشهر التالية نُقل عرب مجدل تدريجياً إلى القطاع؛ وفي الوقت ذاته نُقل

يقرب من 400 لاجئ ينتمون أصلاً إلى قطرة داخل الأراضي الإسرائيلية، في الرملة. وقد غادرت آخر رحلات النقل إلى غزة واللد في 12 و13 أكتوبر. وفي نهاية المطاف تمكن كل من ديان وفربن من إخلاء مجدل من العرب (أو عسقلان كما سُميت فيما بعد). وتكونت آخر مجموعة نقلت من عائلات كانت تسعى إلى البقاء في إسرائيل، وهو ما تطلب استخدام بعض وسائل الضغط - الشبيهة بتلك التي سبق اللجوء إليها في كل من الفالوجة وعراق المنشية - من قبيل إطلاق النار في الليل؛ واعتقالات انتقائية للقادة المحليين، وطرق الجنود على الأبواب بمؤخرة البنادق صائحين «اخرجوا... اذهبوا إلى غزة»⁽¹⁸⁶⁾. وقد مثلت مجدل آخر عملية لإخلاء موقع كبير بعد العام 1948.

الوسط

عندما انتهت الجولات الرئيسية للقتال وسط فلسطين منتصف العام 1948 كان قد ترك القليل من القرويين العرب على الجانب الإسرائيلي من خطوط وقف إطلاق النار التي تفصل بين الدولة الجديدة والأراضي التي سيطرت عليها القوات الأردنية والعراقية في منطقة المثلث. وقد دمرت قوات الدفاع الإسرائيلية أغلب القرى العربية التي كانت هناك قبل العام 1948 وأضحت فارغة من السكان حتى لا تمثل نقاط جذب للراغبين في العودة. أما على طول خطوط الجبهة فقد استمر الجيش في مضايقة المزارعين بشكل مستمر، فضلاً عن منعه المتسللين؛ فقد رغبت إسرائيل، لأسباب سياسية وعسكرية، في أن يكون العرب داخل البلاد ووراء خطوط القتال أقل ما يمكن، حيث كانت تخشى من المخرين والجواسيس. تمثلت أهداف أغلب المتسللين في الزراعة أو العودة إلى الديار أو السرقة؛ في حين كان القليل منهم ذوي أهداف إرهابية⁽¹⁸⁷⁾. ومع ذلك كانت هناك عمليات إرهابية من وقت إلى آخر، فقد كان تسلسل مجموعة من الإرهابيين نهاية العام 1948 سبباً في إطلاق أولى الضربات الانتقامية لقوات الدفاع الإسرائيلية بعد الحرب، في ليلة 2 - 3 يناير 1949، ضد قرية الطيرة، شمال شرق قلقيلية، الواقعة تحت سيطرة القوات العراقية، والمواقع العسكرية المجاورة لها⁽¹⁸⁸⁾.

نصت اتفاقية الهدنة الإسرائيلية-الأردنية في الثالث من أبريل على تغيرات محدودة على الحدود، مع نقل مناطق صغيرة (في وادي بيسان وجنوب غرب مرتفعات الخليل) من السيطرة الإسرائيلية إلى الأردنية، بينما ترك قطاعان أكثر اتساعاً على امتداد وادي

عارة وبين باقة الغربية وكفر قاسم لإسرائيل. خلال المفاوضات السرية بين عبد الله ومبعوثيه طلبت إسرائيل أن يتنازل العرب عن الأرض من أجل توسيع منطقة «وسط» السهل الساحلي الهشة والمهددة صراحة بشن عمليات عسكرية إذا لم توافق الأردن على ذلك. وقد خشي عبدالله من أن يؤدي تجدد القتال على مستوى شامل إلى خسارته الضفة الغربية كلها. وقد قارن القائم بالأعمال البريطاني في عمان، كريستوفر بيرن غوردن، تنازل عبدالله عن أراض تحت التهديد العسكري باستسلام الرئيس التشيكي هاخا أمام هتلر في مارس 1939⁽¹⁸⁹⁾. ولقد خشي كل من عبد الله والبريطانيين من أن هذا التنازل، الذي شمل تسليم 15 - 16 قرية إلى الحكم الإسرائيلي، سيؤدي إلى انطلاق موجة جديدة من اللاجئين يتراوح قوامها بين 12 ألفا و13 ألف شخص. وتحسبا لذلك نصت المادة الخامسة/ الفقرة 6 من اتفاقية الهدنة الإسرائيلية - الأردنية صراحة على حماية القرويين ضد الطرد أو مصادرة الممتلكات⁽¹⁹⁰⁾.

على الرغم من ذلك ساورت كلا من الأمريكيين والبريطانيين والأردنيين شكوك في أن تخطط إسرائيل، بعيد انسحاب العرب من المناطق المتنازل عنها المقرر في مايو، لرحيل القرويين (وفقا للنموذج الذي سبق اتباعه في الفالوجة وعراق المنشية). وعلى سبيل المثال، رأى القنصل العام البريطاني في القدس، سير هيو داو، أنه سيكون من المفيد «أن تستعد وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لاستقبال 20 ألف لاجئ إضافيين... حيث إنه من شبه المؤكد أن يطردها خارج المنطقة لسبب أو آخر»⁽¹⁹¹⁾. من جانبه أصدر دين أتشيسون، وزير الخارجية الأمريكي، تعليماته إلى ماكدونالد بأن يقترح على الحكومة الإسرائيلية إصدار تطمينات علنية للقرويين بأنهم سيعاملون بشكل جيد⁽¹⁹²⁾. وفي الوقت ذاته، اتخذت القوات الأردنية المنسحبة خطوات لتهدئة مخاوف القرويين. حيث ناشد أحمد بيك خليل، الحاكم العسكري الأردني لمنطقة المثلث (ولحيفا سابقا)، ممثلي إسرائيل بأن تذيب تل أبيب تطمينات «من خلال الأجهزة اللاسلكية تتضمن أن المدنيين لن يصابوا بأذى إذا ما بقوا في إسرائيل... وترجى ألا تقع أي حادثة يكون من شأنها ثني العرب عن البقاء في إسرائيل». وقد نقل عن جهاز استخبارات قوات الدفاع منتصف أبريل أن «العرب يعيشون في خوف كبير من «وحشيتنا» ولن يحتاج الأمر إلى الكثير لإقناعهم بمغادرة الأرض»⁽¹⁹³⁾.

طمأنت إسرائيل الولايات المتحدة إلى أن شيئا لن يحدث للقرويين. لم ترغب تل أبيب في أن تعرض عملية التنازل للخطر أو أن تسيء للعلاقات مع واشنطن. ومن ثم أوضح إيتان لماكدونالد أن إسرائيل «توافق بشدة» لبقاء القرويين فيها، وأنها لا ترغب في مفاقمة وضع اللاجئين، كما أنه إذا ما بقي هؤلاء القرويون فإن ذلك سيقدم «دليلا للعالم على أن النزوح الجماعي من المناطق التي جرى الاستيلاء عليها سابقا كان نتيجة لخطأ العرب الذين انتابتهم حالة هستيرية... أكثر منه خطأ القوات المحتلة»، وأضاف إيتان أن القوات التي ستوكل إليها المنطقة المتنازل عنها قد زودت بالتعليمات حول كيفية التعامل⁽¹⁹⁴⁾. بعد مرور أسبوعين على ذلك نقل ماكدونالد إلى شاريت مباشرة مخاوف أتشيسون وترومان في هذا الصدد مطالباً بأن تطمئن إسرائيل الأهالي، ومحذرا من أن إيذاءهم ربما يضر بمفاوضات السلام السرية الجارية بين إسرائيل والأردن. وهو ما رد عليه شاريت بقوله إن الأمور ستكون على ما يرام⁽¹⁹⁵⁾. بيد أن تفكير شاريت كان يتجه وجهة أخرى تماما:

لقد ورثنا عددا من القرى المهمة في شارون وشومرون، وأتصور
أن النية ستتجه إلى التخلص منهم [المقصود السكان]، حيث إن
هذه المواقع على الحدود. المصالح الأمنية تقضي بالتخلص منهم،
[ولكن] المسألة [في ضوء التحذيرات الدبلوماسية الأمريكية]
معقدة للغاية⁽¹⁹⁶⁾.

جرت عملية التنازل بشكل سلس نسبيا. لم تقع عمليات طرد أو نقل أو ضغوط قاسية تقريبا. وفي حقيقة الأمر أصدر الجنرال كارميل قائد الجبهة الشمالية - المسؤول عن وادي عارة - بإصدار تعليماته للقوات مسبقا، والتي نصت على ما يلي: «أن الرغبة الصريحة لدولة إسرائيل هي ألا يصاب السكان العرب بأذى... الجميع... عليه أن يلتزم بالحرص وحسن التصرف... في المناطق التي تنتقل إلى سيطرتنا... سوف يعاقب المخالفون بقسوة»⁽¹⁹⁷⁾. كما صدرت أوامر مماثلة من قائد اللواء 16 الذي استولى على منطقة كفر قاسم⁽¹⁹⁸⁾.

بدأت القوات في دخول المنطقة في السادس من شهر مايو؛ واستقبلهم السكان بشكل عام «بفرح وترحاب»⁽¹⁹⁹⁾. وفي قلنسوة «ترددت إشاعات» عن أن الحاكم

العسكري الجديد هدد السكان «بالطرد» في حال رفضهم تسليم عدد معين من البنادق والمدافع. وهو ما دفع القرويين المذعورين إلى التوجه إلى طولكرم لشراء بعض الأسلحة، بيد أن دورية عسكرية تابعة للجيش صادفتهم في طريقهم للعودة، تابعة «للفيلق» وقُتل عدد منهم خلال المناوشات. وقد طردت القوات الإسرائيلية، على ما يبدو، عددا من العائلات من المنازل المنعزلة في الجنوب الشرقي من قلقيلية (باردز هوتزار^(*) والنبي يامين) ومن شمال الطيبة (فرديسية)⁽²⁰⁰⁾.

بيد أن ذلك لم يكن سوى استثناءات، حيث طغت الاعتبارات السياسية - النابعة من التحذيرات الأمريكية المتكررة على خلفية إخفاق مؤتمر لوزان - على رغبة المؤسسة العسكرية في خلق مناطق حدودية خالية من العرب. وبشكل واضح كان هناك شعور بأنه لا توجد طريقة «نظيفة» يمكن من خلالها «إقناع» العرب بالرحيل. فسكان القرى الرئيسية (باقة الغربية، قلنسوة، كفر قاسم، الطيرة، ووادي عارة) لم يتزحزحوا من أماكنهم وسُمح لهم بالبقاء. وكما أوضح شاريت في 28 يوليو:

هذه المرة... تعلم العرب الدرس؛ فهم لا يفرون. وليس من الممكن تنفيذ ما خطط له بعض شبابنا في الفالوجة في كل مكان؛ حيث طردوا العرب بعدما كنا قد وقعنا التزاما دوليا... ففي هذا الخصوص كانت هناك تحذيرات من الأمم المتحدة والولايات المتحدة... وكان هناك على الأقل 25 - 30 ألفا... لم نستطع اقتلاعهم من جذورهم⁽²⁰¹⁾.

غير أنه كان هناك استثناء بالنسبة إلى اللاجئين المقيمين داخل القرى وفي المناطق المحيطة بها. فعلى سبيل المثال، في ليلة السابع والعشرين من يونيو دُفع ما بين 1200 و1500 من هؤلاء اللاجئين⁽²⁰²⁾ المقيمين داخل وحول باقة الغربية عبر الحدود إلى داخل منطقة المثلث «بقوة وخشونة» (وفقا لكلمات شاريت)⁽²⁰³⁾.

كانت تلك الواقعة محل تحقيق خلال الأشهر التالية من قبل اللجنة المشتركة للهدنة الإسرائيلية - الأردنية والتي رأسها الأمم المتحدة، وقد تحججت إسرائيل بأن اتفاقية الهدنة تحمي السكان المحليين فقط، وليس اللاجئين المقيمين بشكل مؤقت في الأراضي المتنازل عنها، وأنه في كل الأحوال كان مختار باقة الغربية، وليس الإسرائيليون،

.Pardes Ha'otzar (*)

هو من أمر بخروجهم. وفي سبتمبر كان قرار اللجنة [المقصود رئيسها التابع للأمم المتحدة] لمصلحة التفسير الإسرائيلي (باستثناء ما تعلق بـ 36 من المطرودين، الذين كانوا من السكان المقيمين بشكل دائم وطُردوا بطريق الخطأ).

ولم يكن غريبا أن يؤكد مختار القرية الحجج الإسرائيلية، أخذا في الاعتبار علاقته بالسلطات الإسرائيلية. وقد تضمنت شهادته ما يلي:

قرر مجلس القرية، لأسباب اقتصادية، أن القرية لا يمكنها تحمل إعاشة اللاجئين الكثيرين... ومن ثم طلب منهم الرحيل. ولم يتم تلقي أي أمر في هذا الخصوص من الحاكم العسكري الإسرائيلي أو أي مسؤول إسرائيلي آخر وفي بعض الحالات، عندما رفض اللاجئين الرحيل كان المختار يخبرهم بأن ذلك كان أمرا من الحاكم [الإسرائيلي]... (على الرغم من أن هذا الأمر لم يصدر عنه) ⁽²⁰⁴⁾.

في وقت لاحق أوضح محلل إسرائيلي أن اللاجئين قد رحلوا تحت «ضغط من السكان المحليين»، لأنهم كانوا عبئا عليهم فيما يتعلق بالإقامة والعمل، «لقد أقدموا على السرقة من السكان المحليين، وكذلك من الجيران اليهود [في المستوطنات المجاورة]، كما كانوا متورطين في أعمال تهريب». ووفقا لأعيان باقة الغربية فإن بقاء اللاجئين أضر بجهود إقامة علاقات جيدة بين قريتهم والسلطات الإسرائيلية ⁽²⁰⁵⁾.

في الوقت الذي كان قرار اللجنة لا يزال معلقا، أوضحت إسرائيل أنه إذا ما تم إجبارها على استقبال اللاجئين العائدين، فإنهم «سيندمون على ذلك» (وفقا للجملة التي استخدمها ديان): وقد وصف الجنرال رايلي، رئيس مراقبي الأمم المتحدة، ذلك بأنه «نموذج» لاستخدام إسرائيل التهديدات خلال المفاوضات ⁽²⁰⁶⁾. وفي الوقت ذاته نفذت الاستخبارات الإسرائيلية سرا حملة لإقناع المطرودين - الموجودين في منطقة المثلث - بعدم الموافقة على العودة. وفي هذا الخصوص كتب ديان لشاريت: «نحن مشغولون بنشر إشاعات بين اللاجئين العرب مضمونها:

أن من سيقدم على العودة لن يحظى بمساعدة من الصليب الأحمر... وستكون عودته ضد رغبات الحكومة الإسرائيلية [ومن ثم] لن تكون هناك فرصة أن يعود يوما ما إلى أرضه [الأصلية]، وبالتالي نحن نأمل... أن يرفض أغلبهم العودة.

بعبارة أخرى، نشرت استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية إشاعة مفادها أنه يوماً ما ستكون هناك عودة ضخمة للاجئين إلى وطنهم، بيد أن أولئك المطرودين من باقة الذين سيعودون بشكل سابق للأوان، وعلى عكس رغبة إسرائيل، سوف «يعانون من جراء ذلك». وبناء على ذلك أخبر المطرودون بالفعل مندوبي الأمم المتحدة أنهم غير راغبين في العودة. وفي هذا الخصوص لاحظ فريدلندر، نائب ديان في اللجنة المشتركة للهدنة، أن «تلك الإشاعات... قبلها العرب بسهولة...»⁽²⁰⁷⁾.

كان التصويت لمصلحة إسرائيل في اجتماع اللجنة المشتركة للهدنة في يومي 15 - 16 سبتمبر متأثراً - على الأقل بشكل جزئي - بتهديد إسرائيل بإساءة معاملة اللاجئين إذا ما أعيدوا إلى إسرائيل⁽²⁰⁸⁾. غير أن الأمر لم ينته هنا، فقد قامت الحكومة الأردنية التي وقع عليها عبء استضافة اللاجئين، بالدفاع عن قضيتهم. وكلفت لجنة خاصة إسرائيلية - أردنية بمواصلة النقاش حول هذا الموضوع، وفي نهاية المطاف وافقت إسرائيل على أن تستقبل عدة عشرات من اللاجئين المعنيين. وتذرعت بأن سكان باقة كانوا مستائين من عودتهم مرة أخرى⁽²⁰⁹⁾.

لم تكن حالة لاجئي باقة فريدة (على الرغم من أنها استفادت من تكريس قدر كبير من الوثائق لها وحدها)، فخلال عملية الاستيلاء على المنطقة الوسطى المتنازل عنها، طردت السلطات إلى الضفة الغربية آلاف من اللاجئين الإضافيين الذين كانوا يعيشون بشكل مؤقت داخل أو على مقربة من القرى الرئيسية. وكما كانت الحالة في باقة، فإن عمليات الطرد تمت من خلال السيطرة من بعد أو عبر وسيط؛ حيث عمدت الحكومة العسكرية:

إلى إبلاغ السكان المحليين أن عليهم عدم تشغيل اللاجئين، وأن يضعوا الصعوبات أمامهم فيما يتصل بالسكن، وأن يرفضوا قبول أطفالهم في المدارس... وسوف تقدر الحكومة بشكل إيجابي تمكنهم [المقصود السكان] من إقناعهم بمغادرة المنطقة. وقد تلقى السكان الرسالة وتصرفوا بموجبها، وخلال أسبوعين غادر المنطقة ما يقرب من 8500 لاجئ⁽²¹⁰⁾.

بعد كل ذلك تبقى أمر آخر تعلق بعشرات من المواقع الحدودية الصغيرة المأهولة في وادي عارة والمثلث الصغير (كما سُميت المنطقة المتنازل عنها من باقة

الغربية إلى كفر قاسم). وقد تراوح عدد السكان في كل موقع ما بين 13 و 250 شخصا. وفي الفترة الممتدة بين شهري مايو ونوفمبر 1949 تمكنت السلطات بشكل تدريجي ومنهجي من نقل أغلب السكان في المواقع في المنطقة الجنوبية (كفر قاسم - باقة الغربية) إلى القرى الكبرى المجاورة (داخل إسرائيل). ووفقا لما أورده الرائد غويل ليفتزي، تم تنفيذ العملية بشكل رئيسي «لأسباب أمنية»⁽²¹¹⁾.

أقرت عمليات رئاسة أركان قوات الدفاع عملية إخراج السكان من تلك المواقع الحدودية، ولكنها أمرت «ببذل الجهد لتنفيذ الطرد من دون استخدام القوة». أما إذا كان من الضروري اللجوء إلى القوة فإن الحكومة العسكرية ترخص بذلك⁽²¹²⁾. وبحلول شهر ديسمبر لم يبق هناك إلا ما يزيد على عشرين من تلك المواقع الحدودية (بإجمالي عدد سكان يبلغ 1500 نسمة) - اثنان بالقرب من جلجولية (كفر برا؛ خربة خريش)؛ ثمانية بالقرب من باقة الغربية وقاقون (وتشمل: خربة الجلمة؛ خربة عشاير؛ خربة إيثان؛ خربة الشيخ ميسر؛ خربة بير السير؛ خربة يمة)، واثنان بالقرب من عارة، وأحد عشر حول أم الفحم (وتشمل: خربة سام؛ عين إبراهيم؛ عراق الشباب؛ خربة البيار؛ قصر شراي). اقترح ضباط الحكومة العسكرية الإقليمية أن يُنقل سكان تلك المناطق، بالإضافة إلى نصف سكان قرية برطعة (450 نسمة) إلى القرى الكبرى المجاورة (أم الفحم؛ باقة الغربية) على مرحلتين، تشمل الأولى المواقع الأقرب إلى الحدود، وتتضمن الثانية تلك الموجودة في الداخل. وقد كان الضباط قلقين بسبب تسهيل تلك المواقع لعمليات «التسلل والتجسس»⁽²¹³⁾. وخلال الأشهر التالية تم تفريغ معظم تلك المواقع من سكانها. كانت خربة الجلمة واحدا من أكبر تلك المواقع وقد تم تفريغها من سكانها (قربة 225) في 1 مارس 1950، غير أنهم لجأوا إلى المحكمة العليا، التي أصدرت حكما في يونيو 1952 لمصلحتهم بما يسمح لهم بالعودة. ولكن قبل أن يتمكنوا من ذلك بادر أعضاء كيبوتس ليهافوت هفيفا (مابام) - الذين استوطنوا أراضي الموقع - بتفجير المنازل العربية المتبقية في 11 أغسطس 1953، وذكروا أنهم تلقوا أوامر من الجيش بتنفيذ تلك التفجيرات، وأن قوات الدفاع زودتهم بالأموال لهذا الغرض، الأمر الذي أنكره الجيش. وعلى أي حال فإن عملية التدمير حققت الهدف من عدم عودة السكان إلى الموقع إلى الأبد⁽²¹⁴⁾.

تسوية مشكلة اللاجئين (ديسمبر 1948 - سبتمبر 1949)

لجنة التوفيق الفلسطينية ومعضلة لوزان (1):
طريق مسدود

سارت الجهود الدولية نهاية عام 1948 وخلال النصف الأول من عام 1949 لتسوية مشكلة اللاجئين على مسارين متقاطعين: الأول سلكته وكالات الأمم المتحدة، وبشكل رئيسي لجنة التوفيق الفلسطينية؛ والثاني سارت فيه القوى العظمى وبشكل أساسي الولايات المتحدة الأمريكية. واسترشد كلا المسارين إلى حد كبير بوصية برنادوت - التقرير المرحلي منتصف سبتمبر 1948- ومقولته الرئيسية أن حق اللاجئين في العودة إلى داره وأرضه هو حق مطلق يلزم الاعتراف به من قبل جميع الأطراف. وقد ضمنت هذه المقولة - بعد شهرين من وفاة الوسيط- في قرار الجمعية العامة للأمم

«أدى التدفق الضخم للمهاجرين اليهود على إسرائيل إلى الاستبعاد المتزايد لأي إمكان لعودة اللاجئين. فلن تكون العودة الحقيقية والضخمة للاجئين أمراً ممكناً إلا بتدمير الدولة اليهودية وموت أو طرد سكانها»

المؤلف

في حالة عودتهم سيجدون منازلهم ومتاجرهم وحقولهم سليمة.
في بعض الحالات، سيكون من الصعب عليهم حتى التعرف على
المواقع التي كانت عليها قراهم.

وأضاف إيتان أن كميات ضخمة من المهاجرين تدفقت على البلاد وأن:
عملية استيعابهم ربما كانت مستحيلة تماما إذا لم تكن المنازل
التي هجرها العرب قد تركت فارغة. وفي ضوء ما كانت عليه
الأوضاع، استفادت الحكومة من أماكن الإيواء الخالية هذه...
وبشكل عام يمكن القول إن أي منزل عربي ظل قائما في مكانه بعد
الحرب ... يؤوي الآن عائلة يهودية، ولا يمكن أن تكون هناك عودة
للوضع القائم فيما قبل الحرب⁽²⁾.

من جانبها، رفضت الدول العربية استيعاب اللاجئين. وخلال النصف الثاني من
العام 1948 أجمع العرب على الدفع بمشكلة اللاجئين إلى قمة أجنداتهم، مطالبين
بإعادتهم إلى وطنهم ورابطين أي تقدم تجاه تسوية الصراع بموافقة إسرائيل على
العودة. وكانت نتيجة ذلك أن تحطمت الجهود المبذولة من قبل كل من الأمم
المتحدة والولايات المتحدة على صخور الإصرار العربي على عودة اللاجئين، والمقاومة
الإسرائيلية لها. استندت السياسة العربية في هذا الخصوص إلى عدم قدرة اقتصادية
حقيقية على استيعاب مئات الآلاف من اللاجئين، فضلا على الخوف من أن يشكل
هؤلاء عامل تخريب محتمل للنظم القائمة. من جانبهم فإن الحكومات الغربية،
انطلاقا من معلومات تحذيرية من دبلوماسيها العاملين في الخارج، ونتيجة
لمخاوفها من الحرب الباردة الشاملة توافقت على أن الجموع الضخمة من اللاجئين
الناقمين يمكن أن توفر أدوات محتملة قد تستخدمها الشيوعية، مما قد يشكل
تهديدا للحكومات الموالية للغرب والمستقبلية للاجئين.

بدت الدول العربية كأنها في وضع لا تخسر فيه شيئا، فالرفض الإسرائيلي للسماح
بعودة اللاجئين وتركهم في وضع تعيس قد يؤلب الرأي العام العالمي، وربما مواقف
الحكومات الغربية، ضد الدولة اليهودية انطلاقا من اعتبارات إنسانية. وفي المقابل
فإن موافقة إسرائيل على عودتهم جميعا أو الكثير منهم سيسفر عن حالة اضطراب

تسوية مشكلة اللاجئين

ذكر للمسؤولين البريطانيين الشيء نفسه. لم تكن إسرائيل راغبة في استعادة أغلب أو عدد كبير من اللاجئين، والتوطين في الدول العربية هو الخيار الواقعي الوحيد⁽⁵⁾. وقد اتفق السفير الأمريكي في جدة (المملكة العربية السعودية) مع هذا الرأي، وإن كان قد توصل إلى استنتاجه بطريقة مختلفة:

ليس هناك مجال لعودة أعداد كبيرة من العرب إلى الأراضي الإسرائيلية. فمن المحتمل أنهم سيعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية ... وبالتأكيد فإن إيجاد أقلية مشاكسة جديدة في دولة شرق أوسطية هو شيء يجب عدم السعي وراءه.

وقد ذهب جي رايفز تشايلدرز، وإن كان بشكل مستقل، في الاتجاه نفسه الذي تبناه قادة إسرائيل، والذي يقضي بأن توطين اللاجئين «وبشكل رئيسي في العراق وربما سورية» سيكون أفضل حل⁽⁶⁾.

بيد أن العرب رفضوا استيعاب المطرودين. وقد دفع هذا المأزق الولايات المتحدة ولجنة التوفيق الفلسطينية باتجاه حل يقوم على موافقة العرب - بمساعدة غربية- على استيعاب أغلب اللاجئين، في حين تقوم إسرائيل باستقبال مئات الآلاف الباقين. غير أنه منذ البداية رأى كل من السفير ماكdonالد وبيريت أن احتمال موافقة إسرائيل على مثل هذه العودة الضخمة - وإن كانت جزئية- للاجئين أمر غير محتمل. وفضلاً على ذلك، شكك بيريت في إمكانية أن تقوم إسرائيل، في ضوء مشاكلها الاقتصادية الضخمة، بدفع تعويضات ضخمة للاجئين. وبناء على ذلك، فقد مثل توطين اللاجئين في البلاد العربية، وبصفة خاصة الأجزاء الفلسطينية في شرق الأردن، من الناحية السياسية، أفضل الطرق لخدمة الأمن في الإقليم، وفي هذا الشأن كتب ما يلي:

بما أن الولايات المتحدة قد ساندت قيام دولة يهودية، فإنها يجب أن تصر على أن تكون دولة متناسقة يكون لديها أفضل الفرص للاستقرار. إن عودة اللاجئين ستؤدي إلى خلق «مشكلة أقلية مستمرة»، مما يعني وجود إغراء دائم سواء للقيام بانتفاضات أو تدخل من قبل الدول العربية المجاورة.

والمقرب الذي انتهجته واشنطن، خاصة فيما يتعلق باتصالاتها مع إسرائيل؛ حيث جرى التخلي مؤقتاً عن الخط «الناعم» الذي تبناه السفير ماكدونالد.

بدا الخطاب المشترك الذي أصدره كل من أثيريدج وجورج مكغي (المساعد الخاص لأتشييسون) في 29 مارس، حاسماً فيما يتصل بموقف كل من ترومان ووزير خارجيته. وقد عكس هذا الخطاب، الذي صدر عقب الاجتماع مع القادة العرب في بيروت، اليأس المتزايد بين صفوف صناع القرار الأمريكيين. فقد اتفق كل من إثيريدج ومكغي بقوة على أنه من دون «الحد الأقصى الممكن من عودة اللاجئين» ليس هناك أمل في استيعاب العرب لعدد كبير منهم. فعملية التوطين في البلاد العربية ستكون طويلة وصعبة، وعلى خلاف ما ترغب فيه الدول المضيفة واللاجئون أنفسهم، ستبذر بذور صعوبات اقتصادية وسياسية وستترك في نهاية المطاف «آثاراً ضخمة ودائمة على فشل الأمم المتحدة والولايات المتحدة». من جانب آخر فإن عودة اللاجئين يمكن تنفيذها بسرعة وبتكلفة أقل بكثير. ومع ذلك فإنه، ومع الأخذ في الاعتبار الاعتراضات العسكرية والسياسية والاقتصادية لإسرائيل، اختتم المسؤولان خطابهما بالقول إنه يلزم الضغط على إسرائيل لقبول عودة «250» ألف شخص على الأقل من المناطق التي استولت عليها قوات الدفاع الإسرائيلية خارج حدودها وفقاً لقرار التقسيم. أما باقي اللاجئين، فإنه كان من المفهوم ضمناً أن يوطنوا في الدول العربية⁽¹²⁾.

اندفعت الولايات المتحدة في طريق التنفيذ، وحث ماكدونالد إسرائيل بشكل «غير رسمي» على الموافقة على عودة الـ 250 ألف لاجئ من المناطق التي جرى الاستيلاء عليها⁽¹³⁾. وخلال اللقاء الذي جمع كلا من أتشييسون وشاريت في نيويورك في الخامس من أبريل، لجأ الأول لأسلوب خشن غير معهود مستخدماً «سلاح» عدم رضا الرئيس، حيث ذكر أن ترومان قلق للغاية بشأن محنة اللاجئين الذين وصل عددهم، كما قال، 800 ألف شخص...

في حين أنه يمكن تفهم أن عودة كل هذا العدد من اللاجئين لا تمثل حلاً عملياً، فإننا نتوقع مع ذلك أن يعاد عدد يُعتد به منهم إذا ما تم التوصل إلى تسوية. إن الرئيس قلق بشكل خاص من أن يصل هذا الأمر إلى طريق مسدود، يرفض فيه طرفُ التفاوض على تسوية نهائية حتى يتم التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين، ويرفض

طرف آخر اتخاذ خطوات لحل مشكلة اللاجئين إلا بعد التوصل إلى تسوية نهائية.

أضاف أتشيسون أن الرئيس يشعر بأن الوقت مناسب لتقديم إسرائيل «إملاء» - تصريحاً يتضمن استعدادها للسماح بعودة «دعنا نقل: ربع اللاجئين». إن مثل ذلك التصرف «سيمكن الرئيس من المضي في مساندته القوية والحميمة لإسرائيل والجهود المبذولة من قبل حكومتها لوضع هيكل سياسي واقتصادي جديد على أساس صلب». وقد كان التهديد الذي تضمنته هذه العبارة واضحاً. وجاء رد شاريت على ذلك مشككاً بعدد اللاجئين الذي طرحه أتشيسون، ورفضاً التمييز بين حدود قرار التقسيم لعام 1947 وتلك التي رسمتها قوات الدفاع الإسرائيلية، ورفضاً كذلك عودة ضخمة للاجئين باعتبار أنها تمثل تهديداً لتماسك وتجانس إسرائيل⁽¹⁴⁾.

غير أن الضغط الذي مارسته كل من لجنة التوفيق الفلسطينية والولايات المتحدة أسفر تدريجياً عن تليين العناد الإسرائيلي، وبرز مؤشر مبكر على ذلك خلال الاتصالات التي أجراها شيرتوك خلال شهري فبراير ومارس 1949 مع «لجنة النقل» الثانية (التي ضمت كلا من ويتز؛ دانين؛ ليفشيتز)، والتي عينها بن غوريون في نهاية أغسطس 1948 لتتولى مسؤولية التخطيط لعملية التوطين المنظم لليهود في الدول العربية. وفي 11 فبراير 1949. أخطر شيرتوك اللجنة بأنه أبلغ لجنة التوفيق الفلسطينية بأن إسرائيل لن تسمح بعودة اللاجئين، مضيفاً أنه يتفق مع الرأي القائل إن على إسرائيل أن تقنع الرأي العام الأمريكي والعربي بأنه لن تكون هناك عودة. غير أنه بعد مرور شهر على ذلك، وفي الوقت الذي طلب فيه من اللجنة تقديم مقترح مفصل حول إمكانات تمويل وتوطين اللاجئين في البلاد العربية، طلب من أعضائها إعداد:

خطة سرية للغاية يمكن اللجوء إليها إذا ما شعر مجلس الوزراء بأنه مضطر إلى الموافقة على عودة جزء من اللاجئين إلى إسرائيل، على أن تحدّد هذه الخطة الحد الأقصى للعدد الذي يمكن السماح بعودته... وأسلوب انتقاء العائدين... فضلاً على المناطق التي يمكن توطينهم فيها.

المشاركين أن تدفع بها الوفود العربية على الفور إلى قمة جدول الأعمال. وعندما علق شلواح، مدير القسم السياسي في وزارة الخارجية، على المناقشات بقوله: «إننا لم نتعامل حتى الآن مع مسألة اللاجئين»، لم يلق ذلك التعليق اهتماما، واستمرت المناقشات حول المشاكل المتعلقة بالحدود. فقط ليو كوهين (المستشار السياسي لشاريت)، الذي لم يشارك في الاجتماعات، تنبأ بأن العرب سيطالبون بشكل قاطع بأن يحظى ملف اللاجئين بالأولوية. وقد نصح كوهين بأن يؤكد وفد بلاده على التهديد الأمني الذي يمكن أن تمثله العودة الضخمة، واسترشد في هذا الخصوص بمشكلة «السوديت»^(*) كمثال واضح ومفيد في المقارنة: «الآن وقد وقع النزوح الجماعي للعرب من بلدنا، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو معرفة الحق الأخلاقي لدى أولئك الذين أيدوا بشكل كامل طرد الألمان «السوديت» من تشيكوسلوفاكيا، ليطالبونا بأن نعيد استقبال أولئك العرب؟»⁽¹⁹⁾.

رفض يادين، وأيضا بن غوريون بشكل ضمني، أي حلول وسط فيما يتعلق بموضوع العودة. وقد جمع يادين بين «مشكلة اللاجئين والحدود النهائية للدولة»:

في رأيي أن علينا أن القول، بكل قسوة، إن مشكلة اللاجئين لا تخص أرض إسرائيل... يجب أن نقول علنا: إذا ما كانوا [العرب] يريدون الحرب، فدعوهم يستمروا في الضغط [علينا] حول مشكلة اللاجئين... ويمكن أن نشرح لهم أن وجود اللاجئين في بلادهم سيعود عليهم بالفائدة.

أما بن غوريون فقد كان أكثر التفافا حول الموضوع؛ حيث أكد أن اهتمام واحتياج إسرائيل الأساسي في هذه اللحظة ينصب على استيعاب المهاجرين اليهود الجدد: «إن هذا الاهتمام يجسد كل الاحتياجات التاريخية للدولة». فالمهاجرون واستيعابهم يمثلون المفتاح لأمن إسرائيل. وفي هذا السياق فإن النتيجة هي أن إعادة العرب ستجعل من استيعاب اليهود أمرا مستحيلا.

من جانبه وصف ليفشيتز وكومي لقاءهما الأخير مع أثريدج. فذكر الأول أن أثريدج عبر عن اعتقاده بأن إسرائيل طردت العرب. كما أخبر المتحدثين الإسرائيليين

(*) الإقليم المتنازع عليه بين ألمانيا النازية وتشيكوسلوفاكيا قبيل الحرب العالمية الثانية [المحررة].

بأنه صادف طابورا يضم ما يقرب من 200 لاجئ دفعت بهم إسرائيل عبر الحدود مع لبنان، مُحذرا من تكرار مثل تلك العمليات. كما ناشد أثريدج إسرائيل بإعادة 250 ألفا من اللاجئين. فرد كومي بأن إسرائيل لديها ما يكفي من العرب (130 ألفا). وقد توصل أثريدج، بشكل صحيح، إلى نتيجة مفادها أن «إسرائيل لا تنوى السماح بعودة لاجئ واحد، إلا إذا كانت مكرهة على ذلك».

شعر أثريدج بالسخط الشديد إزاء إنكار بن غوريون وكومي لأي مسؤولية إسرائيلية عن مشكلة اللاجئين، «على الرغم مما حدث في يافا ودير ياسين وحيفا وما تتضمنه كل التقارير الواردة إلينا من المنظمات المعنية باللاجئين عن استمرار تحويل السكان إلى لاجئين يوميا من خلال القمع والإرهاب». وأضاف أن الدعاية العربية كانت غير فعالة بالمقارنة بألة العلاقات العامة الإسرائيلية، وأنه كان في مقدور العرب «بقدر ضئيل من العبقرية التأثير في الرأي العام إلى الحد الذي يغرق إسرائيل في موجة من الاستهجان والتنديد».

تمثلت خلاصة الاجتماعات التشاورية في تل أبيب في التأكيد على الخط التقليدي - عدم السماح بعودة جوهرية أو مؤثرة للاجئين، عدم تقديم «إملاءة»، وعدم إصدار بيانات عن عدد العائدين الذين قد تكون إسرائيل مستعدة لعودتهم في إطار تسوية⁽²⁰⁾.

وُضِّحت حقيقة عدم التغير في موقف إسرائيل إلى أثريدج في لقاء جمعه مع بن غوريون في طبريا (التي سماها أثريدج في برقيته «سباريا» Siberias) في 18 أبريل. حيث قدم بن غوريون شرحا مطولا للأعمال السيئة التي ارتكبتها بريطانيا في الشرق الأوسط منذ عام 1917، فضلا عن محاضرة حول «ضرورة إعلان الولايات المتحدة استقلالها الثاني عن وزارة الخارجية البريطانية». وفيما يتصل باللاجئين لم يتنازل بن غوريون قيد أملة. ولم يشر إلى إمكان تقديم إسرائيل لـ «إملاءة» في هذا الخصوص. وبالنسبة إليه فإن إعادة التوطين في الدول العربية مثلت «الإجابة الوحيدة المنطقية لهذه المسألة»؛ حيث إن إسرائيل «لا يمكنها، ولن تقبل عودة اللاجئين العرب إلى أراضيها» لأسباب سياسية واقتصادية، مضيفا أن بلاده ستعوض اللاجئين الفلاحين عن أراضيهم، وستقدم النصح حول توطينهم في البلاد العربية، كما أنها ستسمح بعودة عدد قليل من اللاجئين في إطار عملية لم شمل العائلات.

جاء هذا اللقاء ليتوج أشهراً من الجولات المكوكية غير المثمرة للجنة التوفيق الفلسطينية، مما دفع أثيريدج إلى المسارعة بإرسال برقية إلى أتشيسون، طالبا إعفاءه من منصبه. وفي هذا الخصوص كتب أن لجنة التوفيق الفلسطينية لا يمكنها حل مشكلة اللاجئين، وأن الضغط الأمريكي فقط هو ما من شأنه تسهيل التوصل إلى هذا الحل. كما أوضح أنه لا يُعلق على المؤتمر المُزمع عقده في لوزان آمالاً كبيرة⁽²¹⁾. أسفر تهديد أثيريدج بالاستقالة عن تأكيد للموقف الأمريكي المؤيد لعودة جوهرية كبيرة للاجئين، كما التمس كل من وزير الخارجية والرئيس من أثيريدج مواصلة عمله، على الأقل فترة أطول. كما كتب أتشيسون أن «حكومة الولايات المتحدة ليست مستعدة لأن تغير سياستها بسبب عناد إسرائيل»؛ ومن جانبه كتب ترومان معبراً عن «سخطه من الطريقة التي يتعامل بها اليهود مع مشكلة اللاجئين». وخلال شهر أبريل عمد كل من ترومان وأتشيسون إلى الضغط على المسؤولين الإسرائيليين بشكل شخصي لتخفيف موقفهم⁽²²⁾. ومن جانبه وافق أثيريدج على البقاء في منصبه، آملاً على الأرجح أن تضغط الولايات المتحدة خلال مؤتمر لوزان بثقلها كاملاً على إسرائيل.

عشية انعقاد المؤتمر أصدر أتشيسون تعليماته للبعثات الدبلوماسية الأمريكية في العالم العربي بممارسة ضغوط للحصول على مزيد من المرونة في المواقف، وطلبت واشنطن من لندن بذل جهد مماثل لدى الحكومات العربية. وقد أكد أتشيسون المساندة الأمريكية لـ «مبدأ العودة»، بالتوازي مع الحاجة إلى الحصول على موافقة العرب على «توطين أولئك الذين لا يرغبون في العودة»⁽²³⁾.

اجتمعت الوفود في لوزان في نهاية شهر أبريل، بيد أن جهود لجنة التوفيق الفلسطينية لجمع الطرفين في مفاوضات رسمية وجها لوجه باءت بالفشل نتيجة لرفض العرب (على الرغم من أن المسؤولين العرب واليهود التقوا كثيراً وبشكل سري لإجراء مناقشات غير رسمية). وقد مثلت مشكلة اللاجئين العقبة الرئيسية التي لا يمكن تذليلها.

كانت الوفود العربية منذ وصولها إلى المؤتمر موحدةً في مطالبتها بأن تعلن إسرائيل موافقتها، من حيث المبدأ، على عودة اللاجئين قبل موافقتهم على التفاوض حول السلام. أما إيتان، فإنه ردد فقط دعوة زائفة «للتوطين الدائم

تسوية مشكلة اللاجئين

للاجئين وتأهيلهم». وأوضح أن الوفد الإسرائيلي حضر إلى المؤتمر «مستعدا للتعامل بصدق وإخلاص مع مشكلة اللاجئين، وبروح واقعية»، وكانت «الواقعية» تعني عدم العودة.

ومع ذلك فقد اعترف إيتان، على المستوى الشخصي، بأن مواقف إسرائيل الأولية لم تكن ملائمة. وفي هذا الخصوص كتب إلى شاريت:

أعتقد أن الوقت قد حان لأن ندرك أن مجرد الكلمات لن
تقربنا كثيرا من السلام... فتصريح من قبيل ما أدليت به [في المؤتمر
الصحافي] بعد ظهر اليوم فسرّه الجميع على أنه محاولة أخرى من
جانبنا للتهرب من القضايا الحقيقية.

من وجهة نظر أثريدج، اكتسبت إسرائيل «غطرسة متزايدة» بسبب النجاحات العسكرية والسياسية، وكانت «غير مستعدة للتفاوض [بجدية]». كان أثريدج متشائما، ورأى أن بن غوريون هو من يشكل وحده سياسة إسرائيل، وأن موقف بن غوريون كان «سلبيا تجاه لجنة التوفيق الفلسطينية [وتجاه أثريدج ذاته]، وأيضا إزاء المفاوضات والمشاكل المختلفة التي كان يلزم حلها»⁽²⁴⁾.

عكفت لجنة التوفيق الفلسطينية والوفود وممثلو القوى الكبرى على العمل؛ حيث التقت اللجنة هذا الوفد أو ذاك، ثم التقت بعد ذلك الطرف الآخر، ناقلة آراء الوفد الأول. وفي أعقاب ذلك نُقلت ردود الفريق الثاني إلى الفريق الأول وهلم جرا. أما فيما وراء الستار، فقد كان أعضاء اللجنة وممثلو القوى العظمى يلتقون إما للتملق أو للضغط على أعضاء الوفود. ومن وقت لآخر كان ساسون يلتقي (عادة في باريس) هذا المسؤول العربي أو ذاك. وقد وصف إيتان في وقت سابق الدور المتوقع لساسون، وكان هو وشلواح يعارضان المقترح الأصلي الذي كان يقضي بتعيين ساسون رئيسا للوفد. وفي هذا الصدد كتب إيتان:

نحن نرى دوره على أنه ضابط اتصال مثالي بين وفدنا والعرب،
حيث يجري اتصالات ويتحدث بكلمات معسولة في أذن العرب،
ويصوغ المسائل المعقدة بطريقة ربما قد تجعل من السهل على
العرب ابتلاعها، وهلم جرا...⁽²⁵⁾.

مع المبادئ التي استند إليها تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل»، إن موقف إسرائيل يعرض للخطر إمكانيات تسوية الصراع: «وسلوكلها هذا سيقود حتما إلى فشل محادثات لوزان»⁽³³⁾.

قام شاريت بالرد على لسان بن غوريون قائلا إن «واشنطن أساءت فهم موقف إسرائيل»، فقد قبلت إسرائيل بمبدأ السلام الذي يجري التفاوض عليه والذي تضمنه القرار 194، بيد أن العرب رفضوا التفاوض بحسن نية - بل رفضوا مقابلة الإسرائيليين للتفاوض حول السلام. أما فيما يتصل باللاجئين فإن اليهود لم تكن لديهم النية في طردهم أبدا:

إن الحرب على إسرائيل هي ما أدى إلى النزوح الجماعي للعرب. فالنزوح الجماعي كان في جزء منه تلقائيا، وفي جزء آخر نتيجة أوامر صادرة من القادة العرب وقادتهم العسكريين ... إن اللاجئين هم أعضاء في مجموعة عدوانية لحقت بها الهزيمة في حرب قامت هي بصناعتها. ولم يسجل التاريخ أي حالة لعودة على نطاق واسع بعد خبرة مماثلة.

إن الظروف الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية في فلسطين تغيرت أثناء ذلك: ... «لا يمكن أن تعود عجلة التاريخ إلى الخلف ... إسرائيل لا يمكنها أن تدفع بنفسها إلى الانتحار باسم الإنسانية» على الرغم من أنها كانت مستعدة للإسهام في إعادة توطين اللاجئين في أماكن أخرى، وأن تقدم لهم تعويضات، وأن توحد العائلات التي فرقت الحرب بين أعضائها... ومادام العرب مستمرين في عدم إبداء أي مؤشر على استعدادهم حتى لمناقشة السلام، فإن أي إجراء ذي مغزى للعودة هو أمر غير قابل للتنفيذ⁽³⁴⁾.

تزايدت الضغوط الأمريكية وتلك التي مارستها لجنة التوفيق الفلسطينية مع أقول آفاق التسوية. وقد عكست استقالة أثيريدج بدقة حقيقة الموقف، فضلا عن شعوره الشخصي بالإحباط. أما من وجهة نظر الإسرائيليين، فقد رأوا أن أثيريدج ولجنته سيطرت عليهم «نقطة واحدة، ونقطة واحدة فقط» تمثلت في الرفض الإسرائيلي للقبول بمبدأ عودة اللاجئين إلى وطنهم. وقد وصف إيتان أثيريدج بأنه

خطة غزة

قبل أن تقدم إسرائيل «عرض الـ 100 ألف» برز على السطح حل آخر ممكن، وهو الحل الذي استحوذ على الجهد الدبلوماسي، وإن كان بشكل متقطع، على مدار شهور. أخذاً في الاعتبار الحقائق في منتصف عام 1949 كانت «خطة غزة» مجرد سراب، غير أنها استحوذت على اهتمام صانعي القرار في واشنطن وإلى حد أقل بكثير في كل من تل أبيب ولندن، وحملت في طياتها وعداً بإمكانية حدوث معجزة الخلاص.

تمثلت الخطة، ببساطة وبشكل مبدئي، في أن يُنقل قطاع غزة - الذي احتله الجيش المصري منذ مايو 1948 - إلى السيادة الإسرائيلية بما يشمل من عدد ضخم نسبياً من سكان محليين ولاجئين. وفي حين تكتسب إسرائيل قطعة إستراتيجية من الأرض، فإنه يمكن اعتبار أنها قد أدت دورها فيما يتصل بإعادة اللاجئين. وفقاً لأغلب القراءات الأمريكية والبريطانية للخطة، فإن اللاجئين في القطاع، بعد أن تُنقل السيادة، سيُسمح لهم بالعودة إلى مدنهم وقراهم الأصلية. كما تضمنت نسخة منقحة للخطة النص على أنه فضلاً عن قيام إسرائيل باستيعاب سكان قطاع غزة، فإنه كان متوقعاً أن تقدم أراضي في النقب الجنوبي على الأرجح، كتعويض عن القطاع، إما لمصر أو الأردن (أو كليهما). على الرغم من تلاشي كل الآمال في تطبيقها، استمرت المناقشات حول الخطة خلال موسم الصيف، الأمر الذي جعل منها نقطة موازية للجهود التي مارستها لجنة التوفيق الفلسطينية والولايات المتحدة لترغيب إسرائيل في الموافقة على عودة جوهرية للاجئين، وترغيب العرب في عملية إعادة توطين منظمة للاجئين في بلادهم.

خلال عملية حوريف (Operation Horev)، فيما بين 22 ديسمبر 1948 و6 يناير 1949، حاولت قوات الدفاع الإسرائيلية تدمير الجيش المصري في القطاع والاستيلاء على المنطقة. وقد شملت العملية الدفع بطوابير من المدرعات الإسرائيلية إلى عمق سيناء، بيد أن العملية قد صادفها نجاح جزئي فقط؛ حيث أدى فرض وقف إطلاق النار دولياً في 7 يناير، إلى وقف عملية الانقضاض، والتي كانت تتقدم بشكل سريع. وقد تمكنت القوات المصرية (بشق الأنفس) من التمسك بأغلب أراضي القطاع. ومع انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من سيناء

إلى الحدود الدولية، تحت ضغط القوى العظمى، أعاد المصريون مد خطوطهم للاتصالات والإمداد مع القطاع الذي بقي بين أيديهم.

بيد أن وضع الجيش المصري شبه المحاصر لمدة طويلة ظل غير مريح خلال الأشهر التالية. وعلى الرغم من جهود الإغاثة الدولية، ظل لاجئو القطاع (200 ألف إلى 250 ألفاً) الذين لم ترغب مصر في استيعابهم، ورفضت إسرائيل عودتهم إليها، عبئاً ثقيلاً على كاهل السلطات المصرية. هل كان التمسك بالقطاع يستحق كل هذا؟ وفقاً للمسؤولين الإسرائيليين فإنه بحلول شهر مارس كان المصريون يرون أنه لا يستحق. وقد اعتقد ساسون، الذي كان على اتصال مستمر معهم في باريس، أن مصر أرادت الجلاء عن القطاع. وفي هذا الخصوص كان شاريت قلقاً من أن يحاول المصريون نقل القطاع للأردنيين. ومن جانبه اقترح ديفيد هوكوهين، عضو الكنيست عن حزب ماباي، أن الأمر يستحق أن تستولي إسرائيل على المنطقة، حتى وإن كان ذلك يعني زيادة حجم الأقلية العربية في الدولة. ومن جانبه، وعلى الرغم من إدراكه للثمن، ذهب شاريت إلى أن إسرائيل ستحصل في تلك الحالة على قطعة أرض إستراتيجية، كما أنه يمكنها «تقديم استيعابها لـ 100 ألف لاجئ على أنه مساهمة جوهرية من جانبها ... لحل مشكلة اللاجئين بأكملها، وتخلص نفسها بشكل نهائي من جميع ضغوط الأمم المتحدة في هذا الخصوص»⁽³⁷⁾.

نوقشت الفكرة بشكل رسمي خلال الاجتماعات التشاورية في شهر أبريل، والتي اتصلت بالإعداد لمؤتمر لوزان. وفي 12 أبريل ذهب ساسون إلى أن عدد سكان القطاع يبلغ إجمالاً ما يقرب من 140 ألف عربي؛ أما الرقم الشائع الذي يقدر العدد بـ 240 ألفاً فإنه مبالغ فيه. ورأى يادين أن الاستيلاء الإسرائيلي على القطاع في ظل الظروف السائدة سيكون بمنزلة «كارثة»، ووفقاً له فقد كانت هناك ثلاثة احتمالات: تحويل القطاع إلى شكل من أشكال الحكم الذاتي تحت حماية مصرية - إسرائيلية، والذي مثل في رأيه «الحل الأمثل»؛ أو استيعاب القطاع داخل إسرائيل؛ أو أن «يذهب العرب القاطنون في المنطقة إلى مكان آخر وتحصل إسرائيل على الأرض»⁽³⁸⁾.

لم تسفر المناقشات عن قرار. وفي تقرير له من القدس بتاريخ 13 أبريل، عبر أثريدج عن اعتقاده بأن إسرائيل لن تستولي على القطاع - الذي يقطنه وفقاً له 240 ألف لاجئ و100 ألف محلي - إذا ما كان ذلك يعني أن تستوعب كل سكانه. غير

أنه علم بعد أيام قليلة أن بن غوريون أيد فكرة استيعاب إسرائيل للقطاع بسكانه (على الرغم من ذلك). وبدا أنه قد اقترح كذلك السماح للاجئي غزة بالعودة إلى قراهم الأصلية⁽³⁹⁾.

تناغمت فكرة خطة غزة مع خطة السلام التي كان يجري التفاوض حولها سرا آنذاك مع الملك عبدالله. حيث أكد الأخير على حاجة الأردن إلى منفذ على البحر عبر غزة أو عكا. وفي هذا السياق فإن نقل مصر - التي لم تكن على علاقة صداقة بالأردن - غزة إلى إسرائيل يمكن أن يُسهل من التوصل إلى صفقة يمكن أن تشمل توفير منفذ للأردن على البحر، ومع ذلك فقد كانت هناك مدرسة فكرية في إسرائيل تعارض «التآمر» مع عبدالله ضد مصر⁽⁴⁰⁾.

اتضحت الأمور إلى حد ما يوم 22 أبريل خلال الاجتماع التشاوري الأخير قبيل انعقاد مؤتمر لوزان. كان ساسون متحمسا للتوصل إلى صفقة مع عبدالله، وأيد فكرة نقل قطاع غزة إلى الأردن، ومن جانبه دعا بن غوريون لتوخي الحذر من التسرع في اتخاذ قرار، وهو ما عقب عليه شلواح قائلا إن المسألة ستُطرح بالتأكيد خلال المفاوضات الوشيكة. وقد رد بن غوريون على ذلك قائلا بأنه إذا ما نُقل القطاع إلى إسرائيل «فإننا لن نرفض ذلك، وحينئذ سنأخذه بالتأكيد بكل سكانه. ولن نطردهم». لكن شلواح، وعلى خلاف ما ذهب إليه ساسون، كان متخوفا من أن تنقل مصر غزة إلى السيطرة الأردنية من خلال صفقة لن يكون لإسرائيل أي قدرة على منعها. وقد عارض شلواح تلك الصفقة لأنها - إذا ما رُبِطت الضفة الغربية بالقطاع عبر ممر أرضي على النحو الذي تطالب به الأردن - سوف «تعزل» النقب عن باقي إسرائيل. ومن جانبه ذهب شاريت إلى أن الحرب جعلت قادة اليسوف يفكرون كثيرا فيما يتصل بالأرض، وقليلًا فيما يتعلق بالسكان: «لقد أسكرنا النصر والتوسعات الأرضية». وعارض فكرة الإقدام على «ابتلاع 150 ألف» عربي رافضا لكل من دمج القطاع في إسرائيل أو الهيمنة المشتركة المصرية - الإسرائيلية عليه. فوفقا له فإنه في اللحظة التي ستصبح فيها إسرائيل مسؤولة عن القطاع سيضغط لاجئوه من أجل السماح لهم بالعودة إلى منازلهم الأصلية. كذلك عارض ليفشيتز، عضو لجنة النقل، دمج إسرائيل القطاع، في الوقت الذي كان يضغط فيه من أجل ضم كل من قلقيلية وطولكرم، اللتين

تضمن فقط «20 ألف عربي». وأخيرا فإن شاريت عارض - مثله في ذلك مثل شلواح - فكرة سيطرة الأردن على القطاع⁽⁴¹⁾.

كان أثيريدج متحمسا لفكرة غزة وبدأ في وصفها بـ «خطة»؛ حيث رأى فيها بابا خلفيا لتنفيذ درجة ما من العودة للوطن، والإبقاء على محادثات السلام في لوزان جارية. وقد أخطر أثيريدج إيتان بأنه كان متأكدا

أن المصريين لا يرغبون في الاحتفاظ بها، وأنه شخصيا كان من مؤيدي منح غزة لإسرائيل... إذا ما كان ذلك يشمل اللاجئين. وأنه يشعر بأنه بقبول إسرائيل لهؤلاء اللاجئين، المقدر عددهم ما بين 150 ألفا و200 ألف، فإنها تكون قد قدمت إسهامها تجاه حل لمشكلة اللاجئين⁽⁴²⁾.

ولكن هل كان من الممكن انقياد المصريين بسهولة وراء ذلك؟ توافر مؤشر مبدئي على الإجابة مطلع شهر مايو. ذكر مسؤول أردني في لوزان أن مصر كانت تفضل إعطاء القطاع إلى إسرائيل بدلا من الأردن، غير أنه كان من الأرجح أن مصر كانت تفضل البقاء في القطاع «وَألا تعطيه لأحد»⁽⁴³⁾.

كان من شأن البرقية التي أرسلها إيتان إلى تل أبيب في 2 مايو أن تحرك الموضوع. اجتمع مجلس الوزراء في اليوم التالي وقرر أنه «في حالة اقتراح دمج قطاع غزة بكل سكانه في إسرائيل، فإن ردنا سيكون إيجابيا». وقد كان شاريت معارضا لذلك حيث قال إن إسرائيل «لم تنضج بشكل كاف يسمح لها باستيعاب ثلاثمائة ألف عربي، أنا أرى في ذلك كارثة». غير أن بن غوريون استند إلى أسباب جيوبوليتيكية لجمع الأغلبية حول القرار، وقد امتنع شاريت عن التصويت⁽⁴⁴⁾. وفي 20 مايو، عقب إخطار أثيريدج بأن إسرائيل «ستطالب» بالقطاع ولكنها لن تضغط في هذا الاتجاه في حال «رفضت مصر» - اقترحت إسرائيل رسميا على لجنة التوفيق الفلسطينية أن تُمنح القطاع قائلة: «نحن سنكون مستعدين لقبول... كل العرب الموجودين في منطقة غزة، سواء كانوا لاجئين أم سكانا محليين، كمواطنين في إسرائيل». وقد ألزمت إسرائيل نفسها بـ «إعادة توطينهم وتأهيلهم»، وأعادت التأكيد على هذا المقترح مجددا في 29 و31 مايو⁽⁴⁵⁾.

وأن تساعد إسرائيل على النجاة من الشرك الذي يمثله موضوع اللاجئين. أما إسرائيل فإنها، لأسباب تتصل بالوحدة الداخلية والديبلوماسية، فلم يكن في مقدورها أن تظهر نفسها على أنها مصدر الفكرة أو أنها تواقه بشدة لوضع يديها على القطاع، خشية من أن يؤدي ذلك إلى نفور المصريين. وفضلا عن ذلك فإن طرح إسرائيل للخطة وتحمسها لها كان يتضمن في ثناياه استعدادها وقدرتها على استيعاب ما يقرب من 200 ألف لاجئ إلى 250 ألفا. وإذا ما فشلت الخطة فإنه من المتوقع أن تتجدد الضغوط من قبل الأمريكيين والأمم المتحدة عليها للقيام بـ «إملاء» أو خطوة في طريق إعادة التوطين، مستندة في ذلك إلى ما أبدته إسرائيل من حماس وقدرة على إعادة عدد كبير من اللاجئين (الأمر الذي حدث بالفعل). من جانبه، لم يرغب أثيريدج بشكل ظاهر في أن يُنظر إليه على أنه مَنْ أعد خطة وعدت بتوسيع دولة إسرائيل، أو خطة فاشلة. وفي مطلع شهر يونيو، وبالإضافة إلى إنكاره إعداد الخطة، بدأ أثيريدج يربط ما بين التنازل المصري عن القطاع والحصول على تعويضات في مجال الأرض من إسرائيل⁽⁵¹⁾. وقد تزايد نفور أثيريدج من لصق الخطة به مع تبلور المعارضة المصرية لها وتساؤل احتمالات تنفيذها. لا أحد يرغب في الربط بينه وبين شيء لن يبدأ أبدا.

خلال الاتصالات الأولية متعددة الأطراف حول هذا الموضوع لم يكن واضحا الربط الأمريكي بين تنازل مصر عن القطاع وحصولها على تعويضات في أرض النقب (من الممكن أن تكون في الطرف الشمالي من خليج العقبة)، وكان ظهوره في نهاية مايو ومطلع أبريل يعود بشكل كبير إلى عدم الاهتمام المصري الواضح بالمقترح الأصلي. وربما يرجع كذلك إلى المؤشرات الصادرة عن بريطانيا، التي كانت تشجع مبدأ «المعاملة بالمثل»، الأمر الذي نبع من رغبة بريطانيا في الحصول على ممر أرضي بين قناة السويس - تحت الإدارة البريطانية - وكل من الأردن والعراق اللذين وُجِدت فيهما قوات بريطانية وارتبطتا بمعاهدة دفاع مع لندن⁽⁵²⁾. وقد اتفقت واشنطن مع وجهة النظر البريطانية الخاصة بأنه من مصلحة الغرب إيجاد تواصل أرضي بين العالم العربي وإقامة ممر أرضي عبر النقب بين مصر والأردن.

عارضت مصر منذ البداية خطة غزة: ففي الظروف التي سادت آنذاك كان الأمر يتضمن إقامة سلام منفصل مع إسرائيل. وقد أخبر رئيس الوفد المصري في لوزان، عبد المنعم مصطفى، ساسون في الأول من يونيو أن «مصر لن ترفض التخلي

عن غزة فقط، بل إنها ستطلب بحسم الحصول على النقب الجنوبي»⁽⁵³⁾. وقد أخطرت القاهرة بعد أيام قليلة «أن الحكومة المصرية ترى المقترح على أنه مقايضة رخيصة». وقد وصف السفير المصري في واشنطن العرض بأنه «تبادل حياة الناس مقابل الأرض»، أو كما أوضح المندوبون العرب للمسؤولين البريطانيين في لوزان من «أنه من الخطأ مقايضة الأرض باللاجئين»، وأنه إذا ما أراد الإسرائيليون القطاع فإن عليهم تعويض العرب بالطريقة نفسها (الأرض)⁽⁵⁴⁾.

على الرغم من عدم تحمس مصر للخطّة، فإن ذلك لم يعن القضاء عليها، حيث كانت الشيء الوحيد المتاح خلال شهري مايو ويونيو. وانطلاقاً من الرد المصري وافق بن غوريون، في 6 يونيو، على تعويض مصر بقطاع أرضي بالحجم نفسه على طول الحدود في النقب الشمالي. ومع ذلك تشكك بن غوريون في إمكانية «أن يحظى هذا المقترح بموافقة عربية».

أوضح إيتان أنه عندما تقدم بالمقترح إلى عبد المنعم مصطفى بعد مرور أيام قليلة، فإن الأخير «لم يهتم كثيراً للفكرة». وأضاف إيتان: «أنا كذلك لم أكن أعتقد أن الحكومة المصرية ستتوقف كثيراً أمام المقترح. فما الذي يدعو مصر إلى التنازل عن ساحل قطاع غزة الخصب في مقابل صحراء تقع في منطقة ما بين رفح والعوجة؟!»⁽⁵⁵⁾. غير أن الولايات المتحدة استمرت في اعتقادها أن الخطّة «ربما مثلت المفتاح الذي يمكن من خلاله تسوية المشكلة»، ومن ثم فإنها فكرت في الإعداد لمفاوضات رسمية إسرائيلية - مصرية مباشرة، تطرح خلالها صورة من صور خطة غزة بشكل موسع. وعلى حين وافقت إسرائيل على الفكرة، مقترحة أن تجرى المفاوضات في نيويورك⁽⁵⁶⁾، اعترضت مصر، مما دفع بالولايات المتحدة إلى طلب مساعدة بريطانيا في إقناع مصر بالتفاوض⁽⁵⁷⁾.

عُيّن إيبان لقيادة المفاوضات التي أُعد لها مع المصريين. ووفقاً له فإن النتيجة الإيجابية لتلك المفاوضات سيكون من شأنها «توجيه ضربة قاسية لمشكلة اللاجئين» التي رأى فيها الجميع «لعنة لوزان»، بيد أنه اعترف بأن مصر ربما تواجه مشكلات داخلية وعربية إذا ما وافقت على التنازل عن أرض إلى إسرائيل. وبشكل ظاهر، فإنه كان يسعى إلى أن تؤدي الولايات المتحدة نوعاً من دور الوساطة، غير أن أتشيون رفض الفكرة⁽⁵⁸⁾.

وقد فسرت واشنطن التأخر المصري في قبول الخطة بقولها إن إسرائيل تعاملت مع الأمر بطريقة خرقاء، «مركزة دائما على الجانب المتصل بالأرض وليس على اللاجئين، وهو ما جعل الأمر أكثر صعوبة من أن يقبله المفاوضون المصريون»، وقد اتفق إيبان مع هذا التفسير⁽⁵⁹⁾.

هدف الطرح الأمريكي لفكرة «التعويض» الأرضي من قبل إسرائيل بشكل كبير، إلى موازنة صورة مقايضة «الأرض مقابل اللاجئين» التي تضمنها المقترح الأصلي. ولقد دفع الأمريكيون بفكرة التعويض إلى الحد الذي دفع المصريين إلى الاعتقاد - أو أنهم ادعوا الاعتقاد - أن الولايات المتحدة لن تسمح بانسحاب مصر من القطاع من دون الحصول على تعويض. أما على الجانب الإسرائيلي فقد ذهب الفكر السائد إلى أن الاتفاق على استيعاب مئات الآلاف من العرب مثل تعويضا كافيا مقابل الحصول على القطاع، ومع ذلك فقد أبدت استعدادا لتعويض مصر بشريحة من صحراء النقب القاحلة إذا كان ذلك ثمن السلام وتجاوز مصر لمسألة الكرامة⁽⁶⁰⁾.

خلال شهر يوليو، وفي وقت تعرضت فيه أعمال مؤتمر لوزان إلى الركود، وبناء على تعليمات بيفن، أعدت إدارة الشرق بوزارة الخارجية البريطانية خطة معدلة للتوصل إلى تسوية شاملة مثلت «خطة غزة» أحد عناصرها البارزة؛ كما تضمنت فكرة التعويض. فمن وجهة النظر البريطانية، شكل تحقيق اختراق فيما يتصل بغزة أمرا أساسيا لتحقيق النجاح في لوزان. ووفقا للخطة المعدلة فإن إسرائيل يمكن أن تحصل على غزة إذا ما قامت بتعويض «العرب» بالأرض، وضعت «ضمانات» تتصل بمعاملة إسرائيل المستقبلية مع لاجئي غزة، بما في ذلك السماح لهم بالعودة إلى ديارهم الأصلية.

مزج البريطانيون في خطتهم بين الفكرة الإسرائيلية الرئيسية وأفكار أخرى طرحت في لوزان للتوصل إلى حل سياسي يتصل بالأرض. وتمثل جوهر الخطة البريطانية في ضمان مصالح الدولة الهاشمية الموالية لها، الأردن، أكثر منه لضمان مصالح مصر، فوفقا للخطة: «إذا ما اتخذ التعويض شكل مكافأة للأردن أو الأردن ومصر بجزء من، أو كل، النقب الجنوبي، مما يوفر جسرا أرضيا بين مصر والأردن»، يلزم أن تحصل إسرائيل على حرية الوصول إلى البحر الأحمر. وبشكل مماثل، يلزم أن يكون للعرب طريق للوصول إلى البحر المتوسط عبر غزة وحيفا. «أما إذا ما

تسوية مشكلة اللاجئين

جرى تبني حل آخر فيما يتصل بالنقب الجنوبي، فإنه يلزم مع ذلك ضمان حرية الاتصال والتواصل بين مصر والأردن». ونادت الخطة كذلك بدمج الضفة الغربية التي يسيطر عليها الجيش العربي في الأردن، وتقسيم القدس مع وجود إشراف دولي على الأماكن المقدسة، وتقاسم إسرائيل والدول العربية لمياه نهري الأردن واليرموك، وإقامة ميناء حر في حيفا يمكن من خلاله تصدير البترول العراقي⁽⁶¹⁾.

وافق أتشيون على الجانب الأكبر من المقترح البريطاني. أدركت الخارجية الأمريكية أن «الاتصال الأرضي» بين الأردن ومصر كان ذا أهمية كبرى للدول العربية، كما وافقت على كل من تقسيم القدس و«الرغبة في ضم فلسطين العربية [الشرقية] إلى الأردن». (يُذكر أن أثريدج كان قد ركز لفترة طويلة على أنه بالنسبة إلى العرب مثل النص على أن يكون هناك جسر أرضي بين مصر والأردن نقطة سياسية كبرى وليس مجرد إشباع «للمفاهيم الإستراتيجية». فالعالم العربي يريد استمرارية أرضية؛ وأن «إسفيناً» في شكل السيطرة اليهودية الكاملة على النقب قد يتسبب في «احتكاك أبدي» في الإقليم). كذلك فهتمت واشنطن أن إنشاء ممر أرضي بين الأردن ومصر شكل مصلحة بريطانية كبرى. واتفقت واشنطن على أن خطة غزة تحمل في طياتها، أكثر من أي شيء آخر، الأمل في تحقيق إنجاز جوهري في لوزان. وفي هذا الخصوص قال مكغي: دمج إسرائيل لقطاع غزة ولاجئيه الـ 230 ألفاً هو «أكثر الأشياء أهمية التي يمكن السعي إلى تحقيقها». فهو أكثر أهمية حتى من طبيعة التسوية المتصلة بالأرض [بين إسرائيل والدول العربية]»، وفي حالة الاتفاق بين مصر وإسرائيل فإنه يمكن «دفع العرب إلى توطين ما تبقى من لاجئين»⁽⁶²⁾.

كان لدى سير جون تروتيك، رئيس مركز الاستخبارات البريطاني الإقليمي في القاهرة (المكتب البريطاني للشرق الأوسط)، اعتراض واحد على الموقف البريطاني - الأمريكي المشترك، فقد رأى أن التعويضات الأرضية يجب تقديمها لمصر وليس للأردن:

يلزم علينا الأخذ في الاعتبار الحساسية [المصرية] التي وإن كانت طفولية، فإنها حقيقة قائمة... فقطاع غزة يمثل الرصيد الوحيد الذي حصلوا عليه من الحملة العسكرية... ولن ينظروا إلى ذهاب جنوب النقب إلى الأردن باعتباره تعويضاً⁽⁶³⁾.

لم تكن صحيحة». حيث تعتقد إسرائيل الآن أن هناك ما يقرب من 211 ألف لاجئ بالإضافة إلى 65 ألف ساكن أصلي في القطاع؛ ولا يمكنها أن تستوعب مثل هذا الرقم الإجمالي. وفضلا على ذلك كانت إسرائيل تخشى من أن ينتقل لاجئون آخرون، موجودون في لبنان وسورية والضفة الشرقية، إلى القطاع قبل دمجهم على أمل استخدامه كنقطة انطلاق للعودة إلى ديارهم. وأضاف شاريت أنه يلزم على إسرائيل أن تحدد العدد الأقصى من العرب الذين يمكنها استقبالهم مع القطاع، وإلا فإنه، من الناحية العملية، سيصبح الالتزام من دون قيد. وحول هذه النقطة اجتمع كل من شاريت، وبن غوريون، وكابلان، وليفشيتز في مطلع شهر أغسطس ووضعوا الحد الأقصى عند «200 ألف». كما صدرت التعليمات للديبلوماسيين بأن «يذكروا» في لقاءاتهم أن إسرائيل لن تأخذ «عددا غير محدد» من لاجئي غزة⁽⁶⁶⁾.
أما فيما يخص التعويض الأرضي، فقد تضمنت تعليمات شاريت للديبلوماسيين رفض الفكرة «بقوة»، غير أنه أضاف:

إذا ما وصلت الأمور إلى مرحلة التطبيق العملي، وبدا من الضروري التخلي عن الموقف الرافض تماما، فسيكون من الممكن مناقشة تعديلات/تغيرات في الحدود في النقب الشمالي، في كل من الشرق والغرب، وذلك لمصلحة كل من شرق الأردن ومصر، ولكننا لن نكون مستعدين لمناقشة أي تنازلات بأي حال من الأحوال في النقب الجنوبي، بما في ذلك إيلات.

(وقد اعترض إيتان على ذلك، مؤيدا تقديم تنازل في النقب الجنوبي، إذا ما كان ذلك سيحقق السلام مع مصر، واستخف بالأهمية الإستراتيجية لإيلات). وذهب شاريت إلى أنه يتعين على إسرائيل اتخاذ قرار إما بالموافقة على استيعاب كل سكان غزة العرب الـ 300 ألف «في مقابل» دمج القطاع، ولكن من دون تقديم أي تنازلات أرضية؛ أو أن تقبل باستيعاب جزء من سكان القطاع وتقدم تنازلات أرضية. وفي النهاية رأى شاريت أنه ربما يكون من الأفضل ترك الوضع القائم في غزة على ما هو عليه⁽⁶⁷⁾.

على مدار شهر يوليو استمر المسؤولون الأمريكيون والإسرائيليون في مناقشة الخطة. غير أنها من الناحية العملية كانت قد ماتت نتيجة لـ «الفيديو» المصري. وما

إننا نواجه أزمة لا يمكن مقارنتها بما حدث سابقا. إن المحاولة الماهرة التي تجري لإبعاد الرئيس عنا هي أقرب ما تكون إلى النجاح من أي وقت مضى، بسبب الجانب الإنساني لوضع اللاجئين، فضلا على اعتقاده القوي بأن «إيلاء» من جانبنا تمثل شرطا ضروريا لاقتناع العرب بالموافقة على إعادة التوطين ولإقدام الكونغرس على التصويت لمصلحة التمويل. وربما كان علينا أن نواجه الاختيار بين بعض التعديل لمبدأ عدم العودة قبل السلام، وصدع واسع النطاق في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁷⁴⁾.

لم يختلف تقييم ساسون للموقف من لوزان بشكل كبير عن تقييم أثيريدج؛ حيث كتب في منتصف شهر يونيو أنه كان يشعر بالأسف على قدومه. وعلى الرغم من جمال المدينة واعتدال الطقس وفخامة الفندق (البوريفاج)، فإن الوفد كان قد جاء لصنع السلام، وبعد مرور شهرين لم يتمكن من التقدم «خطوة واحدة» لتحقيق هذا الهدف. وفضلا على ذلك، كتب ساسون: «لا توجد أي فرصة لتحقيق مثل هذا التقدم في المستقبل، حتى لو قررنا البقاء في لوزان عدة أشهر ... فمحادثات لوزان غير مثمرة ومحكوم عليها بالفشل».

وقد شرح ساسون أسباب ذلك - وتجدر ملاحظة ترتيبه للأولويات - على النحو التالي:

أولا، يعتقد اليهود أنه من الممكن تحقيق السلام من دون دفع أي ثمن، كبير أو صغير، حيث إنهم يرغبون في تحقيق: (أ) تنازل العرب عن كل المناطق التي تحتلها إسرائيل اليوم؛ (ب) موافقة العرب على استيعاب كل اللاجئين في الدول العربية المجاورة؛ (ج) الموافقة العربية على تعديل الحدود الحالية في الوسط والجنوب ومنطقة القدس لمصلحة إسرائيل فقط... الخ.

وكتب ساسون أن اللاجئين أصبحوا:

كبش فداء. لا يعيرهم أحد اهتماما، ولا يستمع أحد إلي مطالبهم، أو تفسيراتهم أو مقترحاتهم. ولكن الجميع يستغلون مشكلتهم لأهداف لا صلة لها غالبا بمطالب اللاجئين أنفسهم.

تسوية مشكلة اللاجئين

الساعة إلى الوراء» خاصة في ضوء زيادة عدد السكان في يشوف بنسبة 50 في المائة منذ النزوح الجماعي الفلسطيني؛ حيث تدفق المهاجرون إلى إسرائيل بمعدل «800 فرد يوميا». كما بحثت اللجنة في إمكانيات توفير فرص العمل وناقشت فرص القيام بمشروعات تنمية إقليمية لمصلحة اللاجئين⁽¹⁰¹⁾.

حتى قبل صدور تقرير اللجنة الفنية، قامت لجنة التوفيق الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية بطرح فكرة إنشاء «بعثة متابعة اقتصادية» تكون مهمتها الرئيسة التركيز على مشاريع التنمية الإقليمية التي يمكنها أن توفر وظائف للاجئين. وقد أنشئت بالفعل تلك البعثة رسميا في 23 أغسطس وترأسها غوردن كلاب، باعتبارها لجنة فرعية (شأنها في ذلك شأن اللجنة الفنية) للجنة التوفيق الفلسطينية تحت القرار 194. وقد وعدت الولايات المتحدة أن تمويل مثل تلك المشروعات سيكون أمريكيا بشكل رئيسي، وأن الفرضية الرئيسية التي تستند إليها تتمثل في توفير حل يقوم على توطين اللاجئين في البلاد العربية عوضا عن عودتهم إلى ديارهم⁽¹⁰²⁾. أجرت بعثة المتابعة الاقتصادية، التي اتخذت من بيروت مقرا لها، زيارات للإقليم منذ منتصف شهر سبتمبر، وقدمت تقريرا مرحليا عن أعمالها إلى لجنة التوفيق الفلسطينية والجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر من العام نفسه.

كانت بعثة المتابعة الاقتصادية مجرد واحدة من بين العديد من الأجهزة الاقتصادية الدبلوماسية التي أسست خلال الفترة من عام 1949 حتى عام 1956 بهدف الإبقاء على مشكلة اللاجئين حية وموضع اهتمام دولي. وكما كانت الحال بالنسبة إلى اللجنة الفنية، لم يكن لنتائج عمليات التقصي التي قامت بها بعثة المتابعة الاقتصادية وتوصياتها أي تأثير على الإطلاق. فقد استمرت مشكلة اللاجئين كما كانت عليه، مشكلة سياسية، والتحسن الاقتصادي في هذا الصدد كان لا بد أن يسبقه التوصل إلى تسوية سياسية.

مع مرور الوقت واستمرار الوضع على ما هو عليه، ازدادت السياسات العربية والإسرائيلية تشددا. كما أدى التدفق الضخم للمهاجرين اليهود على إسرائيل إلى الاستبعاد المتزايد لأي إمكان لعودة اللاجئين. فلن تكون العودة الحقيقية والضخمة للاجئين أمرا ممكنا إلا بتدمير الدولة اليهودية وموت أو طرد سكانها، وفي المقابل ظل احتمال إعادة توطين اللاجئين في البلاد العربية إمكانية مطروحة على مدار الأعوام،

على الرغم من أنه يتطلب مبالغ ضخمة من الغرب. ومع ذلك عارضت الدول العربية مثل هذه العملية أساساً لأسباب سياسية؛ حيث نظرت إلى عودة اللاجئين على أنها حل «عادل»، كما أنه حل يمكن أن يساعد في إضعاف الدولة العبرية التي استمر العرب في معارضتهم لوجودها. وفضلاً عن ذلك كانت الدول العربية راغبة في التخلص من عبء اللاجئين لأسباب داخلية، حيث كانوا يخافون من إمكانية تحول اللاجئين إلى طابور خامس مضطرب. كذلك فإنه في الوقت الذي أعاقته فيه إسرائيل العودة، مثل بقاء اللاجئين في ظروف مزرية سلاحاً سياسياً ضد إسرائيل.

بالعودة إلى الوراء، يمكن القول إن أفضل الفرص، وربما الفرصة الوحيدة، لحل مشكلة اللاجئين، إن لم يكن للتوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط، قد ضاعت في لوزان. غير أن التعارض الجوهرى بين المواقف المبدئية، فضلاً على عدم استعداد الطرفين للتحرك، والتحرك بسرعة، تجاه حل وسط (وهو الأمر الذي نتج عن الموقف العربى الرافض والشعور بالمهانة؛ وثمل إسرائيل بنشوة النصر واحتياجاتها المادية التي نبعت بشكل كبير من تدفق المهاجرين اليهود إليها)، كل ذلك ألقى على المؤتمر بظلال قائمة منذ البداية. أما الضغط الأمريكى على كلا الطرفين، الذي افتقر إلى القوة والتصميم، فإنه فشل في تحريك موقف اليهود أو العرب. وفيما يتصل بعرض الـ «100 ألف» فإنه كان نموذجاً تقليدياً لما يعرف بـ «القليل جداً الذي يتم عرضه بشكل متأخر جداً». أما خطة غزة فإنها لم يكن من الممكن البدء فيها، أخذاً في الاعتبار هزيمة مصر في الحرب، والتوسع الذي انتهت الدولة اليهودية للتو من تحقيقه، فضلاً عن التنافس المصرى - الأردنى. وربما كان من الممكن أن توافق على الخطة مصر وحدها، وهو الأمر الذي كان من المستحيل لها القيام به وهي جزء من تحالف عربى تديره عادة المكونات الأكثر تطرفاً فيه (وكان ذلك هو مفتاح التحركات العربية).

وهكذا، انتهى مؤتمر لوزان في 12 سبتمبر من دون التوصل إلى نتيجة، مما أدى إلى إغلاق ملف اللاجئين بشكل محكم. وكان مؤتمر لوزان على الأرجح آخر فرصة لتسوية صراع الشرق الأوسط سلمياً.

الخاتمة

شن العرب الفلسطينيون الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى في العام 1948، بعد رفضهم قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة واندفاعهم في عمليات عسكرية هدفت إلى منع قيام دولة إسرائيل. كانت هذه الحرب. وليس أي مشروع يهودي أو عربي، هي التي ولدت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

بيد أن تشريد العرب من فلسطين أو المناطق التي كانت مخصصة منها لقيام الدولة اليهودية، كان أمراً متضمناً في الأيديولوجية الصهيونية أو راجعاً، بشكل مصغر، إلى التطبيق الصهيوني العملي منذ انطلاق المشروع. فالطرد التدريجي للمزارعين المستأجرين، على الرغم من أنه كان بأعداد صغيرة نسبياً، خلال العقود الخمسة الأولى لشراء الصهاينة للأراضي واستيطانهم فيها، نبع بشكل طبيعي من -

«إن ذكريات العام 1948 والعقود التالية من الإذلال والحرمان في مخيمات اللاجئين ستقود في نهاية المطاف إلى تحويل أجيال من الفلسطينيين إلى إرهابيين ناشطين أو محتملين»

المؤلف

الخاتمة

ساعدت القيادة العربية، داخل فلسطين وخارجها، على الأرجح في التعجيل من الهرب، فعلى الرغم من معارضتها العقائدية أو المبدئية للنزوح الجماعي، فإنها كانت غير موحدة وغير فعالة، كما أنها منذ البداية لم تتخذ قراراتها بشكل يستند إلى سياسة محددة أو متناغمة، ولم تقدم للجماهير إرشادات عامة للسلوك الذي يلزم اتباعه، خاصة خلال شهر أبريل الحاسم. وعلى الرغم من أن السجلات غير مكتملة في هذا الصدد، فإنها تُظهر ارتباكاً واسع النطاق وأهدافاً متباينة، و«سياسة» متغيرة من أسبوع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. لم تكن هناك سلطة مركزية تدير هذا الملف، ولم تظهر بشكل واضح أي «سياسة» عامة.

خلال الأشهر التي سبقت أبريل، خاصة مارس، أثار فرار الطبقات المتوسطة والعليا من المدين موجة تنديد من قبل اللجان الوطنية المحلية، فضلاً على اللجنة العربية العليا (في حين كان أعضاء في اللجان أنفسهم، وعائلاتهم، يفرون من ديارهم أو كانوا بالفعل يعيشون في الخارج). غير أنه لم يُبذل إلا القليل لمنع عملية الفرار. كانت الحال كذلك بالنسبة إلى الدول العربية المحيطة والتي لم تقم إلا بالقليل، قبل نهاية شهر مارس، لإعاقة دخول الفارين إلى أراضيهم. فقد تسرب أفراد الطبقة الغنية والمتوسطة إلى نابلس، عمان، بيروت، القاهرة شيئاً فشيئاً ولم يكونوا من المعوزين؛ وبدا الأمر على أنه تكرار للنزوح الذي حدث في الفترة من 1936 - 1939. ولم تُقدم أي دولة عربية بشكل عملي على إغلاق حدودها، على الرغم من أنه في نهاية شهر مارس عملت كل من سورية ولبنان على تقليص حاد لعدد التأشيرات التي يجري إصدارها. ومن جانبهم كان آل الحسيني على الأرجح سعداء لرؤية العديد من العائلات المرتبطة بالمعارضة ترحل من فلسطين. كما أن اللجنة العربية العليا، التي كان أغلب أعضائها مبعثرين في الخارج، لم تصدر أي إدانات قوية وصريحة وعلمية لهذا النزوح الجماعي، على الرغم من مناشدتها بين الفينة والأخرى الذكور في سن القتال البقاء، أو العودة والانخراط في القتال⁽³⁾. على المستوى المحلي حاولت بعض اللجان الوطنية (على سبيل المثال في حيفا والقدس) فضلاً على عدد من القادة العسكريين المحليين وقف النزوح الجماعي، ووصل الأمر إلى حد تشكيل محاكم شعب لمعاقبة المخالفين، فضلاً على التهديد بمصادرة

أملك من رحل. ومع ذلك بدت هذه الجهود لفرض وضع معين ضعيفة وعشوائية، كما ثبت إلى حد كبير أن الإجراءات التي اتُخذت لا طائل من ورائها؛ حيث مكنت الرشوة من التغلب على كل التعليمات. كانت لدى رجال الميليشيات والعناصر غير النظامية مصلحة في تشجيع عمليات الفرار - كانوا في حاجة إلى المنازل كمقارٍ لهم، كما أن تلك العمليات كانت مصدرا للحصول على الأموال (دفع الراحلون أموالا من أجل «حماية» منازلهم الخاوية، في وقت تم فيه نهب المنازل المهجورة وابتزاز الأموال من الراحلين).

فيما يتصل بالفترة الممتدة طوال شهري أبريل ومايو، والتي شهدت بداية المرحلة الرئيسية في الرحيل الجماعي، لم أجد أي دليل يُظهر أن اللجنة العربية العليا أو القادة العرب خارج فلسطين أصدرت تعليمات صريحة للسكان، سواء عبر المذيع أو غير ذلك من السبل، تحثهم على الفرار، ومع ذلك استمر إجلاء النساء والأطفال وكبار السن من بعض المناطق، كما صدرت التعليمات لقرى بعينها بالرحيل برمتها. فضلا على ذلك يبدو أن مؤيدي المفتي قد أمروا أو شجعوا على الفرار تنفيذا لحسابات سياسية، معتقدين أنهم كانوا يقومون بما كانت اللجنة العربية العليا ترغب في أن يقوموا به. وقد قدمت حيفا مثلا موضحا على ذلك. فعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن يكون الحسيني أو أعضاء اللجنة العربية العليا خارج فلسطين قد أعطوا أوامر للقيادة العربية في حيفا في 22 أبريل بتفضيل الرحيل على الاستسلام، فإن المؤيدين المحليين للحسيني بقيادة الشيخ مراد بادروا بالتأكيد بإصدار تلك الأوامر، وكانوا على الأرجح مدفوعين في ذلك بالخوف من أن البقاء في يافا يمكن أن يتم تفسيره على أنه قبول بالحكم اليهودي وأنه «خيانة»، كما قدروا أن الوضع الفلسطيني المزري الذي سينتج عن النزوح الجماعي، قد يزيد من الضغط على الدول العربية للتدخل. لقد اعتقد القادة المحليون وأعضاء اللجنة العربية العليا أن الإجلاء كان أمرا مؤقتا ستعقبه سريعا عودة ضخمة. وعلى أي حال، فإن اللجنة العربية العليا شجعت النزوح الجماعي المستمر بعد وقوعه. وقد قدمت حالة حيفا من نهاية شهر أبريل إلى أوائل مايو مثلا واضحا على تضارب وتأرجح موقف القيادات المحلية والوطنية تجاه النزوح الجماعي.

باستثناء مناشدة الدول العربية لبريطانيا التدخل لوقف هجمات الهاغاناه، متهمة اليهود بطرد عرب فلسطين، يبدو أنها أخذت أسابيح لهضم وفهم ما كان يحدث. وعلى الرغم من أنها لم تطلب من الجموع الفلسطينية المغادرة، فإنها لم تطالبهم علناً في شهر إبريل بالثبات في أماكنهم. وربما كان الساسة في دمشق والقاهرة وعمان، على غرار الحسيني، قد أدركوا أنهم سيكونون في حاجة إلى تبرير تدخلهم العسكري وأن النزوح الجماعي الذي قُدِّم على أنه عملية طرد صهيونية مخططة، يوفر مثل هذا التبرير.

بيد أن أبعاد وأعباء المشكلة التي نجمت عن النزوح الجماعي، والتي وقعت بالضرورة وبشكل رئيسي على عاتق الدول المضيفة، سرعان ما أقنعت الدول العربية - وبصفة أساسية الأردن - أنه من الأفضل وقف موجة النزوح. كذلك أُصيبت اللجنة العربية العليا بالصدمة إزاء سهولة وشمولية النزوح الجماعي. ومن ثم كان هناك فيض من المناشدات الموجهة إلى الفلسطينيين في مطلع شهر مايو من الأردن، واللجنة العربية العليا وجيش الإنقاذ للبقاء في أماكنهم أو - إذا ما كانوا بالفعل قد رحلوا - العودة إلى ديارهم. غير أنه أخذاً في الاعتبار استمرار العمليات القتالية والتوقعات بزيادة كبيرة في الحرب على طول خطوط المواجهة، لم يكن لتلك المناشدات سوى تأثير محدود: فاللاجئون الذين غادروا على الفور مناطق المعارك الساخنة كان من الصعب عليهم التفكير في العودة خاصة عشية الغزو. يضاف إلى ذلك أن الهاغاناه عملت بشكل ملموس في أغلب المناطق على صد وإعاقة العودة. أما بعد 15 مايو فإن بدء الغزو العربي وانتشار العمليات القتالية جعل أي تفكير في العودة أمراً غير عملي، كما عزز الغزو من جاهزية قادة الهاغاناه لتنظيف المناطق الحدودية من المجتمعات العربية (وأخذاً في الاعتبار الهيكل الضيق والنحيل للدولة الجديدة، فإن كل منطقة كانت من الناحية الفعلية منطقة حدودية).

كان قادة اليسوف قد بدأوا بالفعل خلال شهري أبريل ومايو في تأمل مشكلة العودة: هل يلزم السماح للاجئين بالعودة؟ وكان من شأن اقتراب التوصل إلى الهدنة الأولى في مطلع شهر يونيو أن يرتقي بالمشكلة إلى مستوى الموضوعات السياسية والإستراتيجية الجوهرية التي تواجه الدولة الجديدة. فالدول العربية،

على المستوى المحلي في كل الجبهات وكذلك في المحافل الدولية، بدأت في الضغط على إسرائيل للسماح بعودة اللاجئين. كما أيد وسيط الأمم المتحدة برنادوت بقوة هذه القضية.

بيد أنه كان من الواضح لأغلب الإسرائيليين أن العودة ستكون كارثة سياسيا وعسكريا. فعسكريا - ومع تفهم الجميع لحقيقة أن الحرب بعيدة عن أن تضع أوزارها - كان ذلك يعني إدخال طابور خامس محتمل كبير الحجم إلى البلاد؛ أما سياسيا، فإنه يعني إعادة أقلية عربية كبيرة ومثيرة للاضطراب. وفي حين قدم القادة العسكريون الحجج المعارضة للعودة، كانت تلك هي حال الإدراك السياسي السليم. ودعم كل هذا جهود ضاغطة عالية الصوت من قبل المستوطنات في أرجاء البلاد.

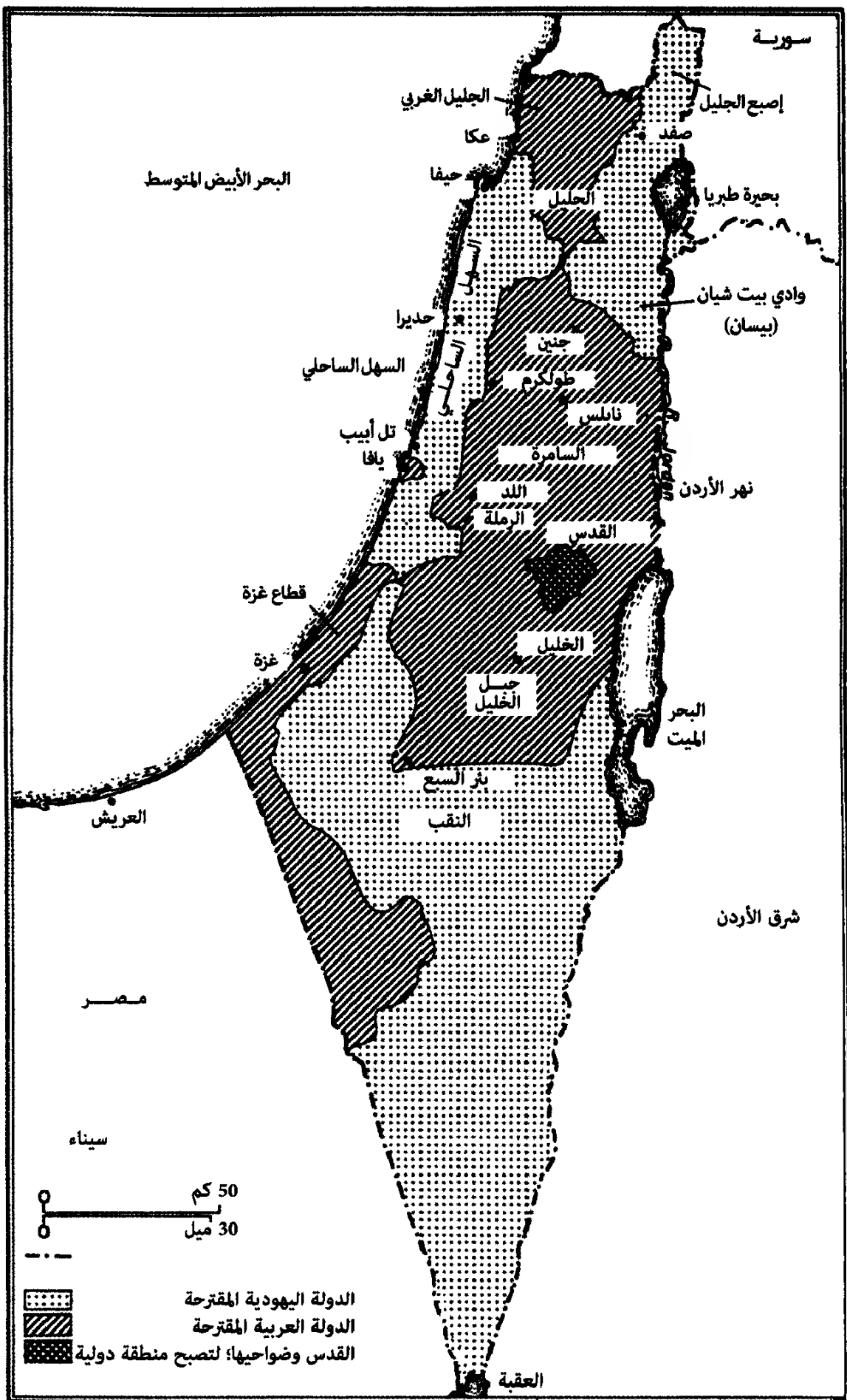
كان على قادة التيار السياسي السائد في البلاد، بقيادة بن غوريون، التعامل مع الموضوع في سياق إطارين سياسيين مثيرين للجدل: الإطار الدولي المتصل بمستقبل العلاقات الإسرائيلية مع العرب والأمم المتحدة والولايات المتحدة، والإطار المحلي المتعلق بالحكومة الائتلافية، التي تدعو فيها وزراء مابام (وبدرجة أقل إصرارا وزراء آخرون) إلى مفهوم التعايش السلمي اليهودي - العربي كأساس للعلاقة المستقبلية ومن ثم عودة اللاجئين «المؤيدين للسلام» بعد الحرب. وفي هذا الإطار جاء توافق مجلس الوزراء في الفترة من يونيو إلى أغسطس 1948 على أنه لن تكون هناك عودة خلال الحرب وأن الموضوع سينظر فيه بعد انتهاء العمليات القتالية. وكان من شأن هذا التوافق أن يترك هامشا للمناورة من قبل الدبلوماسيين الإسرائيليين، كما أنه كان مرنا بما فيه الكفاية لتمكين حزب مابام من الاستمرار في الحكومة، مما يعني الإبقاء على الوحدة الوطنية سليمة.

على الصعيد العملي، فإنه منذ ربيع 1948 حدثت تطورات على الأرض كان من شأنها أن تحول بشكل متزايد دون إمكانية عودة اللاجئين. كان هناك مزيج من العمليات «الطبيعية» والخطوات العملية التي صُممت لتأمين استحالة العودة، وتضمن ذلك التدمير التدريجي للقرى المهجورة، تدمير الحقول العربية أو زراعتها والاستيلاء عليها؛ إقامة مستوطنات جديدة على أراض عربية، وتوطين مهاجرين يهود في القرى وضواحي المدن المهجورة.

يادين (سوكنيك)، إيغال (1917-1985): ولد في القدس. عمل قائد عمليات الهاغاناه عام 1944 و1947 ومايو 1948. عمل قائد عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي (يونيو 1948-1949). رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي (1949-1952)، أستاذ في الحفريات الأثرية بالجامعة العبرية (1963-1977)، ونائب رئيس الوزراء (1977-1981).

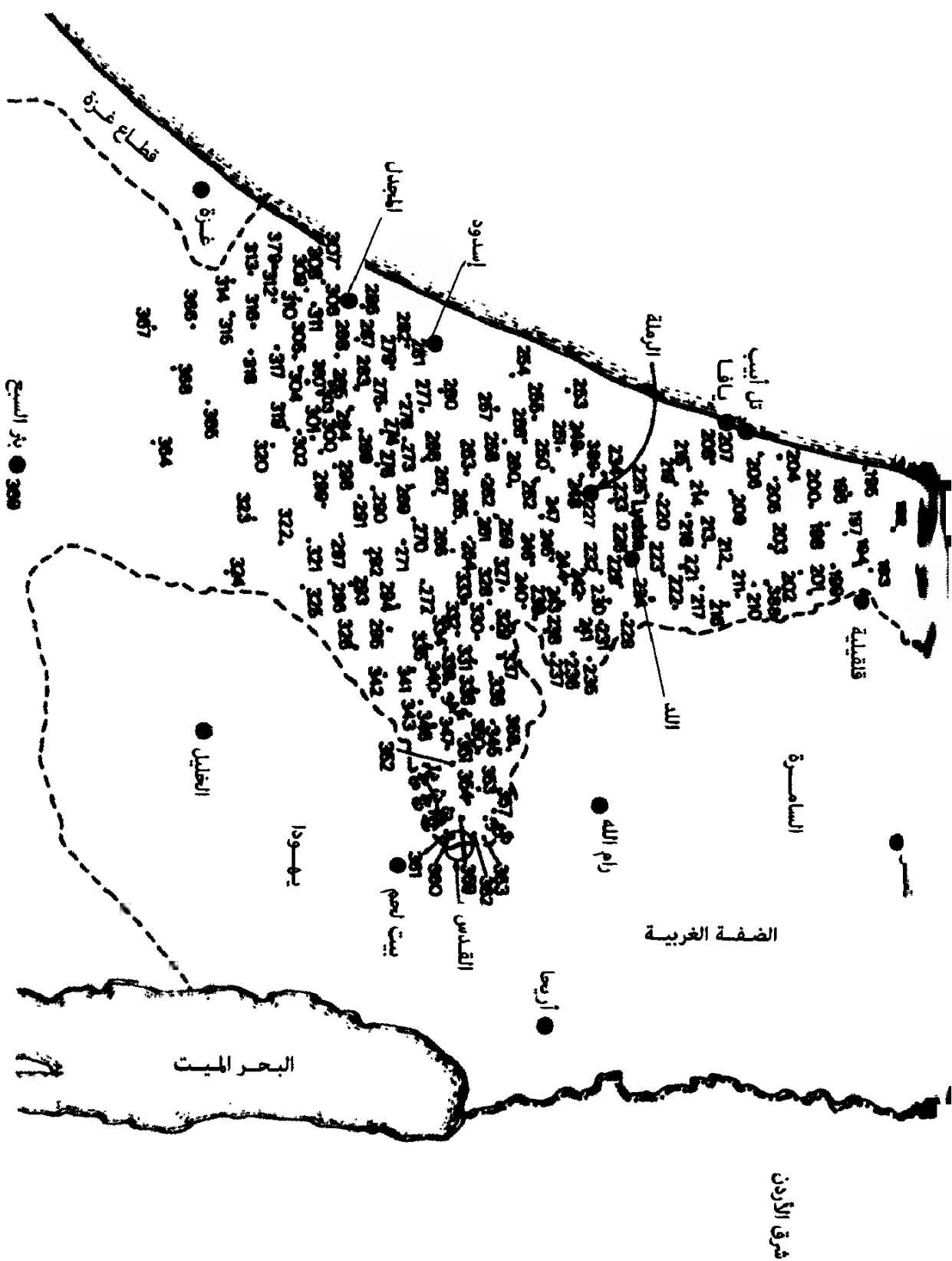
الخرائط

withe



الخريطة 1

خطة الأمم المتحدة للتقسيم 1947



المستوطنات العربية المهجرة في 1948 - 1949 وتواريخ وأسباب التهجير (ملاحظة: تغفل الخريطة عددا من القرى الصغيرة وبعض القبائل البدوية والعشائر الفرعية)
 المصدر: Cartas Historical Atlas of Israel, the First years 1948 - 1961, ed. By Jehuda Wallach and Moshe Cissok, Jerusalem, Carta, 1978, P: 139

- 10 - الخالصة - ج، ش، 11 مايو 1948.
- 11 - المداحل - خ، 30 أبريل 1948.
- 12 - قيطية - ش، هـ، 19 مايو 1948 / يونيو 1948.
- 13 - العابسية - ج، 25 مايو 1948.
- 14 - الدوارة - ش، 25 مايو 1948.
- 15 - الصالحية - خ، ش، 25 مايو 1948.
- 16 - المفتخرة - خ، 16 مايو 1948.
- 17 - الزاوية - س، هـ، 24 مايو 1948.
- 18 - البويزية - ج، 11 مايو 1948.
- 19 - الناعمة - ج، 14 مايو 1948.
- 20 - الحمراء - خ، س، 1 مايو 1948.
- 21 - الغرابة - خ، 28 مايو 1948.
- 22 - خربة خيام الوليد - خ، 1 مايو 1948.
- 23 - جاحولا - مايو 1948 (?).
- 24 - قدس - ج، 28 مايو 1948.
- 25 - المالكية - س، 28 مايو 1948.
- 26 - النبي يوشع - س، 16 مايو 1948.
- 27 - بيسمون - ش، 25 مايو 1948.
- 28 - الملاحة - ش، 25 مايو 1948.
- 29 - الدرباشية - مايو 1948 (?).
- 390 - خان الدوير - غير معروف.
- 391 - المنشية (قرب الخالصة) - غير معروف.

الجليل الأعلى

- 30 - العلمانية - س، 20 أبريل 1948.
- 31 - عرب Zubeih - خ، 20 أبريل 1948.
- 32 - ديشوم - س، 30 أكتوبر 1948.

- 33 - علما - س، 30 أكتوبر 1948.
- 34 - الصالحة - س، 30 أكتوبر 1948.
- 35 - فارة - س، 30 أكتوبر 1948.
- 36 - الحسينية - ج، 21 أبريل 1948.
- 37 - تلليل - أواخر أبريل 1948.
- 38 - كفر برعم - هـ، أوائل نوفمبر 1948.
- 39 - الرأس الأحمر - س، 30 أكتوبر 1948.
- 40 - دلّاته - غير معروف.
- 41 - ماروس - ج، 26 مايو 1948 وس، 30 أكتوبر 1948.
- 42 - كراد الغنامة - ج، 22 أبريل 1948 (إعادة توطين هـ 1956).
- 43 - كراد البقارة - ج، 22 أبريل 1948 (إعادة توطين هـ 1956).
- 44 - طيطبا - مايو 1948 (?).
- 45 - صفصاف - س/خ، 29 أكتوبر 1948.
- 46 - قديتا - ج، 11 مايو 1948.
- 47 - عموقة - س، 24 مايو 1948.
- 48 - قباعة - س، 26 مايو 1948.
- 49 - الويزية - مايو 1948 (?).
- 50 - مغر الخيط - س، 2 مايو 1948.
- 51 - فرعم - س، 26 مايو 1948.
- 52 - الجاعونة - ج، 9 مايو 1948.
- 53 - عين الزيتون - ج، 2 مايو 1948.
- 54 - بيريا - س، 2 مايو 1948.
- 55 - صفد (العربية) - س، 10 - 11 مايو 1948.
- 56 - ميرون - (?) ج، ظ 10 - 11 مايو 1948.
- 57 - السموعي - ج، 12 مايو 1948.
- 58 - الظاهرية التحتا - ج، 10 مايو 1948.
- 59 - منصوره الخيط - س، 18 يناير 1948.

- 60 - سعسع - س/هـ 30 أكتوبر 1948.
- 61 - قباطية - (?)، 30 أكتوبر 1948.
- 62 - سبلان - (?)، 30 أكتوبر 1948.
- 63 - دير القاسي - س، 30 أكتوبر 1948.
- 64 - سحماتا - س، 30 أكتوبر 1948.
- 65 - المنصورة - هـ أوائل نوفمبر 1948.
- 66 - تريخا - هـ أوائل نوفمبر 1948.
- 76 - سروح - هـ أوائل نوفمبر 1948.
- 68 - النبي روبين - هـ أوائل نوفمبر 1948.
- 69 - إقرت - هـ أوائل نوفمبر 1948.
- 70 - الفراضية - هـ فبراير 1949.
- 71 - كفر عنان - هـ فبراير 1949.
- 72 - الشونة - غير معروف.
- 73 - ياقوق - مايو 1948 (?).
- 74 - القديرية - س/هـ 4 مايو 1948.
- 75 - عرب السياد - س/هـ 4 مايو 1948.
- 76 - الزنغرية - س/هـ 4 مايو 1948.
- 77 - عرب الشمالنة (الطابغة) - س/هـ 4 مايو 1948.
- 392 - هراوي - غير معروف.

الجليل الغربي

- 78 - البصة - س/هـ 14 مايو 1948.
- 79 - الزيب - س، 14 مايو 1948.
- 80 - التل - س، 21 مايو 1948.
- 81 - الكابري - خ، س، 5، 21 مايو 1948.
- 82 - النهر - س، 21 مايو 1948.
- 83 - أم الفرج - س، 21 مايو 1948.

- 84 - الغابسية - هـ مايو 1948، هـ 1949.
- 85 - عمقا - س، 10 - 11 يوليو 1948.
- 86 - كويكات - س، 10 يوليو 1948.
- 87 - السميرية - س، 14 مايو 1948.
- 88 - منشية (قرب عكا) - س، 14 مايو 1948.
- 89 - البروه - س، 11 يونيو 1948 (؟).
- 90 - الدامون - س، 15 - 16 يوليو 1948.
- 91 - الرويس - س، 15 - 16 يوليو 1948.
- 381 - وعرة السريس - غير معروف.
- 382 - هوشة - س، منتصف أبريل 1948.
- 383 - خربة الكسائر - س، منتصف أبريل 1948.

الجليل الأسفل، والأردن، ووديان مرج ابن عامر وبيسان

- 92 - مجدل - س، ج، 22 أبريل 1948.
- 93 - غوير أبو شوشة - س، ج، 21 و 28 أبريل 1948.
- 94 - حطين - خ، س، 16 - 17 يوليو 1948.
- 95 - نمرين - (؟) خ، س، 16 - 17 يوليو 1948.
- 96 - لوبيا - خ، س، 16 - 17 يوليو 1948.
- 97 - خربة نصر الدين - س، ج، هـ 12 و 23 أبريل 1948.
- 98 - طبريا (العربية) - س، 18 أبريل 1948.
- 99 - المنارة (المنارة العربية) - س، بداية مارس 1948.
- 100 - الشجرة - س، 6 مايو 1948.
- 101 - كفر سبت - ج، 22 أبريل 1948.
- 102 - السمرة - ج، 21 أبريل 1948.
- 103 - سمخ - س، 28 أبريل 1948.
- 104 - العبيدية - خ، 5 مارس 1948.
- 105 - معذر - ع، 6 أبريل 1948.

- 106 - حدثا - ع، 6 أبريل 1948.
- 107 - عوالم - ع، 6 أبريل 1948.
- 108 - سرين - ع، 6 أبريل 1948.
- 109 - الطيرة - ش، 15 أبريل 1948.
- 110 - إندور - ج، س، 24 مايو 1948.
- 111 - دنه - هـ، 28 مايو 1948.
- 112 - البيرة - ج، 16 مايو 1948.
- 113 - يبلى - ج، 16 مايو 1948.
- 114 - جبول - ج/خ، 18 مايو 1948.
- 115 - كوكب الهوا - س، 16 مايو 1948.
- 116 - عرب الصبيح - ج، 19 أبريل 1948.
- 117 - المرصص - ج، 16 مايو 1948.
- 118 - كفرة - ج، 16 مايو 1948.
- 119 - الحميدية - ج، 12 مايو 1948.
- 120 - قومية - خ، 26 مارس 1948.
- 121 - زرعين - س، 28 مايو 1948.
- 122 - المزار - س، 30 مايو 1948.
- 123 - نورس - س/خ، 29 - 30 مايو 1948.
- 124 - خربة الجوفة - ج، 12 مايو 1948.
- 125 - تل الشوك - (?) ج، 12 مايو 1948.
- 126 - بيسان - س، ج، هـ، مايو 1948.
- 127 - الأشرفية - (?) ج، 12 مايو 1948.
- 128 - فرونة - س، 11 مايو 1948.
- 129 - السامرية - س، 27 مايو 1948.
- 130 - العريضة - ج، 20 مايو 1948.
- 131 - عرب الخنيزير - ج، 20 مايو 1948.
- 132 - عرب الصفا - ج، 20 مايو 1948.

- 153 - أبو زريق - س، هـ 12 - 13 أبريل 1948.
- 154 - قيرة وقامون - ش، (?) أواخر مارس 1948.
- 155 - الكفرين - س، 12 - 13 أبريل 1948.
- 156 - البطيمات - خ، (?) مايو 1948.
- 157 - أم الشوف - س، 12 - 14 مايو 1948.
- 158 - خبيزة - س، 12 - 14 مايو 1948.
- 159 - صبارين - س، 12 - 14 مايو 1948.
- 160 - السنديانة - س، 12 - 14 مايو 1948.
- 161 - بريكة - ج، 5 مايو 1948.
- 162 - دالية الروحاء - س/ش، أواخر مارس 1948.
- 163 - الريحانية - غير معروف.
- 164 - أم الزينات - خ، مايو 1948.
- 165 - خربة قمبازة - مايو 1948 (?).
- 166 - عين غزال - س، 24 - 26 يوليو 1948.
- 167 - إجزم - س، 24 - 26 يوليو 1948.
- 168 - الجبعة - س، 24 - 26 يوليو 1948.
- 169 - المزار - س، 15 يوليو 1948.
- 170 - عين حوض - س، 15 يوليو 1948.
- 171 - قنير - ج، خ، 25 أبريل 1948.
- 384 - خربة الدامون - خ، س، أبريل 1948.
- 385 - خربة لد العوادين - غير معروف.
- 386 - عين المنسي - س، منتصف أبريل 1948.

شمال السهل الساحلي (الشارون)

- 172 - حيفا (العربية) - س، ع، 21 أبريل - 1 مايو 1948.

- 173 - الطيرة - س، 16 يوليو 1948.
- 174 - الصرفند - س، ج، 16 يوليو 1948.
- 175 - كفر لام - س، ج، 16 يوليو 1948.
- 176 - الطنطورة - هـ 21 مايو 1948.
- 177 - قيسارية - هـ فبراير 1948.
- 178 - خربة السركس - هـ 15 أبريل 1948.
- 179 - الدميرة - هـ 10 أبريل 1948.
- 180 - عرب الفقراء - هـ 10 أبريل 1948.
- 181 - عرب النفيعات - هـ 10 أبريل 1948.
- 182 - وادي الحوارث - س، خ، 15 مارس 1948.
- 183 - رمل زيتة - غير معروف.
- 184 - خربة المنشية - خ، 15 أبريل 1948.
- 185 - خربة زلفة - خ، 15 أبريل 1948.
- 186 - وادي قباني - غير معروف.
- 187 - قاقون - س، 5 يونيو 1948.
- 188 - أم خالد - غير معروف.
- 189 - خربة بيت لد - خ، 5 أبريل 1948.
- 190 - بركة رمضان - غير معروف.
- 191 - مسكة - هـ 15 أبريل 1948.
- 192 - تبصر (خربة عزون) - خ، هـ 3 أبريل 1948.
- 193 - كفر سابا - س، 15 مايو 1948.
- 194 - بيار عدس - س، 12 أبريل 1948.
- 195 - الحرم (سيدنا علي) - خ، 3 فبراير 1948.
- 196 - جليل (جليل أو إجليل القبلية وجليل أو إجليل الشمالية) - خ، آخر مارس - 3 أبريل 1948.

- 215 - يازور - ج، س، 1 مايو 1948.
- 216 - الطيرة (طيرة دندن) - س، 10 يوليو 1948.
- 217 - ولهلما - س، 10 يوليو 1948.
- 218 - كفر عانة - س، 25 أبريل 1948.
- 219 - بيت دجن - ج، 25 أبريل 1948.
- 220 - السافرية - غير معروف.
- 221 - دير طريف - س، 10 يوليو 1948.
- 222 - بيت نبالا - ع، 13 مايو 1948.
- 223 - جنداس - غير معروف.
- 224 - الحديثة - س، 12 يوليو 1948.
- 225 - صرفند العمار - غير معروف.
- 226 - اللد - ه/س، 10 - 13 يوليو 1948.
- 227 - الرملة - ه/س، 10 - 13 يوليو 1948.
- 228 - دير أبو سلامة - س، 13 يوليو 1948.
- 229 - خربة الزهيرية - س، 10 يوليو 1948.
- 230 - جمزو - س، 10 يوليو 1948.
- 231 - خربة زكريا - س، ج، 12 - 13 يوليو 1948.
- 232 - دانيال - س، 10 يوليو 1948.
- 233 - أبو الفضل (عرب السطرية) - ج، 9 مايو 1948.
- 234 - صرفند الخراب - خ، 20 أبريل 1948.
- 235 - شلثة - س، 15 - 16 يوليو 1948.
- 236 - البرج - س، 15 - 16 يوليو 1948.
- 237 - بئر ماعين - س، 15 - 16 يوليو 1948.
- 238 - بيت شنه (?) - س، 15 - 16 يوليو 1948.
- 239 - سلبيت - س، 15 - 16 يوليو 1948.

- 240 - الفباب - س، 15 مايو 1948.
- 241 - برفيلية - س، 14 يوليو 1948.
- 242 - خروبة - س، 12 - 15 يوليو 1948.
- 243 - خربة الكنسية - س، 10 يوليو 1948.
- 244 - عنابة - س، 10 يوليو 1948.
- 245 - البرية - س، 10 - 13 يوليو 1948.
- 246 - أبو شوشة (قرب الرملة) - س، 14 مايو 1948.
- 247 - نعاننا - خ، 14 مايو 1948.
- 248 - بئر سالم - س، 9 مايو 1948.
- 249 - وادي حنين - ج، 17 أبريل 1948.
- 250 - زرنوقة - هـ، 27 - 28 مايو 1948.
- 251 - القبيبة - هـ، 27 - 18 مايو 1948.
- 252 - عاقر - س، 6 (؟؟) مايو 1948.
- 253 - النبي روبين - هـ، 1 يونيو 1948.
- 254 - عرب صقير (عرب أبو سويرح) - س، 25 مايو 1948.
- 255 - بينا - س/هـ، 4 يونيو 1948.
- 256 - المغار - س، 18 مايو 1948.
- 257 - بشيت - س، 13 مايو 1948.
- 258 - قطرة - س/هـ، مايو 1948.
- 259 - صيدا - غير معروف.
- 260 - المنصورة - س، 20 أبريل 1948.
- 261 - خُلدة - س، 6 أبريل 1948.
- 262 - شحمة - ج، 14 مايو 1948.
- 263 - المخيزن - س، 20 أبريل 1948.
- 264 - سجد - غير معروف.

- 265 - قزاة - ج، 9 - 10 يوليو 1948.
- 266 - جليا - ج، 9 - 10 يوليو 1948.
- 267 - الخيمة - غير معروف.
- 268 - حورانية - غير معروف.
- 269 - التينة - س، 8 - 9 يوليو 1948.
- 270 - أذنبه - ج، 9 - 10 يوليو 1948.
- 271 - مُغَلَس - ج، 9 - 10 يوليو 1948.
- 272 - البريج - غير معروف.
- 273 - المسمية الكبيرة - س، 8 - 9 يوليو 1948.
- 275 - قسطينة - س، ج، 9 يوليو 1948.
- 276 - تل الترمس - خ، يوليو 1948.
- 277 - ياسر - س، 11 يونيو 1948.
- 278 - البطاني الشرقي - س، 13 مايو 1948.
- 279 - البطاني الغربي - (؟) س، 13 مايو 1948.
- 280 - برقة - س، 13 مايو 1948.
- 281 - اسدود - س/هـ 28 أكتوبر 1948.
- 282 - بيت دراس - س، 11 مايو 1948.
- 283 - السوافير الشمالية - خ، 18 مايو 1948.
- 284 - السوافير الغربية - خ، 18 مايو 1948.
- 285 - السوافير الشرقية - (؟) خ، 18 مايو 1948.
- 286 - حمامة - س، 4 نوفمبر 1948.
- 287 - جولس - س، 11 يونيو 1948.
- 288 - عبدس - س، 8 - 9 يوليو 1948.
- 289 - الجَلدية - غير معروف.
- 290 - بلعين - غير معروف.

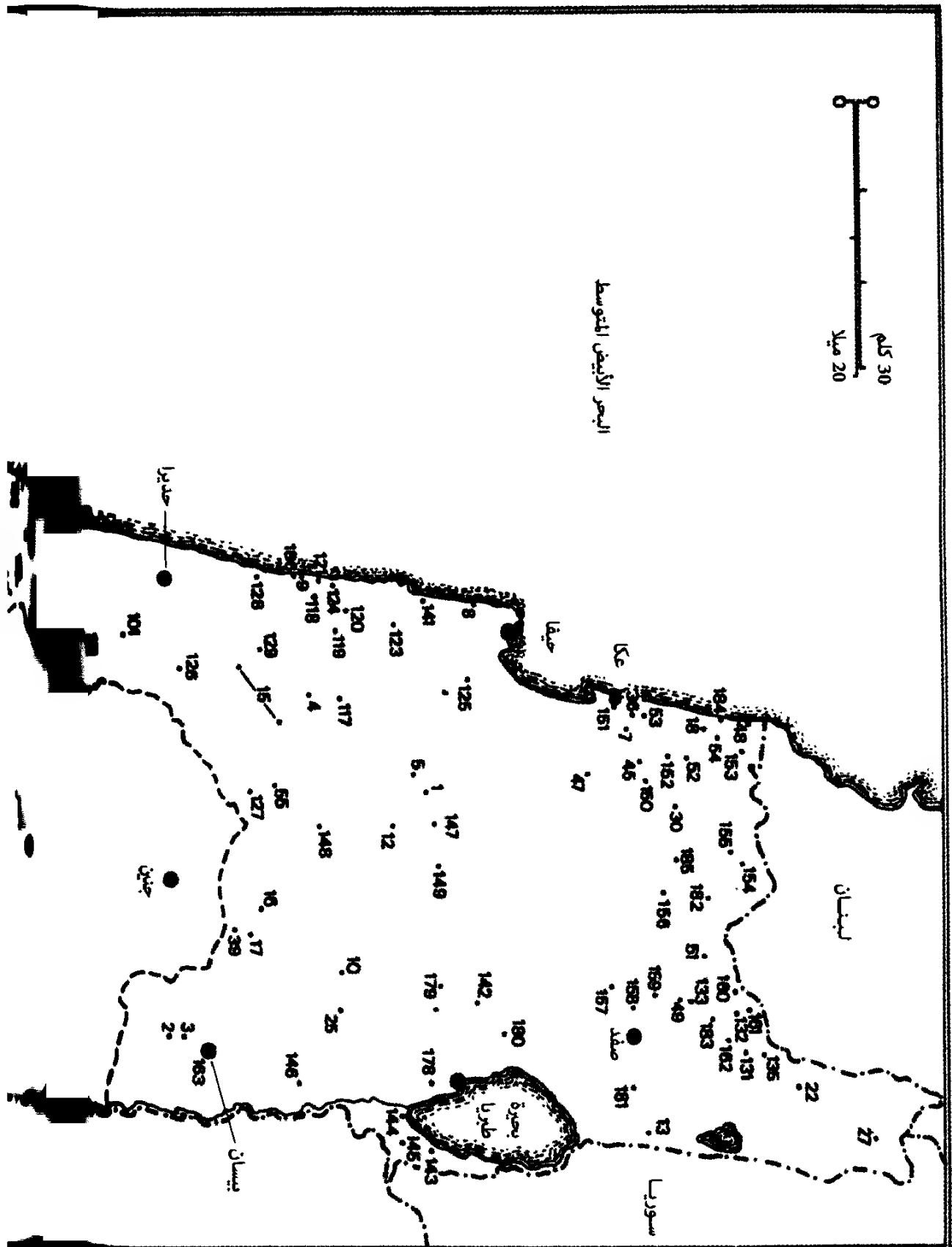
- 291 - برقوسية - غير معروف.
- 292 - تل الصافي - س، 9 - 10 يوليو 1948.
- 293 - دير الدبان - س، 23 - 24 أكتوبر 1948.
- 294 - عَجُور - س، 23 - 24 يوليو 1948.
- 295 - زكرية - هـ يونيو 1950.
- 296 - رعة - س، 22 - 23 أكتوبر 1948.
- 296 - ذكرين - س، 22 - 23 أكتوبر 1948.
- 298 - صميل - س، منتصف يوليو 1948.
- 299 - زيتا - س، 17 - 18 يوليو 1948.
- 300 - جُسير - س، 17 - 18 يوليو 1948.
- 301 - حتا - س، 17 - 18 يوليو 1948.
- 302 - كرتيا - س، 17 - 18 يوليو 1948.
- 303 - بيت عفا - غير معروف.
- 304 - كوكبة - ج، 12 مايو 1948.
- 305 - بيت طيما - س، 18 - 19 أكتوبر 1948.
- 306 - المجدل (عسقلان) - س، هـ 4 - 5 نوفمبر 1948/أكتوبر 1950.
- 307 - الجورة - س، 4 - 5 نوفمبر 1948.
- 308 - خربة الخصاص - س، 4 - 5 نوفمبر 1948.
- 309 - نعليا - س، 4 - 5 نوفمبر 1948.
- 310 - بربرة - س، 4 - 5 نوفمبر 1948.
- 311 - الجية - س، 4 - 5 نوفمبر 1948.
- 312 - بيت جرجا - غير معروف.
- 313 - دير سُنيِد - غير معروف.
- 314 - دمره - خ، أوائل 1948.
- 315 - نجد - هـ 12 مايو 1948.

- 316 - سمس - هـ 12 مايو 1948.
317 - حليقات - ج، 12 مايو 1948.
318 - برير - س، 12 مايو 1948.
319 - الفالوجة - هـ فبراير - مارس 1949.
320 - عراق المنشية - هـ فبراير - يونيو 1948.
321 - كدنة - س، 22 - 23 أكتوبر 1948.
322 - بيت جبرين - س، 29 أكتوبر 1948.
323 - القبيبة - س، 28 أكتوبر 1948.
324 - الدوايمة - س، 29 أكتوبر 1948.
325 - دير النخاس - س، 29 أكتوبر 1948.
326 - خربة أم برج - غير معروف.
379 - هربيا - س، هـ أواخر أكتوبر - أوائل نوفمبر 1948.
380 - عراق السويدان - س، 8 يوليو 1948.
389 - عرب أبو زريق - خ، مارس - أبريل 1948.

ممر القدس

- 327 - دير محيسن - س، 6 أبريل 1948.
328 - بيت جيز - س، 20 أبريل 1948.
329 - بيت سوسين - س، 20 أبريل 1948.
330 - عسلين - س، 18 يوليو 1948.
331 - أشوع - س، 18 يوليو 1948.
332 - صرعة - س، 18 يوليو 1948.
333 - دير رفات - س، 18 يوليو 1948.
334 - عرتوف - س، 18 يوليو 1948.
335 - ديرابان - س، 19 - 20 أكتوبر 1948.

- 336 - بيت محسير - س، 10 - 11 مايو 1948.
- 337 - دير أيوب - س، أبريل 1948.
- 338 - كسلا - س، 17 - 18 يوليو 1948.
- 339 - دير الهوا - س، 19 - 20 أكتوبر 1948.
- 340 - سفلى - س، 19 - 20 أكتوبر 1948.
- 341 - جرش - س، 21 أكتوبر 1948.
- 342 - بيت نثيف - س، 21 أكتوبر 1948.
- 343 - بيت عطاب - س، 21 أكتوبر 1948.
- 344 - بيت أم الميس - (?) س، 21 أكتوبر 1948.
- 345 - ساريس - س، 16 - 17 أبريل 1948.
- 346 - علار - س، 22 أكتوبر 1948.
- 347 - راس أبو عمار - س، 21 أكتوبر 1948.
- 348 - القبو - س، 22 - 23 أكتوبر 1948.



مفتاح الخريطة 3

يقدم الاسم العبري للمستوطنة ويتبعه الاسم العربي السابق للموقع وتاريخ إنشاء المستوطنة.

- 1 - بيت لحم الجليل - بيت لحم - أبريل 1948.
- 2 - شلحوت - الأشرفية - يونيو 1948.
- 3 - رشافيم - الأشرفية - يونيو 1948.
- 4 - راموت مناشي - دالية الروحة - يوليو 1948.
- 5 - (مآفاك، ألوني آبا) - فالديهايم - مايو 1948 .
- 6 - برور هایل - برير - مايو 1948.
- 7 - شومرات - جنوب السميرية - مايو 1948.
- 8 - حاوتريم - شمال الطيرا - يونيو 1948.
- 9 - نخشوليم - الطنطورة - يونيو 1948.
- 10 - عين دور - كفر مصر - يونيو 1948.
- 11 - نيشر (سيرين) - بئر سليم - يونيو 1948.
- 12 - تيموريم (شمرون) - معلول - يونيو 1948.
- 13 - هابونيم (كفار هاناسي) - منصوره الخيط - يوليو 1948.
- 14 - يسودوت - أم كلخه - يوليو 1948.
- 15 - ريجافيم - البطيمات (يوليو 1948)، انتقلت إلى قنير - 1949.
- 16 - إسرائيل - زرعين - أغسطس 1948.
- 17 - فقوعة - زرعين - يوليو 1948.
- 18 - ساعار - الزيب - أغسطس 1948.
- 19 - بئروت إسحق - فيلهيلما - أغسطس 1948.
- 20 - بني عطروت - فلهيلما - أغسطس 1948.
- 21 - محاني إسرائيل - فلهيلما - أغسطس 1948.
- 22 - يفتاح - قرب جاحولا - أغسطس 1948.
- 23 - نورديا - خربة بيت لد - أغسطس 1948.
- 24 - عوديم - وادي الفالق - أغسطس 1948.

- 25 - غازيت - الطيرة - سبتمبر 1948.
- 26 - العزرية - البرية - سبتمبر 1948 (أعيد تأسيسها 1949).
- 27 - هجوشريم - المنصورة - سبتمبر 1948.
- 28 - ايليشاماع (بيت مثير) - بيت محسير - سبتمبر 1948 (أعيد تأسيسها 1950).
- 29 - أميليم - أبو شوشة - سبتمبر 1948.
- 30 - جاتون - خربة جدين - أكتوبر 1948.
- 31 - كسالون - كسلا - أكتوبر 1948 (أعيد تأسيسها 1952).
- 32 - تسوفا - صوبا - أكتوبر 1948.
- 33 - هاريل - بيت جيز - أكتوبر 1948.
- 34 - تل شاحار - خربة بيت فار - أكتوبر 1948.
- 35 - ريفاديم - الخيمة - نوفمبر 1948.
- 36 - بستان هجليل - السميرية - ديسمبر 1948.
- 37 - مشمار ديفيد - خُلدة - ديسمبر 1948.
- 38 - دبور - صرعة - ديسمبر 1948.
- 39 - نوريت - نورس - 1948.
- 40 - رامات رازيثيل - بيت أم الميس - 1948.
- 41 - جاليا - شمال بينا - 1948.
- 42 - بيت آزاري - جنوب عاقر - 1948.
- 43 - كفر عقرون - عاقر - 1948.
- 44 - شوريش - ساريس - 1948.
- 45 - بيت هعيمك - كويكات - يناير 1949.
- 46 - ناتيفا - المخيزن - يناير 1949.
- 47 - يسعور - البروة - يناير 1949.
- 48 - بيتسيت بيت (كفار روش هانكرا) - قرب البصة - يناير 1949.
- 49 - صفصوفة - صفصف - يناير 1949.
- 50 - مفكعيم - بربرة - يناير 1949.
- 51 - ساسا - سعسع - يناير 1949.

- 52 - كابريتا (كابري) - الكابري - يناير 1949.
- 53 - وحوماي حيروت - السميرية - يناير 1949.
- 54 - بيت هعرفاه (غشير حازي) - الزيب - يناير 1949.
- 55 - الإرغون كابلان (المجيدو) - اللجون - يناير 1949.
- 56 - تكوماه - المحرقة - 1949.
- 57 - مجدال جاد (عسقلان) - المجدل - 1949.
- 58 - بيت نتيف - بيت نتيف - 1949.
- 59 - القبيبة - القبيبة - 1949 (أعيد تأسيسها لاختيش، 1955).
- 60 - غيا - الجية - 1949.
- 61 - هوديا - جولس - 1949.
- 62 - عين تسوريم (ديغانيم) - السوافر الغربية - 1949.
- 63 - مشوؤت اسحق - (عين تسوريم) - السوافر الشرقية - 1949.
- 64 - شافير - (مشوؤت إسحق) - السوافر الشمالية - 1949.
- 65 - جفعاتي - بيت دراس - 1949 - 50.
- 66 - أرجوت - تل الترمس - 1949.
- 67 - نيهام - جنوب شرق بتاح تكفا - 1948.
- 68 - جيناتون - شرق اللد - 1949.
- 69 - عزريقام - البطاني الغربي - 1949 - 50.
- 70 - يحيئيل (كفار أحيم) - قسطينة - 1949.
- 71 - كيرن - رعيم (بني رعيم) - المسمية الكبيرة - 1949.
- 72 - مسمية بت (مسمية شالوم) - المسمية الصغيرة - 1949.
- 73 - كفار دانيال - دانيال - 1949.
- 74 - جاني - يونا - شرق عاقر - 1949.
- 75 - يفنه - بينا - 1949.
- 76 - قدرون - قطرة - 1949.
- 77 - نتيفوت - عرب صقرير - 1949.
- 78 - أشتأول - عسلين/إشوع - 1949.

- 79 - بنايا - شمال بشيت - 1949.
- 80 - بيت نقوفا - بيت نقوبا - 1949.
- 81 - أور - الجورا 1949 - 50.
- 82 - مناحات - المالحه - 1949.
- 83 - بيت زايث - خربة حريش - 1949.
- 84 - ماشعن (مشار ايالون) - القباب - 1949.
- 85 - كفار هاناجنيد - القبيية - 1949.
- 86 - هتسوفيم دالت - النبي روبين - 1949.
- 87 - ستريا - أبو الفضل - 1949.
- 88 - حديد - الحديثه - 1949.
- 89 - نبالات (بيت نحميا) - بيت نبالا - 1949 - 50.
- 90 - تسافريا - شمال الصافرية - 1949.
- 91 - بيت داغان - بيت دجن - 1948.
- 92 - أزور - يازور - 1948.
- 93 - أبو كبير - أبو كبير - 1949.
- 94 - بيت عارف - دير طريف - 1949 (أعيد تأسيسها في 1951).
- 95 - تيرات - يهودا - الطيرة - 1949.
- 96 - يهود - اليهودية - 1948.
- 97 - رنتية - رنتية - 1949.
- 98 - مازور - المزيرية - 1949.
- 99 - ناهشونيم - مجدل يابا - 1949.
- 100 - مجدال يافو - مجدل يابا - 1949.
- 101 - لحافوت حافيفا - غرب جت - 1949.
- 102 - كفار ترومان - غرب بيت نبالا - 1949.
- 103 - مشمار هاشفعا - بيت دجن - 1949.
- 104 - مجشيم - غرب رنتية - 1949.
- 105 - يرحيف - شرق جلعولية - 1949.

- 106 - هاكراميم - كفر سابا - 1949.
- 107 - عين كيرم - عين كارم - 1949.
- 108 - رشاف - الحرم (سيدنا علي) - 1949.
- 109 - تبصر (خربة عزون) - 1949.
- 110 - نيفي يامين - شمال كفر سابا - 1949.
- 111 - أوميتس - قاقون - 1949.
- 112 - عولش - جنوب قاقون - 1949.
- 113 - شيرير - السافرية - 1949.
- 114 - حاجور - جنوب جلجولية - 1949.
- 115 - زرنوقة - زرنوقة - 1949.
- 116 - تلمي يحيئيل - المسمية الكبيرة/قسطينة - 1949.
- 117 - الياكم - أم الزينات - 1949.
- 118 - عين أياالا - عين غزال - 1949.
- 119 - كيرم ماهرال - إجزم - 1949.
- 120 - جيفا - كرمل - الجبعة - 1949.
- 121 - هابونيم - كفر لام - 1949.
- 122 - راموت مثير - غرب النعاني - 1949.
- 123 - عين هود - عين حوض - 1949.
- 124 - تسروفا - الصرند - 1949.
- 125 - تل حنان - بلد الشيخ - 1949.
- 126 - بركائي - وادي عارة - 1949.
- 127 - جفعات أوقية - زلفة - 1949.
- 128 - معجمان ميخائيل - كبارة - 1949.
- 129 - ألونا (عميكام) - السنديانة - 1949 - 50.
- 130 - نير جاليم - عرب صقيرير - 1949.
- 131 - ديشون - ديشوم - التاريخ غير مؤكد، لكن ربما في 1949 (أعيد تأسيسها في 1953).
- 132 - بورات - الفارعة - 1949.

- 133 - شاهار - قرب صفصاف - 1949.
- 134 - نير إسرائيل - غرب جولس - 1949.
- 135 - مالكية - المالكية - 1949.
- 136 - بيروتانيم - خربة بيورين - 1949.
- 137 - برجتا - خربة البرج - 1949.
- 138 - ايال - خربة حانوتا - 1949.
- 139 - غان يوشيا - جنوب قاقون - 1949.
- 140 - بيت جمليئيل - جنوب شرق بينا - 1949.
- 141 - مجاديم - بير بدوية - 1949.
- 142 - لافي - لوبيا - 1949.
- 143 - هاؤون - السمرة - 1949.
- 144 - ماجن - سمخ - 1949.
- 145 - بيت كتسير (نل كتسير) - شرق سمخ - 1949.
- 146 - بشاتوة (نفيه - أور) - البشاتوة - 1949.147 - هاسوليليم - غرب سفورية - 1949.
- 148 - هايوغيف - خربة بيت ليد - 1949.
- 149 - تسيبوري - صفورية - 1949.
- 150 - عمقا - عمقا - 1949.
- 151 - حتسريم - المنشية - 1949.
- 152 - بن عامي - النهر - 1949.
- 153 - بتست (شلومي) - البصة - 1949 - 50.
- 154 - شوميرة - طبريخا - 1949.
- 155 - يوغرات - أقرات - 1949.
- 156 - حوسن - سحماتا - 1949.
- 157 - فرود - فراضية - 1949.
- 158 - كفار شمائي - السموعي - 1949.
- 159 - ميرون - ميرون - 1949.

- 160 - برعام - كفر برعم - 1949.
- 161 - نير - أون - صلحة - 1949 - 50.
- 162 - علما - ألما - 1949.
- 163 - بيت شيعان - بيسان - 1948.
- 164 - إيرز - دمرة/نجد - 1949.
- 165 - زيكيم - هربيا - 1949.
- 166 - بيت جفرين - بيت جبرين - 1949.
- 167 - بيت كاما - جنوب شرق الجمامة - 1949.
- 168 - بيت هاجدي - جنوب المحرقة - 1949.
- 169 - جيلات - القديرات - 1949.
- 170 - تيفراح - جنوب شرق أم الكروم - 1949.
- 171 - بيت ريعيم - عرب الحناجرة - 1949.
- 172 - ماجن - الشيخ نوران - 1949.
- 173 - مفالسيم - جنوب شرق بيت حانون - 1949.
- 174 - عومر - شرق خربة عمرة - 1949.
- 175 - عين هاشلوشة - شرق خان يونس - 1949.
- 176 - نيريم - شرق خان يونس - 1949.
- 177 - مشآفي ساديه - شرق بئر عسلوج - 1949.
- 178 - بوريا - جنوب طبريا - 1949.
- 179 - سديه إيلان - كفر سبت - 1949.
- 180 - أربل - خربة اربد - 1949.
- 181 - اليفلط - عرب الزنغرية - 1949.
- 182 - الكوش - دير القاسي - 1949.
- 183 - كيرم بن زمرة - راس الأحمر - 1949.
- 184 - تساهال - شمال الزيب - 1949.
- 185 - معونا - ترشيحا - 1949.
- 186 - دور - الطنطورة - 1949.

الهوامش

